الشرق الأوسط الديمقراطي

مجلة فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد ٦٥ حزيران/ يونيو ٢٠٢٤م

إدارة المجلة

مجلس الإدارة

الاشراف العام

زياد محمد

رئيس التحرير

صلاح الدين مسلم

هيئة التحرير

روشن مسلم

جميل رشيد

أحمد دالي

مصطفى شيخ مسلم

اسماعيل خالد محمد

الهيئة الاستشارية

السيد عبدالفتاح السيد

حسن ظاظا

جاسم الهويدي

ياسر شوحان

هزار شكر

الإخراج الفني

كُليستان كوسا

الآراء المنشورة تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة

وسائل التواصل

يمكنكم متابعتنا والإدلاء بآرائكم ومقترحاتكم وإرسال مساهماتكم عبر وسائل التواصل التالية:

http://www.alawset.info

serqalawset@gmail.com

@AlawsetMagazine

@KovaraAlewset

@/alawsetmagazine

رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين
١٤٨
رقم الإيداع
دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٦٨ لسنة ٢٠٠٥

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب والوثائق في القاهرة
رقم ٢٤٢١٧

مكتب القاهرة: 18 شارع ضريح سعد - القاهرة

ت: 27901104 / 01554349602

محتويات العدد

العدد: 65 -حزيران- 2024

كلـــمة العـــدد	رئيس التحرير	٣

الكونفدرالية الديمقراطية في الشرق الأوسط الديمقراطي:

العلاقات العشائرية والإدارة المستقلة عن السلطة	هاشم أحمد	٤ - ١١
الضوابط السياسية والأخلاقية وأساليبه في الفلسفة الأوجلانية	اسماعيل خالد	١٢ - ٢٥
الموروث الثقافي لشعوب الشرق الأوسط وتأثيراتها على التعايش السلمي والتسامح	شيراز محمد	٢٦ - ٣٨

قضايا اجتماعية ثقافية

في الحديث عن الهوية والاندماج	روشن مسلم	٣٩ - ٤٤
جدلية العلاقة بين المثقفين والدولتية وطبيعة دورهم في مجتمعات الشرق الأوسط	أحمد دالي	٤٥ - ٥٢
مستقبل المملكة العربية السعودية في ظل سياسة التغيير والانفتاح	أحمد زردشت	٥٣ - ٦٤

القضايا السياسية والاضطرابات في الشرق الأوسط

«اليهودية» بين الفكر اليهودي اليساري العالمي، واليمين المتطرّف الصهيوني	صلاح الدين مسلم	٦٥ - ٨٥
الحرب الإسرائيلية الفلسطينية	مصطفى شيخ مسلم	٨٦- ٩٣
مشروع طريق التنمية	جميل رشيد	٩٤ - ١١١
السياسة التركية والسير نحو المجهول	أحمد بيرهات	١١٢- ١٣٣

مواضيع منوعة

حروب الغذاء والمياه المستقبليّة في العالم	فوزي سليمان	١٣٤- ١٣٦
الرافقة (الرقة) حصن عسكري من العصر العباسي الأول	محمد عبد الله العزو	١٣٧- ١٤٠
الثورة السورية بين الواقع والمأمول	عواس علي	١٤١- ١٥٢

كلمة العدد ٦٥

رئيس التحرير

لا يسعنا في أيّ عدد إلّا أن نعالج قضايا الحداثة الرأسماليّة المستفحلة، وتأثيراتها وتداعياتها المباشرة على العالم عامّة، وعلى الشرق الأوسط بشكل خاصّ، وقد تعقّدت هذه القضايا ووصلت إلى العقم، حتّى وصل العقم إلى نفس النظام العالميّ الجديد الذي يبحث عن هويّة له، في خضمّ التأثيرات الكونيّة، وما الحلّ إلّا في الحداثة الديمقراطيّة التي تعتبر الكونفدرالية الديمقراطيّة مرجعها.

ففي البحث عن أغوار الإدارة العظيمة التي جرت في الشرق الأوسط نستطيع أن نصل إلى نتيجة مفادها؛ أنّ الحقيقة الأساسيّة في الكون هي الديمقراطيّة الأخلاقيّة السياسيّة، من خلال العلاقات الأخلاقيّة ما بين الشعوب، لكنّ هذه الحقيقة قد شُوّهت من خلال التاريخ المزيّف للدولة، فالكونفدراليات الشرقيّة في التاريخ عديدة، وعظيمة في كلّ بقاع العالم، لكنّ أمثلتها في الشرق الأوسط جليلة، فهو منبع أقدم الكونفدراليات التي وقفت أمام الدولة، وما الملاحم والأساطير إلّا مثال على هذا الرقيّ الإداريّ، ففي كلّ تنقيب عن التاريخ نصل إلى الحقيقة الكونفدراليّة، وقد كانت أراضي كردستان مهد بزوغ الحضارة المجتمعيّة الديمقراطيّة.

وفي شمال وشرق سوريا تُعاد إحياء هذه الكونفدراليات الديمقراطيّة، عبر العودة إلى الذاكرة المجتمعيّة، والاستفادة من نظريّة الأمّة الديمقراطيّة للمفكّر عبد الله أوجلان، وكأنّ كلَّ شيء ينمو على جذره، فالحلّ الكونفدراليّ في اتحادات ما بين الشعوب في الشرق الأوسط والتي نواتها شمال وشرق سوريا هي الحلّ للوصول إلى الحداثة الديمقراطيّة للوقوف أمام الحداثة الرأسماليّة.

حاولنا في هذا العدد، دراسة الضوابط السياسية والأخلاقية وأساليبه في الفلسفة الأوجلانية، فالمجتمع بلا سياسة كالدجاجة المذبوحة كما قال المفكر أوجلان، وأيضاً دراسة العلاقات العشائرية والقبلية والإدارة المستقلة عن السلطة في الكونفدرالية الديمقراطيّة، وإسقاطات الهيمنة الرأسمالية وقضايا الحداثة الديمقراطية في الشرق الأوسط من وجهة نظر المفكّر عبد الله أوجلان، ومعالجة الموروث الثقافي لشعوب الشرق الأوسط وتأثيراتها على التعايش السلمي والتسامح.

لا ريب أنّ محورَنا الثاني له علاقة بالمحور الأوّل وهو القضايا الاجتماعية والثقافية في الشرق الأوسط، ومن ضمنها أسرار التخلّف والتراجع الفكري ،وموجبات التحديث والعصرنة في الشرق الأوسط، وجدلية العلاقة بين المثقفين والدولتية، وطبيعة دورهم في مجتمعات الشرق الأوسط، والتحدّيات التي تواجه الأيكولوجية الحضرية في ظلّ الحداثة الرأسمالية وتأثيراتها على مجتمعات الشرق الأوسط، وثقافة الاندماج.

بالمقابل نجد أنّ قضايا عدّة لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على الحالة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، كالقضية الفلسطينية، والحرب الإسرائيلية الفلسطينية، والثورة السورية، ومستقبل المملكة العربية السعودية، ومشروع طريق التنمية.

وفي النهاية نشكر كلّ من قام بإنجاح هذا العدد، من كتّاب، ومحرّرين، ومنسّقين، وداعمين، لتبقى مجلتنا الورقية صامدة أمام المدّ الإلكترونيّ.

العلاقات العشائرية والإدارة المستقلة عن السلطة

هاشم أحمد

المقدمة مشكلة البحث أهداف البحث أهمية البحث مصطلحات البحث

الفصل الأول ـ دور العلاقات بين العشائر والأنظمة المتعاقبة في سوريا:

أولاً: دور القبائل في سوريا

ثانياً: الدور المتبادل للعشائر في الحفاظ على الأمن المجتمعي والسلم الأهلي

الفصل الثاني ـ العشائر والعرف القبلي والإدارة المستقلة عن السلطة:

أولاً: أسس التعايش الثقافي والاجتماعي في مجتمعات الشرق الأوسط

ثانياً: التحديات المعاصرة التي تواجه الموروث الشعبي والتراث اللامادي لشعوب الشرق الأوسط

ثالثاً: الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا والعشائر

خلاصة البحث

المراجع والمصادر

مقدمة:

ما إن يأتي ذكر الشرق الأوسط حتى يتبادر إلى ذهن المتلقي عدة أشياء منها الآثار القديمة والحضارات المتعاقبة على المنطقة, والنفط والاقتتال العشائري والطائفية والقبلية والعشائرية والنظام القبلي والعشائري, كأحد مكونات المجتمعات في الشرق الأوسط وخاصة في دول الخليج واليمن والعراق ودول بلاد الشام.

لقد ظهر التأثير القبلي بشكل كبير في العراق وسوريا وخاصة في العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين, بسبب الصراع الذي دار في المنطقة. وكان النصيب الأكبر لهذه الأحداث في سوريا حيث تقطن قبائل وعشائر متنوعة في شمال وشرق سوريا.

ولا بدّ من سرد قدوم واستيطان هذه القبائل في المنطقة العربية منها والكردية حيث كانت هذه القبائل هي الكفة الراجحة في أي صراع أو تسوية سياسية.

مشكلة البحث:

يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤالين التاليين:

١- ما الدور الذي يمكن أن تلعبه العشيرة في ظروف الأزمات وغياب الاستقرار السياسي ووجود أزمات وظروف أمنية غير مستقرة تعيشها المنطقة؟

٢- إلى أي مدى يمكن للقبيلة والعشيرة أن تلعبا أدوارهما في بلورة صورة المجتمع المدني بمفهومه الحديث, وتشارك في حماية وحفظ النسيج والأمن المجتمعي وتساهم في قيم التعايش؟

أهداف البحث:

تتجسد أهداف البحث في:

١- معرفة إطار المعطيات التي تمنح القبيلة والعشيرة الأهمية بذاتها كوحدة اجتماعية, أو حتى العشائرية كمصطلح.

٢- مفهوم ودور العشيرة في حماية النسيج الوطني والمحافظة على الثوابت المجتمعية, التي تتجاوز بحث العشيرة في بعض الأحيان عن أمنها بمعزل عن المحيط الذي يستهدف وجودها ومستقبلها, في ظل التغيرات الكبيرة التي تطال مجمل نواحي الحياة والسياسة, وهنا تبحث العشيرة عن ذاتها في المساحة والمكان عبر الصيغ الاجتماعية والقانونية التي تحفظ لها أمنها وحريتها وتطورها الثقافي, وتشبّثها في آن بالأرض ومساهمتها في حفظ المجتمع من كل الأخطار.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في الأخذ بعين الاعتبار أن البنية العشائرية هي أحد أبرز المكونات الاجتماعية التي نشأت منها مجتمعات منطقة الشرق الأوسط وبلدانها, والتي تفرض بوجودها مؤثرات قادرة على التحكم بصيغة العلاقات المختلفة الاجتماعية منها والسياسية والمعيشية في المجتمع. وذلك من خلال أنساق منظمة لسلوكيات تلزم أفراد القبيلة التمسّك والإقرار بها وبمبادئها.

ومن مبدأ الوقائع الاجتماعية التي بنيت عليها تلك التركيبات الاجتماعية والتي لعبت العوامل الجغرافية الدور الكبير في انتشارها, وأيضاً التاريخ في تأطير تلك الوقائع الاجتماعية بقوانين تتحكم بنشوئها وصياغتها. وفرضت عليها حالات وقوالب وأطر لا يمكن الخروج منها. هو العيش في إطار مجموعة قوانين شكلت بمجملها نسيجه الاجتماعي.

مصطلحات البحث:

العصبية القبيلة. العرف القبلي

العصبية القبيلة: من خلال ما ذكره ابن خلدون بيّن الدور المهم للقبيلة في نشوء الدول

والكيانات واستقرارها, أو تدهورها واندثارها, وتقوم العصبية القبيلة عنده إما على رابطة الدّم أو رابطة الدّين أو أي رابطة اجتماعية أخرى في جميع مراحل الدولة, لا سيما في العصر الوسيط, وهي رابطة دموية جمعت بين القبائل وشكلت منهم حلفاً قوياً لمواجهة قساوة الحياة والعدوان الخارجي.

العرف القبلي: العرف القبلي يعدّ بمثابة الثابت والقانون, وتتكون القبيلة عادة من عدة بطون وعشائر, وغالباً ما يسكن أفراد القبيلة نطاقاً جغرافياً مشتركاً, ولهم ثقافة متجانسة أو تضامن مشترك.

تعتبر القبيلة الوحدة المجتمعية المتكاملة والمتماسكة والتي تضم بداخلها عدداً كبيراً من الأفراد والعائلات المتفرقة, والذين يجتمعون دائماً على العادات والتقاليد الواحدة والراسخة في داخل الجميع, والمتوارثة من قديم الزمان, وتمتلك القبيلة العديد من الأبعاد المختلفة بها والتي تتفاعل فيها, وتشمل الأبعاد الاقتصادية والأبعاد الثقافية والاجتماعية المميزة.

الفصل الأول ـ العلاقات بين العشائر والأنظمة المتعاقبة في سوريا

أولاً: دور القبائل في سوريا:

أول قدوم أو هجرة للقبائل العربية إلى مناطق شمال وشرق سوريا في العصور الحديثة كان في بداية القرن السابع عشر, وكان وراء هذه الهجرة سببان, الأول هو القحط في مناطق شبة الجزير العربية وخاصة في نجد, والثاني هو بأمر من السلطان العثماني عبد الحميد الذي قام بتهجير بعض القبائل العربية من العراق وذلك من أجل إعمار منطقة الرقة بعد أن دمّرها المغول في عام ١٢٦١ ميلادي, وأصبحت مأوى للصوص وقطاع الطرق, وأراد السلطان العثماني توطين القبائل لهذا السبب, والسبب الثاني لمواجهة هجمات قبائل عنزة وشمر التي قدِمت إلى مناطق سوريا وقامت

"من خلال ما ذكره ابن خلدون بيّن الدور المهم للقبيلة في نشوء الدول والكيانات واستقرارها، أو تدهورها واندثارها، وتقوم العصبية القبيلة عنده إما على رابطة الدِم أو رابطة الدِين أو أي رابطة اجتماعية أخرى في جميع مراحل الدولة، لا سيما في العصر الوسيط، وهي رابطة دموية جمعت بين القبائل وشكلت منهم حلفاً قوياً لمواجهة قساوة الحياة والعدوان الخارجي."

بمهاجمة نقاط العثمانيين, وذلك بسبب المجاعة وإهمال العثمانيين لهذه المناطق وفرض الضرائب والجبايات على الأهالي دون تقديم أي شيء لهم, فشهدت المنطقة معارك كثيرة بين الدولة العثمانية والقبائل كانت سجالاً بين الطرفين, حيث عمد العثمانيون إلى طرق خبيثة منها تقسيم هذه القبيلة إلى عشائر وتنصيب مشايخ موالين للسلطان العثماني, مكلفين بجباية الضرائب وفرض الأتاوات على السكان, فأغلب الأحيان تتم المواجهة بين قبائل المنطقة من أجل إضعاف الطرفين وتسهل السيطرة عليهم, وهناك العديد من حالات قتل واغتيال واعتقال لشيوخ القبائل.

وبالنسبة للقبائل الكردية فينطبق عليها ما ينطبق على القبائل العربية, حيث استقرت بعض المجموعات القبلية الكردية الكبيرة في مناطق في شمال سوريا قادمة من الأناضول, وأكبر هذه المجموعات القبلية كان اتحاد رشوان, الذي كان مقره في البداية

في منطقة أديامان, ولكنه استقر في النهاية أيضًا في جميع أنحاء الأناضول, وسجل التاريخ معارك كبيرة بين هذه القبائل والدولة العثمانية, وعملت فيها ما عملت في القبائل العربية من تقسيم القبيلة إلى عشائر, وخلق زعامات لهذه العشائر بعد أن ثارعليها زعماء القبائل.

علاقات القبائل مع الفرنسيين:

نهج الفرنسيون نهج الأتراك بعد احتلالهم لسوريا في عام ١٩٢٠ حيث عمدوا في البداية إلى كسب ودّ شيوخ القبائل والعشاير من خلال تكليف بعضهم بجباية الضرائب والأتاوات, وكذلك تعيين بعضهم في البرلمان, ومن لم يدخل في العباءة الفرنسية كان يتم اعتقالة أو نفيه خارج سوريا.

في شباط ١٩٤٦ أقرّ مجلس الأمن الدولي جلاء القوات الفرنسية من سوريا, فتحقق ذلك الجلاء في الـ ١٦من نيسان ١٩٤٦, واعتبر يوم السابع عشر من الشهر نفسه عيداً للجلاء.

في الـ٢٢ من شباط ١٩٥٨ تمت الوحدة بين سوريا ومصر تحت مسمى «الجمهورية العربية المتحدة" وبعد قيامها بمدة قصيرة أصدر رئيسها جمال عبد الناصر قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لعام ١٩٥٨ القاضي بالاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي رأى بأنها تجاوزت سقف الملكية, ضمن شروط حددها القانون ترتبط بمعدلات هطل الأمطار بالنسبة للأراضي البعلية, ووفق مصادر المياه بالنسبة إلى الأراضي المروية.

بعد انتهاء الوحدة مع مصر وخروج عبد الناصر من سوريا, في أيلول ١٩٦١, صدرت مراسيم تشريعية عدلت في القانون السالف ورفعت سقف الملكية, وحين تسلّم حزب البعث السلطة صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم ١٤٥ لعام ١٩٦٦ الذي ألغى التعديلات وعاد لمتابعة سياسة الاستيلاء.

وأثناء ذلك كانت غالبية عمليات الاستيلاء على الأراضي وتوزيعها على غير مالكيها تتم بدوافع انتقامية واضحة لها غايات طائفية وعرقية وقبلية, كون أغلب تلك الأراضي تعود ملكيتها لعائلات من الطائفة السنية في المناطق الساحلية أو الغربية من سوريا, وفي المنطقة الشرقية والجزيرة السورية كانت تعود ملكية أغلب الأراضي لشيوخ القبائل العربية والكردية, إذ تجاوز تطبيق الاستيلاء ليشمل حتى المنازل والعقارات والسيارات أيضاً.

القبائل والعشائر خلال فترة سيطرة حزب البعث على السلطة في سوريا:

كانت الضربة الموجعة الأكبر للمجتمع القبلي والعشائري التي تلقاها هي أثناء سيطرة حزب البعث على السلطة, حيث انتهج البعثيون نهج المحتل العثماني والفرنسي في تخريب بنية المجتمع القبلي والعشائري, والذين كان لهم الدور الأكبر في إصدار قرارات مصادرة أراضي وأملاك شيوخ القبائل والعشائر منذ عام ١٦٩٣ بما يسمى ثورة الثامن من آذار, التي تعتبر فترة تاريخية في سوريا من أسوأ المراحل التي مرت بها في العصر الحديث, من أهم سماتها تخريب النسيج المجتمعي والتغيير الديمغرافي في سوريا, فأصبح شيخ القبيلة والعشيرة متسولاً على أبواب السلطة البعثية بعد أن قامت بمصادرة أراضيه وأملاكه بحجة محاربة الإقطاع.

وأصبح دخول البرلمان بالنسبة لشيوخ القبائل لمن هم فقط في فلك السلطة والموالين لها, حيث حُرم شيوخ القبائل من مصدر قوتهم ونفوذهم بين أبناء قبليتهم بعد مصادرة أراضيهم وأملاكهم, وهناك مثل شعبي يقول المشيخة (بدها صينة ودبوس) أي بمعنى المشيخة تحتاج إلى مال ورجال, فوجدت سلطات البعث شيوخاً موالين لها ليس لهم أي احترام أو تقدير أو مكانة, ولكن منحتهم سلطة ونفوذاً من خلال إدخال بعضهم إلى البرلمان.

وفي بداية الصراع في سوريا كان هناك استغلال

للقبيلة والعشيرة من كافة أطراف الصراع في سوريا, حيث عمد كل طرف إلى خلق شيوخ جدد موالين له, وذلك أدى إلى حدوث شرخ كبير في البنية المجتمعية وإيجاد صراع بين أبناء القبيلة والعشيرة الواحدة.

ثانياً: الدور المتبادل للعشائر في الحفاظ على الأمن المجتمعي والسلم الأهلي:

تلعب القبائل والعشاير دوراً كبيراً في بنية مجتمع شمال وشرق سوريا كون أغلبها متواجد في هذه البقعة الجغرافية, ويظهر هذا الدور في معظم حياة أبنائها من زواج وطلاق وفضّ النزاعات وفي الأفراح والأتراح, وكثير من القضايا وحالات الخصومة يتم حلها عن طريق العرف القبلي والعشائري, لذلك يتبين أن المجتمع القبلي يشكل سلطة ثانية إلى جانب السلطة الحاكمة في شمال وشرق سوريا, وهناك حالة من الاندماج الواضح بين القبيلة والسلطة, حيث أعطيت المشيخة مكانتها ودورها الفعال الصحيح الذي كانت تقوم به على مرّ العصور, وظهر هذا الدور على سبيل المثال من خلال إعطاء شيوخ القبائل والعشائر الحق في كفالة عناصر داعش من أبناء المنطقة من الذين لم تتلوث أيديهم بدم السوريين في كفالتهم والإفراج عنهم.

الفصل الثاني ـ العشائر والعرف القبلي والإدارة المستقلة عن السلطة:

لقد عمل ابن خلدون على فكرة الوازع عندما تتدرّج من السلطة المعنوية لشيوخ القبائل وكبارهم, إلى السلطة المادية, وبصفة عامة يعدّ الوازع بالنسبة له وازعاً اجتماعيّاً؛ باعتبارها سلطة اجتماعية تستمدّ خصائصها من نوع الحياة الاجتماعية السائدة, فهو لا يهتمّ بالوازع الذاتي كالأخلاق والدين رغم أنّ الدين له دور في تقوية الروابط الاجتماعية في ظروف خاصة.

إنّ يقظة العصبيّة تشترط وجود تهديد, وتشتدّ فاعليتها عندما تمسّ المصلحة المشتركة

"كانت الضربة الموجعة الأكبر للمجتمع القبلي والعشائري التي تلقاها هي أثناء سيطرة حزب البعث على السلطة، حيث انتهج البعثيون نهج المحتل العثماني والفرنسي في تخريب بنية المجتمع القبلي والعشائري، والذين كان لهم الدور الأكبر في إصدار قرارات مصادرة أراضي وأملاك شيوخ القبائل والعشائر منذ عام ١٦٩٣ بما يسمى ثورة الثامن من آذار التي تعتبر فترة تاريخية في سوريا من أسوأ المراحل التي مرت بها"

للجماعة, وهي المصلحة التي تتشكّل فيها أمور المعاش؛ فهو العنصر الرئيسي والفعال.

يرى ابن خلدون "أنّ الصراع من أجل البقاء يقع نتيجة قلة الموارد, لأنّ الناس في اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت, بالمقدار الذي يحفظ الحياة, ويحصل بلغة العيش من غير مزيد عليه".

أولاً: أسس التعايش الاجتماعي والسياسي لدى قبائل سوريا

إنّ التعايش المجتمعي في دول العالم وشعوبه مبني على حالة التنوعات العرقية والدينية والمذهبية والقومية والأثنية, وقد شكّل هذا التنوع عبئاً على بعض الدول فوصل الأمر إلى حالة من الصراعات ذهبت ضحاياها الآلاف, وقد أوصل بعضها إلى حالة الانقسام.

والمشكلة هنا ليست في التنوع بحد ذاته, إذ

"تعزى المشاكل والتحديات التي تواجه العشائر جزئياً إلى التوجهات السلطوية على كلّ مستويات المجتمع، بدءاً من الدولة إلى القطاع الخاص ونزولاً إلى مستوى العائلة والعشيرة، لذلك من الضروري أن تجد المنطقة طريقةً للتخفيف من هذه التوجّهات في عالمٍ يتطلّب بشكل متزايد حلولاً إبداعية على جميع المستويات"

يمكن أن لا يعد عاملاً سلبياً وضعفاً في الواقع المجتمعي لو تمت إدارته بحكمة ومشاركة الجميع من خلال التأسيس لمبدأ المواطنة الذي يتساوى من خلاله الجميع في الحقوق والواجبات، فتتحقق المشاركة السياسية والثقافية والاقتصادية للجميع بغضّ النظر عن انتمائهم .

يعبر الفرد والمجتمع بما يحتويه من قبائل ومؤسسات ونظم مجتمعية متنوعة من خلال الإيمان بقيمة التعايش عبر إنسانيته وأخلاقه ومستواه التربوي والثقافي، إذ لا يمكن أن يؤمن بالتعايش إلا من انطلق في مواقفه وسلوكه من إطار ديمقراطي يؤمن بحقوق الإنسان، وحقه في الاختلاف عن الآخرين واختيار دينه وطائفته دون إكراه . ويُعتبر التعايش عملية تفاعل وقبول اجتماعي واعتراف متبادل بين الأنواع الاجتماعية والثقافية والدينية والطائفية خارج أطر النبذ الاجتماعي أو الاقصاء السياسي والحرمان الاقتصادي، وهو رؤية لبناء الحاضر والتأسيس للمستقبل برؤية إنسانية يشترك فيها الجميع دون استفراد أو استحواذ، واحترام الخصوصية لكل جماعة دون تقديم لتنازلات عن هذه الخصوصية للطرف الآخر، بل إيجاد قاعدة مشتركة ومنطقة وسط يلتقي الجميع عليها لبناء الواقع ومغادرة ما هو قائم من عدوانية أو تعصب. يحتاج التعايش إلى أطر دستورية وقانونية تنظمه وتحميه وتوفر له بيئة من السلم الاجتماعي المحمي قانونياً. لايمكن أن يكون هناك تعايش حقيقي دون وجود منظومة مجتمعية قوية تحترم الإنسان وتصون كرامته وتحمي معتقده، وهي دولة لا تتبنى معتقداً أو ديناً أو طائفة أو غير ذلك.

ثانياً: التحديات المعاصرة التي تواجه وجود العشائر واستمرار النسيج الفكري الخاص بها:

يمكن الحديث عن تحديات كثيرة تستهدف وجود واستمرارية وتأثير العشائر في مواجهة الحداثة التي تحاول وبأساليب مختلفة تقويض المشاركة المجتمعية الحقيقية وتدفع بها إلى الانعزال والانكفاء.

وتعزى المشاكل والتحديات التي تواجه العشائر جزئياً إلى التوجّهات السلطوية على كلّ مستويات المجتمع، بدءاً من الدولة إلى القطاع الخاص ونزولاً إلى مستوى العائلة والعشيرة, لذلك من الضروري أن تجد المنطقة طريقةً للتخفيف من هذه التوجّهات في عالمٍ يتطلّب بشكل متزايد حلولاً إبداعية على جميع المستويات، ومن جملة التحديات التي يمكن الحديث عنها:

- **تحديات سياسية:** تشمل هذه التحديات التغيرات الكبيرة في العلاقات والتداخلات السياسية بين دول وأطراف, وخاصة في ظل تصاعد حدة الصراعات والأزمة في سوريا, وهذه أدت إلى الدفع ببعض القبائل والعشائر إلى الانخراط في قضايا سياسية لا تخدم المصالح العامة للبلاد، وبقاء عشائر أخرى على الحياد، وكذلك اتخذت مجموعة كبيرة من العشائر

العمل الوطني وساهمت في تأسيس الإدارة الذاتية.

يمكن القول إنّ القبائل كانت عبارة عن دولة مصغّرة في الشرق ولها قوانينها وأعرافها، فلكلّ قبيلة قانونها الخاص الذي يُلزِم أفراد القبيلة، وتتّسع الدائرة لتضمّ في بوتقتها عدداً من العشائر التي ترضخ للقانون الخاص بالقبيلة، فتسود بذلك قبيلة على كلّ القبائل.

ربما تجاوزت بعض الدول في الشرق الأوسط مرحلة العشائرية، بسبب تركيبتها الاجتماعية المتنوعة كما هو الحال في العراق وسوريا، فسوريا تجاوزت مرحلة العشائرية؛ كون مجتمعها يتكوّن من عدد من المكونات المختلفة كالعرب والكرد والآشوريين والشركس والأرمن، وقد ظهرت بعض التحركات العشائرية لكنها أخفقت أمام التنوع الاجتماعي في سوريا، وقد كانت تطمح بالنهج الذي سارت عليه القبائل في شبه الجزيرة العربية.

- تحديات اقتصادية واجتماعية: تشمل هذه التحديات الضغوطات التنافسية التي تسبّبها التطورات في عالم الاقتصاد، وزيادة ندرة المياه والنزوح من الأرياف إلى المدن بسبب تغيّر المناخ، بالإضافة إلى الضغوطات الناجمة عن قلة العمل بسبب التغيرات الديموغرافية، وأيضاً تغيرات في التركيبة البشرية بسبب الحروب والأزمات والهجرات والغزو الثقافي الغربي وما إلى ذلك.

- الافتقاد إلى المأسسة والحوكمة: تعاني معظم القبائل والعشائر ضمن دول المنطقة عجزاً كبيراً في ترسيخ الحياة المؤسسية والمشاركة الفعالة في عمليات مثل الحوكمة، وتشمل هذه النقاط المؤسسات الضعيفة، والعلاقات المتوتّرة بين الدولة والسكان، والأنظمة الاقتصادية الإقصائية، بالإضافة إلى العلاقات الهشّة بين الكيانات بسبب ظروف الاقتصاد.

ولكي تتجاوز العشيرة هذا التحدي ينبغي عليها اعتماد نهج جديد في مسائل المشاركة في الحوكمة والتنمية، من خلال التركيز على تطبيق تحسينات تدريجية والمشاركة الحقيقية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى خلق مساحة لمشاركة الأفراد بطريقة هادفة ضمن مؤسسات الإدارة والحكومة.

أخيراً، يتسبّب الضعف المؤسّساتي بتدهور العلاقات بين الدول في أنحاء المنطقة، ومعظم التحديات التي تواجهها القبائل بطبيعتها تتطلّب تعاوناً عوضاً عن ذلك، فقد أدّت التدخلات الإقليمية في الشأن السوري إلى عرقلة التقدّم في المنطقة، حيث استنزفت الصراعات الداخلية الموارِدَ والإمكانيات المتاحة وتسببت بموجات كبيرة من النزوح والهجرات، مما تسببت في مشكلات أخرى تبعياتها ما تزال مؤثرة.

ثالثاً: الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا والعشائر:

من خلال السنوات الثلاث عشرة المنصرمة منذ اندلاع الأزمة السورية وما تلاها من أحداث عميقة ساهمت في رسم معالم جديدة للمنطقة ولسوريا على وجه الخصوص؛ كانت هناك حالات متكررة من إعطاء الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا الدور الكبير لهذه الشريحة الواسعة من المجتمع في أكثر من مناسبة ومجال، حيث تم عقد العديد من اللقاءات مع شيوخ ووجهاء القبائل والعشائر وكذلك مساهمة أبناء القبائل في القرار السياسيّ والإداريّ ضمن مؤسسات الإدارة الذاتية، وتم شغل مناصب عالية من قبل أبناء القبائل بدءاً من رأس الهرم بالقرار السياسي لمجلس سوريا الديمقراطية والمجالس التنفيذية إلى القوات العسكرية المتمثلة بقوات سوريا الديمقراطية.

هذا إنّ دل على شيء يدل على أن أصحاب القرار في إقليم شمال وشرق سوريا يدركون تماماً أن النهوض بالمجتمع سواء على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري، يجب أن يقوم به كافة شرائح المجتمع، لا

بتهميش البعض على حساب البعض, مع الإدراك الكامل أن العمق التاريخي الكبير لهذه الشريحة في المجتمع تمثل اللبنة الثانية التي تقوم عليها المجتمعات المتماسكة بعد الأسرة, فمنذ آلاف السنين تتكون مجتمعاتنا من القبيلة والعشيرة, وكثير من الدول والممالك كانت في بداياتها قد تأسست من قبيلة ثم تحالفات قبلية إلى تأسيس دول أو ممالك, مثال ذلك دول وممالك الخليج والهاشميون في الأردن والعراق وسوريا, وهذا يدل على أن القبيلة تشكل مملكة أو دولة مصغرة يمكن أن يزداد نفوذها بحسب الظروف المحيطة والتحالفات التي تقوم بها.

ويتعدّى ذلك أحياناً إلى زيجات ومصاهرات. والقارئ للتاريخ يدرك أنّ ما تعرض له المجتمع القبلي من محاولات للتهميش أو تغيير بنية القبيلة مثل ما قام به العثمانيون أثناء احتلالهم للمنطقة, بتقسيم القبيلة إلى عشائر ليسهل السيطرة عليها, جميعها باءت بالفشل وقوبلت بظهور تحالفات قبلية هددت العثمانيين. مثل حصار شيخ قبيلة العمارات من عنزة ابن هذال لبغداد في بداية القرن التاسع عشر. وذلك بعد أن أجرى العديد من الاتفاقات والتحالفات مع شيوخ القبائل الذين كانوا ناقمين على سياسة العثمانيين.

في حين تم إحياء دور أبناء القبائل وشيوخها في إقليم شمال وشرق سوريا من خلال منحهم مساحة كافية في فضّ النزاعات التي تحدث وعقد الصلح بين المتخاصمين, وحتى كفالة الكثير من عناصر التنظيمات المتطرفة ممن لم تتلطّخ أيديهم بدماء السوريين, مثلما ذكرنا سابقاً, وإخراجهم من الإصلاحيات. وهذا يشكل تحالفاً قوياً للإدارة الذاتية, وهذه الشريحة من المجتمع متمثلة باتحاد كونفدرالي بين القبيلة والإدارة لخلق مجتمع متماسك متين ضد أي تدخلات خارجية تريد العبث بأمن مناطقه واستقراره.

الخاتمة:

يمكن للقبائل والعشائر وعبر نظمها الثقافية والأخلاقية وتأثيراتها المباشرة على الشعوب, التعايش وإضفاء قيمة ثقافية مكتسبة يحصل عليها كل من يعيش في المنطقة من بيئته الاجتماعية بدءاً من الأسرة وصولاً إلى جميع مفاصل الحياة المجتمعية.

ربما نستطيع أن نقول: إنّ أهم المهام الملقاة على عاتق القبائل والعشائر هي الصناعة والمشاركة في ترسيخ عوامل السلم الأهلي والأمن المجتمعي, وإقامة السلم الاجتماعي والتعايش بين المختلفين, والعمل على صناعة عقل يستطيع التعايش مع الجميع. عقل غير عدواني. واليوم نحتاج إلى إعادة تأهيل عقل الإنسان وإنقاذه مما ترسب فيه من قيم ومفاهيم إقصائية, وهذا لا ينفي وجود تحديات تواجه الحياة القبلية. أبرزها المناطقية بما تمثله من تهديد للنسيج الاجتماعي السوري.

المراجع:

1- جوزيف ياكوب، ما بعد الأقليات، بديل عن تكاثر الدول، ترجمة حسين عمر، بيروت، المركز الثقافي العربي ،2004م.

2- عباس العزاوي، عشائر العراق وأنسابه، مطبع المعارف، بغداد2016م

3- عبد الجليل الظاهر، العشائر والسياسة، الدار العربية للموسوعات ، 2005م

الضوابط السياسية والأخلاقية وأساليبها في الفلسفة الأوجلانية

«قراءة في سوسيولوجيا الحرية»

إسماعيل خالد

المقدمة مشكلة البحث أهداف البحث أهمية البحث

مصطلحات البحث

الفصل الأول ـ المراحل التي مرت من خلالها السياسة

أولاً: مرحلة الفكر السياسي الأخلاقي

ثانياً: مرحلة السياسة الواقعية "مرحلة الحداثة"

ثالثاً: مرحلة انتهاء النظام العالمي ثنائي القطب

رابعاً: الشأن السياسي وقضايا المجتمع الأخلاقية حسب آراء بعض المفكرين

الفصل الثاني ـ المقاربة الأوجلانية للضوابط السياسية والأخلاقية المجتمعية

أولاً: السياسة المجتمعية وشرح المفكر عبد الله أوجلان لأسلوب علم الاجتماع الأوروبي المركز ومخاطره

ثانياً: الدور الرئيس للأخلاق, ولوازم وجود المجتمعات حسب المفكر عبد الله أوجلان

خلاصة البحث

المراجع والمصادر

مقدمة:

بات من المعلوم وفي عالم السياسة والأخلاق، ومع تداخلاتها الكبيرة والمعقدة, أنه لا يوجد خيار بين الطرق الملتزمة والطرق المحايدة. وبات من المعلوم أيضاً أن كل سوسيولوجيا تناقش قضايا المجتمع ولا تلتزم ببؤس البشر؛ هي سوسيولوجيا مستحيلة. والبحث عن موقف محايد من الوجهة الأخلاقية والسياسة المبنية على الأخلاق المجتمعية , إنما هو مجرد بحث بدون جدوى.

وعلى الرغم من أنّ الأخلاق تعتبر من أساسيّات بناء المجتمعات, وحيث لا وجود للمجتمعات بلا أخلاق تدعو إلى التكامل بين الأطروحات والمواقف العملية، والتي يسلكها المجتمع, والمجتمع السياسي الملتحم مع (القيم والتوجهات والفلسفات الأخلاقية) يشكّل القواعد الأخلاقية, ولا يمكن الفصل بين هذين المصطلحين.

من خلال بحثنا هذا سنحاول تسليط الضوء على المقاربة الأوجلانية للضوابط السياسية والأخلاقية المجتمعية، وهو الذي عرّف القضية الاجتماعية بـ «كومة قضايا», ورغم قناعته بأن أهم دور لجهاز السلطة والدولة وعلاقاتهما تتمثل في إبقاء المجتمع بلا قوة أو حماية ودورهما يتحقق بالنهش والتهشيش الدائم لأنسجته الأخلاقية والسياسية، والتي هي لوازم وجود المجتمعات, وفي حال إسقاط هذه اللوازم يكون المجتمع عاجزاً تماماً عن القيام بعمله أو أداء دوره.

إن المجتمع لا يستطيع الاستمرار في وجوده دون مساحة الأخلاق والسياسة، حيث يتجسد الدور الرئيس للأخلاق في:

- تعبئة المجتمع بالقواعد والضوابط لتأمين ديمومته والحفاظ على ثباته.

- تمكين المجتمع من تطبيق تلك القواعد.

ويتجسد دور السياسة في:

- تأمين الضوابط الأخلاقية اللازمة للمجتمع, المادية والذهنية.

- جعل المجتمع حيوياً ومنفتحاً من خلال السياسة المجتمعية التي تزيد القدرة على قوة القرار

- إدارة المجتمع لنفسه وتدبير شؤونه بنفسه بالاعتماد على مهارات الإدارة.

وفي سوسيولوجيا الحرية التي طرحها وبعمق وتمعّن, وبدراسة حثيثة رأينا أن حقيقة المجتمع الأخلاقي السياسي لا تنعش ذكريات العصور الماضية، ولا تمثّل يوتوبيا مستقبلية جديدة مشرقة، ولا عروض قوة التخطيط تفيد في كلا الموضوعين، لأن ذهنيات المجتمعات مشحونة بهكذا تعاملات «تلك الذكريات واليوتوبيات»، ولا تسهم في عرض الحقيقة؛ حقيقة المجتمع الأخلاقي السياسي سواء تم تناولها بالأساليب الوضعية أم الميتافيزيقية.

تقدم الإنسان على بناء القرى والمدن حتى عندما كان يعيش على شكل قبائل وكلان اعتماداً على مبدأ الأخلاق, أي الحسن والصواب وفق مصالح المجتمع, لكن القوى الحاكمة والدولتية استولت على هذه الجهود حتى ضللت مستقبل المجتمعات. من بعد ظهور الدولة على مسرح التاريخ استمرت الشعوب بإحياء مبادئها الأخلاقية والسياسية على شكل العشيرة، العائلة، القرية، الطرائق والمذاهب والعقائد وإدارة ذاتية ثقافية إلى يومنا الراهن, وابتعدوا عن تدخلات الدولة في فلسفة حياتهم وأعمالهم بقدر المستطاع، لكن كانت الهجمات مستمرة بقدر استمرارية مقاومتهم.

وبسبب تعاظم قوة المهاجمين تلقّت القيم الاجتماعية ضربات بليغة مع مرور الزمن, حيث

نُسجت الغربة بين الإنسان والإنسان، بين الإنسان والطبيعة، بين الإنسان والمجتمع، لأنه لو لم يغترب الإنسان عن الإنسان والرجل عن المرأة وعن الطبيعة والمجتمع ما كانوا ليستعمروا ويقتَلوا ويعادي بعضهم البعض, وما كان ليتحول المجتمع إلى ساحة ربح لصالح القوى الحاكمة أو تتواجد السلطة الهرمية والدولة. إن عزل المجتمع عن جميع مقوماته الحياتية ومكوناته بالكامل يُعتبر خطراً على حياة قوى المصالح أيضاً، لذا أرادت إيقافه ـ أي المجتمع ـ ضمن الحدود المرسومة له.

ولكن المجتمعية في الشرق الأوسط خاصة أصرّت في وجودها عبر انبعاث انطلاقات أخلاقية وسياسية عديدة لمصلحة المجتمع, وبالطبع نجحت بالبقاء أخلاقياً وسياسياً, وأغلبية هذه الانطلاقات كانت تحت ستار الدين والأيديولوجيات الإقليمية مهما كان نوع هذه الانطلاقات، لكن جميعها مقاومات أخلاقية في الجوهر.

مشكلة البحث:

يمكن القول إن المشكلة الأساسية التي بُني عليها هذا البحث هو طرح المفكر عبد الله أوجلان للقضايا المجتمعية, والتي من ضمنها قضايا المجتمع الأخلاقية والسياسية؛ موضوع بحثنا.

والإشكالية المجتمعية الناجمة عن الأبعاد المتضخمة للقضايا الذهنية والأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والديموغرافية والجنسوية والقوموية والدينوية والأيكولوجية، وهذه تشكل صلب مواضيع علوم الاجتماع.

ومن الأسئلة الأكثر أهمية ويمكننا طرحها في هذا البحث هي:

ما مخاطر تقسيم القضايا كما وصفها المفكر عبد الله أوجلان التي ربطها بخطر فقدان الحقيقة؟

لماذا تشكل السلطة والدولة منبع القضايا الاجتماعية وتتربّعان فوق المجتمع بكل قوتهما؟

كيف تفقد المجتمعات المحرومة من الضوابط الأخلاقية والسياسية القدرة على تطبيقها في ظل هيمنة السلطة والدولة؟

> **"بات من المعلوم وفي عالم السياسة والأخلاق، ومع تداخلاتها الكبيرة والمعقدة، أنه لا يوجد خيار بين الطرق الملتزمة والطرق المحايدة، وبات من المعلوم أيضاً أن كل سوسيولوجيا تناقش قضايا المجتمع ولا تلتزم ببؤس البشر؛ هي سوسيولوجيا مستحيلة، والبحث عن موقف محايد من الوجهة الأخلاقية والسياسة المبنية على الأخلاق المجتمعية، إنما هو مجرد بحث بدون جدوى"**

أهداف البحث:

يمكن توضيح أهداف البحث في:

ـ تسليط الضوء على الممارسات الحداثية لقوى الهيمنة في إبعاد المجتمعات عن الضوابط الأخلاقية والسياسية كما وضّحها المفكر عبد الله أوجلان في سوسيولوجيا الحرية.

ـ شرح أجهزة وأدوات السلطة والدولة في غزو المجتمعات وإسقاطها وإخراجها من كينونتها واستغلالها.

أهمية البحث:

إن أهم دور يمكن الحديث عنه في بحثنا هذا هو

القضايا الاجتماعية التي سلط المفكر عبد الله أوجلان الضوء عليها واعتبرها "كومة قضايا" وهي التي تمسّ المجتمعات بشكل مباشر, باعتبار أنّ السياسة والأخلاق تعتبران من تقاليد الفكر الجمعي المجتمعي وأهم محرّضات ومنتجات القوة الفكرية وإنتاج الأفكار الخلاقة, وإدراك المجتمع استحالة إنتاج الفكر السياسي دون الاعتماد على الأخلاق كمصدر أساسي وكإرث فكري.

مصطلحات البحث:

السلطة والدولة، السياسة، الأخلاق, علم الاجتماع الأوروبي المركّز

السلطة والدولة:

يذهب بعضهم إلى أن علم السياسة أقرب إلى علم السلطة منه إلى علم الدولة، إذ مفهوم السلطة أقدم وأوسع نطاقاً من مفهوم الدولة. ثمة اتجاهان أساسيان يتنازعان علم السياسة اليوم: أحدهما يرى فيه وسيلة لمعرفة الدولة كجملة كلية أو وحدة عينية من الأرض والشعب والسلطة السياسية أو النظام العام، والآخر يرى فيه علماً للسلطة ووسيلة لدراسة آليات عملها بوصفها إدارة عامة.

الدولة في أساسها سلطة متميزة بالسيرورة عبر تمأسسها, وبينما تُعتبر مؤسسة الدولة الأداة الأخطر – ربما – في التاريخ، فهي ماتزال تصون خاصيتها كظاهرة لم تُستَوعَب إلا قليلاً. وتلعب الثقافة التي تتضمنها وتنوع المنافع التي فيها الدورَ الرئيس في ذلك, فكل شيء مكتوب أو مُقال عنها يزيد من لغزها غموضاً، ويساهم في استعصاء فهمها أكثر. وبقدر ما تُعتَبر رؤية الدولة بأنها مجرد أداة عنف رؤية خاطئة وتتضمن المغالطة؛ فإن النظر إليها كسلطة مقدسة، واصطلاحها على هذا النحو، يفيد بنفس القدر في مواراة ما يجري فيها حقاً.

فالدولة بحسب الاتجاه الثاني، لم تعد تحتكر ممارسة السلطة؛ إذ ينتج المجتمع تنظيمات تحتية في إطار الدولة تولّد ظواهر السلطة، وتولد من ثم رؤية جديدة لماهية الدولة التي يغدو من الصعب فهمها من دون معرفة تنظيماتها. هذا الاتجاه الثاني الذي أسس له «ميشيل فوكو» بتوسيع مفهوم السلطة، يرى أن السلطة ليست بنية ولا مؤسسة، وليست ممارسة لقدرة ما منحت للبعض، بل هي «الاسم المستعار لوضع استراتيجيّ معقّد داخل مجتمع معين».

إنّ السلطة موجودة في كل مكان، وهذا لا يعني أنها تبتلع كل شيء فحسب، بل يعني أنها تأتي من كل شيء. ففي اللحظة التي يُفكَّر فيها في السلطة على طريقة الحقوقيين, نصل إلى تفجير حقيقي ينطلق من نقطة مركزية (الدستور أو الحكومة) ليمتدّ داخل قنوات عدة في جسم المجتمع (الإدارة / الإدارات الخاصة)

السلطة، بل السلطات التي تنبع من النشاط الاجتماعي (من الفاعلية أو الحركة التي تولد مختلف القوى)، اقتصادياً كان هذا النشاط أم ثقافياً أم مهنياً أم نقابياً أم سياسياً, تدل محصّلتها النهائية على قوة المجتمع التي ينبغي أن تعيّن حدود السلطة السياسية، وتعيّن من ثم الحدود بين سيادة الدولة التي لا تتجزأ، وبين سلطاتها المرتبطة بوظائفها الاجتماعية المختلفة والنابعة من حاجات المجتمع وإيقاع سيرها؛ إذ لا يجوز أن تكون السلطة السياسية شيئاً مستقلاً عن الوظائف الاجتماعية، سواء تلك التي يقوم بها المجتمع بنفسه، أو التي يقوم بها عن طريق الدولة، أي عن طريق مندوبيه ومفوّضيه وموظفيه.

السياسة:

كلمة السياسة مشتقة في اليونانية من Police المدينة/الدولة، ولكنّها قديمة قدم المجتمع الطبيعيّ، لكنّها تحوّرت وتحوّلت. فالسياسة لم تكن تُدرَك عند اليونان إلا على أنها مشاركة في حياة المدينة/الدولة، وجملة من الحقوق والمسؤوليات والالتزامات يضطلع بها المواطن الحر الذي هو أساس الدولة. وصارت

السياسة في الأزمنة الحديثة تحتوي على ما هو عام ومشترك بين جميع مواطني الدولة وجميع طبقاتها وفئاتها الاجتماعية، أي على العلاقات الموضوعية التي تربط الأفراد، وبين الفئات والطبقات الاجتماعية في الدولة المعنية، وعلى العلاقات الموضوعية التي تربط بين مختلف الأمم والشعوب والدول، ومن ثم فإنّ معنى السياسة وثيق الارتباط بمعنى المواطنة، وعلم السياسة وثيق الصلة بنظرية الدولة.

بالإضافة إلى ذلك يمكن القول: إنّ السياسة هي فن وإبداع وأسلوب راقٍ للوصول إلى الحقيقة التي نبحث عنها، والسياسة تتطلب الفكر والتحليل السليم للوصول إلى الهدف الذي نريد، والسياسة في فكر المفكر عبد الله أوجلان هي فن الإدارة والحرية والمساواة للوصول إلى مجتمعٍ أخلاقي وحرّ، والسياسة تتطلب فكراً حراً وديمقراطياً ومتنوعاً، لأن السياسة قابلة للتغيير مع مرور الزمن.

الأخلاق:

الأخلاق هي الذاكرة السياسية للمجتمع، أما السياسة فهي إيجاد الأعمال اليومية الجيدة للمجتمع، والأخلاق هي ممارسة تلك الأعمال، وهي الذاكرة المجتمعية بما تحويها من قيم وفضائل تشكّل الحاضنة الرئيسة لتبلور السياسة في إنشاء مجموعة هيكلية كون الإدارة والمؤسسات هي التي تنتج سلوكاً فكرياً لخدمة المجتمعات.

وتعتبر الأخلاق عملية تنمية الشعور الجماعي، وتلعب الأخلاق كذلك دوراً أساسياً في تنمية الشعور الجماعي بالآخرين في التنظيم بين الأفراد، وهو الأمر الذي يقوّي من أواصر المتجمع ويزيد من ألفته ومن تعاونه وتماسكه وبالتالي من قوّته، تعتبر الأخلاق القاعدة الأساسية لبناء المجتمعات حيث من المفترض أن تبنى عليها جميع القوانين والأحكام.

علم الاجتماع الأوروبي المركّز:

حسب أنطوني غيدنز ، فقد ظهرت الرأسمالية لأول مرة في التاريخ في أوروبا، وما من شك أن علماء الاجتماع الأوروبي يتشاطرون آراء مشابهة، فحسب هؤلاء لم يظهر تطور مصادف في أي عصر أو مكان آخر من التاريخ، والرأسمالية المذكورة هي رأسمالية «أمستردام هولندا ولندن انكلترا» وهي المتنامية كمركز لقوى الهيمنة العالمية في القرن السادس عشر، ويكمن نصيب الواقعية من ذلك في كون أمستردام ولندن قد استلمتا فعلاً مركز الهيمنة العالمية الكلاسيكية اعتباراً من ذلك القرن.

> **"الدولة بحسب الاتجاه الثاني، لم تعد تحتكر ممارسة السلطة؛ إذ ينتج المجتمع تنظيمات تحتية في إطار الدولة تولِد ظواهر السلطة، وتولد من ثم رؤية جديدة لماهية الدولة التي يغدو من الصعب فهمها من دون معرفة تنظيماتها. هذا الاتجاه الثاني الذي أسس له "ميشيل فوكو" بتوسيع مفهوم السلطة، يرى أن السلطة ليست بنية ولا مؤسسة"**

الفصل الأول ـ المراحل التي مرت من خلالها السياسة

أولاً: مرحلة الفكر السياسي الأخلاقي:

منذ فجر التاريخ وما يزال الإنسان يقوم على بناء القرى والمدن حتى عندما كان يعيش على شكل قبائل وكلان اعتماداً على مبدأ الأخلاق، أي الحسن والصواب وفق مصالح المجتمع.

”ومهما كانت أهمية الأرقام والموارد فإنه لا يمكن لدولة مدنية كبيرة جداً في تعداد سكانها وحجمها الجغرافي أن تحظى بحكومة قانونية، فجدية القانون هو شكل من أشكال النظام ويجب أن يعني القانون الجيد نظاماً جيداً، ولكن الأرقام المبالغ فيها لا يمكن أن تشارك في النظام، ولا شك أن إخضاعها للنظام سيتطلب تسخير القوة الإلهية التي تجعل الكون متماسكاً.“

إن لظهور المجال السياسي باعتباره مجالاً فريداً خلفية معقّدة في مجال الأفكار, وقد انبثقت السياسة بوصفها ظاهرة يمكن تمييزها عن الدولة وعن الحياة الاجتماعية, في البداية كانت كتابات أرسطو والذي ربما يكون الأكثر تأثراً بالثقافة الهيلينية من بين المنظّرين والفلاسفة اليونانيين, وما زلنا مع أرسطو نتعامل من حيث الارتباط الإنساني على مستوى المدنية, أو لنكن أكثر دقة على مستوى مدينة بوليس والتي يساء ترجمتها بشكل شائع باعتبارها الدولة والمدنية بحلول منتصف القرن الخامس قبل الميلاد, حين كانت الديمقراطية الأثينية تقترب من ذروة تطورها كان من الملحوظ أن مفهوم الدولة باعتبارها الجهاز البيروقراطي المحترف المستخدم في السيطرة الاجتماعية بات غائباً ولا تحتوي (الأتيكية) اللهجة اليونانية القديمة على مصطلح الدولة, والمصطلح لاتيني في أصله وجذوره.

لا ينبغي اختزال هذا التمييز في اختلاف بسيط في نقاط الأفضلية تجاه ظاهرة مشتركة, وفي الواقع يبحث أرسطو ومنظرو علم الاجتماع المعاصرون في عالمين مختلفين للغاية حيث تصبح الاختلافات واضحة جداً في الجزء السابع من كتاب «السياسة» لأرسطو حين تجري مناقشة الحجم المناسب لدولة المدينة المثالية, ويتفق أرسطو ومنظرو علم الاجتماع المعاصرون على أن المجتمع الصغير جداً مهدد باحتمالية عدم كفاية سكانه لوسائل الحياة, ناهيك عن توفير حياة جيدة إذا كان يعتمد بشكل أساسي على موارده الخاصة. كيفما اختار المرء أن يفسر تلك العبارة التي تمثل إشكالية كبرى وعن بصيرة, فإن أرسطو يقلل من قيمة الرأي القائل بأن عظمة المجتمع يُحكم عليها من خلال حجمه الجغرافي والإقليمي.

ومهما كانت أهمية الأرقام والموارد فإنه لا يمكن لدولة مدنية كبيرة جداً في تعداد سكانها وحجمها الجغرافي أن تحظى بحكومة قانونية, فجدية القانون هو شكل من أشكال النظام ويجب أن يعني القانون الجيد نظاماً جيداً, ولكن الأرقام المبالغ فيها لا يمكن أن تشارك في النظام, ولا شك أن إخضاعها للنظام سيتطلب تسخير القوة الإلهية التي تجعل الكون متماسكاً, وبالتالي فإن الدولة المدنية الأفضل ستكون تلك التي تلتزم بالحجم الذي يتألف من المبادئ المحددة المذكورة أعلاه, وصحيح أن الجمال عادة ما يتمثل في العدد والحجم؛ لكن هنالك حدوداً للحجم المناسب للدولة المدنية كما هي الحال في كل الأشياء الأخرى مثل الحيوانات والنباتات والأدوات, وإلا فإننا سنفقد طبيعتها الحقيقة, وكذلك قابليتها للعمل, ولتلخيص تلك المجموعة الكبيرة من المفاهيم يقول أرسطو: إنّ أفضل مبدأ محدد للدولة المدنية يمكن أن يؤخذ في الاعتبار: هو أقصى قدر ممكن من التوسع السكاني بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

السياسة الأخلاقية في الفكر الغربي (نيكولا مكيافيلي):

في فكر نيكولا مكيافيلي أن على الأمراء في

عصره ـ وهذا بالتأكيد شيء واجب تطبيقه في وقتنا ـ أن الأمير كما يعدّ نفسه وارثاً للحكم قابع على عرشه يراقب حال الرعية من هناك؛ فعليه أن ينزل عن ذاك العرش حتى يكون بين العامة ويراقب أعمال الموظفين ممن هم دونه.

يعدّ الحكام القدماء المسيطرين على الحكم أيًّا عن جد من أقوى الحكام الذين يصعب محاربتهم, فعند أي غزو خارجي وإن وقع منهم الحكم, فإن أي غلطة من العدو كفيلة بعودته إلى عرشه, إلا أن الصعوبة تكمن في الممالك الجديدة التي تنقسم ما بين حاضرتين؛ حديثة وقديمة, بمعنى أنها تعدّ مزيجاً بين المملكة الحديثة والمملكة القديمة, فقد يتمرد الشعب ضد حكومتهم على أمل إقامة دولة جديدة ترضخ لرغباتهم وتحقق تأملاتهم, وفي حال اندثار طموحاتهم قد يعودون أدراجهم للحكم القديم وبذلك يصبح الطرف الحاكم أمام مشكلتين: أولاهما معاقبة المتمردين وسنّ قوانين تجري عليهم بحيث يكونون مراقبين في تحركاتهم, والمشكلة الثانية هي استمالة الأطراف المؤيدة لهم منذ البداية ومحاولة الحفاظ على الصورة المشرقة في أنظارهم لكيلا يتبدلوا في مواقفهم. أما في حال بقاء الدولة الجديدة وعدم زوالها فهي الأخرى تصبح أمام أمرين لا بد من تنفيذهما. أوّلهما القضاء على الأسرة الحاكمة القديمة لضمان عدم تجدد حركتهم لاسترجاع أراضيهم. أما الثانية فهو الإبقاء على القوانين والضرائب المتعلقة بتلك البلاد حتى لا يلاحظ الشعب أي تغيير فيتمرد, وبذلك تضمن الأسرة الحاكمة الجديدة بقاءها واستمراريتها.

هذا كان بالنسبة لفلسفة مكيافيلي للنظم السياسية الأخلاقية, أما لو تبحّرنا في آراء «أبو الحسن بن يوسف» الملقب بالعامري فسنجد كيف يتحدث عن الرئيس والمرؤوسين؟ وكيف يصنف الرئاسة إلى طبيعية أو عرفية, عامية أو خاصية, شريفة أو خسيسة؟ والرئاسة عنده تشرَّف بثلاثة أشياء؛ ألا وهي فضل الرئيس وشرفه, والثانية شرف المرؤوسين أو كثرتهم, والثالثة أن تجري على إصلاح المرؤوسين وأن تتماشى مع مصالحهم. والرئاسة عنده ثلاثة أنواع:

أولها رئاسة ملكية: و فيها إما أن يكون الملك صالحاً يهدف إلى إقامة مصالح شعبه أو أن يكون فاسداً يبحث عن كل ما يصبّ في مصلحته الشخصية.

والثانية هي الحكومة الأرستقراطية التي تُعرف بتوزيع الخيرات بالتساوي والعدل بين أفراد الشعب, ومن ثم تنتقل تلك الرئاسة إلى الأقليات الإقطاعية التي تحتكر تلك الخيرات لنفسها.

والثالثة هي رئاسة العامة بعد أن يتحول الحكم إلى حكم ديكتاتوري, فيبدأ الأفراد بحكم أنفسهم بأنفسهم بمعنى حكم ذاتي (ديمقراطي).

ثانياً: مرحلة السياسة الواقعية ـ مرحلة الحداثة

في الواقع يتناقض الحراك الاجتماعي في القرنين الرابع عشر والخامس عشر بشكل حادّ مع الركود الاجتماعي في العالم الكلاسيكي. وارتبط العامة الأثرياء عبر الزيجات والتجارة, وقدم الأرستقراطيون الألقاب والأنساب في مقابل الثروات والأمن المادي الذي يوفره التجار.

كما صيغت تحالفات جديدة ليس بين العائلات التي تنتمي إلى الطبقة الاجتماعية ذاتها فقط, بل أيضاً بين العائلات التي تنتمي إلى طبقات اجتماعية مختلفة. ولم يحظَ المزج بين الطبقات الاقطاعية والبرجوازية بشكل رئيس بالاهتمام الذي يستحقه إلا مؤخراً وكان له الأثر الكبير على ما يسمى بالثروات البرجوازية و التي تميّز بها القرن الثامن عشر.

وهنا نواجه أمراً جديداً إلى حد كبير وهو الكومونات التي تتميز بالحياة الاجتماعية الثرية, ولديها سياسة شعبية متأصلة في النقابات والطوائف وأنظمة المساعدة المتبادلة والشعور القوي بالولاء المجتمعي.

"بعد الحرب العالمية الثانية، أسست الولايات المتحدة نظاماً عالمياً مهيمناً جديداً كان هيكله الأساسي مشابهاً لبريطانيا العظمى في منتصف القرن التاسع عشر، ولكن مع المؤسسات والمذاهب التي تتكيف مع اقتصاد عالمي أكثر تعقيداً، في حين أن المجتمعات الوطنية أكثر حساسية للتداعيات السياسية للأزمات الاقتصادية. تبلور النظام العالمي أحادي القطب منذ العام ١٩٦٥وحتى الآن"

السياسة الواقعية ـ منهج السياسة: إن للحوادث والمظاهر التي تتناولها السياسة طابعاً غريباً نوعاً ما يجعلنا بعيدين بعض الشيء عن الوصول إلى التنبؤ بالحقائق والأحداث قبل حدوثها, وهذا ما يدفع علماء السياسية للجوء إلى مبدأ (تنظير النظرية).

وعلى هذا الأساس تصبح الدراسات المنهجية المتعلقة بتحديد المفاهيم المنظمة وتبويب الوقائع وترتيبها والجهد المُمارس على تلك الوسائل, أمرًا ضرورياً للوصول إلى تطوير النظرية السياسية وتقدّمها.

السياسية والقيم الإنسانية:

وبتلك المنهجية تصبح السياسية شبه علم رغم التعقيدات التي تكتنفها, فمن حوادثها النموذجية ما يرتبط بالعقلانية, ومنها ما يتعارض مع العقل ومنها ما هي معروفة ومنها ما هو مجهول, علماً أن محاولاتنا مهما بلغت ذروتها؛ ستظل السياسية بعيدة عن التحقيق ومرهونة بالتقييمات والنظريات, وأنها لا ترضخ للثوابت وإنما هي في عملية قلقلة دائمة تعتمد على المواقف الذاتية إلى جانب الموضوعية, وكل ذلك عائد على الإنسان الذي بجوهره الحر قادر على التمييز والتوفيق بين كل ما يتعلق بمعطيات الحياة من حوله سواء كانت موضوعية أوذاتية أو رهينة بالتدخلات الخارجية أو متأثرة بالأوهام البشرية أو بعادات الأسلاف, وبالتالي فهو قادر على ربط تلك الأدبيات بحقوقه وتحصيلها, غير أن السياسة الواقعية تواجه بعض المشكلات نذكر منها:

التناقضات:

ممّا تعاني منه النظرية السياسية هو مجموعة التناقضات التي تمنع من اعتبارها علماً, كالتناقض بين فكر الإنسان السياسي ومخيلته وبين الحقائق المغشوشة الكاذبة, والتنافر بين العقلانية المنظمة واللاعقلانية, والتردد في نفس الإنسان بين نظرته السياسية وبين الناس المحيطين وعدم قدرته على التمييز بين المصلحين, بحيث قد يظهر له الناس العداء, وبذلك نجد أن السياسة ليست علماً دقيقاً.

المطلق و الوهم والتنبؤ:

أيضاً تواجه السياسة مشكلة الإنسان الذي حاول خلق نوع من الفوضى في الحالة السياسية, بحيث يتبنى مبدأ وهمياً قد يكون ذا قيمة أو لا, ويعمل على نشره وترسيخه, حيث أن السياسة ليست علماً دقيقاً بمفاهيم ثابتة, وإنّما هو علم قائم على الاستنتاجات.

ثالثاً: مرحلة انتهاء النظام العالمي ثنائي القطب:

أتت التغيّرات السياسية والجغرافية العميقة في أوروبا بين عامي ١٨٧٥-١٩٤٥, وفي هذه الفترة تم عكس كل هذه الخصائص التي كانت سائدة

بسيطرة إمبراطوريات داخل أوروبا المركز, وبعد ذلك حدثت تحولات كبيرة حيث تحدت دول أخرى السيادة البريطانية, فتزعزع ميزان القوى في أوروبا, مما أدى إلى حربين عالميتين. حلّ نظام الحماية محل التجارة الحرة, وفي النهاية تم التخلي عن معيار الذهب وتفتت الاقتصاد العالمي إلى تكتلات اقتصادية. كانت فترة غير مهيمنة وبها تغيرت الصورة الاجتماعية القائمة من خلال سيطرة نظم اجتماعية كانت للرأسمالية البرجوازية الدور الأكبر في ترويض تلك المجتمعات, فظهرت مصطلحات الطبقية.

نشوء النظام العالمي المهيمن:

بعد الحرب العالمية الثانية, أسست الولايات المتحدة نظاماً عالمياً مهيمناً جديداً كان هيكله الأساسي مشابهاً لبريطانيا العظمى في منتصف القرن التاسع عشر, ولكن مع المؤسسات والمذاهب التي تتكيف مع اقتصاد عالمي أكثر تعقيداً, في حين أنّ المجتمعات الوطنية أكثر حساسية للتداعيات السياسية للأزمات الاقتصادية.

ـ تبلور النظام العالمي أحادي القطب منذ العام ١٩٦٥وحتى الآن:

في هذه المرحلة ما بين نهاية الستينيات وبداية السبعينيات, أصبح من الواضح أن النظام العالمي القائم لم يعد يعمل بشكل صحيح, وخلال السنوات التي تلت ذلك ظهرت ثلاثة احتمالات للتحول الهيكلي للنظام العالمي:

- إعادة بناء الهيمنة مع توسيع سياسات الإدارة على غرار الخطوط التي تصورتها اللجنة الثلاثية.

- تفكك أكبر للاقتصاد العالمي حول المجالات الاقتصادية المتمركزة في القوى العظمى.

- نشوء القوى المضادة التي قام بها العالم الثالث والتي كانت بمثابة مقدمة للمطلب المشترك لنظام اقتصادي دولي جديد.

لقد كانت مسألة القطبية قائمة منذ القدم, فقبل أن يظهر الغرب (أوروبا المركزية) والولايات المتحدة كلاعب أساسيّ في سياسة العالم, كانت المملكة المتحدة وقبلها فرنسا وروسيا وإسبانيا, وبالتالي نلاحظ أن القوة المهيمنة لم تكن حكراً على أحد, ولكن خلال القرن العشرين برزت ظاهرة التعدّدية القطبية وذلك نتيجة أنه لم يعد بإمكان الولايات المتحدة تحمّل أعباء تلك الهيمنة لوحدها على شتى الأصعدة.

فقد ظهرت قوى أخرى من الناحية العسكرية وأخرى على الصعيد الاقتصادي وأخرى تقدمت تكنولوجياً, وبذلك تحوّلت القطبية الأحادية التي تحلّت بها السياسة ما بعد الحرب الباردة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي إلى التعددية القطبية.

لقد بدأت الشكوك مثار جدل بالنسبة للنظام الدولي القائم بعد الحرب الباردة وخاصة فيما يتعلق بنمطية النظام الأمريكي, فالنظام الدولي بات يشهد مرحلة جديدة في تحول القوة العالمية وتصاعد التحديات بين القوى الفاعلة, وإعادة هيكلة الاستراتيجيات الدولية والتعريف بقوى كبرى من شأنها الظهور على الساحة الدولية وإثبات وجودها عبر نسق دولي متعدد الأقطاب, وهذا يضع الولايات المتحدة أمام موقفين أولهما أن تقف على قمة النظام الدولي وبهذه الطريقة ليس بالضرورة أن توافق الدول عليه, وثانيهما أن تكون متفرّدة في إدارة هذا النظام.

ما تبين للدول الغربية وللولايات المتحدة أن التوسع الصيني وتمدده عبر استيراد كميات كبيرة من الموارد الأولية والمعادن الاستراتيجية من أفريقيا وأمريكا الجنوبية على مدى عشرين عاماً, من شأنه أن يضع الصين في مواجهة تلك القوى وتأثيرها في النظام الدولي, ما دفع بتلك الدول إلى العمل بتناغمية لإقامة العرقلة في الارتباط الصيني الروسي, وبالتالي القضاء على الخطر الذي يهدد القطبية الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة على خلفية الدول الغربية, وكان ذلك بعد أن أصبحت روسيا والصين والهند تستوعب القوى التي من شأنها أن تزيح الهيمنة الغربية,

وتحويل قيادة العالم إلى آسيا التي انتقلت منها مع الثورة الصناعية.

رابعاً: الشأن السياسي وقضايا المجتمع الأخلاقية حسب آراء بعض المفكرين

لقد اكتشف «كارل ماركس» أن أفكار الطبقات المهيمنة تميل إلى أن تكون مهيمنة. فعلى مدار قرنين من الزمن على الأقل كان منظرو المشروعات والأطروحات الرأسمالية هم من يديرون ويسيطرون على العالم، وكانوا يرسمون نطاق البدائل التي تنحصر فيها مسارات الحياة البشرية, ومن ثم رؤيتهم للعالم والعالم نفسه الذي تشكل وأعيد تشكله وفق تلك الرؤية هي ما كانت تغذّي الخطاب المهيمن وتؤكد حقيقته.

لماذا المجتمع الذي عاش فترة طويلة بالقواعد الأخلاقية يقف الآن على حافة نسيانه؟ وكيف يمكن ذلك إذا لم تعانِ الذاكرة الاجتماعية من أية أضرار؟ هل يمكن التلاعب بجينات المجتمع؟ إذا كانت الحقائق الاجتماعية حقائق منشوءة, فالجواب نعم يمكن التلاعب بها, وهذا هو بالذات ما يفعله نظام الحضارة الدولتية منذ خمسة آلاف عام. تطور المجتمع الهرمي والدولتي والنظام السلطوي ضد الأخلاق، وسعى دوماً إلى وضع القوانين والدساتير, أي الحقوق بدلاً منه.

وهذا له صلة باحتكار سلطة ورأسمال الدولة، حيث لا يمكن للسلطة أن تطور الرأسمال من دون استعمارية المجتمع وتحطيم قوته في القرار والمناقشة والتفكير.

لهذا السبب فإن الدولة في جوهرها هي مؤسسة فصل المجتمع عن الأخلاق والسياسة, وهذا هو سبب ظهورها ووجودها. لأجل هذا دافع الفيلسوف الانكليزي Godwin الذي أدرك هذه الحقيقة في أحد مؤلفاته المشهورة بعنوان "العدالة السياسية" "Political Justice" عن فكرة إنهاء مؤسسة الدولة لأنها تفسد الأخلاق الإنسانية. وإن الآراء المشتركة لكل من ستينر، توكر، تولستوي, فورير، برودون، باكونين وكروبوتكين والخ على علاقة مع حقيقة الدولة.

الفصل الثاني ـ المقاربة الأوجلانية للضوابط السياسية والأخلاقية المجتمعية

أولاً: السياسة المجتمعية وشرح المفكر عبد الله أوجلان لأسلوب علم الاجتماع الأوروبي المركّز ومخاطره

قبل الحديث عن علم الاجتماع الأوروبي المركّز يمكننا عمل بحث تاريخي بسيط لتوضيح لماذا ركز المفكر عبد الله أوجلان على القرن السادس عشر وما تلاه, وفي فترة الكشوفات الجغرافية الكبرى والاتصالات بين أجزاء العالم.

لماذا اتجهت الدول الأوربية الناشئة إلى الكشوف الجغرافية؟

هناك عدة عوامل جعلت القارة الأوروبية تتجه نحو حركة الاكتشافات الجغرافية ومنها:

العوامل السياسية:

حيث أن الدول الأوروبية القوموية تبنت فكرة سياسية تقول بأن التفوق والهيمنة على الصعيد العالمي مرتبطان بقدر ما تملكه من مستعمرات جديدة, وهذه شجعت الدول المهيمنة لتحقيق ذلك الهدف.

وكانت من أبرز التغييرات السياسية نتيجة الكشوف الجغرافية البحرية الأوروبية تشكيل إمبراطوريات كبرى للدول الأوروبية مثل إسبانيا والبرتغال وهولندا في أمريكا وأجزاء من أفريقيا وآسيا, وكذلك لبريطانيا وفرنسا في آسيا وأفريقيا و أمريكا الشمالية, وقد تسببت في حروب عنيفة بين دول أوروبا بسبب المنافسة على استعمار الأراضي المكتشفة والبحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الأوروبية.

العوامل الاقتصادية:

وكانت بسبب حاجة الدول الأوروبية المتزايدة

للمنتجات إلى موارد وبضائع المستعمرات, وهذا دفعها إلى كشف طرق جديدة بعيدة عن سيطرة القوى المنافسة الأخرى والمدن الإيطالية لاحتكارهما المتاجرة بها.

وكان من أبرز نتائج تلك الكشوف الجغرافية الأوروبية:

انتقال مركز التجارة الخارجية ومركز النشاط الاقتصادي السياسي للتجارة الأوروبية من الشرق ومن البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي الذي أصبح طريق التجارة العالمية فيما بعد ذلك وصول مصادر ومنتجات وثروات الشرق كالمعادن الثمينة إلى أوروبا, فأسهم ذلك في الطفرة الاقتصادية, وزيادة النشاط التجاري وتضاعف رأس المال, مما أدى إلى سيطرة الرأسمالية الأوروبية التي أخذت تؤثر بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية.

العوامل الدينوية:

حيث شجعت الكنيسة المسيحيين في دول الهيمنة الأوروبية للقيام بالكشوف الجغرافية للتبشير بين المسيحيين وبين الأمم الأخرى وغيرهم, فحاولت الكنيسة المسيحية القضاء على الأفكار والمعتقدات التي كانت تشكل حجر عثرة في طريق نشر الدين وخاصة بعد فشل الحروب الصليبية.

التقدم العلمي:

لقد أدّى التطور العلمي في الفلك والجغرافيا والرياضيات إلى حدوث ثورة كبرى في الملاحة البحرية وصناعة السفن, مما شجّع الأوروبيين إلى استكشاف العالم والمستعمرات الجديدة. كان من نتائج ذلك تطور علمي كبير في مختلف نواحي الحياة, وقد أثبتت الكشوف الجغرافية علمياً الكثير من النظريات العلمية التي ظهرت في عصر النهضة كإثبات كروية الأرض على سبيل المثال, لكن من جانب آخر هدم الأوروبيون بعض الحضارات العريقة كالأزتك والمايا.

"اكتشف "كارل ماركس" أن أفكار الطبقات المهيمنة تميل أن تكون مهيمنة، فعلى مدار قرنين من الزمن على الأقل كان منظرو المشروعات والأطروحات الرأسمالية هم من يديرون ويسيطرون على العالم، وكانوا يرسمون نطاق البدائل التي تنحصر فيها مسارات الحياة البشرية، ومن ثم رؤيتهم للعالم والعالم نفسه الذي تشكل وأعيد تشكله وفق تلك الرؤية هي ما كانت تغذي الخطاب المهيمن وتؤكد حقيقته."

لقد كانت الحداثة الثقيلة عصراً لغزو الأرض, إذ ضربت الثروة والسلطة بجذور الأرض أو استقرت في عمق طبقاتها في أحجام ضخمة كبيرة وثابتة كطبقات خام الحديد والفحم, وهكذا انتشرت الإمبراطوريات لتحتوي كل شبر من الكرة الأرضية, وما كان لأحد أن يضع حدوداً لهذا التوسع سوى الإمبراطوريات العظمى أو المتكافئة.

أما كلّ ما يقع بين المستعمرات النائية البعيدة للممالك والإمبراطوريات المتنافسة, فكانت تعد أرضاً يباباً لا يملكها أحد ويابسة تنتظر أن يكتشفها أحد الممالك وقوى الهيمنة والتي استمرت على هذا المنوال قروناً إلى ما وصلنا إليه في العصر الحالي.

الصراعات السياسية والطبقات الاجتماعية:

إن تاريخ كلّ مجتمع حتى عصرنا الحاضر هو تاريخ

صراع الطبقات. هذه العبارة الشهيرة التي نادى بها أنصار البيان الشيوعي الذي صدر عام ١٨٤٨م. وهي لا تعبّر عن فكرة جديدة كل الجدة كما يتوهم البعض, فكثيرون قبل كارل ماركس ذهبوا إلى أنّ الصراعات السياسية إنما يولّدها التفاوت بين الفئات الاجتماعية, وهذه الفئات الاجتماعية المتفاوتة تشكل الطبقات الاجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة.

إنّ الزخمَ الثقافيَّ المادي والمعنويَّ الجديد. الذي اكتسَبَ القدرةَ على القيامِ بحملةٍ جديدةٍ عظمى في أوروبا خلال القرن السادس عشر؛ يرتكز أساساً إلى ذاك الأصلِ التاريخي وتلك النسخ المعدلة المشتقة منه. أمّا التفكيرُ في التاريخ بمعزلٍ عنها، والابتداءُ به من أوروبا؛ فلن يَكُون إلا من خلالِ ابتكارِ ميثولوجياتٍ وأديانٍ جديدةٍ تبدو عاجزةً عن الإقناع منذ البداية. فعملياتُ الإنشاءِ الفكري المعمولُ بها تحت اسم الوضعية والعلمانية والليبرالية، بل وحتى الاشتراكية، ورغمَ احتضانها الجديدَ في ثناياها؛ إلا أنها أُنشِئَت في ظلِّ التأثير الغائر للمصدر التاريخي الأم. فالغالبيةُ الساحقة من اصطلاحاتها ومضامينها قد صِيغَت في النماذج الأسبق منها. بالتالي، لا يمكن إيضاحُ عصرِ النهضة والإصلاح والتنوير في أوروبا.

إن القوى المهيمنة ضمن تنافر مع أساسيات المجتمع وتشهد تنامي المجتمع المدني الذي يعتمد على المدنية، الطبقة والسلطة, ولا يمكن إحياء المجتمع الأخلاقي والسياسي إلا بالتوجه بشكل جذري نحو مشروع الأمة الديمقراطية الذي من مبادئه إحياء وإعادة اكتساب المجتمع للأخلاق والسياسة الديمقراطية.

إنّ الذي وصلت إليه قوى الهيمنة الرأسمالية العالمية التي تمثلها الأحادية القطبية الأمريكية بشكلها المعاصر، والذي تضمن في تكوينه المستحدث ليس فقط تحكماً بوسائل وعلاقات الإنتاج والثروة، وإنما أيضاً تحكماً شبه مطلق بكل مصادر الإعلام والسلطة عبر تحوير كيانات الدول البيروقراطية وأدواتها الترويضية للمجتمعات إلى ملكية شبه حصرية، لذلك النمط المنبثق عن الرأسمالية العولمية المتوحشة التي نسميها اليوم بالليبرالية الجديدة، وكيانات عابرة للقارات أصبحت صاحبة الحل والربط على شكل حكومة كونية غير معلنة، يلتقي أباطرتها في لقاءات سنوية كالذي يجري في دافوس بسويسرا وغيرها من مراكز صناعة القرار, لاتخاذ القرارات والتوجيهات التي لا بد للعالم وشعوبه من اتباعها، سواء بإرادتهم أو بالقوة والترهيب والتهديد بالحصار، أو حتى الحديد والنار إن اقتضت الحاجة.

وفي الواقع لا تستطيع الاستراتيجيات المحددة بمصالح الرأسمال المسيطر أن تقدم شيئاً للشعوب التي لا تعترف أصلاً بهذه المصالح. إنّ مجمل السياسات التي تتبعها قوى السيطرة الرأسمالية لم تنتج إلا البؤس والفقر والموت لملايين البشر، وليست الشعوب وحدها ضحايا هذا النظام، فخضوع المجتمعات لمنطقِ الربح الأقصى للرأسمال المسيطر، ينتج أعداداً غفيرة من العاطلين عن العمل، والمفقَرين والمهمَّشين والمبعَدين حتى في مراكز تلك الدول نفسها.

ثانياً: الدور الرئيس للأخلاق ولوازم وجود المجتمعات حسب المفكر عبد الله أوجلان

يقول المفكر عبد الله أوجلان: «بمقدورنا إدراجُ الأزمات المعتمِدةِ على العَوَز والفاقة أيضاً في نفسِ الفئة. أي، فرضُ التخلي المقصود عن إنتاج السلع والبضائع، أو جعلُ الناسِ يأملون المددَ والعَونَ ليأسِهم وعجزِهم عن مكافحةِ الأمراض والآفات. حيث يستحيل التفكيرُ بمجاعةٍ جديةٍ أو أمراضٍ جماعيةٍ جماهيرية، فيما لو فُعِّلَت التقنياتُ والتجهيزاتُ الموجودة. ولكن، عندما يَكُون الهدفُ حمايةَ وجودِ النظام السلطوي المهيمن، يتم اللجوءُ إلى هذا النوع من الأزمات المصطنعة، واستخدامُ الأمراضِ والكوارث كورقةٍ رابحة. ومرةً أخرى نستطيع ملاحظةَ وتفسيرَ روابطِ الجهازِ المسمى بـ «المجتمع والاقتصاد الرأسمالي» مع القوةِ المدنية الرسمية المهيمنة.

الطريقةُ هي نفسها: اترُكْه جائعاً، واستغلّ حالةَ الأمراضِ والكوارث لديه، بل وتَكُون حينها قد برهنتَ فوق ذلك كلّه أنك الملاك، بل والإله المنقذ. وليشكرْكَ العبادُ جزيلَ الشكر.

وتعتبر الرأسماليةُ عدوُّ الأخلاقِ والقِيَمِ المعنوية أيضاً، باعتبارها من أهمِّ مبادئِ الاقتصاد. حيث يستحيل على البشرية تدبيرُ احتياجاتها الاقتصادية إلا عبر المبادئِ الأخلاقية. وإلا، فستُصاب بالتضخمِ مثلما هي حالُ النمل على سبيل المثال، ولن تكفيَها حينئذ عشرةُ كواكبٍ مثل الأرض. وإنْ غابت الأخلاق، فسيتحولُ المجتمعُ إلى «مجتمعِ أُسُود». وعندئذ، لن تبقى قطعانُ مواشي أو حيواناتٌ تُؤكَل. وبالتالي، لن يبقى للأسد أيضاً عالَمٌ يعيشُ فيه. أي، إنْ لَم يتم وضعُ حدٍّ للرأسمالية، فإما أنها ستُحَوِّل المجتمعَ إلى «مجتمعِ النمل»، وستبلغ به شفيرَ الهاوية والانهيارِ.

لدى تعريف الأخلاق كما يراها المفكر عبد الله أوجلان والتي وصفها بأنها ذاكرة المجتمع بما تحتويه من عادات وتقاليد وقيم وموروثات. وهذه هي الضوابط اللازمة لتأمين ديمومة المجتمعات والحفاظ على ثباتها وفي تمكينها من تطبيقها، والمجتمع المحروم من ضوابط وجوده ومن القدرة على تطبيقها يعني أنه تحول إلى مجموعة حيوانية، وهو في هذه الحالة يدل على استخدامه واستغلاله كما يراد.

لقد حافظت الأخلاق على وجودها إلى وقتنا الراهن، لكنها ضعفت وتم حصارها في أهم ميادين الحياة واحتلت الحقوق والقوانين مكانها بنسبة عالية، واستُخف بشأنها وكأنها « ظاهرة ميتافيزيقية» فحسب، وأبعد من ذلك فإن اغتراب المجتمعات عن تاريخها وهويتها الثقافية هو أمر كظاهرة لا علاقة لها بالميادين الاقتصادية والسياسية والديمقراطية والعائلية والدينية وما شابه ذلك.

أما في الحقيقة فإن الحياة الأخلاقية تعدّ الأصل لجميع هذه الميادين، حيث فُرض قبول الأخلاق على المجتمعات والشعوب كظاهرة محصورة بالمرأة ومتعلقة بالشرف في نهاية المآل. في حين مع بقاء المجتمع وجهاً لوجه أمام التشتت واللا أخلاقيات؛ يتهمون النساء أو الشباب باللا أخلاقية من جراء أدنى سلوك ويشوّهون القضية حتى يتستروا على الاستعمارية، إن هذا لا يدل إلا على نصب فخ فات عليه الدهر.

كما أن هذه القضية مرتبطة بمحاصرة الأخلاق أو إعادة اتساع الميدان بحرية والكفاح ضد اللا أخلاقية.

"إن البحث عن حياة حرة يعني البحث عن مجتمع حر" وبالتالي عدم وجود المجتمع يعني عدم وجود الحياة. حيث لا يمكننا تسمية الحياة المتمحورة ضمن نطاق بيولوجي فقط بحياة إنسانية، وبهذا المعنى فإن كل قائد يصنع شعبه. خطّ القائد "أوجلان" جميع خطواته نحو المجتمعية منذ نعومة أظفاره، إنه لم يخن أحلامه الطفولية.

إن حماية الروح الطفولية البريئة وعدم المتاجرة بها وعدم خيانة الأحلام الطفولية هام للغاية. الإصرار في عذرية الروح أمان كبير ضد كافة أنواع القذارة التي تنجم من نهج الحياة المتمحورة حول الدولة. وبالأصل فإنه كان غاضباً من نهج الحياة في المجتمع الذي ترعرع فيه فيزيولوجياً وأدرك ضمن هذا الإطار بأن الأرضية الاجتماعية الموجودة كمثل «سرير الموتى». ثم قرر مع هذا الإدراك ألّا يسبح في هذا المستنقع، ولن يحيا مثل الذين يتنفسون في مثل هذه الأجواء.

إنّ قيام النظام السياسي لا يتوقف على المصادفة كسائر المؤسسات، إنما تحددها عوامل كثيرة وتحددها عوامل اجتماعية واقتصادية، وهناك نظريتان كبيرتان تتعارضان في هذا المجال.

فالماركسيون فيذهبون إلى أن الأنظمة السياسية صورة طرائق الإنتاج وهم ينكرون على هذا الأساس أن يكون للمؤسسات السياسية أو لغيرها أي استغلال ولا يرون لها إلا شأناً ثانوياً.

وأمّا الغربيون فإنهم بعد أن غالوا في اعتبار السياسة مستقلة عن الاقتصاد، أخذوا يعدلون نظرياتهم الأصيلة في هذا الصدد, وأخذوا يسلّمون شيئاً فشيئاً بأن هناك صلة وثيقة بين النظم السياسية ومستوى النمو.

الخاتمة:

في محصلة بحثنا هذا وكما يرى المفكر عبد الله أوجلان أن الإنسان كائن نصف معنوي، أما تناوله ككائن عقلاني مادي فقط، فيعني عدم إدراك حقيقته, حيث لا يعيش الإنسان بشكل عيني دائماً، لأنه يعيش مجرداً على الأغلب، أي الإنسان هو قليل من الخيال، الأمل، المثالية، الهدف، الحلم.

إنّ المجتمعية حقيقة الإنسان ولا يمكنه البقاء خارج هذه الحقيقة، وإذا ما فقدها سنُفقد، وهذه من أكبر الحقائق أيضاً أن الإنسان يُخلق قبل المجتمع بجميع سماته الشخصية والبنيوية وبكفاءاته وقدراته ومخاوفه, أي بجميع الخصائص السلبية والإيجابية.

وعندما ينقطع الإنسان عن مجتمعه فإنه ينقطع عن إنسانيته وعن جميع ميزاته المنشودة من قبل المجتمع، أي ينقطع عن حقيقته الإنسانية.

وإن من أكبر العقوبات هو فصل الإنسان عن المجتمع العام وعن مجتمعه الخاص مادياً ومعنوياً وعزله اجتماعياً, وهذا ما يقال عنه الحكم باختيار طريقة الموت.

السؤال الذي طُرح مراراً كيف حافظت الذاكرة الاجتماعية على وجود المجتمع بوجود الأخلاق والسياسة؟

وحيث استمرت الذاكرة الاجتماعية بحياتها نقول لولا الأخلاق، لم يكن الاستمرار في الحياة إلى الآن، ولمت كانت الاستطاعة في حماية الإنسان من حفنة تجّار طامعين عبر آلاف السنين.

حيث يقول المفكر عبد الله أوجلان : «لو لم يتم خلق درع جديد عبر الدين حتى أصل به إلى الناس، كانوا سيقطعون في كل مرة جزءاً مني تحت اسم التحديث. عشت بالأخلاق وعايشتني. تحولت إلى أخلاق وتحولت الأخلاق إلى ذاتي. فكلّ قوة استعمارية أرادت إبادة مجتمع ما، سعت في البداية إلى تفسيد أخلاقه. وكلّما قضت على الأخلاق في الذهنية وفي كل عملية اجتماعية غرّبوني عن هويتي. لو قضوا على أخلاقي كانوا سيقضون عليّ أيضا».

المصادر والمراجع:

1- الأمير .نيقولا مكيافيللي ، ترجمة: أكرم مؤمن دارالنشر :مكتبة ابن .سينا، دمشق

2- تحضر بلا مدن صعود المواطنة وانحدارها، موراي بوكتشين، ترجمة عبد العزيز الشرفي، شلير للطباعة والنشر الطبعة الخامسة 2021م.

3- سلسلة السيولة، سيمجمونت باومان، ترجمة حجاج أبو جبر، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت 2019م.

4- عالم ما بعد الأحادية القطبية جدلية العلاقة. بين الاقتصادي والعسكري والسياسي، مجلة آفاق استراتيجية العدد ٥ ، نصر محمد عارف جامعة القاهرة، 2012م.

5- الفكر السياسي والأخلاقي ، أحمد عبد الحليم عطية ، دار الثقافة للنشر ، دمشق 1991م

6- مانفسيتو الحضارة الديمقراطية، المدنية الرأسمالية، عبد الله أوجلان، ترجمة زاخو شيار ،المجلد الثاني، شلير للطباعة والنشر الطبعة الخامسة 2023م.

7- مانفسيتو الحضارة الديمقراطية، سوسيولوجيا الحرية، عبد الله أوجلان، ترجمة زاخو شيار ،المجلد الثالث، شلير للطباعة والنشر الطبعة الخامسة 2023م.

8- مدخل إلى علم السياسة ، موريس دوفرجيه، ترجمة جمال الأتاسي، دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع.

9- الواقعية السياسية، ملحم قربان، المؤوسة الجامعية للدراسات والنر ، دمشق، 1981م.

الموروث الثقافي لشعوب الشرق الأوسط وتأثيراتها على التعايش السلمي والتسامح

شيراز محمد

المقدمة مشكلة البحث أهداف البحث أهمية البحث

مصطلحات البحث

الفصل الأول: الأبعاد الثقافية والاجتماعية للموروث الشعبي والتراث اللامادي

أولاً: تاريخ الموروث الشعبي -ثانياً: منظومة قيم وثقافة التسامح والسلم الاجتماعي

ثالثاً: أهمية الحفاظ على التراث اللامادي

الفصل الثاني: تأثير الموروث الشعبي على قيم التعايش

أولاً: أسس التعايش الثقافي والاجتماعي في مجتمعات الشرق الأوسط

ثانياً: التحديات المعاصرة التي تواجه الموروث الشعبي والتراث اللامادي لشعوب الشرق الأوسط

ثالثاً: إشكالية الفجوة بين المفكر والمثقف وصانع القرار

خلاصة البحث المراجع والمصادر

المقدمة

تبدأ اللبنة الأولى للمجتمعات بسلوكيات الأفراد وأعمالهم, فلكل فرد عادة وخصوصية وطبع يختلف عن الآخر, وبالرغم من ذلك نجد أن عملية التجانس فيما بينهم رهيبة, وبذلك تغدو العادات المختلفة من فرد لآخر بتجانسها وانسجامها فيما بينها تشكل مع الوقت عادات جماعية, ومع مرور السنين والعقود تتحول بعض السلوكيات الفردية إلى تقاليد يتناقلها جيل عن جيل قد يطرأ عليها تغيير طفيف ولكنه لا يُذكر. وباجتماع العادات وكلما تقادم الزمن وعظمت التراثيات تشكّلت لدينا حضارة بحد ذاتها, فيكون ميراث الشعوب هو تلك التركيبة العجيبة التي كانت جوهرة مجموع كامل من الأفراد وعاداتهم وأخلاقهم وتصرفاتهم عبر أجيال متوالية, ومن يدرك تلك الحقيقة سيلاحظ أنّ التراث هو الروح التي ينتمي لها جسد الحاضر. أذكر بيتًا للشعر للشاعر الكبير أحمد شوقي رحمه الله قال فيه:

إنّما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن همُ ذهبت أخلاقهم ذهبوا

ويُعدّ الموروث الشعبي للشعوب تلك الهوية التي تُعرف من خلالها المجتمعات باعتباره المكون الفطري الذي نتج عن سليقة البشر وميولهم الفطرية التي ظهرت في فنونهم وعمرانهم وآدابهم, و في كل تفصيل بسيط يعبّر عن ذوات الأشخاص وتأثرهم بذلك الموروث, فنجد الحكايا والقصص الشعبية والأمثال والأساطير المحاكة والتقاليد في الملابس, وأيضًا في طريقة تزيين البيوت أو بنائها. وقد ظهرت مجموعة تخصصات إنسانية في القرنين التاسع عشر والعشرين تخصصت في دراسة ثقافة الشعوب كان من شأنها وضع تعريفات للموروث الشعبي, وقد عرّف بعض الباحثين الغربيين ثقافة الأسلاف بكلمة (علم الفلكلور) التي تقابلها بالعربية كلمة (تراث).

التراث الشعبي ينقسم إلى قسمين: تراث عملي وهو كل ما يرتبط بالعمران والبيوت والقصور والملابس والأدوات المستخدمة في الزراعة أو الصيد أو في المطبخ. وتراث شفوي أو قولي وهو الإرث المتناقل من قصص وحكايا وأساطير وأمثال.

مشكلة البحث:

يمثل الموروث الشعبي باختلاف أشكاله النمط الذي عاش عليه الأجداد والآباء, ولم يصل إلينا بهذا الشكل بمحض الصدفة, وإنما هو بمثابة جهود مستمرة في عملية صقل الشخصية والهوية وتشحيذها إلى أن وصلت إلينا, وهي الطريقة المثلى التي نعرّف بها عن حضارتنا وأصالتنا. إلا أن دخول الثقافات الغربية جعلتنا أمام تكتيكات جديدة غريبة عن هويتنا ودخيلة عليها, وهذا ما يضعنا في موضع الريبة والقلق تجاه ثقافة الأسلاف وتراثنا الشعبي.

تتلخص مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

- إلى أي مدى وصل تأثير الثقافة الدخيلة في شخصيتنا الثقافية في منطقة الشرق الأوسط؟

- هل موروثات المنطقة باتت في خطر أم مازالت ضمن حدود الأمان؟

- ماهي الجهود المبذولة للحفاظ على موروثنا؟

أهداف البحث:

يمكننا تحديد أهداف البحث حول التركيز على:

١- الإرث الحضاري القديم للشعوب في الشرق الأوسط والمتمثل بالعادات والتقاليد وأساليب العيش والتعامل مع الطبيعة.

٢- استعراض الأبعاد الثقافية لهذا الموروث في المجتمعات والحديث عن كيفية تأثيره في عملية التعايش السلمي والتسامح.

٣- تقديم نماذج في تأثيرات التراث على الثقافة وتنوعها وتحديد مفهوم التراث اللامادي والتركيز

على أدواته ووسائله وتقنياته على الأحداث والعناصر والأشياء التي شكلت هذا الإرث, والتطرق إلى التحديات المعاصرة التي تواجه الموروث الشعبي.

٤- إيصال فكرة التراث الشعبي القائمة في العيش و الأساليب الحياتية اليومية لدى مجتمعات الشرق الأوسط بالصورة العامة, والتي تغيب عن أذهان الكثيرين بسبب ممارستهم لها يوميّاً, فغدت روتيناً, و وضع القارئ في صورة التأثيرات الشعبية لهذا الموروث.

أهمية البحث:

تكمن الأهمية في دور التقاليد والعادات القديمة في المجتمعات وخصائص ذلك الإرث القديم الذي أورثته الأجيال السابقة والأجداد للأبناء. فكثيراً ما نرى صوراً لذلك الإرث يتجلّى في بعض سلوكيات الناس وتصرفاتهم في يومنا هذا.

وتظهر أهمية البحث في تسليط الضوء على ألوان هذا الموروث عبر مأثورات كثيرة نذكر منها الأمثال والأغاني والأقوال الشعبية والفلكلور والملابس وبعض القصص القديمة, وفيما عدا ذلك نجد تأثيرها الراسخ في الثقافة وأيضاً في العمارة وفي جوانب كثيرة.

وباعتبار أنّ هذا الموروث يشكل هالةً محيطة بكل شعب تمثل حصيلة عادات وتقاليد توارثتها الأجيال جيلاً عن جيل, وشكّلت حضارة وإرثًا حضاريًّا. وهو الوعاء الذي يجمع حصيلة إنسانية تحتوي في مضمونها صوراً حيّة و فطرية بعيدة كل البعد عن التصنّع, وتعطي الشعوب هويتها الحقيقية عبر تراثها الذي يتبلور بربط القيم والأخلاقيات وأنماط السلوك الاجتماعي والعادات والتقاليد في ظروف معينة كالزواج والعلاقات الإنسانية الشتى.

مصطلحات البحث:

و قبل أن أدخل في مضامين بحثي هذا عليّ أن

> **"اصطلاحاً لا يوجد تعريف موحّد و ثابت عن الموروث الشعبي مثله مثل جميع المصطلحات الاجتماعية الأخرى، إلا أن هناك إجماع أكاديمي يوضّح الأسس والملامح التي تمثل التراث الشعبي لِما له من دور في تناول معايير وعادات ومعارف مجتمع ما وخبراته و تجاربه ومواقفه وظروفه، وكذلك لِما له من دور في إظهار تفاعلات الأفراد فيما بينهم و تناقلهم خبراتهم"**

أعطي شرحاً عن مفاهيمه و مصطلحاته وهي:

الموروث الشعبي , التراث اللامادي, قيم التعايش

الموروث الشعبي: اصطلاحاً لا يوجد تعريف موحّد و ثابت عن الموروث الشعبي مثله مثل جميع المصطلحات الاجتماعية الأخرى, إلّا أنّ هناك إجماعاً أكاديميّاً يوضّح الأسس والملامح التي تمثل التراث الشعبي لِما له من دور في تناول معايير وعادات ومعارف مجتمع ما وخبراته و تجاربه ومواقفه وظروفه, وكذلك لِما له من دور في إظهار تفاعلات الأفراد فيما بينهم و تناقلهم خبراتهم, وهذا ما يجعل الفرد ملزمًا بالتماشي مع معايير ذلك التراث الذي يعطيه انتماءً, إذ أنه نتاج جماعي و ثقافة شاملة تقيد الفرد بالمجتمع و تُخضعه لسلطة التراث.

ولكن ذهب بعض الأنثروبولوجيين ممن لهم أرضية راسخة في البحوث الأثرية في تعريف التراث على أنه الحصيلة الثقافية التي تناقلتها الأجيال عبر الزمن, وهو يحافظ على كيانه

وصموده دون أن تطرأ عليه تغييرات تُذكر. كما عرفه الإثنولوجيون بأنّه عبارة عن خصائص وصفات بشرية عميقة لها طرق وأدوات معينه ولها القدرة على الانتقال من جيل إلى آخر.

و بناءً على ذلك يمكننا القول: إنّ التراث في حقيقته عمل جماعي في موقف محدد أو إبداع فردي في حادثة ما, ولكنه ما يلبث أن يصبح عملًا جماعيًّا مشتركًا و ملكًا للمجتمع, ولا يلبث أن يُنسى صاحبه الأول ويتّخذ طابعًا شعبيًّا يشبه الأساطير والخرافات.

التراث اللامادي: جاء التراث الثقافي غير المادي أو اللامادي بحسب الأغراض التي رمت إليها منظمة اليونسكو في المادة(٢) لصونه بأنه مجموع المعارف والتجارب التي تناقلها الأفراد والجماعات, وكلّ ما يتعلق بها من أدوات ومناطق ثقافية, وعلى ضوء ذلك يتجلّى التراث الثقافي اللامادي في مجموع العادات والتقاليد المتوارثة شفاهيًّا والتي يستدلّ عليها عبر اللغة كأداة للتعبير عن ذلك التراث.

وأيضاً يظهر في ممارسات المجتمع وطقوسه في المناسبات, وهنالك معارف تتعلق بارتباط ذلك المجتمع بالموروث اللامادي في تعامله مع الطبيعة وعلاقته بها, وكما تظهر جليّة أيضًا على بعض الحِرَف والفنون التقليدية. وبحسب بعض الباحثين فإن التراث اللامادي يعاني من مشكلتين:

الإشكالية الأولى أنه يُعَدّ ثقافة خاصة بشعب بحد ذاته, إذ أنه لا يؤثر ولا يتأثر إلا بأبناء تلك الجلدة التي خرجت منها, بمعنى أوضح أنه لا يؤثر ولا يتأثر بشعب آخر.

أما الإشكالية الثانية فهي أنّه يشبه العلم المتسلسل بحيث لا يمتلك صفة الإنتاج إلا إذا كان متوارثاً ومتناقلاً, وحتى إن احتُفِظ به في المتاحف والمكتبات, فإنه لا يحتفظ بمصداقيته إلا في العقول والذاكرة, ولأنّ التراث اللامادي معرَّضٌ للزوال, ولأنه يتعرض لتقلّبات الحياة المعاصرة ودخول التكنولوجيا وتقدم الأجيال, فقد كان من الضرورات وضع آليات واتفاقات دولية وأممية داعمة لصونه لدى كافة الشعوب.

قيم التعايش: التعايش هو المفهوم الأوسع الذي يسعى لتحقيق التلاحم ما بين الأفراد والجماعات وتأسيس علاقاتهم على أسس سلمية بعيدة عن الصراعات والاشتباكات التي تؤدي إلى تصادم فكري وثقافي وأخلاقي.

والآن سنتطرّق في الحديث إلى أبعاد تلك المفاهيم على النحو الثقافي والاجتماعي وسنُبرز بعض تأثيراتها على منطقة الشرق الأوسط.

الفصل الأول: الأبعاد الثقافية والاجتماعية للموروث الشعبي والتراث اللامادي

بدايةً وللتأكيد أن لتلك المفاهيم أبعادًا ومخرجات ثقافية واجتماعية: سأتحدث قليلًا عن بعض التيارات لبعض المجتمعات والدول التي عملت على إحياء تلك الثقافة الموروثة, والعودة بهوياتها المختلفة بعد التعرض للهجمة الغربية في ترسيخ فكرة الأنا وتقليل شأن الشعوب الأخرى.

ففي الحضارات القديمة كالصين مثلًا نجد أن الصراع القائم بينها وبين الغرب أثار قريحة العلماء الصينيين بطريقة تشبه ردة فعل عكسية, والدعوة للعودة إلى طريقة السلف وحكمتهم, وخاصة أن حضارة الصين حضارة عريقة جداً و لذلك دارت معركة فكرية بين دعاة التحديث ودعاة العقيدة أو المبدأ الكونفوشي القائل بأن "علّة الداء التخلي عن حكمة السلف وأن العودة إلى السلف عودة إلى الحضارة, وإصلاح أمرنا رهن بتطويع الجديد للنص الموروث". و من زعماء الإصلاح المجدد للعقيدة " كانج يو وي " الذي طالب بالعودة إلى المنابع الأصلية الكونفوشية, وذلك عكس اليابان التي وجدت توافقاً شديداً بين إرثها القديم والنزعة التحديثية, ولذلك عملت على استيعاب التكنولوجيا وعلوم الغرب.

إلا أنه ظهر مفكرون سلفيون أمثال " أوجيوس سوراي" كانوا رافضين للانحلال في حضارة الغرب, ودعوا العودة للسلف, ولكن تيار العقل والانفتاح كان هو الغالب.

أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فإن انشغالهم في عملية البحث عن الهوية و طرح التساؤلات العديدة عن تلك الهوية وعن الذات وعن أسباب ذلك البحث, جعلهم لم يصلوا بعد إلى تلك الغاية و لم يجدوا الهوية الحقيقية في بطون كتب التراث, ومازالت عملية البحث قائمة.

ذلك أن التوجهات التراثية في أصلها عمل سياسي وأساسها البحث والعمل, والهوية تنقشع عن مجموع الإبداعات والعمل الإنتاجي الذي يعبّر عن المجتمع, وبالتالي استخلاص الصورة المتكاملة للمجتمع الذي يعطي في مضمونه الطابع التراثي لذلك المجتمع.

أولاً: تاريخ الموروث الشعبي

التراث مثل أي علم آخر مرَّ بمراحل عدة في تكوينه وتشكله عبر تقادم الزمن, كما أن عملية حفظه وتوثيقه مرت هي الأخرى في مراحل وأشكال عدة, واشتغل في توثيق مخارج تراثنا في الشرق الأوسط الكثير من الباحثين والعلماء والمستشرقين الغربيين, ومايزال تجميع وتوثيق الميراث الشعبي يدور في دائرة غير منتهية.

في فترة حكم العثمانيين عمل الأتراك على محو ثقافات وشخصيات الشعوب والأقوام بما فيها اللغات العربية والكردية واليونانية والسريانية وغيرها, وقاموا بتتريك جميع المؤسسات, وعلى هذا المنوال تحوّلت شعوب المنطقة من حَمَلة حضارات وثقافات إلى شعوب أميّة عاجزة عن القراءة والكتابة بلغاتهم الأم.

وهذه السياسة أيضاً قامت بها الدولة الفارسية في المناطق التي سيطرت عليها عبر التاريخ. وبعد ذلك لعبت الدول الأوروبية التأثير الأكبر

"ففي الحضارات القديمة كالصين مثلاً نجد أن الصراع القائم بينها وبين الغرب أثار قريحة العلماء الصينيين بطريقة تشبه ردة فعل عكسية، والدعوة للعودة إلى طريقة السلف وحكمتهم، وخاصة أن حضارة الصين حضارة عريقة جداً و لذلك دارت معركة فكرية بين دعاة التحديث ودعاة العقيدة أو المبدأ الكونفوشي القائل بأن "علة الداء التخلي عن حكمة السلف وأن العودة إلى السلف عودة إلى الحضارة"

عبر تطبيق سياسات المحو الثقافي والتراثي واعتماد أساليب حداثية بعيدة عن قيم الشعوب والمجتمعات في الشرق الأوسط.

و باعتبار أنّ الفن والإبداع لم يكن حكرًا على لغة بعينها فإن الشعراء والحكواتيين الشعبيين لجؤوا إلى نظم الشعر وكتابة الحكايا باللهجات العامية المتداولة وغدا السكان يردّدون الأغاني الشعبية الشائعة ولم تكن تلك الأغاني حكراً على منطقة بعينها.

نذكر الهجيني كمثال لم يكن وقفاً على رعاة الإبل, وإنما قالها الفرسان أيضاً والشيوخ والأمراء والفلاحون وعامة الناس. كما شاعت الأغاني الشعبية الساحلية والبدوية والعتابا والمواويل.

و كذلك تشاركوا في بعض الرقصات والدبكات, وهذه ميزات يختلف فيها تراث شعوب الشرق الأوسط ومكوناتها عن التراث الأوروبي الطبقي, فقد كان تراث الشرق تراثاً وطنيّاً.

”أما بالنسبة للجامعات السورية فقد كانت سباقة في هذا المجال، إذ بدأت بتقديم الرسائل الجامعية مثل رسالة (الشعر البدوي المعاصر من خلال دراسة شعر الدولة) للدارس أحمد حسن الخطيب و (الأفراح والأحزان في ريف العلويين) بإشراف الدكتور منير مشابك موسى، وكتاب (تقاليد الزواج في الإقليم الشمالي) الصادر عن وزارة الثقافة عام ١٩٦١ عدا عن نشاطات أخرى في المهرجانات.“

و لهذا السبب كان للتراث في الشّرق الأوسط الدور الفعّال في إلهاب الشعوب في بعض الثورات ضد الأتراك أو ضد الاستعمار الغربي, بحيث لعبت العراضات والرقص الحماسي والأشعار والأغاني الشعبية دوراً كبيراً في عملية الدفاع الوطنية.

و لهذا السبب كان التراث الشعبي وخاصة الأدب هو الممثل الرئيسي في التعبير عن أفراح الشعوب في مناسبات الاستقلال من المستعمرين وجلائهم ودحر العدوان.

و قد تطوّرت تلك الصور التراثية من بداية تشكلها واتخذت لوناً جديداً عبر تمثيلها في المسرح و السينما بدءاً من الخمسينات وظهور مغنّين وملحنين ساهموا في إيصال هذا الزخم الشعبي والمدّ التراثي لتأجيج المشاعر الوطنية.

ويمكن التذكير أيضاً أنه كان هنالك نشاط كتابي في التراث الشعبي, و كل ذلك كان في أواخر الأربعينيات و مطلع الخمسينات, فقد أصدر أحمد فخري كتابه (واحة سيوة) عام ١٩٥٠ وأصدر مارون عبود كتابه (القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال) عام ١٩٥٦ وغيرهم.

وازدادت تلك الموجة الثقافية التراثية من خلال الجامعات, فقد أقدمت الجامعات المصرية على تطوير الدراسات الميدانية وساهمت مجلة (الفنون الشعبية) في نشر المعارف النظرية والخبرات.

أما بالنسبة للجامعات السورية فقد كانت سبّاقة في هذا المجال, إذ بدأت بتقديم الرسائل الجامعية مثل رسالة (الشعر البدوي المعاصر من خلال دراسة شعر الدولة) للدارس أحمد حسن الخطيب و (الأفراح والأحزان في ريف العلويين) بإشراف الدكتور منير مشابك موسى, وكتاب (تقاليد الزواج في الإقليم الشمالي) الصادر عن وزارة الثقافة عام ١٩٦١ عدا عن نشاطات أخرى في المهرجانات. ولكن سرعان ما اندثرت تلك النهضة التراثية في الجامعات, واستقرّت في أماكن محدودة مبعثرة على هيئة هواية.

وقد ظهرت المطابع ودور النشر التي اشتغلت في إحياء التراث وصونه من الاندثار, كما تأسست بعض المعاهد وأُقيمت المجالس بغية الحفاظ على الموروث الشعبي, ولا يجب إنكار المجهودات المبذولة في هذا المصراع, وكل ذلك عائد إلى الرغبة في الحفاظ على الهوية الحقيقية للمجتمعات الشرقية.

نذكر من تلك الضفاف التي رسا فيها التراث في مصر أولًا كما يلي:

أ- معهد إحياء المخطوطات العربية: الذي أُنشئ في القاهرة عام ١٩٤٦ وكانت الغاية منه تصوير وفهرسة المخطوطات العربية لتكون سائغة للباحثين, حيث قام أعضاء هذا المعهد بالقيام بجولات وبعثات تجوب الشرق والغرب في شتى البقاع (لبنان, سوريا, المغرب, مكتبات أوروبا و أمريكا وغيرها الكثير من المناطق), وكل ذلك لتسهيل عملية الدراسة والبحث في التراث,

ولكن غالبية الناس كانت تجهل الجهد والعناء والمخاطر التي كانت تحفّ بتلك البعثات. ولقد كان من أهداف المعهد نشر الموسوعات التراثية بالتعاون مع دور النشر الأخرى.

ب- وزارة الأوقاف المصرية: كانت في أوج نشاطاتها في البدايات, إذ أشرف على أعمالها لجنة من كبار علماء المخطوطات التراثية أمثال محمد أبو الفضل إبراهيم والأستاذ فؤاد سيد والأستاذ محمد رشاد عبد المطلب, ومن أهم إنجازات الأخير إصدار مجموعة من التراثيات منها: "تثقيف اللسان و تنقيح الجنان" لابن مكي الصقلي, و"الدرر في اختصار المغازي والسيَر" لابن عبد البر, و"السمّاع" لابن القيسراني, و"غاية المرام من علم الكلام" للسيف الآمدي, وغيرها الكثير من عيون التراث.

ت-المجلس الأعلى للفنون والآداب: قام بنشر بعض مطبوعات دار الكتب المصرية, مثل: ديوان الهذليين وشروح سقط الزند.

ث- دار المعارف: وهي من أشهر دور النشر في المشرق العربي, بدأت عام ١٩٤٢ بنشر المجاميع الشعرية القديمة كالمفضليات والأصمعيات, ولكن اقترح الأستاذان القائمان عليها وهما الشيخ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون نشر منظّم لعيون التراث العربي, وبالفعل استجابت الدار لاقتراحهما.

وكان كتاب "مجالس ثعلب" باكورة هذه المجموعة, كما بدأت الدار عام ١٩٧٤ إصدار سلسلة من عيون التراث.

و كما شاهدنا وقرأنا كان لمصر دور كبير في توثيق وحفظ التراث, وشاركت بلدان أخرى مصر في تلك الثورة الفكرية التراثية, ففي لبنان ظهرت الطباعة على يد الرهبان الكاثوليك والأرثوذكس, منها المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ومطبعة المعارف للبستاني ومطابع حديثة مثل دار صادر التي صدر عنها كتاب (لسان العرب) لابن منظور. وفي سوريا التي تجاور لبنان كان لحركة المطابع لجارتها الأثر الكبير عليها, وتأذنت لها بظهور الطباعة, إلا أن الطباعة في سوريا لم تأخذ الطابع المسيحي كما في لبنان, بل كانت ذات طابع إسلامي.

وقد كانت المكتبة الظاهرية في دمشق إحدى خزائن المخطوطات الكبرى في العالم وللمجمع العلمي العربي مع وجود علماء مخضرمين كبار أمثال عبد القادر بدران, وجميل العظم والورّاقين أمثال أحمد عبيد وعلماء التراث, وكان للمستشرقين الدور البارز في عملية إحياء التراث ونشره, وقد قامت بعض دور النشر في السنوات الأخيرة بنشر موسوعات تراثية ومن أبرز هذه الدور: المكتب الإسلامي ومكتبة الحلواني والملّا حرو, ودار البيان ودار المأمون للتراث.

وفي العراق تعددت المطابع وانتشرت في بغداد والموصل والنجف, ولكن برزت ثلاث جهات حكومية لنشر التراث على الوجه الخصوص ألا وهي المجمع العلمي العربي ووزارة الأوقاف ووزارة الثقافة والإعلام.

أما بالنسبة لنشر التراث في المغرب فنجد المغاربة يشتكون من جهل المشرق العربي بتراثهم, بينما نجدهم أشدّ اهتمامًا بتراث المشرق, وعلى هذا الأساس فإنّ شكواهم أتت بهيئة عتاب هادئ رزين من أفواه الشيوخ, وبشكل صارخ من الشباب, وذلك لأنّهم لم يقصروا في حركة إحياء التراث فكان لهم مخطوطات رصينة في التراث وأيضًا شروح في آثار المشارقة كشروح (سيبويه). و جُمل الزجّاجي و شرح أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام المسمى (فصل المقال). وشرح ابن السيد البطليوسي وغيرهم الكثير من الشروحات.

أمّا الجزائر فقد انتشرت فيها الطباعة في وقت مبكر, وقد نُشر فيها قديمًا كتاب بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ليحيى بن محمد خلدون, وكتاب نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار للحسين بن محمد السعيد الورثيلاني, كما صدرت نصوص تراثية عن معهد المباحث الشرقية منها: ديوان كثيّر عزّة للمستشرق

”تعترف اتفاقية صون التراث الثقافي اللامادي باعتبار التراث اللامادي مصدرا للتنوع الثقافي وإعداده عاملاً للتنمية المستدامة ومساهمته في الأبعاد الثلاثية لتلك التنمية والتي تتمثل بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأيضاً مساهمته في مطالب الأمن والسلام بوصفهما عاملين أساسيين للتنمية المستدامة، ويمثل التراث غير المادي عنصراً حيوياً في تحقيق الأمن الغذائي بحيث نجد أن الطرق التقليدية في الزراعة والصيد والرعي وجمع المواد الغذائية“

الفرنسي هنري بيريس وأخبار النحويين البصريين للسيرافي للمستشرق كرنكو عام ١٩٣٥.

ساهمت النهضة المعرفية والتكنولوجيا بنقل تراث المجتمعات أيضاً والحفاظ عليه عبر الشبكات الدولية للتواصل المعرفي الرقمي، فكما هو معروف أنّ الموروث الشعبي المجتمعي رافد هام من روافد الموروثات الحضارية للشعوب, ولذلك كان للثورة الرقمية والمعرفية وصناعة المعلومات الدور الكبير في تقديم الشعوب الصور التراثية لحضاراتها, وما عاد أمام المجتمعات أي عذر للتراخي في تلك الخطوة, ولذلك عليها أن تعطي وتعرض مخزونها التراثي الحضاري لينضم إلى المخزون التراثي العالمي, وذلك يعود عليها بفوائد معنوية ومادية، بالإضافة إلى امتلاك رصيد في شبكة التواصل التكنولوجي المعرفي الرقمي كونيّاً, ومن المُلحّ تحويل الموروث الشعبي إلى سلعة ثقافية حضارية ذات شأن وأهمية، ووزن شأنها أن تكون مصدراً للمعرفة, وأيضاً لضمان وجودها بين مختلف الثقافات والحضارات.

ثانياً: منظومة قيم وثقافة التسامح والسلم الاجتماعي

يواجه الفكر في مجتمعاتنا الشرق أوسطية أسئلة متجددة، ذات علاقة بمعايير الانتظام والعيش المشترك في المجتمع الواحد وبين المجتمعات الأخرى، وفي صدارة هذه الأسئلة، سؤال إدارة التنوع والاختلاف في أبعاده المتنوعة، من ثقافية ورؤى فكرية وسياسية ودينية وحقوقية باعتباره مفهوماً وقيمة وثقافة وسلوكاً، وباعتباره مشروعاً يجسد قيماً إنسانية تسعى مختلف المجتمعات إلى ترسيخها وحمايتها، من حيث كون هذا المشروع شرطاً من شروط التوازن الاجتماعي والتنوع الثقافي والعيش المشترك في عالم اليوم، وهو عالم تغيرت فيه الهياكل الديموغرافية نتيجة الهجرات السكانية والغزو الثقافي.

ومن أجل التحقق من رأي الأفراد في طريقة تفكيرهم والوصول إلى التعايش قامت « إليز بولندنغ» بتجربة اجتماعية شارك فيها مجموعة كبيرة من الأشخاص وضعتهم في صورة زمنية ممتدة عبر مئتي سنة سابقة ولاحقة, وطلبت منهم التخيّل ذهنيًّا ليتمكنوا من وضع الطرق الصحيحة لإقامة هذا السلام, وكانت مدة التجربة لا تتعدّى الساعتين.

وبعد فترة من التأمل الشخصي انقسم المشاركون إلى عدة مجموعات تشاركوا في وضع تصورات إيجابية لعام (٢٠٣١) لتشكل كوكباً مشرقاً مزدهراً, فكان تفاعلهم عبر وضع قصاصات من الجرائد كانوا قد دوّنوا عليها أفكارهم وتخيلاتهم لتحقيق ذلك الهدف, وبعد خروج المشاركين من القاعة بدأت «إليز» بقراءة تلك القصاصات الصغيرة, فلاحظت أن غالبية الآراء تتجه نحو التعايش المحلي والبدء بالنفس أو العمل على تربية الأطفال ليكونوا صنّاع السلام. بإمكاني أن أختصر بعض تلك القصاصات فيما يأتي:

(اكتب كتاباً عن السلام، اضحك كثيراً والعب أكثر واسترخ أكثر، كن معلماً، أنْهِ ما بدأته، تطوير سلامَ داخلي وعدم ممارسة العنف في الحياة الشخصية)، وغيرها، وكل واحدة منها كانت تتكرر في ست مدوّنات أو عشرة أو اثنتين أو ثلاثين مدونة...الخ.

عموماً كان أصحاب تلك الآراء يشعرون أن ثقافة التعايش والسلام تستدعي اهتماماً خاصّاً بجوانب الحياة الشخصية أو على المستوى المحلي أو التركيز على المستوى التعليمي، وتبعاً لذلك نستنبط البيئة الأكاديمية التي تتجاوب بشكل ملحوظ مع مستلزمات إقامة التعايش.

وعلى هذا النهج قال "جيل جاكسون وساي ميلر": (ليكن هناك سلامٌ على الأرض و ليبدأ هذا السلام بي).

ثالثاً: أهمية الحفاظ على التراث اللا مادي:

يساهم التراث بشكل كبير في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز الشخصية الوطنية لدى شعوب ومجتمعات منطقة الشرق الأوسط، وإثبات الهويات، حيث أن التراث اللامادي له أبعاد دينية على جميع المكونات في المجتمع، فالمسلمون مثلاً لهم مراسم واحتفالات خاصة ولهم طقوس خاصة مع تفضيلهم للجماعية، أمّا اليهود المغاربة فلهم طريقة خاصة أيضاً في ممارسة الطقوس قراءة العبرية وكتابتها.

ويعتبر التراث بشكل عام سواء كان مادياً أو غير مادي أحد أساسات التنمية، وعلى هذا الأساس تتشكل فلسفة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) للحفاظ عليه واتخاذ آليات عدة للاستثمار فيه، وتقوم الدول بمحاولات كثيرة لتحقيق التنمية المستدامة وترسيخ مفاهيم وقيم العدالة والمساواة والتنوع، كما تعمل على إعادة الاعتبار للشأن الثقافي الشعبي وذلك لِما له من دور في عملية التعايش السلمي وتأكيد قيم المحبة والتسامح والاستقرار.

إنّ إهمال التراث يتسبّب في انتشار عمليات النهب والتدمير والذي هو أخطر من إهدار الثروات الطبيعية، ذلك إلى جانب أن الحفاظ على التراث يساهم في تقوية الثروات والأواصر الوطنية وضمان الهوية وتأكيد الاستقلال على أوسع النطاقات باعتباره مصدراً للفخر والاعتزاز في ظل العولمة والتكنولوجيا التي باتت شبحاً يهدد كيان الكثير من المجتمعات.

تعترف اتفاقية صون التراث الثقافي اللامادي باعتبار التراث اللامادي مصدرًا للتنوع الثقافي وإعداده عاملًا للتنمية المستدامة، ومساهمته في الأبعاد الثلاثية لتلك التنمية والتي تتمثل بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأيضاً مساهمته في مطالب الأمن والسلام بوصفهما عاملين أساسيين للتنمية المستدامة، ويمثل التراث غير المادي عنصراً حيوياً في تحقيق الأمن الغذائي، بحيث نجد أن الطرق التقليدية في الزراعة والصيد والرعي وجمع المواد الغذائية تدعم أنظمة الغذاء وتساهم في تحقيق الأمن الغذائي.

كما أننا نجد يد التراث اللامادي تطول إلى مجالات الصحة، إذ يلجأ الكثيرون إلى الوسائل التقليدية في العلاج كارتياد عيادات أطباء الأعشاب القابلات الاختصاصيين التقليديين، وأولئك بدورهم يوفّرون الأدوية والعلاجات بأسعار معقولة.

أما على الصعيد المائي وإدارة الموارد المائية ولاسيما في الزراعة، فقد أثبتت الشعوب على مر العصور قدرتها على تطوير الوسائل التي تدير بها الموارد المائية مستدلةً بالطرق التقليدية، و تلك بدورها تعين الأسر الفقيرة في توفير تلك الموارد. وانتقالًا من الموارد المائية إلى الأسس التعليمية، نجد أن المجتمعات ماتزال تستخدم الأنظمة التقليدية في معارفها الحياتية وكفاءاتها تخصصاتها، نذكر منها العلوم الفيزيائية والصحة واستخدام الموارد الطبيعية بشكل دائم، وفي الهندسة المعمارية وعلم المواد وغيرها، وتعتبر تلك الأنظمة التقليدية ناجحة، ولذلك لا يجب

احتكارها بل لابد من اتخاذها أنظمة رئيسية للتعليم, ومن الواجب الاعتراف بالتراث غير المادي وفاعليته في البرامج التعليمية.

وهناك أيضاً دور للاحتفالات التقليدية والطقوس والفعاليات التراثية في تعزيز النسيج الاجتماعي وتنظيم حياة الجماعات, فالناس على اختلاف جنسياتهم وعقائدهم وطبقاتهم وحتى ألوانهم؛ نجدهم يتشاركون في تلك المناسبات. فالتراث الثقافي غير المادي جوهر أساسي في إحلال الأمن والسلام وتثبيت نظم التعايش السلمي على الصعيد المحلي والدولي عبر عدة ممارسات وأنشطة تتيح عملية السلام والتفاعل في مجالات التنمية, بحسب اتجاهات مرتبطة بالثقافة, وبالتالي تحقيق المشاركة الشاملة للجميع والتعايش السلمي وردع المنازعات والحروب وتقرير الأمن المستدام.

وهنالك ممارسات تقليدية قديمة توارثتها الأجيال منذ العصور القديمة؛ ألا وهي حسم النزاعات وإقامة جلسات الصلح واستعادة الأمن, وكانت تُقام المحاكم المحلية غالبًا بتلك المهمة وغالبًا تتكون لجانها من أفراد الشعب من ذوي الخبرات والكفاءات العالية والحكيمة, تقوم بدورها بفتح باب الحوار بين المتنازعين وفضّ النزاع وتمكين الناس من الانتفاع معًا بالموارد والأماكن المشتركة.

الفصل الثاني: تأثير الموروث الشعبي على قيم التعايش:

اهتمت الشعوب بمسألة التواصل الحضاري والتعايش, وقد جاء التواصل الحضاري بالمنظور الحضاري على أنه التبادل الثقافي والاتصال إمّا أفقياً بين أبناء جيل واحد أو بين المجتمعات المختلفة, أو رأسيّاً كما يحدث بين الأجيال المتعاقبة أو بين الفئات والطبقات المتنوعة اجتماعياً, وهو سلوك حضاري نمطي وعبارة عن ممارسات متحضّرة تلزم التعامل بها في الوقت الراهن للتخفيف من الأجواء المتوترة والنزاعات عن طريق الحوارات وتبادل الثقافات الحضارية المتجذّرة للشعوب, والاندماج الإنساني وتحقيق التناغم الاجتماعي من خلال التبادل المعرفي, على الرغم من التغيرات الكبيرة التي حلت بمجتمعات الشرق الأوسط نتيجة الحروب وتدخلات الدول في شؤونها الدّاخلية, وكذلك العمل على إلغاء وصهر ونفي وتجريد شعوب المنطقة من الممارسة الطبيعية لحياتهم, ونهج أساليبهم في الحفاظ على موروثاتهم وعاداتهم وثقافاتهم .

أولاً: أسس التعايش الثقافي والاجتماعي في مجتمعات الشرق الأوسط:

يجدر القول: إنّ الشرق الأوسط مهدٌ للحضارات الإنسانية, وأبرز تلك الحضارات الحضارة المصرية وحضارة ميزوبوتاميا «ما بين النهرين» والحضارة في سوريا على شواطئ البحر المتوسط, كما ظهرت فيها الأديان السماوية الثلاثة التي دعت إلى التسامح والإيمان والقيم السامية الحميدة التي ماتزال تحافظ على حيويتها وتطورها, وقد شكّلت فيما بعد نسيجًا حضارياً إنسانياً عظيماً له الأثر الكبير في الإنسانية والعقائد. ويُعَدُّ الإنسان العنصر الأهم في عملية التحضّر, ولذلك اهتمت الشعوب والأديان بالدرجة الأولى بأخلاقيات الفرد مع نفسه بدايةً, ومن ثم مع المجتمع, ولم تحاول الأديان إلغاء الثقافات الأخرى بل احترمت خصوصيات الثقافات للحضارات الأخرى وأسهمت في إحلال التعاون والمشاركة في القضايا الإنسانية.

من أهم أسس التعايش السلمي التعايش الاجتماعي الذي يقع على عاتق مثقفي المجتمع وشيوخه ووجهائه لإقامة سبل الاتفاق والتفاهم ما بين مكونات المجتمع الواحد, ومنع حدوث الصراعات العرقية والضغائن بين فئات المجتمع المختلفة من طوائف وأثنيات وقوميات, والعمل على زرع روح الانسجام والمحبة وتوطيد أواصر الوحدة الاجتماعية, وذلك ما نجده في منطقة الشرق الأوسط التي تتألف من مكونات وقوميات وأثنيات وأديان مختلفة, ونجد علاقات التزاوج والتصاهر بين مختلف مكوناته, وهذا ما يقوّي

علاقات الأفراد, وبالتالي يؤدي إلى إضعاف أسباب الانشقاق الذي قد يهدد أمن المجتمع وسلامته, وأيضًا نرى صوراً أخرى من صور الوحدة الاجتماعية وهي مساندة البعض في حال مرور الفرد في ظروف صعبة ومساعدته في تخطّي أزمته, وتلك من أسمى صور التكافل والتكامل الاجتماعية.

إنّ التعايش الاجتماعي لا يعني إلغاء هوية الآخر أو محوها أو التسلق عليها, وإنما تعني الانسجام مع الآخر ومراعاة شخصيته وعقيدته وعاداته لتكوين التجانس والاحترام والإشادة بعاداتٍ لمجتمع متكامل ثقافياً, وتربية الأجيال على أسس حضارية وأخلاقية وتقبّل الأفكار والمعتقدات المختلفة لتأسيس مجتمع خالٍ من الآفات الاجتماعية.

وفي هذا السياق يندرج التعايش الثقافي الذي تمثله الشخصيات المثقفة المتحررة من قيود الفكر المتعصب, والتي تتجمّل بقيم ومبادئ أصيلة ترتبط بالجماعة وتحافظ على الإرث الحضاري بقيمه الفكرية والروحية والمعنوية, وتحافظ على المسار الواحد للفئات المختلفة.

ولأنّ التراث يُعد عنصرًا هامًّا في بناء السلام مما ورد من مؤشرات التراث في مناطق تشهد حروباً وصراعات, ومحاولة استخدامه في قضايا المساواة الاقتصادية, فقد أقرَّ الاتحاد الأوروبي في تقريره الأخير أن للتراث دوراً هاماً وهو عنصر رئيسي في تمثيل هوية المجتمعات وقدرته على بناء السلام, و بناءً على ذلك تدعو منظمة اليونسكو الدولية إلى اتخاذ التراث أداةً لدعم السلام والتنمية المستدامة, وبالرغم من توقيع الكثير من الاتفاقيات التي تنصّ على صون التراث, إلّا أنّ المقاييس التي وُضعت للسلام لا تعترف كليًّا بالثقافة والتراث.

ثانياً: التحديات المعاصرة التي تواجه الموروث الشعبي والتراث اللامادي لشعوب الشرق الأوسط

"اهتمت الشعوب بمسألة التواصل الحضاري والتعايش، وقد جاء التواصل الحضاري بالمنظور الحضاري على أنه التبادل الثقافي والاتصال إما أفقياً بين أبناء جيل واحد أو بين المجتمعات المختلفة، أو رأسياً كما يحدث بين الأجيال المتعاقبة أو بين الفئات والطبقات المتنوعة اجتماعياً، وهو سلوك حضاري نمطي وعبارة عن ممارسات متحضِرة تلزم التعامل بها في الوقت الراهن للتخفيف من الأجواء المتوترة والنزاعات عن طريق الحوارات وتبادل الثقافات الحضارية المتجذِرة للشعوب".

بما أنّنا دخلنا عصراً حديثاً موصوفاً ومحكوماً بالتكنولوجيا وبتقنيات العصر الحديث, وبما أن عقول الشباب المعاصر بدت تبدي اهتماماً رهيباً بالحداثة فإنّنا نجد أنفسنا كشعوب الشرق الأوسط أمام تحديات كبيرة, بحيث نجد الصراع قائماً بين الفكرين المتناظرين في القوة والمتقاطعين في الانتشار, أحدهما يتمثل بالإدخالات الغربية وغزو الفكر الغربي وكل ما يتعلق بالحضارة الغربية الحديثة, والآخر يتمثل بالفكر الأصيل الذي يطالب بالعودة دائمًا إلى الأصالة والتراث.

ولأنّنا مرهونون في الوقت الحاضر, ومنذ الحروب المسلحة التي فُرضت على شعوب ومجتمعات الشرق الأوسط تارة, والقائم على أساليب الإغراء تارةً أخرى, ولأن الواقع في الشرق الأوسط حالياً يبدو منقاداً إلى الإيديولوجيات الغربية, غدا التراث القديم في تحدٍّ نوعاً ما على الرغم من المحاولات المكثفة والمجهودات الكثيرة التي تُمارس للحفاظ عليه, وليس فقط الحفاظ عليه, وإنما

العمل به وخاصة ذلك الموروث الذي وصلنا من الأسلاف.

وهكذا نرى الازدواجية أو التصارع بين شكلين أو فلنقل ثلاثة أشكال والتي يمكن تسميتها كالتالي: الفكر المعاصر الحديث، الفكر الأصيل، الفكر الازدواجي الذي يطالب بالازدواجية والانسجام بين الفكرين السابقين.

ولكننا لسنا بصدد اختيار الأشكال السابقة، فالحداثة إن لم تدخل علينا عبر السلاح كانت ستدخل عبر إغراءات التكنولوجيا وتأثيرها في عقول الشباب, وهنا يكمن الخوف من التنكر لموروثاتنا الأصيلة, كما أننا لم نكن بمحض اختيار تراثنا فهو الحصيلة التي وصلتنا عبر أجيال وأجيال وكان بهذا الشكل.

ما انفكت الخطابات المتضاربة بين الاتجاهين الليبرالي الحديث والتراثي القديم، بحيث الأول كان وما زال يشكّل ندًّا للتراث ومصارعًا ذا جبروت وعظمة, إذ يدعو المثقفون الليبراليون بالأخذ بالحضارة الأوروبية الحديثة, وأشادوا بتطورها وتقدمها وتغنوا برقيّها, في حين أن المحافظين على التراث يجدون بأن الرجوع إلى التاريخ وقراءته وفهمه والتراث هو السبيل للإصلاح والتطور.

وانتقالًا من الحديث عن التحدي القائم بين المعاصرة والتراث إلى المعالم الأثرية ومخزوننا من التراث من منحوتات وتماثيل وآثارها التي باتت مهددة بالفناء لِمَا تتعرض له من عمليات سرقة ونهب ونقل من متاحفنا العربية إلى المتاحف الغربية، وأيضًا تعرّضها للدمار عبر الحروب إذ أن تلك أشياء متوارثة لا عودة لها إذا فنيت. فما هي الجهود المبذولة من قِبَل المنظومة الدولية للحفاظ عليها على وجه الخصوص؟ وهل وضعت اليونسكو أية سبل للتصدي لعمليات الإتجار بهذا الموروث؟ وهل كانت فاعلة حقًّا في صون التراث الحضاري للشعوب؟

ثالثاً: إشكالية الفجوة بين المفكر والمثقف وصانع القرار:

وهذه إشكالية تحدث فيها مفكرون كثر منذ أكثر من أربعة عقود، ولا أدرى لماذا كلما سمعت هذا المصطلح (تجسير) تحضر إلى ذاكرتى أغنية شعبية قديمة، تقول: «جسر الحديد انقطع... من دوس رجليّ/ مشوار مشيته الصبح... ومشيته عصرية».

ومن أطلق هذا المصطلح من المفكرين منذ عقود، لم يكن يطمع أن يكون الجسر المنشود ذهبياً أو من فولاذ، لكن على الأقل، ألا يكون خشبياً، ولا يبنى بالتكاذب المتبادل، وإنما بالنوايا الحسنة، والإرادة السياسية، وبتوفر الأذن الرحبة التي تسمع وتتفاعل، والبيئة المناسبة للحوار والمناقشة بالتي هي أحسن لدى دوائر صنع القرار.

أمّا المفكر، فهو الذى يغادر برجه العاجي ليخاطب نبض الناس، ويستشرف لهم المستقبل، ويمتلك المنهج العلمي في تقديم الخيارات، وطرح الأسئلة الإشكالية، ويُحدث التأثير الإيجابي داخل مجتمعه، خاصة على صعيد الفكر التنويري والعقلاني والنقدي والمعرفي.

لنعترف بأن الدور الفاعل للمثقف قد تراجع بفعل عوامل موضوعية وذاتية، من بينها: الضعف في الحريات العامة وفى مراكز التفكير.

هناك في المجتمعات طلاق بين التنمية والثقافة, هناك نخبوية زائدة وانتماءات أيديولوجية أكثر من اللازم, وغياب الأولويات، وكذلك غياب المشروع الثقافي التنويري وتعثّر النظم السياسية في الشرق الأوسط انعكس على النتاج الثقافي، وكذلك ضعف المأسسة في المجتمعات واختفاء و تخدير الحس النقدي... إلخ.

كان من المأمول أن يكون المثقف في منطقة الشرق الأوسط، الضمير الشقي الذى لا يرتاح للأمر الواقع، بل يسعى لتفسيره وتغييره، لكنه اليوم قلق وحائر، وغالباً في حالة ذهول أمام التحولات المتسارعة حوله.

إذا أردنا أن نعيد بناء الفكر وتجديده، نحتاج أولاً أن نعرف أين نقف الآن, وما الذى نسعى أن نصل

إليه في المفاهيم والقيم والمنظومات المعرفية، وفي كيفية الاستجابة للتحديات، وتحويلها إلى فرص.

إنّ في المشهد الفكري السائد الكثير من السلبيات والنواقص، ومن بينها الظواهر السلبية التالية:

جمود الخطاب الثقافي والفكري في مضمونه ومشاغله، فضلاً عن ضعف دوره كأداة للإنتاج النظري، وعجزه عن بلورة منظومة معرفية تتفاعل مع العصر، وتتعامل مع التحولات، وتُولد أسئلة جديدة تتعلق بقضايا الإنسان العربي المعاصر، وعلاقته بالآخر المغاير والكون، وقضايا الديموقراطية والمشاركة والدولة الوطنية والمواطنة المتكافئة المتعاقدة، والثقافة النقدية والنهوض والتجديد الحضاري والحكم العصراني الرشيد.

خلاصة البحث:

تبعاً لما سبق نشاهد أهمية الموروث الشعبي في الحفاظ على هوية الشعوب وخصوصيتها، ونلاحظ الدور الكبير له بدخوله في جميع أوجه الثقافة والحياة الاجتماعية ودوره الفاعل اجتماعياً و ثقافياً وتعليمياً واقتصادياً، وهذا يحتّم ضرورة حمايته سواء كان تراثاً مادياً أو غير مادي، و نجد المساعي الحثيثة للعلماء والمثقفين في الحفاظ على الإرث الثقافي، إلا أن الهمّة الدولية لصون هذا الإرث ماتزال ضئيلة وتحتاج للتكثيف، وعلى وجه الخصوص تلك التي تقدمها المنظمات الدولية، ولذلك نحتاج لإقامة طرق كفيلة لحماية موروثات الشعوب وخاصة الموروث الحضاري في منطقة الشرق الأوسط الذي أصبح مهدداً بالاندثار.

المصادر والمراجع:

1- التراث الثقافي اللامادي بين إنتاج الوجود، صراع العولمة و تحولات الهوية، محمود النوبي أحمد سليمان، ديسمبر 2017، كلية الألسن.

2- المقاربة الإيجابية لبناء السلام، أليز بولندنغ، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية، إصدار الكتاب عام 2006م.

3- التراث والتاريخ، شوقي جلال، الناشر: مؤسسة هنداوي، عام2015م.

4- التراث الحديث وتحديات العصر في الوطن العربي (الأصالة والمعاصرة)، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.

5- توثيق المأثورات الشعبية والثورة الرقمية وحدود الإبداع، أ.د. محمد عباس إبراهيم، جامعة الإسكندرية، 2006م

6- إشكالية التراث في الفكر العربي الحديث والمعاصر، قراءة تحليلية نقدية لأهم المشاريع النظرية التراثية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة، إعداد الطالبة: نادين حساين، جامعة الجزائر، ٢٠١٥م.

7- البحث الميداني في التراث الشعبي، محمد مفلح البكر، منشورات وزارة الثقافة، مديرية التراث الشعبي _دمشق ٢٠٠٩م.

8- مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، د. محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، عام ١٩٨٤م.

في الحديث عن الهوية والاندماج

روشن مسلم

مقدمة

في الآونة الأخير ظهرت مفردات تتحدث عن الهوية والاندماج والتعايش المشترك، وبدت هذه المفردات جديدة على القارئ وعلى الكثير من المجتمعات. في الحقيقة إن هذه المفردات وما تحملها من فكر ليست جديدة، فهي تعود إلى زمن بعيد وظهرت مع الأحداث التي شهدها العالم من غزوات وحروب وصراعات سياسية واجتماعية، وتطورت كحاجة ملحّة لعلاج ما حدث داخل المجتمعات، وفي ما بعد بدأ البحث عن ثقافة وقيم تعالج صراع البشر بالفكر وليس بالسلاح، فظهرت الحاجة لتفسير معنى الهوية والتنوع ومظاهره وأهمية تحول هذه الأفكار إلى ثقافة مجتمعية تضمن التعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد والجماعات، وفي نفس الوقت تصون حقوق الاختلاف والتفرّد. ومن الضروري أن يعترف الناس بأنهم ليسوا متشابهين، وأن ثقافاتهم ليست واحدة، إلا أنهم يجب أن يدركوا أن هذا الاختلاف والتنوع يمكن أن يكون عاملاً للوحدة والبناء والعيش المشترك، وليس سبباً للصراع .

ومن المؤكد أن اختلاف ثقافة عن أخرى هو ظاهرة محسوسة يشهد عليها اختلاف اللغة والمعتقدات والتاريخ والتقاليد. وكذلك أنماط السلوك وطرق التعبير. وعندما نتحدث عن الثقافة فإننا نتحدث عن ثقافات. وليس ثقافة واحدة, ويقتضي منطقياً أن تتسم بقدر كاف من الاستقلال أو الاختلاف. لكن في الوقت نفسه لا شك أن الاختلاف أو التباين ليس على قدر واحد تماماً مثلما أن التجانس ليس على درجة واحدة, فالاختلاف أساسي لوجود الثقافة لكنه يزيد وينقص تبعاً لعوامل كثيرة منها التاريخية والجغرافية.

ودراسة التنوع الثقافي ينبغي أن تنطلق من الوعي بالاختلاف أو التشابه وليس العكس, أي أن لا تكون هناك اتجاهات تسعى للانغلاق و رفض الآخر, و تعتبر أن ثقافتها هي الثقافة الوحيدة التي يجب أن تسود. وهذه خطورة على المجتمعات.

وفي هذا البحث سنتناول دراسة التنوع والهوية ومظاهره وأبعاده بالإضافة إلى أهمية التنوع الثقافي وقيمته الكبرى للبشرية.

أولاً: التنوع الثقافي والهوية:

يمكن تعريف مفهوم التنوع الثقافي بأنه الذي يمكن من خلاله الكشف والتعرف على ما يختلف به مجتمع عن آخر. وما يتميز به هذا المجتمع عن ذاك, فالثقافة تفسّر الاختلاف والتمايز بين المجتمعات وجاءت لكي تكون بديلاً عن مفاهيم التفرقة بسبب اللون والعرق والبيئة الطبيعية, وتقوم بدورها في الفهم والتحول في فكر المجتمعات والتخلص من تلك المفاهيم القديمة التي ثبت قصورها وفشلها. و لا شك أن الثقافة هي أقدر من تلك المفاهيم في تحليل و تفسير الاختلاف والتمايز بين المجتمعات. ذلك باعتبار أن الثقافة تُعرف بأنها طريقة الحياة الشاملة لكل مجتمع. أو أنها تعبّر عن النمط الكلي لحياة شعب ما عبر اللغة والمعتقدات والعادات والفن. ويؤثر هذا الأسلوب في خلق ثقافة الأفراد وتصرفاتهم و سلوكهم الحياتي.

وفي الأنثروبولوجيا الثقافية. يجب فهم الثقافة بشكل أساسي على أنها نظام من المفاهيم والمعتقدات والمواقف وتوجهات القيمة التي تصبح مرئية في سلوك الناس وأفعالهم وكذلك في منتجاتهم الفكرية والمادية. وبعبارة بسيطة: الثقافة هي الطريقة التي يعيش بها الناس وما يفعلونه بأنفسهم وبعالمهم . (مالتزكي ١٩٩٦: ١٦)١

ـ الهوية الثقافية

يمكن أن نسميها الشيفرة التي عن طريقها يمكن للفرد أن يعرف نفسه في علاقته بالجماعة الاجتماعية التي ينتمي إليها. والتي عن طريقها أيضاً يتعرف عليه الآخرون باعتباره منتمياً إلى تلك الجماعة. وهي شِيفرة تتجمع عناصرها العرقية على مدار تاريخ الجماعة (التاريخ) من خلال تراثها الإبداعي (الثقافة). وطابع حياتها (الواقع الاجتماعي).

وتحدد الهوية الشعور العميق بالوجود الأساسي للإنسان. والشعور العميق الخاص بانتمائه الذي ينتقل بالوراثة. وتظل الهوية محتفظة بوجودها وحيويتها.

ثانياً: مظاهر التنوع وأبعاد الهوية

إنّ قدرة الإنسان على إنتاج الثقافة هي أهم خاصية تميزه عن باقي المخلوقات, فالعادات والتقاليد والأفكار التي يشارك فيها أفراد المجتمع. والتجارب التي يمر بها الإنسان تستقر في أعماقه. ويستخدمها المجتمع جيلاً بعد جيل. ويحرص كل مجتمع متمثلاً في أفراده على الحفاظ على الإرث الثقافي والحضاري الذي يشكل الهوية الثقافية الخاصة بهم. ويميزهم عن المجتمعات الأخرى. وتتشكل تلك الهوية على المستوى الظاهر من مجموعة عوامل منها اللغة والدين والموروثات الثقافية المادية. وعلى المستوى الأعمق نجد أن الهوية لا تتشكل إلا من مجموعة القيم الفكرية والأعراف وطرائق التفكير والسلوكيات المجتمعية.

النتاجات الثقافية لمكان ما مهما اختلفت تنسجم مع قواعد بناء مشتركة تمثّل بنى عقلية متحدة. فالثقافات الإنسانية هي بمنزلة تنوع على موضوع واحد. فكلها متساوية ولها القيمة

الثقافية عينها. وبهذا يصبح مفهوم المشاركة في ظل التنوع الثقافي الذي يحدث في المجتمع مدخلاً رئيساً يؤثر بصور مباشرة وغير مباشرة على الهوية المحلية أو الثقافية العامة للمجتمع، وذلك التأثير يمكن أن يحدث التوازن والجودة المطلوبة لتقدم المجتمع و رفعة شأنه وسط بقية المجتمعات، ويحدث ذلك بشرط وجود الانسجام بين الفئات المتنوعة في ثقافتها وهويتها.

وبما أن الإنسان كائن اجتماعي، فإن سلوكه يصدر في أشكال وأنماط منتظمة، فيها شيء من الاستمرار والتتبع, والواقع أن صفة الاستمرار والتتبع في الظواهر الإنسانية تشكل حقائق لا يمكن التغاضي عنها، فلولا ملاحظتها، و دراستها، لما نشأت العلوم الاجتماعية ولما وصلت إلى قواعد عامة أو قوانين تمثل خصائص سلوكية تميز علاقات الناس ومعاملاتهم في حياتهم المشتركة.

اهتم الباحثون بدراسة هذا الاستمرار والتتبع في السلوك الإنساني، و في الحياة الجماعية، واستخدموا لذلك ثلاثة مفاهيم مازالت تفعل فعلها كمتغيرات أساسية وهي: المجتمع والثقافة والشخصية.

فالثقافة لا توجد إلا بوجود المجتمع، وعناصر المجتمع الأولى هي الأفراد، و الفرد كائن اجتماعي، والمجتمع لا يقوم و يبقى إلا بالثقافة، وفيه تتكون شخصية الإنسان و تحمل سماته, وعليه فإن الثقافة طريق خاص ومتميز لحياة الجماعة، ونمط متكامل لحياة أفرادها, إنها تعتمد على وجود المجتمع ومن ثم تمدّه بالأدوات اللازمة لاستمرار الحياة فيه، بدائية كانت أم حديثة.

ويعدّ التنوع والتعدد في الهويات والثقافات والقيم غنى وثراء للجنس البشري على العموم، ودافعاً إلى الإنتاج والإبداع في مختلف المجالات، ولوحظ أنه غالباً ما يطرح سؤال الهوية في المجتمعات التي تتسم عناصرها بالتنوع والاختلاف، أكثر من المجتمعات التي ينتمي أفرادها إلى هوية واحدة, وذلك لا يمنع من أن تشكل الهوية الثقافية خطراً على المجتمع، يحدث هذا عند حصر الهوية الثقافية في نطاق ضيق ومنغلق على ذاته يمنع الفرد من أن يقدّر ويحترم الفرد المختلف عنه.

> **في الآونة الأخير ظهرت مفردات تتحدث عن الهوية والاندماج والتعايش المشترك، وبدت هذه المفردات جديدة على القارئ وعلى الكثير من المجتمعات. في الحقيقة إن هذه المفردات وما تحملها من فكر ليست جديدة، فهي تعود إلى زمن بعيد وظهرت مع الأحداث التي شهدها العالم من غزوات وحروب وصراعات سياسية واجتماعية، وتطورت كحاجة ملحّة لعلاج ما حدث داخل المجتمعات**

ثالثاً: أهمية التنوع الثقافي:

بعد التغييرات الجوهرية التي طرأت على الحياة المعاصرة، وحلول عصر العولمة الذي نعيش تفاصيله وتطوراته يوماً بعد يوم، لا بد من الاعتراف بأن هناك آخر مختلف، هناك أبيض وأسود، عادات تقاليد مختلفة تفرض علينا الترحيب بها، بالإضافة إلى التعاون مع الشعوب الأخرى في إطار تبادل العلم والمعرفة، وتبادل طرق التفكير الجديدة والخبرات المختلفة، وفهم وجهات النظر مع بناء جسور الثقة والتفاهم والاحترام بين الثقافات المختلفة، للوصول إلى الرقي والتطور في المجتمعات التي تعزز التسامح، و تقلل من الجهل والتحيّز.

إنّ أهمية التنوع الثقافي تبرز من خلال التفاعل مع أشخاص من ثقافات مختلفة، وفهم قيمهم وعدم فرض قيم أخرى قد تتعارض مع قيمهم، فالتفاهم الثقافي والتقارب بين الأفكار هو الذي يحلّ تعقيدات اختلافات القيم. إن الاستماع لقيم الآخر، وفهم تاريخ هذه القيم،

وفهم أسبابها ومناقشتها؛ كل هذا سيقدم مساهمة إيجابية للمجتمع ويجعله أقوى، كما أنها ستعطيه الطاقة والحيوية من أجل البقاء والاستمرار على المدى الطويل.

النماذج التاريخية التي واجهناها أكّدت هذا المعنى, فظهور الفاشية والنازية في أوروبا أدت إلى حرب عالمية كانت من أكبر وأضخم الصراعات تدميراً في التاريخ, وكانت نتيجتها قهر شعوب وقتل ملايين البشر. كما أن ظهور القوى الاستعمارية أدّى إلى إبادة شعوب بالكامل، وحرمان قارات من التطور والنمو.

إن عدم احترام التنوع الثقافي تسبّب في إبادات جماعية في إفريقيا وآسيا وقبلهما في أمريكا الشمالية وأستراليا، والعكس صحيح, فعندما امتزجت حضارات معينة وتعاونت وتفهّمت طبيعة التطور التاريخي دون صدام مسلح؛ عاش الجميع في سلام وتطور العالم بشكل كبير.

وفي هذا السياق فإن أي أيديولوجية تريد أن تلغي الآخر هي معتقد يحمل كراهية الآخرين، ولهذا كان النقيض أن يعيش الجميع متعاونين وأن يقبل الجميع الاختلاف ويصبح الحب والسلام والبناء والتعاون بين الناس بديلاً عن الكراهية، مما يقلل من الصراعات والتوترات الاجتماعية والسياسية، حيث يشعر الأفراد بالانتماء والاحترام في بيئة تقبل الاختلافات والتعايش في أمان.

باختصار يمكن القول إن التنوع يعد سياقاً حيوياً لتعزيز الفهم المتبادل والتعاون والسلام في العالم المعاصر، وهو ضروري لمكافحة التطرف السياسي والديني.

رابعاً: القيمة الكبرى للتنوع الثقافي:

باعتبار أنّ التنوع الثقافي سمة إنسانية عميقة الوجود في حياة البشرية، وثراء ثقافي لكل البشر، ومصدر للتبادل والتجديد والإبداع بين مكونات المجتمع، ودعامة قوية لبناء ثقافة السلام واستراتيجيات التنمية في المجتمعات الحديثة، مما يعني أن تنوع الثقافات والتقاليد والعادات يشكل جزءاً أساسياً من تجربة البشرية ككل في كل زمان و مكان, لأنه يسهم في غنى الحياة الإنسانية وتعزيز التفاعل الثقافي والاحترام المتبادل بين الشعوب والثقافات, وبالتالي يجب على الناس أن يحترموا ويقدّروا هذا التنوع ويسعوا على المحافظة عليه وتعزيزه بدلاً من القضاء عليه, فبروز حركات فكرية وسياسية في العقود الخمسة الأخيرة التي كانت تقودها مجموعات مختلفة وشعوب أصلية، أقليات وطنية، دول وأمم ثقافية، مهاجرون جدد، حركات نسوية، أنصار للبيئة, كلها عبرت عن ممارسات طرق وأنماط حياة مختلفة نسبياً عن الثقافة السائدة في العديد من المجتمعات التي يمكن أن ننطلق منها نحو التعددية الثقافية التي لا يمكن فصلها عن الإطار الديمقراطي تمهيداً للتبادل الثقافي وازدهار القدرات الإبداعية التي تغذي الحياة السياسية في أي مجتمع.

وعليه فإنّ التنوع الثقافي هو إرث الإنسانية المشترك ومصدر للتبادل والإبداع، وينبغي الاعتراف به وإحسان التعامل معه كنظام متكامل تتميز به كل ثقافة بعينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية, فمِن شأن التنوع الثقافي رغم التحديات المُحدِقة به أن يوفّر مجالاً أوسع للحوار المتكافئ بين الثقافات، وإزالة الحواجز لاسيما في الألفية الثالثة، بفضل ما أتاحته تكنولوجيا وسائل الاتصال لشعوب العالم من الانفتاح، وتحقيق مساحة أكبر للتقارب وقبول الآخر على أسس أخلاقية.

خامساً: من التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية

يجب أن لا نخلط بين التعددية الثقافية ومجرد الاعتراف بوجود مجتمع متعدد الثقافات, فلقد وُجدت دائماً مجتمعات متعددة الثقافات، ويمكن من وجهة نظر ما أن نؤكد عملياً أن كل الدول والأمم سواء اعترفت بذلك أم لم تعترف فهي مجتمعات ذات تعدد ثقافي بفعل تنوع المجموعات والسكن المكونين لها.

ووفقاً لـ (مينتزل) فإن مفهوم التعدد الثقافي يشير إلى حقيقة اجتماعية وأي شيء يعتمد على الحقائق التجريبية، وهي حقيقة أن هناك عدة ثقافات تتعايش داخل مجتمع محلي أو مجتمع منظم دولياً، سواء بسلام أو في نزاع، سواء كان ذلك بجانب بعضها البعض أو بتكامل. يشير التعدد الثقافي بالتالي إلى خاصية اجتماعية

وثقافية للمجتمع وتنوعه الثقافي المتعدد، أياً كانت أسباب هذا التعدد الثقافي.

لقد بدأ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ حقبة جديدة نأت بنفسها من حيث المبدأ عن أفكار ما قبل عام ١٩٤٥ المتعلقة بالتفوق والدونية من النواحي العرقية والقومية، التي جسدها وارتبط بها كفاح الشعوب الأصلية والأقليات الوطنية ضمن كفاح واسع النطاق من أجل تحقيق المساواة بين البشر عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، ويؤكد مفهوم التعددية الثقافية على أهمية فهم واحترام وتقدير الثقافات والتقاليد والمعتقدات المختلفة, علاوة على ذلك تعزيز فكرة أن المجموعات الثقافية المختلفة يجب أن تتعايش بانسجام داخل المجتمع دون صراع أو انصهار، وتعد التعددية من أهم ملامح المجتمعات الحديثة، وربما تعد مفتاحاً لتقدم العلم والمجتمع والتنمية الاقتصادية, حيث أن السلطة واتخاذ القرار في مجتمع أحادي الثقافة تكون محصورة بيد قلة من الناس، وتكون ثمار الملكية فيها محتكرة من طرف الأفراد الذين يمثلون الثقافة الأكثر انتشاراً. أما التعددية الثقافية فتضمن المشاركة الواسعة والشعور القوي بالانتماء عند جميع أعضاء المجتمع, لهذا تكون التعددية الثقافية مهمة في مجالات متعددة مثل الشركات والجمعيات السياسية أو الاقتصادية والمجتمع العلمي.

سادساً: الحقوق الثقافية:

يؤدي التنوع الثقافي إلى سلسلة من الأسئلة الهامة التي يحتمل أن تكون مثيرة وسبباً للانقسام, حيث تزداد حدة الصراع بين الأقليات والأغلبية في كثير من القضايا مثل الحقوق اللغوية والاستقلالية الإقليمية والتمثيل السياسي، و مناهج التعليم والمطالبات المتعلقة بالأراضي سياسة الهجرة والتجنيس، وحتى على الرموز الوطنية، مثل اختيار النشيد الوطني أو العطل الرسمية.

إنّ إيجاد الإجابات الجدية أخلاقياً وذات الجدوى السياسية لهذه القضايا، يُعتبر هو التحدي الأكبر الذي تواجهه الديمقراطيات اليوم, ففي أوروبا الشرقية والعالم الثالث، تقوّض الصراعات

"بعد التغييرات الجوهرية التي طرأت على الحياة المعاصرة، وحلول عصر العولمة الذي نعيش تفاصيله وتطوراته يوماً بعد يوم، لا بد من الاعتراف بأن هناك آخر مختلف، هناك أبيض وأسود، عادات تقاليد مختلفة تفرض علينا الترحيب بها، بالإضافة إلى التعاون مع الشعوب الأخرى في إطار تبادل العلم والمعرفة، وتبادل طرق التفكير الجديدة والخبرات المختلفة"

القومية العنيفة محاولات إنشاء مؤسسات ديمقراطية حرة, وفي الغرب تعتبر النزاعات المتقلبة بشأن حقوق المهاجرين والشعوب الأصلية، والأقليات الثقافية الأخرى، مثيرة للكثير من الافتراضات التي تحكمها الحياة السياسية على مدى عقود, فمنذ نهاية الحرب الباردة أصبحت الصراعات العرقية الثقافية هي المصدر الأكثر شيوعاً للعنف السياسي في العالم. وقد اعتبر المهتمون بهذه القضايا أن الحقوق الثقافية والحفاظ على التراث الثقافي للشعوب والمجتمعات، وضمان وصول الأفراد إلى مواردهم الثقافية بحرية؛ جزءاً مهماً من مبادئ حقوق الإنسان التي تحمي حق الفرد أو المجموعة في حرية التعبير والمشاركة الثقافية، وحق التعليم والوصول إلى المؤسسات الثقافية، حيث تساهم الحقوق الثقافية في التنمية الشخصية للأفراد ورفاهيتهم, والتي بدورها تساهم في الاحترام المتبادل والحوار المنفتح بين الثقافات.

الخاتمة:

وفي النهاية وبشكل عام، فإنّ ذلك يؤكد على

”إن إيجاد الإجابات المجدية أخلاقياً وذات الجدوى السياسية لهذه القضايا، يعتبر هو التحدي الأكبر الذي تواجهه الديمقراطيات اليوم، ففي أوروبا الشرقية والعالم الثالث، تقوّض الصراعات القومية العنيفة محاولات إنشاء مؤسسات ديمقراطية حرة، وفي الغرب تعتبر النزاعات المتقلبة بشأن حقوق المهاجرين والشعوب الأصلية، والأقليات الثقافية الأخرى، مثيرة للكثير من الافتراضات التي تحكمها الحياة السياسية على مدى عقود.“

أهمية التنوع الثقافي والحاجة إلى التفكير وتحليل الاختلافات الثقافية والوعي بالتنوع, كأسلوب حياة شاملة من التاريخ والتراث الثقافي والواقع الاجتماعي والحفاظ على الهوية داخل المجموعة و ضرورة الانسجام بين الفئات المختلفة, من أجل تقدم ومكانة المجتمع مقارنة بالمجتمعات الأخرى, بالإضافة إلى تعزيز الإبداع والابتكار في مختلف المجالات. لقد تأكد أن عدم الاعتراف بالتنوع الثقافي يسبّب نتائج مدمّرة للمجتمعات. فالتنوع يعزز الاحترام والتعاون والسلام. ويوفر مساحة للحوار العادل بين الثقافات وخلق فرص أكبر للتقارب وقبول الآخر على أسس أخلاقية, لذلك فإن حماية الحقوق الثقافية ضرورة لأي مجتمعٍ يبحث عن العدل. مجتمعٍ يرى في الحوار والتفاهم بين مكوناته طريقاً للتقدم في إطار الاحترام المتبادل لثقافة وتراث من يعيش فيه. و تعتبر هذه المبادئ والقيم ركناً أساسياً من أركان مبادئ حقوق الإنسان.

المراجع:

1- Astrid Erll / Marion Gymnich, Interkulturelle Kompetenzen, S.20 (2007)

2- Astrid Erll / Marion Gymnich, Interkulturelle Kompetenzen, S.33 (2007)

جدلية العلاقة بين المثقفين والدولتية وطبيعة دورهم في مجتمعات الشرق الأوسط

أحمد دالي

مخطط البحث مقدمة

المبحث الأول مشكلة البحث أهداف البحث

- أهمية البحث أسئلة البحث

- بيئة البحث

المبحث الثاني

- في مفهوم الثقافة - من هو المثقف؟

- أنواع المثقفين - تصنيف المثقفين

- جدلية العلاقة بين المثقف والدولتية - المثقف والسلطة الحاكمة المستبدّة

تمهيد

جدلية الثقافة والفكر في الشرق الأوسط بمجتمعاته ودوَله, تثير في أغلب الأحيان أسئلة حول ماهية الثقافة والمثقف قبل الدخول في الأدوار المناطة بكل من المفكّرين والمثقفين وأصحاب النظريات والآراء, وبما أن المجتمعات الشرق أوسطية معروفة بتنوعها العرقي والمذهبي, فإن أحد أهم المحاور المثيرة للجدل بشكل تلقائي يتمحور حول كيفية إدارة هذا التنوع وطبيعة التعامل معه, من خلال آليات ثقافية ورؤى فكرية وسياسية وفلسفية, وهذه في الحقيقة غايات تسعى مختلف المجتمعات إلى ترسيخها وحمايتها على الأقل من الناحية النظرية, لأنه في الجوانب العملية تصدر الكثير من المشكلات والمسائل الجدلية المرتبطة بالأقليات وحقوقها الثقافية والسياسية, وهذه الأمر يحتاج بكلّ وضوح وشجاعة إلى بيئة قانونية واجتماعية عادلة تحقق مطالب وحقوق هذا التنوع الاجتماعي والثقافي, وهذا ما لا يتوفر ـ بكل أسف ـ لدى أنظمة الحكم في دول الشرق الأوسط بشكل عام, وبناء على ذلك فإن السمة الأبرز لتلك المجتمعات والدول هي الشرخ الصارخ بين رأس هرم السلطة والقاعدة الجماهيرية, وهذه الفجوة الكبيرة تنال من جميع شرائح المجتمع وفئاته بما فيهم المثقفون, فيجدون أنفسهم خارج النص والسياق, وبالتالي هم من الناحية العملية مثل لاعب حصل على البطاقة الحمراء ليجد نفسه خارج الملعب.

مقدمة:

ثمة جدليّتان تحت العنوان المطروح أعلاه: الأولى جدلية طرحتها الظروف الموضوعية التي تترافق في كل زمان ومكان مع طبيعة الأنظمة الحاكمة ومدى انفتاحها على الحالة الثقافية, هذه الجدلية تبدو واضحة بصورة أكثر جلاءً عندما يتعلق أمرها بالطبقة المثقفة التي تلتفّ حول الحاكم والسلطة, وهي التي تأتمر بأمرها وتبحث عن ألف مخرج وتفسير لكل جملة تصدر عن السلطات الحاكمة, ساعية بذلك إلى تجميل كلّ شيء يحتمل وجوهاً متعددة, حتى يصل بهم الأمر إلى إضفاء صبغة معينة على تلك النخبة التي تدور في فلك القصر الحاكم, وهذه الفئة غير مقتصرة على رجال العلم والأدب والفن, لكن يدخل تحت عباءتها في الكثير من المناسبات رجال الدين وخدَمة المعبد أيضاً.

أما الجدلية الثانية فتتمحور حول الثقافة نفسها, وهنا تبدو تساؤلات كثيرة حول إمكانية تحديد معايير يمكن إسقاطها على المثقف أولاً, ومن ثم إمكانية إلباس المجتمع تلك الضوابط والمعايير بحيث يتسنّى ولو بدرجة محدودة توصيف مجتمع ما بأنه مجتمع مثقف, ثم تأتي بعد ذلك فكرة توافق هذه الحالة الثقافية مع الواقع الاجتماعي القائم والوضع الاقتصادي المعاش في مجتمع ما, فهل هي حالة طبيعية نابعة من عمق المجتمع أو هي فكرة مستوردة؟ هل هي حالة متجذّرة أم هي حالة طارئة اقتضتها ظروف تاريخية معينة تحت تأثير العولمة والتقدم في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات؟ ثم يأتي التساؤل عمّا إذا كانت تلك الحالة حالة صحية مفيدة وعامة أم حالات فردية شاذّة لا تتعدّى كونها تقليداً أعمى للغير؟!

من العبارات التي يتم تداولها بشكل مكثف في عالم الثقافة (ما أدوار المثقف؟) وتتدرّج تحت هذه الجملة اشتقاقات لعبارات كثيرة ومتنوّعة يصل الأمر بالبعض منها إلى تحميل المثقف ما لا يمكن أن يتحمله أو يطيقه, وبالتحديد عندما نتحدث عن واقع الحال في مجتمعات شرق أوسطية, حيث تطغى الحالة الحماسية على الحالة الواقعية, وتطفو الحالة الشعاراتية على غيرها من الرؤى الوطنية الحريصة والغيورة, وأمام واقع كهذا ترى أن النخبة التي تسلّمت مفاتيح الثقافة إنما هي زمرة حازت قبل كل شيء على رضا واستحسان الطبقة الحاكمة التي تمتلك البلاد بمن عليها وما في جوفها, فتفرغ الثقافة من مضمونها ويتجرّد المثقف من رسالته.

المبحث الأول

لا بدّ بدايةً من تسليط الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بهذا البحث.

مشكلة البحث: تتميز الأبحاث التي تحمل عناوين تتمحور حول الثقافة والمثقف بأنها تعاني من إشكالية التعريف والماهية, ومعرفة جوهر المصلحات والمفاهيم, فيتحول الاهتمام إلى تعريف الثقافة والمثقف قبل التركيز على الدور الرئيسي المنوط بهما, وعلى الرسالة المنتظرة والمرجوّة .

أهداف البحث: قد يكون من المهم فتح الباب على الدور المرجوّ من المثقف بدلاً من الخوض في أحاديث نظرية لا تقدم جديداً للقارئ والمهتمّ, ومن المهم كذلك الغوص بشكل مباشر في العلاقة المشبوهة بين فئة من المثقفين وبين السلطة الحاكمة.

أهمية البحث: أعتقد أنّ تسليط الضوء على بعض التصنيفات المعروفة عن المثقفين في قاموس التعريفات والتصنيفات سيكون أكثر أهمية وفائدة من الخوض في ملعب جدلية الماهيات والتعريفات.

أسئلة البحث: إنّ العلاقة الجدلية بين المثقف والسلطة عبر التاريخ تترك مساحات واسعة للتأمل والتفكر:

ـ أيّ من طرفَي هذه الجدلية بحاجة للآخر أكثر, هل سلطة الدولة بحاجة إلى المثقف الذي يستميت في الدفاع عنها أم أن المثقف هو من يتسلق سلالم السلطة جاهداً ليصل إلى تلك المرتبة؟

ـ متى يصبح المثقف عبارة عن بوق يعمل على تجميل كل قبيح يصدر من الجهة الراعية له, ومتى وكيف يمكن أن يكون ناقداً بنّاءً بقلمه وفكره ليضع كل شيء في نصابه الصحيح والحقيقي؟

ـ ألا يمكن أن يدخل في خانة مثقّفِي القصر الحاكم والبلاط الملكي كلٌّ من صاحب القلم

> **"ثمة جدليتان تحت العنوان المطروح أعلاه؛ الأولى جدلية طرحتها الظروف الموضوعية التي تترافق في كل زمان ومكان مع طبيعة الأنظمة الحاكمة ومدى انفتاحها على الحالة الثقافية، هذه الجدلية تبدو واضحة بصورة أكثر جلاءٍ عندما يتعلق أمرها بالطبقة المثقفة التي تلتفّ حول الحاكم والسلطة، وهي التي تأتمر بأمرها وتبحث عن ألف مخرج وتفسير لكل جملة تصدر عن السلطات الحاكمة"**

الرصين واللسان الفصيح وصاحب العمامة ورجل الدين؟

ـ ثم هل يمكن للمثقف أن يقف على الحياد في خضمّ ما يجري وينأى بنفسه؟

ـ ما دور المثقف الحقيقي بين السلطة والتنوير؟

ـ أين يقف المثقف من قيم إنسانية نبيلة مثل التعايش والتنوع الثقافي والتعددية الثقافية والهوية الثقافية للشعوب؟

بيئة البحث: يدور هذا البحث في فلك البيئة الشرق أوسطية التي كثيراً ما تختلط فيها الأوراق, حيث تختلط الأمية بالقومية, ويختلط الديني بالعلماني, وتختلط المذاهب بالأعراق, ويختلط المال بالسياسة.

المبحث الثاني

سنحاول أن نفتح في هذا المبحث بعض النوافذ

حول:

ـ في مفهوم الثقافة ـ من هو المثقف؟

ـ أنواع المثقفين ـ تصنيف المثقفين

ـ جدلية العلاقة بين المثقف والدولتية ـ المثقف والسلطة الحاكمة المستبدّة

١ـ في مفهوم الثقافة ـ من هو المثقف؟

المثقف هو ذلك الإنسان الذي اختار لنفسه أن يمارس النشاط الثقافي عبر الكتابة والقراءة والبحث والتنوير والفكر والطرح, ولا تقتصر الأنشطة الثقافية على الأعمال والنتاجات الأدبية كما يُساء الفهم أحياناً, فحقول الثقافة واسعة وسعَ حياة الإنسان, ورحبة كرحابة المجتمعات عبر امتداها الاجتماعي والجغرافي.

المثقف ومن خلال النافذة التي تم الإشارة إليها لا يختلف عن أي فرد في بيئته, غير أنه يمنح للمواقف أبعاداً مختلفة عن الإنسان العادي, ويقرأ الإشارات والإيحاءات والإيماءات بطريقة مختلفة, ويستطيع في الوقت عينه أن يترجمها للآخرين, وقد يتطور به الأمر إلى استشراف المستقبل بناء على سبر خبرات وتجارب الماضي وفهم معطيات الحاضر, فهو قيمة ثقافية فكرية وفلسفية إذا نما ونبغ في بيئة صالحة تتوفر فيها أسباب التأمّل والتفكّر.

الثقافة ليست شهادة تخرّج في جامعة أو مركز أو معهد, هي أبعد وأشمل من ذلك, فهي جملة من المعارف والمفاهيم والقيم التي يصارع بها المثقف الحياة ويواجه من خلالها المستقبل, فالأديب مثقف في الأجناس الأدبية من شعر وقصة ورواية ومسرح, والفنان مثقف في الموسيقا والرسم والمسرح والسينما, والمزارع مثقف في الأرض والتربة والطقس وما إلى ذلك.

يمكن للمثقف الحقيقي أن يكون متميزاً عن غيره من المثقفين عندما يترجم أفكاره النظرية إلى أفعال عملية, فيكون على تماس بمحيطه وعلى مسافة قريبة من بيئته الاجتماعية, فهو بهذا يخرج من زمرة المثقفين الذين ينطوون على أنفسهم وعلى ثقافتهم بأنه فاعل عملي لا مبدع نظري, وبهذا المعنى يمكن وصف المثقف على أنه «حالة فاعلة ومؤثّرة» قبل كل شيء, فهو يكتب المقالة لأنه يرى حاجة لطرق أبواب موصدة, ويكتب الرواية لأن ضرورة ما ينبغي لها أن تخرج إلى العلن عبر العمل الأدبي, ويكتب في السياسة والاقتصاد والمجتمع وينتقد, لأنه ثمة إلحاح لصدور جملة من الأفكار والإعلان عن مجموعة من الآراء التي ينبغي لها أن تتحرر من قمقم وحيّز الآراء والأفكار النظرية, وهنا نكرّر مرة أخرى أنّ المثقف "حالة فاعلة ومؤثرة" لأنّه يمارس نشاطه الثقافي من غير تكليف من أحد, إنّه إنسان انتدب أو اختار لنفسه هذا الدور, فهو يمارس نفسه كمثقف في الميادين والأطر الثقافية الواسعة, ولأنّ الثقافة تتنوع مجالاتها؛ فتبعاً لذلك نجد المثقفين أيضاً على أنماط وتيارات مختلفة متعددة, ولكن الجملة الفاصلة والحاكمة في هذا الصدد, هي أن المثقف يتخذ موقفاً من المحيط الذي يعيش فيه, سواء كان موقفاً سياسياً أو موقفاً أخلاقياً أو عقائدياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً, أو موقفاً علمانياً, وبناء على هذا التصور فإن كل إنسان يتبنى موقفاً من المواقف السابقة هو إنسان مثقف, وعلى هذا يُعتبر صاحب الإيديولوجيا الدينية مثقفاً مثل صاحب الإيديولوجيا العلمانية, إن كانا اجتماعيَين. ومن يتبنّى الموقف الأخلاقي هو إنسان مثقف حاله حال صاحب الموقف العقائدي, وهكذا, لكن جدير أن نذكر أن كل هذه المواقف يعبّر عنها أصحابها كل بحسب أدوات المعرفة والثقافة التي يمتلكها؛ بقلم الأديب والباحث أو ريشة الفنان أو إيماءة المسرحي ....إلخ.

٢ـ أنواع المثقفين ـ تصنيف المثقفين وطبيعة دورهم

ـ هل تصنيف المثقف يُبنى على أساس طبيعة ونوع الكتابة التي يبدعها أم على أساس طريقة الفن الذي يسلكه, أم من طبيعة الموقف الذي يتبنّاه ويتخذه إزاء المواقف السياسية والاجتماعية في مسيرته وثقافته؟.

ـ هل هذا التصنيف يأخذ بعين الاعتبار مدى تأثير الثقافة كممارسة وفعل في المحيط الاجتماعي للمثقف, أم يركّز على مجرد الرأي الثقافي دون ترجمته إلى "حالة فاعلة ومؤثرة"؟.

ـ هل الانطلاق في تصنيف المثقف يتوقف حقاً على ما يبنيه من مواقف إزاء الأوضاع التي يعيشها «المثقف نفسه» باعتباره أحد أفراد المحيط والوسط الاجتماعي؟ والمقصود هنا أن يتبنى المثقف موقفاً ذاتياً شخصياً نابعاً من تجربته الخاصة لا موضوعياً عاماً صادراً عن المنظومة المجتمعية الواسعة, لأنه من المعروف أن بعض المدارس الأدبية وحتى الفلسفية بنت منطلقاتها وأسسها على الرؤية الذاتية لهذا العالم, ومنها مدرسة الشعر الرمزي على سبيل المثال.

قدّم الفيلسوف الإيطالي "غرامشي» تصنيفاً للمثقف, فهو يجد أن هناك (مثقفاً عضويّاً, مثقفاً ذاتيّاً).

ـ المثقف العضوي: هو الذي ينتمي إلى هموم الناس, ويتبنى مصالح الجماهير, فيعلن موقفه بشكل صريح أنّه مع هموم وآلام الناس أينما كانوا.

ـ **المثقف الذاتي:** هو مثقف متقوقع على نفسه منطوٍ على ذاته, غير آبه بمآسي الإنسانية, إنه يتصرف على نحو غير مبالٍ بما يدور من حوله, فهو يكتب عما يجول في خاطره هو وما يتأثر به هو, بمعنى أن ثقافته ما هي إلا انعكاس لحالته الذاتية الخاصة.

من الواضح أنّ تصنيف "غرامشي» متجانس مع تصنيفات المدارس والمذاهب الأدبية, فالمثقف العضوي لدى غرامشي هو الأديب الواقعي الملتزم الذي تبنّى والتزم هموم الناس, بينما نرى أنّ المثقف الذاتي هو الصورة المتطابقة مع الأديب أو الشاعر الرمزي الذي نأى بنفسه عن كل ما يتعلق بالناس وهمومها وآلامها.

ويمكن إضافة تصنيفات أخرى للمثقف اقتضتها ظروف الواقع الثقافي والواقعي الاجتماعي والأخلاقي:

"المثقف ومن خلال النافذة التي تم الإشارة إليها لا يختلف عن أي فرد في بيئته، غير أنه يمنح للمواقف أبعاداً مختلفة عن الإنسان العادي، ويقرأ الإشارات والإيحاءات والإيماءات بطريقة مختلفة، ويستطيع في الوقت عينه أن يترجمها للآخرين، وقد يتطور به الأمر إلى استشراف المستقبل بناء على سبر خبرات وتجارب الماضي وفهم معطيات الحاضر"

ـ المثقف المنتمي: هو الذي حمل على عاتقه الدفاع عن مجموع القيم الإيجابية التي ينبغي أن يعيش بها الناس على الأقل من وجهة نظره, فهو المدافع عن الحريات والحقوق الفردية والعامة, ويناهض كل أشكال القمع والاستبداد والفقر والاستسلام والخنوع, إن انتماءه الشديد هذا إلى الجماهير والمجتمع والإنسان يجعله متمرّداً على القضايا العامة لا الخاصة, يتمرّد على البؤس والشقاء والفقر والجهل وخنق الحريات وقمع الرأي, يتمرّد ويناهض الديكتاتورية ويناصر قضايا الفئات المسحوقة, فهو المثقف المناضل.

لكنّ السؤال: متى يظهر هذا المثقف المنتمي المتمرّد؟ إنه يظهر في مرحلة الصمت وفي مرحلة الحراك, إنه يُظهر نفسه في حالة الصمت فيكتب عن الواقع السيّئ المعاش, ويظهر في مرحلة الحراك الجماهيري وثورة الشعب بالانتماء إليها, ولذلك نجده في القصيدة وفي الرواية وفي الفن, ولكنه قد يلجأ اضطراراً إلى التلميح بدلاً من التصريح, ويلجأ إلى التورية والترميز لأسباب

"هل الانطلاق في تصنيف المثقف يتوقف حقاً على ما يبنيه من مواقف إزاء الأوضاع التي يعيشها "المثقف نفسه" باعتباره أحد أفراد المحيط والوسط الاجتماعي؟ والمقصود هنا أن يتبنى المثقف موقفاً ذاتياً شخصياً نابعاً من تجربته الخاصة لا موضوعياً عاماً صادراً عن المنظومة المجتمعية الواسعة، لأنه من المعروف أن بعض المدارس الأدبية وحتى الفلسفية بنت منطلقاتها وأسسها على الرؤية الذاتية لهذا العالم"

ودواعٍ تتعلق بالبطش والمظالم والقمع.

ـ المثقف الفوقي: هو المثقف المتعالي على مجتمعه, الذي يعيش في برجه الذي رسمه لنفسه وضرب من حوله الأسوار لمنع الاحتكاك بالناس وقضاياهم, بالتالي يبتعد عن المجتمع, فلا يعدّ مؤثّراً.

ـ مثقف السلطة: هو بوق للسلطة الحاكمة, بل هو محامٍ مراوغ يدافع عن قضية غير عادلة إذا كانت السلطة الحاكمة ظالمة جائرة, وبالعكس فهو مواطن شريف قبل أن يكون مثقفاً في حال كان دفاعه وثقافته في سبيل نظام حكم عادل ومنصف, نظام انبثق عن الجماهير ووضع كل ثقله وإمكاناته لخدمة تلك الجماهير التي منحته ثقتها وسلّمته مصيرها وفق عقد اجتماعي بين الطرفين. ولكن لسوء الحظ أن اسم مثقف السلطة وشاعر السلطة ورجل الدين الذي يعمل لخدمة السلطة, قد اقتُرن دائماً بفساد السلطة, فكان دورهم تجميل صورة الأنظمة الفاسدة, وإيجاد التبريرات لكل شاردة وواردة, والبحث عن تسويق المبررات لجرائم الأنظمة الديكتاتورية. والحقيقة أن هذا الصنف من المثقفين يشكل خطراً على المجتمع والدولة, لأن لغة التزوير والتزييف التي يعتمدها تقدم للديكتاتور والمستبدّ شهادة حسن سلوك, ولكنه يلتفّ على الأمور تحت مسميات ومفاهيم برّاقة مثل الدفاع عن الوطن ومواجهة الخطر الخارجي وما إلى ذلك من هذه العبارات, ومن غير المستبعد أن يشكل هذا النوع من المثقفين خطراً على سيده الحاكم أيضاً متى انقلبت الموازين وسُحب البساط من تحت رجلي السيد الحاكم؟

إنّ الاستقامة العقلية لا يستقيم معها الوقوف في صف ظالم على ظالم آخر, ولا يستوي معها الاحتماء بظالم للنجاة من ظالم آخر, ومع هذه الاستقامة العقلية السليمة والسوية, ليس مقبولاً من المثقف أن ينأى بنفسه ويحشر نفسه في زوايا مظلمة أو أن يقف في منطقة رمادية, هذا ما تقتضيه الفطرة البشرية السليمة, وليس من الغريب أن يكون هذا الدور منوطاً بالمثقف وموكلاً إليه. إن الدعوة إلى التعايش السلمي في ظل تعدد ثقافي يعمل على تجميع الثقافات المختلفة تحت مظلة واحدة, هو من أسمى القيم والموضوعات المنتظرة من الطبقة المثقفة الواعية لحقيقة التنوع الطبيعي في المجتمعات, فالثقافة في إطار هذا المفهوم هي الحاجة الأرقى والأسمى التي تسعى لتحقيق التلاحم ما بين الأفراد والجماعات وتأسيس علاقاتهم على أسس سلمية بعيدة عن كل أشكال الصراع والإنكار والإقصاء والنفي للآخر, وبهذه الوسيلة الناعمة يمكن التوصل إلى التكامل بدلاً من التصادم الفكري والثقافي الذي قد ينسحب إلى صراعات في ميادين أخرى, لأن التعددية الثقافية حالة طبيعية وصحية في عالم اليوم وكانت كذلك في الماضي أيضاً, فمفهوم التعددية الثقافية هو الدافع إلى أن تتعايش جميع المجتمعات الإنسانية بانسجام دون صراع أو انصهار, وهذه التعددية يمكن اعتبارها من أهم ملامح المجتمعات الحديثة, لأن المجتمعات الأحادية تفصح يوماً بعد يوم عن المشاكل الداخلية فيها, لأن السلطة واتخاذ القرار في مجتمع أحادي الثقافة لا يعكس

حقيقة البيئة الاجتماعية المعاشة. فحينها الثقافة تكون ممثّلة فقط بالفئة الاجتماعية أو السلطة المسيطرة والأكثر انتشاراً, وعلى العكس من هذا؛ تضمن التعددية الثقافية المشاركة الواسعة والشعور القوي بالانتماء عند جميع أعضاء المجتمع, فتنتفي حينئذ مشاعر الحرمان والإقصاء والإنكار. وبالتالي هل يمكن أن نسمّي مثقف السلطة بمثقّف؟ فهناك مشكلة في التعاريف.

٣ـ جدلية العلاقة بين المثقف والدولتية ـ المثقف والسلطة الحاكمة المستبدّة

بحسب التصنيف الذي مرّ من قبل حول المثقفين وطبيعة العلاقة التي تربطهم بالسلطات الحاكمة, يتضح معنا أن العلاقة التاريخية بين المثقف ونظام الحكم القائم آنذاك, كانت تأخذ خطين متعاكسين تماماً:

الخط الأول حين يكون المفكر والفيلسوف متماشياً مع طبيعة الحكم الموجود ومسايراً لرجال السلطة, ففي هذه الحالة لن تحصل صدامات ـ على الأقل مباشرة وساخنة ـ بين الطرفين, وعلى هذا فقد كان لكل حقبة زمنية ومع اختلاف من يمتلكون مفاتيح الحكم فئة أو نخبة مثقفة, نجدها تقف إلى جانب الدولة بشكلها القائم آنذاك, وكذلك نجد أشخاصاً متلوّنين بألوان السلطة والنظام الحاكم, منهم الأديب والشاعر والمفكر ورجل الدين والمنظّر والفيلسوف.

أما في الخط الثاني فنجد أن الرياح لا تجري دائماً كما يشتهي رجل الدولة, وفي هذه الحالة كثيراً ما يكون المثقف عرضة للتنكيل به والنيل منه, فيقع ضحية أفكاره ورؤاه, لأن رجال الدولة المتسلطين يكيدون المصائد والمكائد لكل من يتبنّى فكراً مغايراً لطبيعة أفعالهم وطريقة إدارتهم للحكم, والتاريخ يشهد على الكثير من الحوادث التي وقع المفكر والفيلسوف والأديب والعالم ضحية فلسفته وفكره وأدبه وعلمه, منهم «سقراط وكاليلو وابن رشد", وغيرهم الكثيرون الذين كانت نهايتهم إلى الموت أو السجن أو النفي, ذلك أن العقول المستبدّة لا تستطيع أن تستوعب أو أن تتفهّم وتقبل بفكر يناهض طريقة إدارتهم للحكم والدولة والمجتمع, فهذه الفئة الحاكمة ترى أن أصحاب الفكر التنويري يشكّلون خطراً عليهم لأنهم يعادون الحكم والحاكم, هذه من وجهة نظرهم, ومن هنا يبدؤون يكيلون التّهم الباطلة والكيدية لهم.

في عصر سيطرة الكنيسة على مقاليد الحكم والسلطة, حارب أرباب الحكم والسلطة كلّ من كان يُقدم على المساس بثوابت كانت مقدّسة في الفكر والضمير الجمعي للشعب والمجتمع, ولذلك كانت التُّهمة جاهزة, وهي معاداة الكنيسة والرب, وفي بعض الحقب الإسلامية نرى الشيء ذاته, حيث يُلاحَق كل من كان يحمل أفكاراً تنويرية مختلفة عن فكر السلف الذي ظلّ الكثيرون متشبّثين به سواء عن إيمان وقناعة, أو حفاظاً على مواقعهم ودفاعاً عن مصالحهم المرتبطة ببقاء الأمور على حالها, وهنا أيضاً كانت التهمة جاهزة وهي "الزندقة" فكان ابن رشد مثلاً ضحية فكره التنويري كنتيجة طبيعية لصراع تاريخي مستمر بين الفكر الحر التنويري والفكر المقيّد الظلامي.

هذه الجدلية أو الإشكالية ليست مقصورة في زمان معين, إنها مشكلة متجدّدة, فهي أزمة فكرية قديمة حديثة, ففي كل وقت لا بدّ من بروز شخصيات تنويرية مجدّدة تواجه الفكر الظلامي والمستبدّ, ولهذا نجد في عصرنا الحديث الذي يتغنّى بمبادئ برّاقة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير, نجد من جديد أنّ التاريخ يعيد نفسَه, لماذا؟ لأن الصِّدام بين الفكر والسلطة يتجدّد, نعم يتجدّد لأن الاستبداد الفكري والتسلط اللذَين كانا سمة الأنظمة الدولتية القديمة يستمر ويتجدّد وينسحب على الحقب الزمنية الجديدة, وسيرورة الحياة والصيرورة الاجتماعية للمجتمعات ستفرز أشخاصاً يناهضون تلك العقلية الديكتاتورية, ومن هنا يبدأ الصراع من جديد, لكنه صراع قد يختلف عن الصراعات الماضية في أدواته بحكم التقدّم في

الزمن, ومع مراعاة ظروف البيئة والمكان وطبيعة القضية التي ولّدت هذا الصراع, فأكثر القضايا التي كانت سبباً في نشوب الحروب الفكرية والكلامية قديماً, كانت تطرح نفسها في ثوب المواقف والرؤى الفلسفية وكانت تتعارض مع الدين والعقيدة والمذهب, وهذا بالدرجة الأولى من جهة المفكر والفيلسوف الذي كان يؤمن بمذهبه الفلسفي والفكري ثم يستميت في الدفاع عنه عن قناعة وإيمان, لكن الأمر كان مختلفاً من وجهة النظر الأخرى, وهي وجهة نظر رجال الحكم سواء السلطة السياسية أو السلطة الدينية, ولا فرق بين السلطات الدينية التي تقف إلى جانب السلطة السياسية الحاكمة وتقاتل بسيفها سواء في الديانة المسيحية أو اليهودية من قبلها وحتى لدى الديانة الإسلامية فيما بعد.

قلنا إن معظم القضايا الخلافية في الأزمنة القديمة كانت ترتدي ثوباً دينياً, ولكن في عالم اليوم أخذت القضايا الخلافية المعقدة والشائكة تأخذ أبعاداً أخرى ذات طابع جديد ومنظور حديث, فمنذ الثورة الفرنسية ١٧٨٩ بدأت مفاهيم ومصطلحات جديدة تظهر إلى العلن, منها حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها, ثم مع القفزات التاريخية والتجديدية للعقد الاجتماعي, بدا أنّ الحاكم ليس إلهاً ولا حتى نصف إله, ولا يستمدّ سلطته من الإله, بل هو أحد أفراد الشعب ويحكم وفق العقد الاجتماعي الذي ينظّم كل شاردة وواردة من أمور الحكم والدنيا والحياة, وانطلاقاً من هذا الانفتاح الفكري والتفكير العقلاني أخذت قضايا وهموم الناس تأخذ منحىً جديداً, فبدأت قضايا مثل البطالة والاستغلال والجهل والأمية تظهر بقوة, كما برزت وبشدّة موضوعات أخرى مثل الحقوق الثقافية والفكرية وحرية الرأي والتعبير, ولكن مع تجدّد المطالب والقضايا بدأت السلطة الدولتية هي الأخرى تجدّد مواقفها تجاه المطالب الجديدة, وأخذت تتفنّن في التعامل معها, وهذه إشارة واضحة إلى استمرار الصراع وتجدد الجدلية ما بين المثقفين وأصحاب الفكر التنويري من جهة والسلطة الحاكمة المستبدّة من جهة ثانية, وهذا هو السبب بالضبط في وجود رجال ونساء على السواء وقعوا ضحايا أفكارهم الرائدة وأقلامهم النيّرة, قديماً كان ابن رشد وسقراط على سبيل المثال, وحديثاً نرى المفكر عبدالله أوجلان يواجه مصير من سبقه من أولئك الفلاسفة والمفكرين, فماذا كان ذنبهم؟ كانت خطيئتهم أنهم سبقوا زمانهم, كان ذنبهم أنهم تجاوزوا أنفسهم ووضعوا مسيرة وخلاصة فكرهم وفلسفتهم في خدمة الناس والمجتمعات والإنسانية جمعاء, فأحدثوا ثورة فكرية فلسفية, وهذا ما يخشاه كل ظالم مستبدّ على مرّ الزمان.

خاتمة

من الممكن تفسير الاختلافات في المجتمعات بناء على فهمنا للواقع الثقافي داخل كل جماعة, لأن ثقافة مبنية على قيم وأبعاد اجتماعية إنسانية راقية مثل (التسامح والاعتذار والتعايش والتنوع) كفيلة بأن تكون بديلاً عن مفاهيم مثل (التفرقة والتعصب والتعالي بسبب اللون أو العرق أو الدين أو البيئة الطبيعية), وهذا بطبيعة الأمر من شأنه أن يقوم بدور مهمّ في عملية فهم الآخر والقبول الطوعي بعملية التحول الفكري والأخلاقي داخل البيئات الاجتماعية, الأمر الذي سيقود حتماً بمرور الزمن إلى التخلص من تلك المفاهيم القديمة التي جاءت مبنية على مفاهيم قاصرة ومغلقة. ولا شك أن الثقافة في أبعادها وقيمها الإنسانية تمتلك القدرة على التأثير في تلك المفاهيم البالية المنغلقة على نفسها, والمؤكّد أيضاً أنّ المثقف هو صاحب هذا الدور وهذه المبادرة, فالثقافة من هذا المنظور هي طريقة الحياة الشاملة لكلّ مجتمع, وتعبّر بشدّة عن طبيعة هذه المجتمعات الإنسانية المتنوعة والمختلفة في طبيعتها وتكوينها, ومن هنا تبرز فكرة الهوية الثقافية لكل شعب, فالهوية تعكس ذلك الشعور العميق بالوجود الأساسي للإنسان, إنه شعور الانتماء, شعور الاستمرارية في الحياة, شعور المحافظة على الوجود.

مستقبل المملكة العربية السعودية في ظل سياسة التغيير والانفتاح

أهي بداية انهيار المنظومة الدينية المتشددة في حكم البلاد وانعكاسات تلك التغيّرات على منطقة الشرق الأوسط

أحمد زردشت

مقدمة

لا بد للمرء أن يعتمد في تحليله للسياسات التي تنتهجها العائلة الحاكمة في الخليج على ما يراه، إذ يتمّ التكتّم بعناية على المشاورات الداخلية التي لا تتّضح إلا عبر نتائجها الملموسة. لقد بانت في السنوات الأخيرة نتيجة مهمة في المملكة العربية السعودية، فقد نجحت عائلة آل سعود الحاكمة في تجاوزها للمهمة الصعبة بطبيعتها والمتمثلة، في إعادة هيكلة دوائر السلطة وتمريرها من أبناء المؤسس إلى أبناء الأبناء، وانتقت الوجه الريادي للجيل الثالث، ونجح الملك سلمان بن عبد العزيز في دمج السلطات ومنحها لابنه، فقد بات محمد بن سلمان ولياً للعهد وفي قبضته مصير المملكة العربية السعودية.

إن عملية ترقية محمد بن سلمان كانت سريعة ولكن لم تمرّ من دون أن تخلّف جدلا, وقد ضربت بعادات وممارسات تقليدية ـ لطالما تقيّدت بها العائلة المالكة ـ عرض الحائط, في طريقها إلى شق مسار محمد بن سلمان كوريث للعرش. وعلى وجه التحديد, تم تجاهل مبدأ مراعاة الأكبر سنًا في عائلة آل سعود الكبرى وعائلة الملك سلمان الصغرى, كما لم يتم التقيّد بتقليد بناء توافق الآراء, ولا سيما عبر تقاسم المناصب الوزارية الرئيسية, إذ عمد الأمير الشاب ووالده إلى تهميش المنافسين, وإلى حصر السلطة ضمن نطاق مركزي عبر اللجوء الاستراتيجي إلى التكنوقراط والهيئات العليا.

وفيما إذا كانت هذه النتيجة تلبي تطلّعات المملكة العربية السعودية والمنطقة على نطاق أوسع وتعزز استقرارها, فذلك يتوقف على آراء القائد الجديد ورغبته في إجراء تغييرات سريعة, وفي كلتا الحالتين من المرجح أن عملية تعزيز وتوحيد حكمه المستقبلي ستجلب المزيد من السياسات التي تم استعراضها في السنة الأولى من ولاية الملك سلمان, والتي تحرص على بسط النفوذ السعودي في الخارج.

تسوية المنافسة على قيادة الجيل الجديد

كان محمد بن نايف وزير الداخلية السعودي, المنافس الأقوى لمحمد بن سلمان على قيادة الجيل القادم, وعندما تولى الملك سلمان مقاليد الحكم في عام ٢٠١٦, أثبت محمد بن نايف نفسه في وقت مبكر جدًا كشخصية عامة ومرجعيّة ملكيّة يصعب تجاوزها عند تحديد خط الخلافة, وقد ارتكز قرار تعيينه كوليّ عهد على الاحترام الذي يحظى به في الدوائر الاستخباراتية الدولية, في حين أنّ منصبه على رأس وزارة الداخلية السعودية النافذة, أتاح له مدّ الجسور مع شبكات استخباراتية داخلية هائلة.

في العام المنصرم منح الشعور المتزايد بعدم الارتياح في صفوف الشعب السعودي لتوجهات محمد بن سلمان التحررية, قاعدة اجتماعية مؤيدة للعديد من الحركات الإسلامية غير الرسمية والكثير من المؤسسات الدينية في البلاد, ومع ذلك, وبالتزامن مع تعيين محمد بن نايف وليًا للعهد, بدأ الملك سلمان وابنه بتقويض قاعدة محمد بن نايف السياسية. تولّى ولي العهد منصبه في الوقت الذي كان ديوان مكتبه منحلاً, مما حرم محمد بن نايف من مصدر نفوذ ورعاية, وأدى تشييد كل من مركز الأمن الوطني ومركز دولي لمكافحة الإرهاب المرتبطَين بالديوان الملكي, إلى انتزاع قاعدة محمد بن نايف التقليدية التي تقوم على النفوذ والخبرة. تبددت أذرع تهويل هائلة عندما حُرمت الشرطة الدينية التي تشرف عليها وزارة الداخلية من صلاحياتها بالاعتقال في شهر نيسان عام ٢٠١٦.

وفي نهاية المطاف, ليست عملية عزل محمد بن نايف سوى شكليات, فقد سبق أن انتقلت صلاحياته إلى مواقع أخرى وأصبحت شبكات نفوذه مقيّدة, ولا تفسح موافقته الواضحة على إعفائه مجالًا واسعًا أمام أية معارضة من جانب العائلة المالكة, وتقدّم صورة واضحة عن الاتجاه الذي ستسير فيه البلاد في المستقبل.

ويأتي تعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد ضمن مجموعة من المراسيم الملكية الأخرى التي تضع قواعد جديدة للخلافة في المستقبل وتكشف عن التعيينات الملكية الجديدة, ويسير كلاهما في الاتجاه غير الاعتيادي إلى حد ما الذي يقوم على تمكين أمراء الجيل الثالث, والذي ظهر جلياً في آخر رزمة من المراسيم الملكية. وتشغل مجموعة منوّعة من الأمراء الأصغر سنًا مناصب بالإنابة في وزارات وحكومات إقليمية, مزوّدة محمد بن سلمان بقاعدة دعم متنوعة في صفوف أفراد العائلة المالكة الشباب. ويشير تقييم سريع للتعيينات إلى مراكز قوة نسبية في صفوف فرع عائلة بن نايف وفرع عائلة بن سلطان بالإضافة إلى فرع عائلة بن سلمان, أي جميع أحفاد السديريين السبعة الذين سيطروا على حكم الجيل الثاني من عائلة آل سعود.

والجدير بالذكر أن وزارة الداخلية قد سُلّمت إلى

الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف، وابن أخ محمد بن نايف (الذي لا يمتلك أي وريث ذكر) وابن حاكم المنطقة الشرقية، الأمير سعود بن نايف، مما يضمن بقاء هذين المنصبين، اللذين يشكّلان ركنين من أركان الأمن الداخلي، في قبضة فرع عائلة بن نايف. ولكن حتى في هذه الحالة، لا يخفى على أحد النفوذ الذي يتمتع به محمد بن سلمان. يعمل عبد العزيز منذ ستة أشهر تحت إشراف محمد بن سلمان في الديوان الملكي ووزارة الدفاع، ومن غير المرجح أن تعاد السلطات التي انتزعت من وزارة الداخلية ونقلت إلى مؤسسات جديدة تحت سلطة الديوان الملكي. تضمن التعيينات الجديدة داخل وزارة الداخلية مشاركة تكنوقراط فعّالين وممثلين عن أقارب بن سلمان.

وتشير كافة المعطيات إلى أنّ هذه علامة غير مسبوقة على مركزية السلطة في المملكة العربية السعودية، وفضلًا عن سلطة محمد بن سلمان الشاملة كولي للعهد وصاحب السلطة المهيمنة داخل الديوان الملكي، يتمتع بسلطة واضحة على الاقتصاد عبر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية والمجلس الأعلى لشركة أرامكو السعودية، بالإضافة إلى الدفاع على الصعيدين الداخلي والخارجي، عبر وزارة الدفاع وأجهزة الأمن ومكافحة الإرهاب الجديدة.

إلا أنّه ثمة تغيير جديد يعيق مسار هذا الانتزاع التاريخي للسلطة، وهو تعديل قانون الحكم الأساسي الذي يمنع احتكار محمد بن سلمان وذريته للسلطة، عبر سنّ قانون يشترط أن يتحدّر الملك وولي العهد من فروع مختلفة من العائلة الحاكمة، باستثناء التشكيلة الحالية، ممّا يعني أنّ ولي العهد المستقبلي قد لا يكون من فرع عائلة بن سلمان، وهي استجابة للتخوفات التي تساور البعض إزاء استبعادهم جراء تضخم مركز السلطة بشكل سريع. ويبدو أن هذا التنازل هو بمثابة إقرار بالتخوفات من الإقصاء الملكي، ولربما قد أدى دورًا في كسب الموافقة الملكية على استبدال محمد بن نايف بمحمد بن سلمان. وأفادت التقارير بأن ٣١ إلى ٣٤ من أفراد العائلة المالكة في هيئة البيعة، التي تأسست على يد

"لا بد للمرء أن يعتمد في تحليله للسياسات التي تنتهجها العائلة الحاكمة في الخليج على ما يراه، إذ يتم التكتّم بعناية على المشاورات الّداخلية التي لا تتّضح إلا عبر نتائجها الملموسة. لقد بانت في السنوات الأخيرة نتيجة مهمة في المملكة العربية السعودية، فقد نجحت عائلة آل سعود الحاكمة في تجاوزها للمهمة الصعبة بطبيعتها والمتمثلة في إعادة هيكلة دوائر السلطة"

الملك الراحل عبدالله بن عبد العزيز بغية تحديد من سيتولى الخلافة في المستقبل، قد قدموا دعمهم لهذا القرار، فلو تم التأكيد على هذا التغيير في دستور المملكة العربية السعودية، فقد يشرّع الباب أمام نظام ينصّ على تقاسم السلطة في المستقبل بين فرع عائلة بن سلمان وربما مع فرع عائلة بن نايف شبهًا بما يحدث في التبادل بين فروع العائلات الحاكمة منذ فترة طويلة في الكويت. ومع ذلك، ليس هناك الكثير مما قد يمنع الملك محمد بن سلمان المستقبلي الذي سيتمتع بالقوة والمناعة من تغيير قانون الحكم الأساسي مرة أخرى. فهو في سن الحادية والثلاثين وقد يبقى في السلطة لوقت طويل.

مستقبل المملكة العربية السعودية

من المرجح أن تشهد المملكة العربية السعودية، في ظل توحيد السلطة بشخص محمد بن سلمان، استمرارًا لأكثر السياسات حزمًا التي اتخذت على أراضيها خلال عهده، وتعتبر هذه

السياسات عصارة النزعة إلى الحكم والظروف الإقليمية والمحلية. وقد أظهر محمد بن سلمان استعدادًا دائمًا لاستثمار الفجوة الإقليمية الناجمة عن انهيار بعض الحكومات وعن تراجع النفوذ الأمريكي نسبيًا في المنطقة، والذي عزّزته الحاجة الملحوظة إلى دحر المكاسب الإيرانية، وقد أصبحت أوجه السلطة هذه واقعًا بفضل الشراكة المتينة التي أقيمت مع الإمارات العربية المتحدة، التي قد تكون أبرز تطور في سياسات الخليج في السنوات الخمس الماضية. وساهم هذا الاقتران في توسيع نطاق النفوذ الخليجي في كل من مصر واليمن. وفي الخطوات الصارخة التي اتخذت مؤخرًا لتحييد قطر كي لا تبقى منافسًا إقليميًا.

كما أنّ النفوذ الإماراتي ملحوظ أيضًا على الصعيد المحلي، إذ يستفيد ولي العهد الذي عيّن حديثًا من الخبرة الإماراتية وأمثلتها في التنوع الاقتصادي وبناء روح وطنية جديدة. إلّا أنّ النموذج الإماراتي لا يتماشى مع نظام المملكة التي لا تمتلك كمية الموارد عينها التي تكفي لابتكار صناعات جديدة، والتي تعتمد بشكل أكبر على الدين الإسلامي كأساس للسلطة وكركن من أركان الشرعية. ومع ذلك، لا يخفى على أحد أنّ الخطوة التي تتخذ نحو موقف مشبع أكثر بالحس القومي، القائم على القيادة السنية، تبدو جلية في المنظمات الوطنية والعابرة للحدود التي تنضوي تحت سلطة محمد بن سلمان. ومع مرور الوقت، قد تصبح هذه المنظمات بمثابة وسيلة جديدة في خدمة سلطة آل سعود، فتقلّل من اعتماد العائلة على الشبكات الإسلامية غير الرسمية وحتى إلى حد ما على المؤسسة الدينية للتمتع بالشرعية. ولن تقلّ تحديات تحويل الاقتصاد المبنيّ على الرؤية السعودية ٢٠٣٠ أهمية عنها، بما في ذلك الخطوة غير المسبوقة نحو خصخصة شركة أرامكو جزئيًا، وهي خطوة تخوّف منها التكنوقراط المحافظون الذين يشرفون على الاقتصاد السعودي.

مدخل البحث

يفاجئ ولي العهد السعودي محمد بن سلمان منذ أن تسلم مهامه قبل ٧ سنوات، العالم بقراراته وبطريقة تعاطيه مع الملفات الداخلية والخارجية، إذ ينجح في تحمل المسؤوليات الجسام واتخاذ القرارات الصعبة والحساسة، حيث وضع موضوع الاستقلال الكلي للقرار السياسي السعودي ضمن أولوياته، وواجه في سبيل ذلك مواقف عدائية كثيرة على المستوى الإقليمي والدولي، لكنه تمكّن من تحقيق هذا الهدف. كما عقد سلسلة من التحالفات والاتفاقيات الدولية الكبرى، حاملاً شعار «السعودية العظمى» ومصلحتَها في أولويات هذا التوجه. وعلى صعيد بلاده أقرّ الأمير محمد بن سلمان رؤية شملت كلّ الأهداف لتحقيق التنمية في البلاد، ومن الصعب حصرها، فقد طالت كل الأنشطة من منطلق أنّ النجاح الداخلي والاستقرار الوطني سيعطي نتائج على الصعيدين الداخلي والخارجي معاً لكي تلعب السعودية دوراً بارزاً ومؤثرا على المسرح العالمي.

السعودية إلى أين؟

السعودية اليوم دولة تتطلع إلى المستقبل لتكون عضواً فاعلاً في صناعة التحولات في منطقة الشرق الأوسط متطلعة لتغيير النماذج التاريخية وقصص الماضي التي صبغت بها منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

تدور التطورات السياسية الحاسمة في السعودية حول خلق مسار سياسي متوازن ومتكيف مع التحولات الدولية المحيطة، على أن يكون ذلك مبنياً على التغيرات التي تشهدها السعودية وخاصة في المشروع الاستراتيجي الرئيس المتمثل في رؤية ٢٠٣٠، وهي رؤية طموحة لجعل السعودية فضاءً استثمارياً على جميع المستويات، فعلى المستوى المحلي توجب ذلك خلق

دائرة من القيادات الشابة المؤهلة والقادرة على ترجمة الأفكار إلى واقع منظور, وهذا يمثله فريق ولي العهد. أمّا على المستوى الدولي فيتمثّل في الأهمية القصوى التي تعطيها رؤية المملكة للمستثمرين في جميع المجالات.

الخطاب التطويري التنموي للسعودية يركّز فعلياً على التكنولوجيا وعلى استثمار الشباب وخلق التحول الاجتماعي المتزن, وتعزيز الرابط التاريخي بين القيادة والمجتمع وتجاوز التحديات الصلبة, عبر وضع المجتمع السعودي في مسار دولي يتوافق مع إمكاناته كمجتمع طموح راغب في التطور, وقيمه الراسخة نحو دور دولي فاعل. وهذا يعني أنّ السعودية وعلى جميع المستويات سوف تؤدي أدواراً أكثر محورية إقليمياً ودولياً وفق سياسيات حازمة تتعامل مع الجميع وفق مفهوم سياسي واضح في تقديراته.

مواجهة التغييرات الهيكلية في القواعد الاقتصادية والاجتماعية تتطلب الكثير من الجهود والأبنية التطبيقية التي حملتها رؤية السعودية ٢٠٣٠ وهي التي سمحت للعالم الخارجي أن يشعر بقوة بحجم التحوّل الذي حدث في السعودية. والتحول في المفهوم السعودي مصطلح يعنى التطور والنفاذ إلى مسارات تساهم في بناء نموذج تنموي سعودي قادر على مقاومة اللا ثبات في سياسات العالم الاقتصادية والثقافية والسياسية. وهذا التحول تُوّج في بداياته على سبيل المثال بالسماح للمرأة بقيادة السيارة في العام ٢٠١٨, وكان ذلك القرار عنواناً تاريخياً أن السعودية تسير نحو تحقيق إنجازات متوازنة وغير مسبوقة.

لقد كانت حملة محاربة الفساد العنوان الأكبر والخطوة الجريئة التي لقيت القبول الاجتماعي بشكل أفقي مفتوح. وهذه الخطوة سهّلت كشف الكثير من المسارات التي كانت تتحايل على الأنظمة, ومكّنت القيادة من إرسال رسائل مباشرة إلى الداخل والخارج لتؤكد أن هذا النهج مرتبط وبشكل كبير بدوافع جيوسياسية واقتصادية سعودية سوف تجد طريقها إلى

"من المرجح أن تشهد المملكة العربية السعودية، في ظل توحيد السلطة بشخص محمد بن سلمان، استمرارا لأكثر السياسات حزما التي اتخذت على أراضيها خلال عهده، وتعتبر هذه السياسات عصارة النزعة إلى الحكم والظروف الإقليمية والمحلية. وقد أظهر محمد بن سلمان استعدادا دائما لاستثمار الفجوة الإقليمية الناجمة عن انهيار بعض الحكومات وعن تراجع النفوذ الأمريكي نسبيا في المنطقة"

السياسة الخارجية للسعودية. فليس من المنطقي أن تشهد السعودية كل هذا التحوّل الجذري في مسارها الداخلي, عبر برامج التطوير والتحول التي تقودها رؤية السعودية ٢٠٣٠ دون أن ينعكس ذلك فعلياً على النمط الجيوسياسي السعودي الراغب في لعب دور محوري كقوة دولية متوسطة قادرة على تحقيق الإنجازات.

ولأنّ السعودية هي الأكبر تأهيلاً في هذه المنطقة. وخاصة بعد مرور المنطقة بكل هذه العواصف الشرسة التي لحقت بمنطقة الشرق الأوسط وكان آخرها الثورات العربية. فقد استوجب الوضع صناعة مفهوم سياسي جديد يعيد تشكيل الاهتمام ويفتش بشكل جريء عن تلك الثقوب السوداء التي كانت تستهلك الكرم السعودي, وتبتلع ما يجود به دون أن ينعكس ذلك على الواقع الذي منحت من أجله. سواء كانت أموالاً أم مبادرات سياسية أم ثقافية. بمعنى دقيق: النهج السعودي القادم من هذه الأرض يجب أن تُبنى لها طرق صحية وصحيحة. لكي

”الخطاب التطويري التنموي للسعودية يركز فعلياً على التكنولوجيا وعلى استثمار الشباب وخلق التحول الاجتماعي المتزن، وتعزيز الرابط التاريخي بين القيادة والمجتمع وتجاوز التحديات الصلبة، عبر وضع المجتمع السعودي في مسار دولي يتوافق مع إمكاناته كمجتمع طموح راغب في التطور، وقيمه الراسخة نحو دور دولي فاعل، وهذا يعني أن السعودية وعلى جميع المستويات سوف تؤدي أدواراً أكثر محورية إقليمياً ودولياً“

يؤتي ثماره.

عندما صرح وزير المالية في المنتدى الاقتصادي العالمي بقوله: ”نحن نغير الطريقة التي نقدم بها العون والمساعدات الإنمائية. فقد اعتدنا أن نقدم المنَح والودائع المباشرة دون قيود ونحن نغير ذلك الآن“. هذا النهج الاستراتيجي شكل منعطفاً مهماً للسياسة السعودية الخارجية. فالرسالة الحيوية تقول إن الأهم هو رؤية انعكاس حقيقي لرؤية السعودية بترك بصمتها على سياساتها الخارجية. ولذلك يجب أن يفهم ذلك كونه مساراً طبيعياً لفكرة التطور الشامل وليس المختزل, بعيداً عن التفسيرات الناقصة حول مقوّمات الاستراتيجية السعودية القادمة وفضائها الجيوسياسي, ودورها الفعلي كدولة لديها القدرة على قيادة المنطقة بشكل فعلي وتشاركية متزنة لخدمة المنطقة الشرق أوسطية.

الدول تتطور وتتحوّل والكثير لن يتقبل ببساطة أن تقود السعودية المنطقة بمنهجية تطورية متقدمة تتجاوز الكثير من القيم المعتادة عن دول الشرق الأوسط. فالسعودية تمتلك الحق المكتسب لها عندما تصيغ نموذجها الجيوسياسي وفقاً لإمكاناتها, فهي ذات تأثير جغرافي صنعه موقعها بين ثلاث قارات. ثانياً هي الدولة الإسلامية الأكثر أهمية بين دول العالم الإسلامي. ثالثاً هي الدولة ذات الاقتصاد المتطور وتمتلك قيادة سياسات الطاقة في العالم, ولديها مسؤولية إبقاء أسعار الطاقة دولياً في ميزان مقبول. رابعاً هي عضو فاعل في مجموعة العشرين: الاقتصادات الأكبر في العالم.

تعزيز الهويّة الوطنية

سعت الحكومة السعودية بقيادة ولي العهد، إلى تعزيز الهوية الوطنية بزخم غير مسبوق، في ضوء برامج تعزيز الثقافة والتراث وتمكين «وزارة الثقافة». فضلاً عن البرامج والمشروعات الاقتصادية ذات البعد الذي يعزّز الهوية التاريخية، على غرار منطقتي العلا شمالي البلاد، والدرعية العاصمة الأولى للدولة السعودية. ويظهر ذلك المسعى في معرض إجابة ولي العهد عن سؤال حول مشروع (الصحوة) الذي كان سائداً: (استطعنا خلال سنة واحدة أن نقضي على مشروع أيديولوجي صُنع على مدى ٤٠ عاماً، وسنعود بالسعودية إلى الإسلام المعتدل). وأضاف في تصريح آخر، أن (الهويّة السعودية قويّة وتزداد قوة وتطوراً بالانفتاح، وإن أصحاب الهوية الضعيفة هم من يقلقهم الانفتاح على العالم).

مكافحة الفساد

دخلت البلاد بعد انطلاق (رؤية ٢٠٣٠) في ورشة عمل تنموية وبرامج إصلاح اقتصادي جذرية، كان في مقدّمتها فعلياً خطط مكافحة الفساد المالي والإداري، ومكافحة الهدر المالي في أروقة الحكومة على أعلى مستوى تحت مظلّة (اللجنة العليا لمكافحة الفساد) التي تأسست في (تشرين الثاني) ٢٠١٧، برئاسة ولي

العهد السعودي، وقامت بحصر المخالفات والجرائم والكيانات المتعلقة بقضايا الفساد.

١١ برنامجاً للتحقيق و٩٦ هدفاً استراتيجياً للرؤية:

في طريقها إلى تحويل الـ٩٦ هدفاً استراتيجيّاً للرؤية إلى واقع بحلول عام ٢٠٣٠، عملت برامج تحقيق الرؤية الـ١١، وأبرزها ((التحول الوطني، وجودة الحياة، وصندوق الاستثمارات العامة)) عملت خلال السنوات الست الماضية، على تحقيق التكامل بين المحاور الرئيسية في خطة الإصلاح الاقتصادي ((المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح)) لتنطلق في عام ٢٠٢١ من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

تقوية مركز الدولة:

صدر عدد من التشريعات في سبيل تعزيز مركز الدولة الذي بات أقوى بوجود رؤية تنموية تتكامل فيها جهود هياكل الدولة طِبقاً لمتابعين، واستدل على ذلك ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، خلال مقابلة تلفزيونية في أواخر (نيسان) من عام ٢٠٢١، قائلاً: (بسبب ضعف مركز الدولة، وعدم وجود سياسة عامة، لم تتمكّن وزارة الإسكان من أن تحوّل مبلغ ٢٥٠ مليار ريال رُصدت لها في ٢٠١١ و٢٠١٥ إلى مشروعات على الأرض). واستطرد: (لا يستطيع وزير الإسكان النجاح دون أن تكون هناك سياسة عامة للدولة بالتنسيق مع البلديات، والبنك المركزي، والمالية، وسن التشريعات والقطاع الخاص إلى آخره، فمثلاً الـ٢٥٠ مليار أُعيدت للخزينة وصرفت ميزانية سنوية؛ لكن كانت نتائج ذلك ارتفاع نسبة الإسكان من ٤٧ في المئة إلى ٦٠ في المئة في ٤ أعوام فقط، وهذا يشير إلى أين نحن متجهون).

"دخلت البلاد بعد انطلاق (رؤية ٢٠٣٠) في ورشة عمل تنموية وبرامج إصلاح اقتصادي جذرية، كان في مقدّمتها فعلياً خطط مكافحة الفساد المالي والإداري، ومكافحة الهدر المالي في أروقة الحكومة على أعلى مستوى تحت مظلّة (اللجنة العليا لمكافحة الفساد) التي تأسست في (تشرين الثاني) ٢٠١٧، برئاسة ولي العهد السعودي، وقامت بحصر المخالفات والجرائم والكيانات المتعلقة بقضايا الفساد."

ارتفاع الإيرادات غير النفطية والناتج المحلي:

ركّزت السعودية على تنمية الإيرادات غير النفطية، وتقليل الاعتماد الكلّي على النفط، لتعلن عن أكبر ميزانية في تاريخ البلاد عام ٢٠١٨، بإنفاق تخطى ١,١ تريليون ريال، وبإيرادات بلغت ٩٧٥ مليار ريال. وبدعم مباشر من برامج ((رؤية ٢٠٣٠))، سجّلت الإيرادات غير النفطية للميزانية العامة في الربع الثالث من عام٢٠١٧ ما يقارب ٤٨ مليار ريال، محقّقة ارتفاعاً بنسبة ٨٠ في المئة عن العام السابق طبقاً لأرقام وزارة المالية، بينما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من التأثيرات الاقتصادية العالمية، ليحقق أعلى نموّ بين دول مجموعة العشرين، ويتعدّى حاجز التريليون دولار أميركي بنسبة ٨,٧ في المئة لعام ٢٠٢٢، بعدما كان -٠,٠٧ عام ٢٠١٧ حسب البنك المركزي.

”ولتدعيم التوجه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني، عمل ولي العهد ـ رئيس مجلس إدارة (صندوق الاستثمارات العامة)، على تنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين، بتأسيس منظومات وقطاعات جديدة باسم (المشروعات الكبرى)، وهي تعتمد على التقنية والمعرفة، وتعزز من استخدامها في السعودية، وتسهم اكتساب الهوية السعودية والإرث المحلي التاريخي زخماً غير مسبوق“

المرأة إلى جانب الرجل في مسيرة التنمية:

فضلاً عن طرح ملف (قيادة المرأة للسيارة) عن طريق الإصلاح الداخلي، من خلال الأمر الملكي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة، فقد توسّعت مساهمة المرأة في التنمية، وتبوّأت مناصب حكومية ودبلوماسية كبرى، وتضاعفت مشاركتها في سوق العمل، لتحقق السعودية أسرع نسبة نمو في مشاركة المرأة في العالم، فقد قفزت نسبة المنشآت التي تقودها النساء من ٢١,٥ في المئة لعام ٢٠١٦، لتبلغ ٤٥ في المئة لعام ٢٠٢٢، من إجمالي الشركات الناشئة، وفقاً لإحصاءات رسمية.

الحوكمة ورقمنة الخدمات:

انتقلت الحكومة السعودية إلى تأسيس واقع جديد لتعاملاتها عبر مبدأين: الأول الحوكمة في مجالس إدارات القطاعات المستحدثة والبرامج الجديدة المنبثقة عن (رؤية ٢٠٣٠)، وثانياً (الحكومة الرقمية) التي غيّرت من شكل التعاملات القديمة، وساهمت في التقليل من البيروقراطية التقليدية التي كانت سمة قديمة في القطاعين العام والخاص، وفقاً للمستخدمين. ووافق مجلس الوزراء على إنشاء (هيئة الحكومة الرقمية) في آذار عام ٢٠٢١، في نقلة نوعية نحو تعزيز الأداء الرقمي داخل الجهات الحكومية، ورفع جودة الخدمات المقدمة، وتحسين تجربة العملاء مع الجهات الحكومية.

إطلاق المشروعات الكبرى:

ولتدعيم التوجّه نحو تنويع مصادر الدخل الوطني، عمل ولي العهد ـ رئيس مجلس إدارة (صندوق الاستثمارات العامة)، على تنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين، بتأسيس منظومات وقطاعات جديدة باسم (المشروعات الكبرى)، وهي تعتمد على التقنية والمعرفة، وتعزز من استخدامها في السعودية، وتسهم اكتساب الهوية السعودية والإرث المحلي التاريخي زخماً غير مسبوق. وصُمِّمت هذه المشروعات حسب الصندوق (لتحفيز الاقتصاد، وتمتد آثارها الإيجابية إلى ما هو أبعد من قطاعي التطوير العقاري والبنية التحتية، مما يساعد في تنويع الاقتصاد، من دون الاعتماد على النفط؛ خصوصاً بسبب ضخامتها، وستكون بمثابة مشروعات ضخمة داعمة للإلهام والاكتشاف والمشاركة للأجيال القادمة). وتتمثّل المشروعات الخمس الكبرى لدى الصندوق في: (نيوم، والبحر الأحمر، والقدية، وروشن، والدرعية.(وإضافة إلى التغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي تمرّ به البلاد، ساهمت هذه المشروعات الكبرى في جعل السعودية في مقدّمة الدول الجاذبة للاستثمارات والسياح، فضلاً عن ترشيح البلاد ومنافسة ملفاتها على استضافة الفعاليات الدولية الكبرى، منها «إكسبو الرياض ٢٠٣٠»، و«كأس آسيا لكرة القدم ٢٠٢٧»، و«دورة الألعاب الآسيوية الشتوية ٢٠٢٩» في تروجينا بنيوم، وغيرها.

الاستراتيجيات الوطنية:

أطلقت الحكومة السعودية عشرات البرامج والاستراتيجيات الوطنية، لإعادة هيكلة وتنظيم القطاعات الحيوية في البلاد، والقطاعات الجديدة والمستحدثة، بما ينعكس على أداء تلك المنظومات، على غرار (الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، واستراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والاستراتيجية الوطنية للاستثمار، والاستراتيجية الوطنية للسياحة) فضلاً عن استراتيجيات المناطق وتأسيس هيئات التطوير التي من شأنها استحداث الفرص الاستثمارية والتنموية، وتعزيز الجهود لدعم اقتصاد المدن، بالاستفادة مما تزخر به من مقومات طبيعية ونوعيّة. وانعكس ذلك على تمكين عدد من القطاعات، كالسياحة، وأظهرت نشرة لوزارة الاستثمار أن إنفاق السياح الدوليين في السعودية قفز إلى ٢٧ مليار ريال في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٢، بعد زيادة في عدد السياح بإجمالي ٤٦ مليون سائح أجنبي ومحلي، لتتقدم السعودية إلى المرتبة ٣٣ في مؤشر تنمية السياحة والسفر، كما أحرزت المركز الأول ضمن دول مجموعة العشرين بالنسبة لتعافي قطاع السياحة بعد جائحة كوفيد-١٩.

قيادة الحقبة الخضراء القادمة

في الوقت الذي يواجه الكوكب فيه خطر الاحتباس الحراري والتصحّر وتقلبات المناخ، أخذت السعودية زمام المبادرة من كونها منتجاً للنفط ولاعباً رئيساً في سوق الطاقة، وأطلقت وعداً بـــ (قيادة الحقبة الخضراء القادمة داخل السعودية وخارجها). أعلن ولي العهد السعودي في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢١، إطلاق مبادرة ((الشرق الأوسط الأخضر)). وتستضيف السعودية مقرّ الأمانة العامة للمبادرة، وتنظّم القمة المرافقة التي تأتي وفقاً لبيان إطلاقها ((لرسم خريطة إقليمية لحفظ الحياة ورفع جودتها، في بادرة تقدمها السعودية لصنع الفارق العالمي في حفظ الطبيعة والإنسان والحيوان، ومواجهة تحديات التغير المناخي))، بهدف تقليل الانبعاثات الكربونية في المنطقة بأكثر من ١٠ في المئة من الإسهامات العالمية، وزراعة ٥٠ مليار شجرة في المنطقة. وخلال افتتاحه أعمال القمة في نسختها الثانية في مدينة شرم الشيخ في مصر، في نوفمبر الماضي، أعلن الأمير محمد بن سلمان عن مساهمة بلاده بمبلغ ٢,٥ مليار دولار لدعم مشروعات مبادرة ((الشرق الأوسط الأخضر)) على مدى السنوات الـ١٠ المقبلة. وفي الوقت ذاته، أطلق ولي العهد مبادرة ((السعودية الخضراء)) التي ينبثق عنها عدد من البرامج والمشروعات، وتُشرف على تنفيذ خطة مستدامة وطويلة الأجل للعمل المناخي. وتسترشد المبادرة بثلاثة أهداف شاملة، هي تقليل الانبعاثات الكربونية، وتشجير السعودية، وحماية المناطق البرية والبحرية، مما يساهم بالضرورة في تحقيق مستهدف زراعة ١٠ مليارات شجرة داخل السعودية، و٤٠ مليار شجرة في جميع أنحاء المنطقة، الأمر الذي سيخفض الانبعاثات الكربونية حول العالم بنسبة ٢,٥ في المئة. وفي جانب آخر، تلقى المحميّات الملكية المؤسّسة نتيجة للأمر الملكي الصادر في ٢٠١٨ بإنشاء مجلس للمحميات الملكية، اهتماماً من ولي العهد ـ رئيس مجلس المحميّات الملكية؛ حيث تحافظ على الغطاء النباتي في تلك المناطق، وتحفظ حياة فصائل المخلوقات النادرة في البلاد، عبر تنظيم رسمي غير مسبوق.

تطوير الخدمات العامة

وحقّقت بقية قطاعات الخدمات الحكومية تقدّماً بارزاً في عدد من المجالات، انعكاساً للأثر العام للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي يقودها ولي العهد السعودي. وجاء من أبرز نقاط التحول في قطاع التعليم في السنوات الأخيرة؛ تأسيس وتطوير التعليم عن بُعد والتعليم الإلكتروني، من خلال منصة ((مدرستي)) لتصبح ضمن أفضل ٤ نماذج عالمية في التعليم عن بُعد، وتوثيق تجربتها من قبل ((اليونيسكو))، كما أقرّت وزارة التعليم عدداً من التغييرات والإجراءات التي تضمّنت

تطوير المناهج والمقرّرات والخطط الدراسية، وانخفضت نسبة الأمية إلى ٣,٧ في المئة. وفي القطاع الصحي، وافق مجلس الوزراء على إعادة هيكلة القطاع الصحي في البلاد ليكون نظاماً صحياً شاملاً وفعالاً ومتكاملاً، يقوم على صحة الفرد والمجتمع، عبر إنشاء برنامج «تحول القطاع الصحي». وأكّد ولي العهد أن علاج وتعليم المواطن منصوص عليهما في النظام الأساسي للحكم أن يكونا (مجاناً)، لافتاً إلى أنّ السعودية تتجه لخصخصة جزء من المستشفيات، وأنّ العلاج المجاني للمواطن سيستمر عبر التأمين الطبي للمواطنين من خلال الوظائف في القطاعين الحكومي والخاص. من جانبها، توسّعت خدمات الرعاية الصحية المتخصصة، لتحسين جودة وكفاءة نظام الرعاية الصحية، مع توسيع نطاق تغطية الخدمات. وأظهرت إحصاءات رسميّة أن نسبة رضا المرضى عن خدمات المستشفيات فاقت ٨٢ في المئة في عام ٢٠٢٠، وزاد متوسط العمر المتوقع للسكان من ٧٢ سنة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٥ في عام ٢٠١٨. وحققت إجراءات وزارة الصحة خلال جائحة كوفيد-١٩ إنجازات أشادت بها دول ومنظمات عالمية، على رأسها منظمة الصحة العالمية، إضافة إلى مساهمة السعودية في إيصال اللقاحات إلى الدول النامية وضعيفة الدخل.

إصلاح منظومة القضاء:

تعكس الخطوات الجادّة في السنوات الأخيرة لمنظومة القضاء، تطوّر البيئة التشريعية ومنظومة التشريعات المتخصصة، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة. وأعلن ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في فبراير (شباط) من عام ٢٠٢١، إعداد مشروعات لـ٤ أنظمة: «مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ومشروع نظام الإثبات» في موجة إصلاحات عدليّة غير مسبوقة، اعتبر ولي العهد أنها سوف «تُسهم في إمكانية التنبؤ بالأحكام، ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية، وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، كونها ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة»، معلّلاً بأنّ «غياب هذه التشريعات أدّى إلى تباين في الأحكام وعدم وضوح في القواعد الحاكمة للوقائع والممارسات، وقد كان ذلك مؤلماً للعديد من الأفراد والأسر، لا سيما للمرأة، ومكّن البعض من التنصل من مسؤولياته، الأمر الذي لن يتكرر في حال إقرار هذه الأنظمة وفق الإجراءات النظامية». ونجد كثيراً من القطاعات الحكومية والخدمات في السعودية نفسها في قلب ورشة عمل تطوير وتحديث تدور عجلتها كل يوم، ومن ذلك قطاعات العمل والزراعة والرياضة وغيرها، في إشارة إلى الطموح العالي لتغيير حال البلاد على كافة المستويات، منذ تولي الأمير محمد بن سلمان منصب ولاية العهد ثم رئاسة مجلس الوزراء، ليقود خطط التنمية التي أكّد أن عدداً من أهدافها ضمن «رؤية ٢٠٣٠» تقترب من التحقُّق قبل حلول ٢٠٣٠.

يصعب حصر الدلائل والمؤشرات التي تعكس الثقل الاستراتيجي المتنامي الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية في العلاقات الدولية، والمسألة هنا لا تقتصر على دور المملكة المؤثر والفاعل في منظمة (أوبك) وتكتل (أوبك+) ولكنّ القوة الاقتصادية للمملكة، التي أهّلتها للعب دور كبير في إطار "مجموعة العشرين" (G٢٠)، أكبر تكتل اقتصادي في العالم، والتي تضم الدول والاقتصادات الأكثر تأثيراً عالمياً، وتمثل نحو ٩٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، فضلاً عن حوالي ٧٥ في المئة من التجارة العالمية، وثلثي سكان العالم، وتلعب المملكة دوراً حيوياً فيها حيث يحتل الاقتصاد السعودي المرتبة الـ١٦ بين اقتصادات دول المجموعة من حيث الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٢١. أضف إلى ما سبق انضمام المملكة إلى منظمة شنغهاي للتعاون، التي تقودها الصين، كشريك حوار، في خطوة تعكس حسابات الدبلوماسية السعودية الجديدة في عالم ما بعد أوكرانيا.

والمؤكد أن المملكة لا تستند في أدوارها، إقليمياً ودولياً، على كونها مركز ثقل اقتصادي واستثماري فقط، بل تترجم قدراتها وإمكانياتها ومواردها إلى عمل دبلوماسي نشط يعكس صورة نمطية جديدة للمملكة، تحظى بإعجاب وتقدير واحترام دولي واسع النطاق.

في ضوء ما سبق، تحوّلت المملكة في الآونة الأخيرة إلى وجهة للاهتمام تجذب أنظار العالم، اقتصادياً وتجارياً وسياسياً ودبلوماسياً وثقافياً ورياضياً، وفي إطار ذلك يأتي الحديث الإعلامي المتزايد عن مساعٍ تبذلها الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى اتفاق سلام سعودي ـ إسرائيلي، والمسألة هنا لا تتعلق بالموضوع نفسه، وما يثار بشأنه من تكهنات إعلامية يصعب تأكيدها أو نفيها في ظل السمات التي تتمتع بها الدبلوماسية السعودية، التي تتحرك في جميع ملفات علاقاتها الدولية في إطار من الهدوء والكتمان، بما يضمن تحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية للمملكة في كل تحرّكاتها بعيداً عن الأقاويل والتكهنات والضجيج الإعلامي، وقد شاهدنا ذلك واقعاً أثناء المفاوضات التي جرت عبر مراحل زمنية وإجرائية عدة بين الدبلوماسيتين السعودية والإيرانية، وبدأت بوساطة عراقية وتوّجت بوساطة صينية في خطوة حظيت باهتمام دولي واسع النطاق.

الدبلوماسية السعودية

الدبلوماسية السعودية في المرحلة الراهنة بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بما يمتلك من نشاط وذكاء ونضج وقدرة على المناورة والتعامل مع الملفات والقضايا الشائكة، قادرة على بناء توافقات في تحالفاتها الدولية والإقليمية, وبالتأكيد تعرف المملكة العربية السعودية، وتعرف قيادتَها جيداً ماذا تريد من علاقاتها الإقليمية والدولية؟ وبات ولي العهد السعودي يتمتع باحترام وتقدير دولي متنامٍ في ظل قيادته لبلاده نحو تحوّل نوعي تاريخي على المستويات والأصعدة كافة، وفي ظل هذا الانفتاح المثير للإعجاب الذي تشهدُه المملكة،

"وحقّقت بقية قطاعات الخدمات الحكومية تقدّماً بارزاً في عدد من المجالات، انعكاساً للأثر العام للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي يقودها ولي العهد السعودي. وجاء من أبرز نقاط التحول في قطاع التعليم في السنوات الأخيرة؛ تأسيس وتطوير التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، من خلال منصة ((مدرستي)) لتصبح ضمن أفضل ٤ نماذج عالمية في التعليم عن بُعد"

تبدو السعودية موضع اهتمام كل دول العالم، ومن بينها إسرائيل، والأمر هنا يتعلّق بحسابات مصالح استراتيجية وتعاون مشترك بعيداً عن الشعارات والأهواء، فالواقعية والحسابات الاستراتيجية الدقيقة، التي تحكم الدبلوماسية السعودية في تحرّكاتها خلال العامَين الأخيرين نحو إيران وتركيا وسوريا واليمن, وغيرها من الملفات التي ترتبط بالسياسة الخارجية للمملكة بشكل مباشر أو غير مباشر، هي نفسها التي نتوقع أن ينظر بها صانع القرار السعودي إلى الملفات جميعها سواء تعلق الأمر بإقامة علاقات مع إسرائيل أو غيرها.

باتت المملكة العربية السعودية قوة مركزية لا غنى عنها في بناء الأمن والاستقرار سواء على الصعيدين الشرق الأوسطي أو الدولي، وتدرك جيداً أن موقفها تجاه بقية الأطراف الإقليمية عامل شديد التأثير في المعادلات والحسابات الجيوسياسية، وإذا أضفنا إلى ذلك وضع المملكة استراتيجياً على الصعيدين الروحي/الديني

والعربي، لأدركنا أن المسألة لا تتعلق باتفاق لتطبيع علاقات أو غير ذلك، بل بمجمل الأوضاع الإقليمية، حيث تجري عملية إعادة هندسة التحالفات والروابط والعلاقات إقليمياً ودولياً، في إطار سعي المملكة نحو تحقيق أهداف "رؤية ٢٠٣٠" الطموحة، وهو ما يتطلب بيئة إقليمية مواتية وديناميكيات جديدة للعلاقات الإقليمية، تضمن تحقيق المصالح الاستراتيجية السعودية بعيداً عن الصراعات والتوترات مع أيّ طرف، وجميعها أمور تتطلب المضي وسط كم هائل من الحساسيات والتعقيدات والتناقضات، وبما يضمن تفادي أيّ أثر سلبي ومراكمة عوائد استراتيجية نوعية للدبلوماسية السعودية الطموحة.

تعكس الدبلوماسية السعودية سياسات المملكة كلاعب إقليمي مهمّ ذي دور مؤثّر في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تبني شراكاتها الاستراتيجية الدولية مع حلفائها وفق أسس تراعي التنوع والتعددية، وتتفادى الدخول كطرف في أيّ صراع دولي على الهيمنة والنفوذ، وكذلك تفعل إقليمياً، وبالتالي فإن مناقشة علاقاتها مع الأطراف الإقليمية كافة تخضع لحسابات براغماتية تتعلق بمصالح المملكة الاستراتيجية، وتراعي كذلك دورها القيادي في العالمين العربي والإسلامي، وبالتالي فإن بناء الجسور مع أيّ طرف إقليمي سيتحقق في حال وجود ما يكفي من معايير تضمن تحقق هذه المصالح.

خاتمة

كما سبق الإشارة إلى إن الدبلوماسية السعودية في المرحلة الراهنة، تضع ثقلاً كبيراً على بناء توافقات في جميع تحالفاتها، آخذة في الاعتبار ما يضمن تحقق مصالح جميع الأطراف المتحالفة معها بما يعود بالنفع على الجميع، وتوفر البيئة الاستراتيجية اللازمة للأمن والاستقرار وبناء شرق أوسط جديد خال من الصراعات والتوترات، شريطة أن تدرك بقية الأطراف الإقليمية أن قواعد اللعبة الإقليمية والدولية قد تغيرت، وأنّ عليها أن تتصرف بناءً على ما يتطلّبه تحقق الاستقرار في منطقة متأزّمة تمتلك من عوامل التوتر وأسبابه الكثير، وهذا الأمر يتطلب طاقات دبلوماسية هائلة وحلولاً خلاّقة وتفكيراً جديداً ينأى بالجميع عن الصراعات ويضمن التعايش والسلام في المنطقة.

«اليهودية» بين الفكر اليهودي اليساري العالمي، واليمين المتطرّف الصهيوني،

وتأثيرها في القضيتَين الفلسطينيّة والكردية

صلاح الدين مسلم

القسم الأوّل: مخطط البحث

1- المقدمة: أضحت القضية اليهوديّة الشغل الشاغل للعالم، والشرق الأوسط بشكل خاص، وباتت الصراعات بين اليمين اليهودي واليسار اليهودي تؤثّر على العالم وعلى الشرق الأوسط مباشرة، ومن المحال وصف القضيتين الكرديّة والفلسطينيّة دون استيعاب الحقيقة اليهوديّة، فهناك علماء ومفكّرون يهود غيّروا النظرة إلى الكون، ومنهم كارل ماركس، وحنّة أرندت، وموراي بوكتشين، وهنري كيسنجر، وسيغموند فرويد... وغيرهم، ووجودهم التاريخي في الأناضول وميزوبوتاميا حتى العهد البرسي، ووجودهم الحالي مع الفلسطينيين،

وكان لليهود دور كبير في الإمبراطوريّة العثمانيّة منذ تأسيسها وحتّى دمارها، فلا يمكن التفكير في الإمبراطوريّة العثمانيّة دون تحليل الكرد واليهود، ولا يمكن تحليل اليهود في القرنين العشرين والحادي والعشرين دون التطرّق إلى العرب والفلسطينيين. بالمقابل لا يمكن تحليل القضية اليهوديّة دون تحليل اليسار واليمين فيهما، وتأثيرهما في خلق دولة إسرائيل، وجعلها دولة محوريّة في ظرف قياسيّ.

وقد حلل الكثير من الباحثين والمفكّرين المسألة اليهوديّة، فحتّى كارل ماركس قد ألّف كتاباً بعنوان: «حول المسألة اليهوديّة»، وقد بحث المفكّر عبد الله أوجلان في مرافعاته هذه القضية المهمّة وشرّحها بجرأة، وخاصة في بحث مطوّل بعنوان: «اليهودية، العلاقات التركية – الإسرائيلية، والقضية الكردية».[1]

مشكلة البحث: من خلال البحث في المراجع والكتب والنت، والتاريخ الطويل في تتبع هذه القضية عبر الوسائل الإعلاميّة منذ الصغر، فقد كانت القضية اليهودية، ومصطلح الكيان الصهيوني والمقاومة الفلسطينيّة حديث الساعة، والشغل الشاغل للإعلام العربي في تصدير أزماتها، وتأزيم القضية الفلسطينيّة عوضاً عن حلّها، وكذلك بعض التابوهات الموجودة في نبش التاريخ اليهودي، وسيطرة اليهود على الإعلام وطمس الحقائق، واتهام الكرد على أنّهم عملاء، وأن كردستان هي إسرائيل الثانية، وتفريق الشعوب عبر دعايات مجانيّة للتفريق بين الشعبين الكرديّ والفلسطيني، وبالمقابل هناك مشكلة في تشويه كلّ اليهود، فهناك مفكّرون قدّموا للبشرية خدمات جليلة، ومن خلال قراءتي للمرافعات لفت انتباهي علاقة اليهود بالكرد، أو مدى تأثير اليهود على القضية الكرديّة، ومدى التشابه بين التغريبة الفلسطينيّة، والإبادة الكرديّة.

أهمية البحث: تكمن أهمّية هذا البحث من خلال إيجاد العلاقة بين هذه القضايا المتشعّبة، في تشويه العلاقة الكرديّة العربيّة والفلسطينيّة على وجه الخصوص، ووقع الكرد واليهود في فخ العداء دون أيّ رابط بينهما، فسياسة الحداثة الرأسماليّة وأذرعها في العالم تحاول أن تشوّه الحقائق، وتحارب أي تكاتف اجتماعي، بل زرع العداء بينهم.

أهداف البحث: هدف هذا البحث للتعرّف على اليسار اليهودي واليمين اليهودي والصهيونيّة، والفروق بينها، والعلاقة بين اليهود والقضية الكرديّة، والعلاقة بين القضية الكرديّة والقضية الفلسطينيّة، وإيجاد حلول تؤدّي إلى السلام بين اليهود والعرب والكرد، ومن الذي يؤجج هذه الحرب بينهم، ولماذا لا يُصنع هذا السلام؟

2- أسئلة البحث:

- ما اليسار اليهودي؟
- ما الصهيونية واليمين اليهودي؟
- ما الفروق بين اليمين واليسار اليهوديَّين؟
- ما العلاقة بين اليهود والقضية الكرديّة؟
- ما العلاقة بين القضيتين الكردية والفلسطينية؟
- ما «اليهودية» بين الفكر اليهودي اليساري العالمي، واليمين المتطرّف الصهيوني، وتأثيرها في القضيتَين الفلسطينيّة والكردية؟

3- مصطلحات البحث:

اليهودية:

لغة: بمعنى العودة أو التوبة، وهي من المصطلحات التي تسبب اختلافاً في دلالتها. يشير اليهود إلى عقيدتهم باسم) التوراة (أي القانون، أو الشريعة. وأول من أشار إلى عقيدة اليهود باليهودية هو المؤرخ اليهودي المتأغرق يوسيفوس فلافيوس،

١ -أوجالان، عبد الله (٢٠١٣). مانيفستو الحضارة الديمقراطية. المجلد الخامس. ص: ٤٥٨

وذلك بالمقارنة مع «الهيلينية»: عقيدة أهل مقاطعة يهودا مقابل عقيدة سكان مقاطعة هيلاس. فالمصطلحان بدءا اسمين جغرافيين قبل أن يشيرا إلى النسقين العقائديين.

والصيغة الأكثر شيوعًا هي مبادئ الإيمان الثلاثة عشر التي وضعها وطوّرها موسى بن ميمون، وإن أيّ يهودي يرفض حتى أحد هذه المبادئ يعتبر مرتدًا ومهرطقًا.

وفي العصر الحديث، تفتقر اليهودية إلى سلطة مركزية تملي عقيدة دينية محددة. وبسبب هذا، فإن العديد من الاختلافات المختلفة في المعتقدات الأساسية تعتبر ضمن نطاق اليهودية.

أمّا ما يهمّنا في هذا البحث فهو مصطلح اليهوديّة كشريحة اجتماعيّة مؤثّرة فكرياً واقتصاديّاً وجيوسياسياً, ومن كلّ النواحي على العالم عامّة وعلى الشرق الأوسط خاصّة.

اليمين واليسار: يدعو التيار اليميني إلى التدخل في حياة المجتمع، للحفاظ على تقاليده على النقيض من تيار اليسار الذي يدعو إلى فرض المساواة بين أفراد المجتمع الواحد. كما أنّ الأحزاب اليمينية تنادي بتعزيز وتمتين هيكل النظام الراهن, بينما في الجانب المقابل الأجنحة اليسارية تدعو إلى تغيير جذري للأنظمة والقوانين الحالية.

ليس من الضرورة أن يكون اليميني متطرّفاً، لكن في الحالة اليهوديّة لا يمكن أن تفصل اليمين عن الدين، فاليهودية مصطلح ديني، وإن تحوّل إلى مصطلح سياسيّ فكريّ، لكنّه دينيّ المنشأ، وعندما يكون اليهوديّ يمينيّاً فهو غالباً ما ينحو نحو التطرّف، وهذا التطرّف موجود عند التيارات الإسلاميّة اليمنيّة، كحماس على وجه المثال، وقد ظهر مصطلح اليمين المتطرّف حديثاً وكان أول مَن صاغه واستخدمه هو الأمريكي ريتشارد سبنسر المولود عام ١٩٧٨ والذي يعدّ من أبرز رموز هذا الفكر المتطرف والمتعصب لتفوّق الجنس الأبيض الذي ينتمي إليه. ويستخدم سبنسر مصطلح اليمين المتطرف للإشارة إلى (هوية

> **القضية الفلسطينية مصطلح يشار به إلى الخلاف السياسي والتاريخي والمشكلة الإنسانية في فلسطين بدءاً من عام ١٨٩٧ (المؤتمر الصهيوني الأول) وحتى الوقت الحالي، وتعدّ جزءاً جوهرياً من الصراع العربي الإسرائيلي، وما نتج عنه من أزمات وحروب في منطقة الشرق الأوسط. ويرتبط هذا النزاع بشكل جذري بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، والاستيطان فيها، ودور الدول العظمى في أحداث المنطقة**

الجنس الأبيض وتفوقه).وقد كان من مؤيديه أيضاً أندرو أنجلين، ومايلو يانوبولوس.

ومن عوامل انتشار اليمين المتطرف:

1- الالتفات إلى الأصول العرقية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

2- اندماج الدول الأوروبية في الاتحاد الأوروبي، وهذا ما جعل كلّ دولة أوربية تلتفت إلى أصولها القومية.

3- أدّى انتشار البطالة في أوروبا والركود الاقتصادي كلّ فترة إلى النظر إلى الأجانب نظرة ازدراء حيث يرونهم مزاحمين على الوظائف وخاصة المسلمين منهم.

القضية الفلسطينية أو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: في ٣ /١ /١٩١٩ وقّعت اتفاقية فيصل وايزمان من قبل الأمير فيصل بن الشريف حسين مع حاييم وايزمان رئيس المنظمة

الصهيونية العالمية في مؤتمر باريس للسلام سنة ١٩١٩م يعطي بها لليهود تسهيلات في إنشاء وطن في فلسطين والإقرار بوعد بلفور.

فالقضية الفلسطينيّة مصطلح يشار به إلى الخلاف السياسي والتاريخي والمشكلة الإنسانية في فلسطين بدءاً من عام ١٨٩٧ (المؤتمر الصهيوني الأول) وحتى الوقت الحالي, وتعدّ جزءاً جوهرياً من الصراع العربي الإسرائيلي, وما نتج عنه من أزمات وحروب في منطقة الشرق الأوسط. ويرتبط هذا النزاع بشكل جذري بنشوء الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين, والاستيطان فيها, ودور الدول العظمى في أحداث المنطقة. كما تتمحور القضية الفلسطينية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وشرعية دولة إسرائيل واحتلالها للأراضي الفلسطينية بعدة مراحل. وما نتج عن ذلك من ارتكابها للمجازر بحق الفلسطينيين وعمليات المقاومة ضد الدولة العبرية, ويُعتبر هذا النزاع, من قبل الكثير من المحللين والسياسيين القضية المركزية في الصراع العربي الإسرائيلي وسبب أزمة هذه المنطقة وتوتّرها.

ففي أواسط ١٨٨٠, قامت الحركة الصهيونية في أوروبا بتكوين مجموعة «عشاق صهيون» (المؤتمر الصهيوني الأول كان في بازل عام ١٨٩٧). طالبت هذه الحركة بإقامة دولة خاصة باليهود, ورأى العديد من الصهاينة أن موقع هذه الدولة يجب أن يكون في مكان الدولة التاريخية اليهودية, المنطقة التي تعرف باسم فلسطين. كانت فلسطين حينئذ جزءاً من الدولة العثمانية وتحظى بحكم محلي (ولاية). وكانت المنطقة مأهولة بالفلسطينيين العرب بشكل رئيسي (ظل اليهود يشكلون نسبة أقل من ٨٪ حتى عام ١٩٢٠).

لاقى هذا المشروع الصهيوني غضباً شعبياً عمَّ كل فلسطين, ورفضاً قاطعاً من كل الشخصيات السياسية آنذاك, كان من بينهم مفتي القدس أمين الحسيني وعز الدين القسام ولاحقاً عبد القادر الحسيني, وزعماء سياسيين ودينيين وعسكريين آخرين, وكانت هذه هي بدايات نشوء المقاومة الشعبية في فلسطين. فيما تباينت مواقف الشخصيات العربية والحكام العرب في تعاملهم مع هذا المشروع, فمنهم من أيد الفلسطينيين في تحقيق مصيرهم ومنهم من التزم الصمت, ومنهم من مدّ يده لزعماء الحركة الصهيونية من أجل نيل رضى الحكومة البريطانية, مثل الأمير فيصل بن الحسين الذي التقى حاييم وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية, وغيره.

أمّا بالنسبة للدول الغربية فقد رحبت بالمشروع الصهيوني في فلسطين, فتلقى المشروع دعماً مالياً وعسكرياً ولوجستياً من دول كبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا. والتي رأت في كون الدولة العبرية التي يطمح الصهاينة لإنشائها في فلسطين, حماية لمصالحها في المنطقة.

القضية الكرديّة: هي من أعقد القضايا في العالم, إذ أنّ هناك شعب مقسّم بين أربعة دول, هي غرب كردستان في الجزء الشمالي الشرقي في سوريا, وجنوب كردستان في شمال العراق, وشمال كردستان في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا, وشرق كردستان في الجزء الشمالي الغربي من إيران, والشعب الكرديّ يمتلك لغة وثقافة وهوية تميّزه عن شعوب المنطقة, وقد كانت الشعوب الكرديّة في اتفاق مع الإمبراطوريات الإسلاميّة المتعاقبة, وإن كانت هناك مظالم تاريخيّة لا بدّ منها, لكن في بداية القرن العشرين وإثر اتفاقيتي سايكس بيكو ولوزان قسِّمت كردستان إلى أربعة أقسام.

ونظراً لابتعاد الشعب الكرديّ عن الانخراط في مأزق الدولة, وعيشها حياة طبيعية بعيدة عن الصراع المديني, قد دفعت ثمن هذه الطبيعيّة, وعوقبت بحرمانها من حقوقها الثقافية والسياسية والاجتماعية في دول تبنّت المشروع القوميّ المستورد.

وقد تطوّرت القضية الكرديّة عبر القرن الماضي, ومورس على الشعب الكرديّ أبشع حملات

الصهر والإبادة المنظّمتين من الدولة التركيّة خاصّة أنّ الجزء الأكبر من كردستان في شمالها (تركيا) « ونظراً لأنّ الكردَ انقسموا إلى أربعةِ أجزاءٍ تعرَّضَ كلُّ واحدٍ منها لممارساتِ تصفيةٍ استهدفَت وجودَه بما يختلفُ عما في الجزءِ الآخر؛ فإنّ سياقَ الإبادةِ سارَ بمنوالٍ مختلف، بحيثُ نالَ كلُّ جزءٍ نصيبَه منه بنسبةٍ متباينة. ولا يفتأ هذا السياقُ مستمراً انطلاقاً من طابعِ الإبادةِ المُسَلَّطةِ على الكرد. من هنا، فالواقعُ الكرديُّ الذي يواجِهُ الاحتلالَ والاستعمارَ والصهرَ وفناءَ عِرقِه وأصولِه، يتعينُ علينا تقييمه ضمن إطارِ هكذا مرحلة: إنه واقعٌ يُعمَلُ على إخراجِه من كونِه هويةً وطنية.

تدورُ المساعي راهناً حول نعتِ الواقعِ الكرديِّ بالهويةِ الكردية. وكلمةُ الهويةِ تُقابِلُ لفظَ الوجود. والحالُ هذه، فالخاصيةُ الأوليةُ التي تقتضي التحليلَ والتقييم، تتعلقُ بماهيةِ وسِماتِ الهويةِ الكردية، بمعنى آخر، من غيرِ المستطاعِ استيعابُ تَكَوُّنِ الواقعِ الكرديّ، أو الهويةِ الكرديةِ حسبَ التعبيرِ الراهن، إلا بإدراكِ كيفيةِ بنائِه بكلِّ الممارساتِ المُطَبَّقةِ بحقِّه والخاصةِ بالزمانِ «الحاضر»، بقدرِ فهمِ الماضي التاريخيِّ المديدِ من جهة؛ والقيامِ من الجهةِ الأخرى بتقييمِ كيفيةِ إخراجِه من كينونتِه Xwebûn على جميعِ الصُّعُد. أي إنه حينها يغدو حقيقة. وبقدرِ ما تُعَدُّ البحوثُ المعنيةُ بتطورِ الكردِ أو الكردِ الأوائلِ ضمن سياقِ التاريخ ذاتَ أهمية، فدراسةُ شتى أنواعِ الممارساتِ التي يُواجِهُها الواقعُ الكرديُّ راهناً تتميزُ أيضاً بأهميةٍ مماثلة. لن أدخلَ في التكرار، نظراً لقيامِنا سابقاً بتحليلِ العلاقةِ بين التاريخِ والحاضر. ولكن، من الضرورةِ بمكانٍ الإدراكُ على أتمِّ وجه، أنه محالٌ تعريفُ أيةِ ظاهرةٍ اجتماعيةٍ بالاقتصارِ على الأساليبِ التحليليةِ الحاضرة، دون البحثِ في واقعِها ضمن مسارِ التاريخ؛ وأنه في حالِ تناوُلِها خارجَ نطاقِ تاريخيتها، فسيَكُونُ إدراكُ واقعِها الاجتماعيِّ مشحوناً بالأخطاءِ والنواقص. ولهذا السببِ بالذاتِ نبحثُ في كلِّ الوقائعِ الاجتماعيةِ التي نتناولُها ونتدارسُها ضمن إطارِ تاريخيتها.“[٢]

”تطورت القضية الكردية عبر القرن الماضي، ومورس على الشعب الكردي أبشع حملات الصهر والإبادة المنظمتين من الدولة التركية خاصة أن الجزء الأكبر من كردستان في شمالها (تركيا) • ونظرا لأن الكرد انقسموا إلى أربعة أجزاء تعرض كل واحد منها لممارسات تصفية استُهدفت وجوده بما يختلف عما في الجزء الآخر؛ فإن سياق الإبادة سار بمنوال مختلف، بحيث نال كل جزء نصيبه منه بنسبة متباينة.“

القسم الثاني: بحث»اليهودية» بين الفكر اليهودي اليساري العالمي، واليمين المتطرّف الصهيوني، وتأثيرها في القضيتَين الفلسطينيّة والكردية

توطئة:

تُعدّ القضيّة اليهوديّة من أكبر القضايا أهمّيّة في الشرق الأوسط من خلال تأثيرها على مكوّناته بشكل مباشر وعلى الديمغرافية والهوية والتاريخ والحقيقة، بل امتدّ هذا التأثير على العالم بأسره، وعلى النظام العالمي الجديد، ولا يمكن معالجة وتصوير أيّة قضيّة شائكة في الشرق الأوسط دون التطرّق إلى الصراع الفلسطينيّ - الإسرائيليّ، أو القضيّة اليهوديّة بشكل عام، ولعلّ الكيان الإسرائيلي الذي زُرع في

٢ أوجالان، عبد الله (٢٠١٣). مانيفستو الحضارة الديمقراطية. المجلد الخامس. ص: ١٧١

”يتميز اليسار اليهودي المعاصر بأنّه تيار سياسي يهتم بقضايا العدالة الاجتماعيّة والاقتصادية والحقوقية، وينظر إلى الشرق الأوسط وفلسطين على وجه الخصوص على أنها منطقة تحتلها إسرائيل وتحتاج إلى إصلاحات دستورية وسياسية كبيرة. ويعود تاريخ اليسار اليهودي إلى بدايات القرن العشرين، حيث كان له دورٌ هام في الثورة البلشفية في روسيا وتأسيس الحزب الشيوعي السوفياتي“

فلسطين بات حقيقةً، وأضحى العداء لحصيل حاصل ما بين أصحاب الأرض الفلسطينيين وبين الدولة الإسرائيليّة التي فرضت كأمر واقع. فتحليل هذا الصراع الفلسطينيّ – الإسرائيليّ لا يمكن إلّا من خلال تشريح القضيّة اليهوديّة.

لا ريب أنّ هناك خلطاً كبيراً ما بين اليهود والصهاينة. اليهود كأقلّية دينيّة قومية بدئيّة، والصهيونية كقوميّة رأسماليّة عالميّة. وهذا الخلط قد أثّر في الصراع في الشرق الأوسط، بل أثّر على العالم، وعلى الرأسماليّة التقليديّة وعلى الحداثة الرأسماليّة والليبرالية والنيوليبرالية.

لقد أنتجت الحداثةُ الرأسماليّةُ اليمينَ المتطرّف اليهوديّ، الذّي أجّجَ الحروب وساهم في استدامتها، وضرب الاستقرار والأمن، وخطّط لعمليّات التهجير، والتغييرات الديموغرافية في الشرق الأوسط، منذ بدايات القرن العشرين حتّى اللحظة الراهنة.

بالمقابل كان اليسارُ اليهوديُّ الجهةَ المقابلةَ لهذا التطرّف الوحشيّ، وكان لسانَ حالِ الشعوب الديمقراطيّة وكفاحها في مواجهتها المستدامة ضدّ التغوّل الرأسماليّ. وهناك أسماء عظيمة في هذا المجال، أدّت دورَها الفريد في هذه الحرب الشعواء، بل صار الصراع خفّياً بين قطبين يهوديين كلاهما يحاول أن يلجم الآخر، وكان العالم عامة والشرق الأوسط خاصّة ضحيّة هذا الصراع بين هذين القطبين غير العلنيين.

ففي تاريخ السياسة اليهودية، ظهرت عدة تيارات وحركات تميزت بوجهات نظر وأهداف مختلفة. من بين هذه الحركات، يبرز اليسار اليهودي والصهيونية كاثنين من أبرز التيارات التي أثرت بشكل كبير على اليهود في العالم. على الرغم من أن كليهما نشأ في سياقات تاريخية متقاربة ولديهما بعض القواسم المشتركة، فإن هناك اختلافات جوهرية بينهما من حيث الأيديولوجيا والأهداف والنهج السياسي.

يشكل اليسار اليهودي والصهيونية تيارين بارزين لهما تأثير كبير على مسار التاريخ اليهودي الحديث. بينما تمثل الصهيونية حركة قومية تسعى لإقامة دولة يهودية في فلسطين التاريخية، يتميز اليسار اليهودي بتبنّيه أفكار الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. يهدف هذا البحث إلى استعراض الفروق الجوهرية بين اليسار اليهودي والصهيونية من حيث الأيديولوجيا، الأهداف، المواقف السياسية، والتأثيرات التاريخية.

اليسار اليهودي:

يتألف اليسار اليهودي من يهود يتماهون مع ال قضايا اليسارية أو الليبرالية أو يدعمونها عن كامل إدراكهم كيهوديين، إما فرادى أو من خلال تنظيمات، علماً أن اليسار اليهودي لا يتألف من منظمة أو حركة واحدة فقط.

لقد شكّل اليهود قوى عظمى في تاريخ الحركة العمالية، وحركة مراكز الخدمات الاجتماعية، وحركة حقوق المرأة، والنشاطات المناهضة

للعنصرية، والعديد من أنماط المنظمات المعادية للفاشية والرأسمالية في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل الحديثة.

يزخم تاريخ اليهود بانخراطهم في اللا سلطوي ة، والاشتراكية، والماركسية والليبرالية الغربية، ورغم أن مصطلح (يساري) يشمل مجموعة من السياسات، كان العديد من المعالم (اليسارية) المشهورة يهوداً مولودين لعائلات يهودية وعلى اتصال متفاوت الدرجات مع الدين اليهودي، أو المجتمعات، أو الثقافة، أو التقاليد اليهودية بمتغيراتها العدّة.

يشير اليسار اليهودي إلى مجموعة من الحركات والأفكار السياسية التي تجمع بين الفكر اليساري، مثل الاشتراكية والشيوعية، والهوية اليهودية. ظهرت هذه الحركات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كردّ فعل على الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عانى منها اليهود في أوروبا الشرقية والوسطى. كانت هذه الحركات تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق العمال، وغالباً ما كانت تتبنى العلمانية.

تعتمد أيديولوجيا اليسار اليهودي على العدالة الاجتماعية والمساواة، والعلمانية وحقوق الإنسان، إذ يركز اليسار اليهودي على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع الأفراد، بغض النظر عن دينهم أو عرقهم. يدعو هذا التيار إلى إعادة توزيع الثروة وتحقيق حقوق العمال، وتميل العديد من الحركات اليسارية اليهودية إلى تبني العلمانية وفصل الدين عن الدولة، حيث تؤمن بأن الدولة يجب أن تكون غير منحازة دينياً، ويضع اليسار اليهودي قضايا حقوق الإنسان في مقدمة أولوياته، وغالباً ما يعارض الاحتلال والتمييز العنصري، ويدعو إلى السلام والتعايش.

أمّا بالنسبة لنظرتها للسياسات الإسرائيلية، فغالباً ما ينتقد اليسار اليهودي سياسات الحكومة الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالاحتلال والاستيطان في الأراضي الفلسطينية.

يدعو العديد من اليساريين اليهود إلى إنهاء الاحتلال وحل الدولتين كحل للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، ويميل اليسار اليهودي إلى تشكيل تحالفات مع حركات حقوق الإنسان والجماعات التقدمية الأخرى حول العالم، ويدعم القضايا العالمية مثل مكافحة العنصرية والعدالة الاجتماعية.

وقد لعب اليسار اليهودي دوراً بارزاً في الحركات العمالية والاشتراكية في أوروبا وأمريكا الشمالية. كان اتحاد العمال اليهودي الاشتراكي (البوند) في بولندا وروسيا نشطاً بشكل خاص في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، مدافعاً عن حقوق العمال اليهود ومناهضاً لمعاداة السامية. كما ساهم اليسار اليهودي في تأسيس دولة إسرائيل من خلال الكيبوتسات (المزارع الجماعية) التي كانت تقوم على مبادئ الاشتراكية والمساواة.

يتبنى اليسار الإسرائيلي مواقف أكثر اعتدالًا وانفتاحًا تجاه السلام والتسوية مع الفلسطينيين. الأحزاب اليسارية مثل "حزب ميرتس" و"حزب العمل" تؤيد حل الدولتين وتسعى لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية كجزء من تسوية شاملة. اليسار يميل إلى دعم حقوق الأقليات داخل إسرائيل ويدعو إلى السياسات التي تعزز المساواة والديمقراطية، ويشمل أحزاباً مثل "حزب العمل" و"ميرتس".

يتميز اليسار اليهودي المعاصر بأنّه تيار سياسي يهتمّ بقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية، وينظر إلى الشرق الأوسط وفلسطين على وجه الخصوص على أنها منطقة تحتلها إسرائيل وتحتاج إلى إصلاحات دستورية وسياسية كبيرة.

ويعود تاريخ اليسار اليهودي إلى بدايات القرن العشرين، حيث كان له دورٌ هام في الثورة البلشفية في روسيا وتأسيس الحزب الشيوعي السوفياتي. كما أن اليسار اليهودي شهد نشوء حركات التحرر الوطنية في فلسطين وتأسيس

"الصهيونية هي حركة قومية يهودية تأسست في أواخر القرن التاسع عشر، مستلهمة من فكرة أن اليهودية ليست مجرد دين، بل قومية تستحق وطنًا قوميًا في فلسطين. تأسست الصهيونية كرد فعل على معاداة السامية في أوروبا، وسعت إلى إيجاد حل قومي لليهود عبر إقامة دولة يهودية. كان ثيودور هرتزل أحد أبرز مؤسسي الحركة الصهيونية"

الحزب الشيوعي الفلسطيني في العشرينات من القرن الماضي.

وبسبب تاريخ اليسار اليهودي، فإنه يحتوي على تيارات متعددة ومتنوعة، تتمثل بالشيوعية والاشتراكية والليبرالية والتحرر الوطني. ويمكن القول بأن اليسار اليهودي يتمركز حول قيمٍ مثل المساواة والعدالة الاجتماعية والتعايش السلمي بين الشعوب.

ويتميز اليسار اليهودي المعاصر بعدة مواقف سياسية واجتماعية، منها:

١- الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ومطالبتهم بالتحرر والاستقلال، ورفض الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢- الدفاع عن حقوق العمال والطبقات الفقيرة والمهمشة في المجتمع الإسرائيلي، والمطالبة بتوفير فرص عمل جيدة وحياة كريمة.

٣- الدعوة إلى إنهاء الحصار على قطاع غزة وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

٤- الدفاع عن حقوق المثليين والمتحولين جنسياً والمرأة والأقليات الدينية والعرقية.

٦- الدعوة إلى تحقيق السلام في المنطقة وتحقيق حل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين.

ويعاني اليسار اليهودي المعاصر من تحديات عدة، منها:

١- الانقسامات الداخلية بين التيارات المختلفة، والتي تؤثر على قدرته على التأثير على السياسة الإسرائيلية.

٢- الضغوط الخارجية، منها الضغوط الأمريكية والتحالفات مع دول عربية محافظة، التي تحاول إرغام اليسار اليهودي على التخلي عن مواقفه الراديكالية.

٣- التحول الديمغرافي في المجتمع الإسرائيلي، حيث ينحرف الكثير من اليهود الإسرائيليين نحو اليمين، ويصبحون أكثر قبولاً للاستيطان والتمييز ضد الفلسطينيين.

وبالرغم من هذه التحديات، إلا أن اليسار اليهودي المعاصر يحرص على مواصلة نضاله والدفاع عن قضاياه، والعمل على تحقيق العدالة والتغيير الاجتماعي في إسرائيل وفلسطين. ورغم التحولات السياسية والاجتماعية، فإن اليسار اليهودي يشكل جزءًا هامًا من الحركات السياسية المهمة في المنطقة، ويجب تقدير الجهود التي يبذلها في إحداث التغيير والتحول الإيجابي في المجتمع.

الصهيونية واليمين اليهوديّ:

الصهيونية هي حركة قومية يهودية تأسست في أواخر القرن التاسع عشر، مستلهمة من فكرة أن اليهودية ليست مجرد دين، بل قومية

تستحق وطنًا قومياً في فلسطين. تأسست الصهيونية كرد فعل على معاداة السامية في أوروبا، وسعت إلى إيجاد حل قومي لليهود عبر إقامة دولة يهودية. كان ثيودور هرتزل أحد أبرز مؤسسي الحركة الصهيونية، وقد دعا في كتابه «الدولة اليهودية» (Der Judenstaat) إلى إنشاء دولة يهودية كملاذ آمن لليهود. تأثرت الصهيونية بفكر القومية الأوروبية في القرن التاسع عشر، وحققت هدفها الرئيسي بإقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨.

تعتمد الأيديولوجيا الصهيونية على القومية اليهودية، إذ تتمحور الصهيونية حول فكرة أن اليهود يشكلون قومية يجب أن تكون لها دولة خاصة بها. هذا المفهوم تأثر بالقومية الأوروبية في القرن التاسع عشر. وتدعو الصهيونية إلى عودة اليهود إلى أرض إسرائيل التاريخية وإقامة دولة يهودية هناك، وتعتبر إقامة دولة يهودية هي الوسيلة الأساسية لضمان أمن اليهود وحمايتهم من معاداة السامية[٣] والاضطهاد.

تتمحور المواقف السياسية للصهيونية حول دعم دولة إسرائيل وسياساتها. وهناك تباين داخل الحركة نفسها؛ فهناك تيارات معتدلة تدعم حل الدولتين وحقوق الإنسان، وتيارات أخرى أكثر قومية تدعم توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية, وتسعى إلى تأمين الدعم الدولي لإسرائيل من خلال التحالفات مع الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة.

نجحت الصهيونية في تحقيق هدفها الرئيسي بإقامة دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨. منذ ذلك الحين، أصبحت الصهيونية الإطار الأساسي للسياسات الإسرائيلية، مع تأثير كبير على السياسة الإقليمية والدولية. وساعدت الصهيونية في تشكيل هوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، لكنها أيضاً جلبت تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع الفلسطينيين ودول الجوار. يؤكّد إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٤ أيّار ١٩٤٨ أنّها قامت في فلسطين بفضل الحق الطبيعي والتاريخي للشعب اليهودي، وإنّ هذا المفهوم للحقوق التاريخيّة يرتبط في الدعاية الصهيونيّة بمفهوم الوعد بالأرض الذي يعطي للإسرائيليين حقّاً إلهيّاً بامتلاك فلسطين والسيطرة عليها، إذْ لا وجود لأيّ أثر لهذا المفهوم، خارج النصوص التوراتيّة وقصص العهد القديم قبل القرن العاشر (قبل الميلاد).[٤]

يركز اليمين المتطرف الإسرائيلي بشكل كبير على تعزيز الاستيطان في الضفة الغربية وفرض السيادة الإسرائيلية على كامل الأراضي الفلسطينية التاريخية. يرفض هذا التيار أي نوع من التسوية أو التفاوض مع الفلسطينيين ويدعو إلى فرض الدولة اليهودية بطابع ديني متشدد. أحزاب مثل «حزب الصهيونية الدينية» و»حزب يهودت هتوراه» تعتمد على أيديولوجيا دينية تعزز التفوق اليهودي وتروّج لطرد العرب أو تقييد حقوقهم في إسرائيل.

يتضمن اليمين المتطرف في إسرائيل، أحزاباً مثل «الصهيونية الدينية» و»حزب يهودت هتوراه»، ويتميز بمواقف متشددة تجاه القضايا الإقليمية، وهذا التيار يؤيد بشكل قوي الاستيطان في الضفة الغربية ويدعو إلى ضم هذه المناطق إلى إسرائيل وفرض السيادة الإسرائيلية الكاملة عليها.

ومثلما يعتبر إقامة دولة إسلاميّة على أساس قواعد مستخرجة من قراءته السياسيّة للنصوص المقدّسة (القرآن والسنّة) واجباً دينيّاً، كذلك هو الحال بالنسبة للأحزاب اليهوديّة في إسرائيل. نذكر هنا على سبيل المثال، أحزاباً مثل حريديم وغوش إيمونيم اللذين لا يقفان عند حدّ تزويد وجود إسرائيل بأساس دينيّ مزعوم، بل يذهبان إلى حدّ المطالبة بجعل النصوص الشرعيّة لدينهم (هالاخا) مثلاً أساس الدولة

٣ معاداة السامية أو معاداة اليهود، واستخدم المصطلح الباحث الألماني فيلهم مار أول مرة لوصف موجة العداء لليهود في أوروبا الوسطى في أواسط القرن التاسع عشر. ومع انتماء العرب والآشوريين وغيرهم إلى الساميين، معاداتهم لا تصنف معاداةً للسامية. معاداة اليهود تُعدّ شكلاً من أشكال العنصرية.

٤ غارودي، روجيه. إسرائيل بين اليهوديّة والصّهيونيّة. ص: ٣٩

العبرية[٥].

يعتقد اليمين المتطرف أن للشعب اليهودي حقًا دينيًا وتاريخيًا في كامل أرض فلسطين التاريخية، ويرفض أي تسوية أو تنازل لصالح الفلسطينيين، ويركز على بناء تحالفات استراتيجية مع جهات معادية لإيران؛ لتحقيق توازن إقليمي ومواجهة النفوذ الإيراني.

كُتب في مقال في موقع الجزيرة عن اليمين المتطرف: «ويتميز اليمين المتطرف في أوروبا بمعاداة شديدة لليهود، لاسيما في ضوء تمكن اللوبيّات اليهودية والصهيونية من مفاصل الاقتصاد والإعلام في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، كما اشتدت تلك النزعة مع استغلال تلك اللوبيّات «الحرقة النازية ضد اليهود» لممارسة نوع من الإرهاب الفكري والأخلاقي للأوروبيين خاصة بعد قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨..... كما أنّ لليمين المتطرف نزعة متأصلة نحو رفض الرأسمالية والليبرالية ليس لذاتهما، وإنما خوفاً من التحوّلات العميقة التي عادة ما تصاحبهما، خاصةً على مستوى القيم والأخلاق، بل إنّ اليمين المتطرف معروفٌ بتحفّظه على بعض مقتضيات مواثيق حقوق الإنسان في الغرب، ودافعه إلى ذلك دينيّ نابع في أساسه من التقاليد المسيحية[٦].»

الفروق بين اليمين واليسار اليهوديان:

تظل الفروقات بين اليمين المتطرف واليسار الإسرائيلي عميقة، حيث يركز اليمين على الأيديولوجيا الدينية القومية في مواجهة القضايا الإقليمية، بينما يسعى اليسار إلى حلول سياسية قائمة على التسوية والعدالة الاجتماعية

الفروق بين اليمين المتطرف اليهودي واليسار اليهودي في نظرتهم إلى الشرق الأوسط والكرد أو الأكراد موضوع معقد ويعكس تنوعًا كبيرًا في الأيديولوجيات والمواقف السياسية داخل إسرائيل.

فإن كان اليسار يمثّل الأيديولوجيا الاشتراكيّة الماركسيّة والتي ترى أنّها تستطيع إعطاء الجواب لكلّ جانب من جوانب الحياة، ولا ترى نفسها جامدة، بل متغيّرة، فاليمين يمثّل الآن الليبرالية التي ترى أنّها ديناميكية متطوّرة حسب معطيات المجتمع، وترفض الأيديولوجيات برمّتها، مع أنّ الأيديولوجيا حسب اليساريين تقدّمُ توصيفاً للنظام القائم، عادة ما يكون في شكل رؤية كونية، وتقدّم أنموذجاً للمستقبل المرجوّ، أي رؤية المجتمع الصالح، وتفسّر كيف يجب ويمكن إحداث التغيير السياسي[٧]؟

إنّ مصطلحَي اليمين واليسار مصطلحان فكريّان سياسيان، وكانت نشأتهما نشأة اعتباطيّة، نشأ هذان المصطلحان ما بعد الثورة الفرنسية في مجلس الطبقات، حيث جلس على اليمين مؤيّدو الملكية والأرستقراطيّة، وكان المنادون بإسقاط الملكية على اليسار، وكذلك جلس أصحاب الاتجاه الرأسمالي المحافظ يميناً وأصحاب الاتجاه الاشتراكي العمالي يساراً في المجالس النيابية البريطانية، وبات هذا الأمر تقليداً متّبعاً، في المصطلحات السياسية.

إنّ كلا المصطلحَين يعبّران عن المواقف الفكرية والسياسيّة، فمناصرو الفكر اليميني يدعون إلى التدخّل في حياة المجتمع، للحفاظ على تقاليد المجتمع وثقافاته وعاداته، على النقيض من التيار اليساري الذي يدعو إلى المساواة بين أفراد المجتمع الواحد، فالأحزاب اليمينية تنادي بتعزيز وتمتين هيكل النظام الراهن، وأغلبهم موالون للحكم الحالي، بينما التيار اليساري يدعو إلى تغيير جذري للأنظمة، والقوانين الحالية، بالطبع ضمن مظلّة الرأسماليّة، فاليمين واليسار تسميتان رأسماليتان، ويمكن أن نقول اليمين الرأسماليّ، أو اليسار المركّب بين الرأسماليّة والاشتراكيّة، بالمقابل ظهرت المصطلحات السياسية المتفرعة من اليسار واليمين (اليسار الوسط -

٥ المصدر السابق – ص ٩

٦ https://www.aljazeera.net

٧ أطروحات فوكوياما وهانتغتون والنظام العالمي (دراسة مقارنة) – تأليف: يحيى سعيد قاعود / ص٣٤

اليمين المعتدل - اليمين الديمقراطي - اليسار الاشتراكي....) وصولاً إلى مصطلح اليمين المتشدد أو المتطرف، وهو ذروة توحّش الرأسماليّة.

وإن كان اقتصاديّاً ما يميّز بين اليمين واليسار هو الموارد والاقتصاد، فاليسار يرى أنّ الدولة يجب أن تحتكر فائض الإنتاج، بينما يرى اليمين أنّ فائض الإنتاج يجب أن تحتكره السوق والفردية الليبرالية.

يرفع اليمين الشعارات المحافظة التي تبنّت الإصلاح التدريجي، والحفاظ على الموروثات بأنواعها، كما تبنّى عادة ما يُعرف باسم (القانون الطبيعي) والذي يعترف بوجود فروقات شخصية واجتماعية ويجد ذلك حتميًا، إلى جانب اعتناقه الراسخ أفكارَ حرية السوق والملكية الفردية وحرية التجارة. على الجانب الآخر تبنّى اليسار مفهومي (العدالة الاجتماعية) و(المساواة) واعترف عادة بالتقسيم الطبقي، إلّا أنّه وضع الآليات المختلفة لإلغائه أو تحجيمه، كما يعتبر التغيير الجذري والسريع أحد أهم آليات اليسار[٨].

لقد ظهر مصطلح اليمين المتطرّف حديثاً وكان أول مَن صاغه واستخدمه هو الأمريكي ريتشارد سبنسر [٩]المولود عام ١٩٧٨ والذي يعدّ من أبرز رموز هذا الفكر المتطرف والمتعصب لتفوّق الجنس الأبيض الذي ينتمي إليه.

غالباً ما يتم وصف اليمين المتطرف على أنه حركة أو أيديولوجية، لكن التفسير الأقرب هو «كتلة سياسية» تسعى لتوحيد أنشطة حركات أو أيديولوجيات متطرّفة ومختلفة، ومصطلح اليمين المتطرف يشير في غالبيته العظمى إلى القوميين من الجنس الأبيض الذين

٨ com.ida2at.www//:https

٩ ريتشارد سبنسر: أمريكي الجنسية هو أول مَن استخدم مصطلح اليمين المتطرف ليعبر عن تفوق الجنس الأبيض وهو رئيس معهد السياسة القومية، ويدعو إلى «التخلص السلمي» من كل الأعراق غير البيضاء في أمريكا، وإلى توحيد أوروبا كوطن للبيض فقط، يشبه نفسه بأدولف هتلر وتم تصويره أكثر من مرة وهو يستخدم التحية النازية ويلقي عبارات استعملها الزعيم النازي.

"يرفع اليمين الشعارات المحافظة التي تبنّت الإصلاح التدريجي، والحفاظ على الموروثات بأنواعها، كما تبنّى عادة ما يُعرف باسم (القانون الطبيعي) والذي يعترف بوجود فروقات شخصية واجتماعية ويجد ذلك حتميًا، إلى جانب اعتناقه الراسخ أفكارَ حرية السوق والملكية الفردية وحرية التجارة. على الجانب الآخر تبنّى اليسار مفهومي (العدالة الاجتماعية) و(المساواة) واعترف عادة بالتقسيم الطبقي"

يؤمنون بتفوقه على غيره من الأجناس[١٠].

إنّ أهمّ ما يدعو إليه اليمين المتطرّف هو معاداة تعدّد الثقافات، والحضّ على الكراهيّة، ومعاداة المرأة، والعودة إلى الوراء، حيث ثقافة الرجل الأبيض القويّ المسيطر على الواقع، مع العلم أنّ هذا الرجل الأمريكيّ الأبيض هو دخيل على ثقافة أميركا، فكما قضى على ثقافة الهنود الحمر في أمريكا، فإنّه يريد أن يقضي على كلّ الثقافات في العالم، وبالتالي تتقاطع مصالح اليمين المتطرّف مع كلّ الحركات الإرهابيّة في الشرق ذات اللون الواحد، والفكر الواحد وتدمير الثقافات، والآثار، كتنظيم داعش الإرهابيّ ومثيلاته في الجيش الوطنيّ؛ مرتزقة أردوغان، وكذلك تتقاطع مصالح اليمين المتطرّف مع التيارات الأحاديّة الإقصائيّة، كحزب العدالة والتنميّة بقيادة أردوغان، فعلى الرغم من انتشار اليمين المتطرف حول العالم، فإن مركز الثقل الخاص به هو الولايات المتحدة الأمريكية، وبحسب موقع ذي أتلانتيك، فإنّ

١٠ com.ida2at.www//:https

الولايات المتحدة غارقة في موجة من التطرف آتية من قمة الهرم من خلال السموم اللفظية التي يلقي بها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يومياً من فوق أكبر منصة إعلامية في العالم وهي الرئاسة الأمريكية، وقد فتح استدعاء ترامب المستمر للعنف وشيطنته لمعارضيه السياسيين بوابات اندفع منها طوفان الكراهية بين مجتمعات يستعر فيها الغضب منذ فترات طويلة.

إنّ ما يميّز أعضاء اليمين المتطرّف في العالم أنّهم لا يصنّفون كإرهابيين، مع أنّهم داعمو الإرهاب، فالأقطاب العالميّة التي دمّرت سوريا والعراق، ومازالت تدمّرُها، إنّهم أنيقون يأتون إلى المحافل في أزياء رسميّة جميلة، لا يميّزون أنفسهم مقارنة بالنازيين الفاشيين، فلا شكّ أن العالم قد تدمّر من خلال هذه النازيّة، فاليمين المتطرّف يقود العالم مرّة أخرى إلى الهاوية، فلن يكتفوا بملايين الناس التي شرّدت في سوريا والعراق واليمن، فمازالوا يشعلون الشارع في لبنان والعراق، ويزيدون في تأجيج الوضع، وكلّ هذا يصبّ في مصلحة هذه الفكرة المدمّرة للكون (الفوضى الخلّاقة).

ومن العوائق التي تحول دون تطبيق الديمقراطيّة حسب نظرية فوكوياما، عوامل الدين والبنية الاجتماعيّة، والثانية صاغها صموئيل هنتجتون تحت عنوان صراع الحضارات، معتبراً أنّ النزاعات والانقسامات في العالم سيكون مصدرها حضاريّاً وثقافيّاً، ويقسم الحضارة العالمية المتبقيّة إلى ثمانية وهي: الغربية والإسلاميّة والكونفوشيوسية واليابانية والهندوسيّة والسلافيّة واللاتينية والأفريقية. واعتبر أنّ النزاعات الدولية سوف تحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة. ذلك أنّ الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل[11].

إنّ فوكوياما يفترض تلاقي المنظومات العالميّة السياسيّة والاقتصاديّة، ثمّ منظومات القيم وأنّ الديمقراطية والرأسمالية قد فازت ولا يوجد في الأفق قوى قد تنتج عنها أحداث مهمّة، أما هانتغتون فإنّه يتنبّأ باستمرار اختلاف المنظومات العالميّة السياسيّة والاقتصاديّة، وأنّ العالم على حافة صدام الحضارات[12].

إنّ اليمين المتطرّف الذي يسيطر عمليّاً على القرار الأميركيّ هو الذي أفتى بضرورة ضرب الأوراق في الشمال السوريّ، فالشمال السوريّ يعيد إحياء الثقافات، وفيه التعايش المشترك، واللانزاعات، واللاأثنيات المتحاربة، وهذا لا يرضي اليمين المتطرّف في أميركا وبريطانيا وإسرائيل وتركيا... على أقل تقدير، فالمستشارون اليهود الأحد عشر لترامب يصارعون القيم الأميركية التي باتت تتهاوى يوماً بعد يوم في فضيحة الشمال السوريّ: بعد الغزو التركي للشمال السوريّ الذي دافع عن العالم ضدّ الإرهاب، فهذا الائتمان الأميركي على الحضارة الغربيّة وعلى مبادئ الديمقراطيّة الليبرالية جعلها تحمل هذا الشعار للتدخّل في الشرق الأوسط، فالتنظير الأيديولوجيّ لفوكوياما وهانتغتون في ظلّ النظام العالمي الجديد، هو تنظير لأيديولوجيا المصلحة والاقتصاد بالدرجة الأولى، وليس أيديولوجيا فكرية سياسيّة، وما إنتاج ترامب إلّا نتاجاً لهذه الأيديولوجيّة، فلو رشح شخص مثل ترامب قبل عشرين عاماً في أميركا لما حصل على أكثر من ألف صوت وهي أصوات عمال شركاته فقط.

«إنّ أطروحات فوكوياما وهانتغتون وفق نظرتهم لدول العالم، أدّت إلى زيادة الاستعمار في الشرق الأوسط، وهو استعمار يحمل فكراً جديداً، وكان نموذج هذا الاستعمار كما دعا له فوكوياما وهانتغتون في العراق وأفغانستان، واستمراراً لاحتلال فلسطين[13].»

يعتبر الإسلام السياسيّ يميناً متطرّفاً عند العرب والمسلمين على حدّ سواء، وذلك من خلال ربطه الدين بالسياسة، ولا يجب تفسير أيّ

١١ المصدر السابق —ص٢٩

١٢ أطروحات فوكوياما وهانتغتون والنظام العالمي (دراسة مقارنة) —تأليف: يحيى سعيد قاعود / ص١٤

١٣ المصدر السابق / ص ٣٢٩

شيء من خلال النصوص الدينيّة المقدّسة التي تعدّ مرجعها السماء والعناية الإلهيّة، ورفض أيّة فكرة خارج إطار الدين، فإنّ إقامة السياسة على منظور الدين من وجهة نظر معتنقي فكرة الإسلام السياسيّ يضعهم على مستوى أخلاقيّ وروحي فوق مستوى البشر الذين يؤسّسون السياسة على أسس علمانيّة، وهذا واضح في فكر منظّري الحركات الإسلاميّة، فـ «سيّد قطب» الذي يعتبر من أبرز هؤلاء المنظّرين، يعتبر كلّ حالة لإقامة السياسة على أسس علمانيّة ضرباً من الجاهليّة. ولذلك فهو لا يتورّع مثلاً عن اعتبار مواقف لا سند لها في القرآن أو السنّة، كالاشتراكيّة، والرأسماليّة، والديمقراطيّة، تعبيراً عن جاهليّة عمياء[١٤].»

مثلما يعتبر إقامة دولة إسلاميّة على أساس قواعد مستخرجة من قراءته السياسيّة للنصوص المقدّسة (القرآن والسنّة) واجباً دينيّاً، كذلك هو الحال بالنسبة للأحزاب اليهوديّة في إسرائيل. نذكر هنا على سبيل المثال، أحزاباً مثل حريديم وغوش إيمونيم اللذين لا يقفان عند حدّ تزويد وجود إسرائيل بأساس دينيّ مزعوم، بل يذهبان إلى حدّ المطالبة بجعل النصوص الشرعيّة لدينهم (هالاخا) مثلاً أساس الدولة العبرية[١٥].

إنّ الرأسماليّة المالية واليمين اليهوديّ المتطرّف مع فكرة الحرب، وكلّ هذه الحرب الدائرة في الشرق الأوسط هي بدعم من هذا التيار، وعرقلة الحلول هي من صنع هذا التيار، فسواء الماسونيّة أو اليمين المتطرّف أو المافيات أو الدول العميقة... وغيرها من المؤسسات التي تروّج للحرب هي التي لا تريد أن يكون هناك نظام السلام والاستقرار، بل على العكس، فهناك ترويج للصفقات عبر هذه الحرب، وهناك شعوب تئنّ، وترزح تحت سقف الحرب والدمار والتشتّت، ولا يوجد حلٌّ في الأفق، ومصطلحات هنا وهناك حول تبسيط الأمور وجعلها ساذجة، إنّ اليمين المتطرّف هو الغول الذي سيفترس كل القوميّات، والمبادئ والأخلاق، ليظهر شعب روبوتيّ استهلاكيّ لا هوية له، وكلّ هذه الترسانة الإعلاميّة تروّج لهذا النفاق العالمي الذي فقد شرعيته الأخلاقيّة على الأقل في السنوات العشر الماضيّة.

لا شكّ أنّ كلّ الأقليّات والأثنيّات وأصحاب البشرة السوداء والصفراء... يدفعون الثمن غالياً نتيجة انتشاء اليمين المتطرّف في العالم، وتبنّي الرأسماليّة الماليّة هذا الفكر غير الإنسانيّ، وكذلك الشرق الأوسط يدفع الثمن غاليًا، كونه مهد الأثنيات والأعراق والقوميّات، ومن أكثر المتضرّرين هم شعوب الشمال السوريّ، فهذه التجربة التي تصبّ في مصلحة العيش المشترك بين المكوّنات لا تخدم اليمين المتطرّف، فلذلك قرّر داعش مهاجمة الشمال السوري عوضاً عن التوجّه جنوباً نحو العاصمة دمشق، فهذا الفكر المتطرّف لا يستطيع أن ينتشي في ظلّ وجود مشروع يؤكّد على المساواة والتعدّدية واللامركزيّة، والديمقراطيّة والحرّيّة، والتركيز على إحياء الثقافات المندثرة.

هناك تحالفٌ خفيٌّ بين اليمين المتطرّف في أنحاء العالم، ورضىً من اليمين المتطرّف في كلّ أنحاء العالم، فترى تحالفاً بين الرئيس ترامب والرئيس أردوغان لوأد هذه التجربة الديمقراطيّة في الشمال السوريّ، فلولا ترسّخ الديمقراطيّة وعراقتها في الولايات المتّحدة لباع الرئيس ترامب كلّ الشمال السوريّ للرئيس أردوغان، لتتعقّد المسائل أكثر فأكثر.

إنّ اللوبي اليهودي واللوبي اليوناني والأرمنيّ يقودون مسيرة تدمير الشرق الأوسط، وتدمير ثقافته وهويته، وطابعه، وخلق شرق أوسط جديد قائم على الروبوتيّة ونسيان الماضي، والعيش في الجهالة والانحطاط الأخلاقيّ، وما تشجيع الإخوان المسلمين في العالم، وتسهيل كل خطواتهم إلّا دليلاً على هذه العقليّة، ولن نبالغ إن قلنا: إنّ مشروع شمال وشرق سوريا هو العائق، والحدث غير المحسوب له من قبل قوى الرأسمال العالميّ، ويتمّ التعامل مع هذا الملفّ بطريقة لا أخلاقيّة

١٤ أولية العقل – نقد أطروحات الإسلام السياسيّ / عادل ضاهر / ص ٨
١٥ المصدر السابق – ص ٩

"إنّ الرأسماليّة الماليّة واليمين اليهوديّ المتطرّف مع فكرة الحرب، وكلّ هذه الحرب الدائرة في الشرق الأوسط هي بدعم من هذا التيار، وعرقلة الحلول هي من صنع هذا التيار، فسواء الماسونية أو اليمين المتطرف أو المافيّات أو الدول العميقة... وغيرها من المؤسسات التي تروّج للحرب هي التي لا تريد أن يكوّن هناك نظام السلام والاستقرار، بل على العكس، فهناك ترويج للصفقات عبر هذه الحرب"

البتّة، وما السماح لتركيا بغزو جرابلس حتّى أعزاز وعفرين، وآخرها غزوة كرى سبي - تل ابيض حتى سرى كانييه (رأس العين) إلّا من نتاج هذا الفكر.

اليهود والقضيّة الكرديّة

إذا كان الكرد متسلّحين بجبالهم التي خبروها فانزووا في مجتمعهم الطبيعيّ مبتعدين عن الحضارة المدينيّة، بالمقابل تسلّح اليهود بالقراءة والكتابة فتسلّح بالعلم والمال، فسادوا الحضارة المدينيّة.

أمّا بالنسبة لنظرة اليمين أو اليسار اليهودي للكرد، فلا يوجد موقف موحد واضح سواء من اليمين المتطرف أو اليسار في إسرائيل تجاههم، ومع ذلك، يعترف بعض السياسيين من اليمين المتطرف بالعلاقات الاستراتيجية مع الأكراد في جنوب كردستان (شمال العراق) في إطار مواجهة نفوذ إيران وتعزيز التحالفات الإقليمية.

في المقابل، قد يدعم اليسار قضايا حقوق الإنسان للكرد كجزء من التزامه الأوسع بحقوق الأقليات والعدالة الدولية، لكنه لا يبرز هذا الموضوع كجزء من سياساته الرئيسية بشكل كبير. لكن في النتيجة ليس هناك موقف موحد أو واضح من الكرد داخل اليمين المتطرف، ولكن بعض الفصائل ترى في التعاون مع الكرد فرصة لتعزيز المصالح الإسرائيلية في مواجهة أعدائها المشتركين مثل إيران، وقد يتم تبرير هذا الموقف من منظور أمني واستراتيجي، لكن بالمقابل نرى عداء للكرد من خلال دعم الدولة التركيّة عسكرياً بالأسلحة الموجّهة ضدّ الكرد.

استطاعت الثورة الزرادشتية أن توحّد القبائل والسلالات، وأنشأت كونفدراليّة هوياتيّة جديدة، وكان هذا التحالف الديني الأخلاقي هو الأوّل من نوعه، ما قبل الأديان الإبراهيميّة، وقد همّشت الأديان الإبراهيميّة هذا الاتحاد ليستطيع المدّ على حساب هذه الكونفدراليّة، وقد أدّت المكائد البرسيّة الفارسيّة الأخمينيّة إلى تدمير هذه الكونفدراليّة الزرادشتيّة، وأدّت إلى المدنيّة الإيرانيّة، وكما شوّهت المدنيّة الدين المسيحي في أوروبا، وشوّهت المدنيّة الدين الإسلاميّ، وشوّهت الصهيونيّة الدين اليهوديّ، كان أوّل تشويه هو تشويه البرس للتقاليد الزردشتيّة الكونفدراليّة، وقد مكّنت الثقافة الميدية بروز الحضارات البرسية والهيلينية والرومانية وحضارة بحرِ إيجا، ورصفت أرضياتها.

إنّ الانتقام الداعشيّ من الآشوريين لا مبرّر له سوى أنّه يخدم الانتقام اليهوديّ، فالسبي البابلي في القرن السابع قبل الميلاد مازال حاضراً في ذاكرة اليهوديّ المتطرّف، فقد سبى الآشوريون مملكة إسرائيل، وفي الفترة عينها تقريباً أنبأ نبي الله أشعيا أنّ يهوه سيكسر آشور ويدوسها كما ذكر في الكتاب المقدّس، ويعيد إسرائيل إلى موطنها، حيث كتب قائلاً: «يضمّ الله بقية شعبه التي بقيت من آشور».

لقد ظهر حزب العدالة والتنمية بدعم إسرائيليّ وأمريكيّ وأوروبيّ بداية الأمر، وهي العادة التي

تقع فيها هذه الأطراف دائماً، منذ مساندة أفغانستان، فقد انقلب أردوغان على أولئك الذين أوصلوه إلى الحكم بعد أن تعاقد مع إيران وسوريا في سبيل القضاء على الكرد، وكان هذا تمهيدًا للوصول إلى الاتفاق التركيّ الروسي، وبذلك بدأت تركيا تحيد عن محورها الرئيسيّ، لكنّ أوكرانيا أجبرتها على اتّخاذ القرار النهائي، كانت كلّ المحاولات الأميركيّة الترويضيّة في استخدام القوّة الناعمة هي لإعادة تركيا إلى جادة الصواب، لكن على الطريقة الأميركيّة التي خسر فيها الشعب في عفرين على سبيل المثال، وهو يدفع ثمن تهور الدول الحالية.

وفي إسرائيل نرى أنّ اليمين المتطرف قوي الشعبية ويدعو صراحة إلى عدم التسامح مع العرب والمسلمين وقتلهم، كما يدعو إلى قتل الأطفال وتشبيه المسلمين بالأفاعي، ومن أبرز المتنفذين في اليمين المتطرف الإسرائيلي الحاخام يعقوب يوسف[١٦].

إنّ نشوء نظام أرغنكون التابع للغلاديو الذي صمّم خصيصاً ليكون الدولة العميقة التي تقود تركيا، وهذه التسميات كلّها ليست إلا لنسب جرائم مجهولي الفاعل إلى هذه التنظيمات التي تعمل بالتوازي مع دولة القانون، وهي فكرة إنكليزيّة إسرائيليّة ألمانيّة، فالتنظيمات الخفيّة التي يلجؤون إليها كالماسونيّة وغلاديو وأرغنكون وغيرها ليست إلّا غطاء هروبيّاً لتنفيذ أيّ مخطّط لا يستطيع رجال الدولة القيام به قانونيّاً، وهو التحايل الخبيث على القانون باسم هذه التنظيمات السرّيّة التي تموّلها الدولة سرّاً، وذلك للابتعاد عن مساءلة الشعب من جهة، وممارسة الإرهاب من جهة، ومكافحة من يخالف تطلّعات هذه الدولة القوميّة، إنّ هذه الأنظمة تنشط في العالم عامّة وفي تركيا على وجه الخصوص تريد أن يبقى الرأسمال محصّناً كقلعة منيعة ضدّ من يحاول إفساد مخطّطاتهم، ويتجسّد العداء الأوّل ضدّ تطلّعات الشعب الكرديّ في الدولة التركيّة الذي يمثّل ٤٠٪ من الدولة أو أكثر إذا حسبنا الكرد المنصهرين، فهذه الشبكات تمثّل الدولة التي تقتل وتبيد الكرد وتُحرّك الشرق الأوسط عبر القنوات التي تقودها في إسرائيل وإنكلترا، فلا حراك في الشرق الأوسط دون القضيّة الكرديّة، وقد تمّ تصفية أرغنكون العلماني الذي كان بقيادة حزب الشعب الجمهوري «CHP" ليُستبدَل بأرغنكون الديني بقيادة حزب العدالة والتنمية "AKP".

لقد كان قرار إنهاء آخر معقل من معاقل الاشتراكيّة في الشرق الأوسط، قد اتّخذ في عام ١٩٩٩ من قِبل إسرائيل وأميركا، وذلك بإنهاء حزب العمال الكردستانيّ PKK من خلال اعتقال قائد الحزب؛ عبد الله أوجالان، وإنهاء القضية الكرديّة من خلال التسرّب إلى الحزب في قنديل عبر قنواتها الاستخباراتية لتبثّ الفكر الليبراليّ، وتميّع الثورة عن طريق التصفويين، لكنّ أميركا كانت تريد أن تضرب الكرد والدولة التركيّة في آن واحد، وذلك بتصفية الحزب الثوريّ، وجرّ تركيا إلى دوّامة الحرب، وكي تغرق تركيا في وحل الحرب، وتشتعل المنطقة عبر القناة التركيّة، ليدير الغرب الرأسماليّ دفّة الحياة الشرق أوسطيّة بعد أن تنهك الأطراف جميعها، وهذه السياسة هي سياسة تقليديّة لدى الاستعمار، في خلق النزاعات وإضعاف الأطراف ومجيئها كدور المنقذ، فلكي تستمر مواردهم الاقتصادية فيجب أن تستمر الحرب.

مازال الصراع بين إسرائيل وإيران في بسط النفوذ جارياً، وكلاهما يتنازعان فرض نظامه المهيمن على الشرق الأوسط، وكانت الثورة السوريّة بمثابة المنقذ لإسرائيل لإنهاك من يقف أمامها، فأطالت في عمر الأزمة، ممّا أدّى إلى التدخّل الإيراني، والروسي، وبالمقابل تركيا وقطر والسعوديّة، وصارت سوريا أرضاً خصبة لتصفية الحسابات، فهذه الطلقات والبراميل وكلّ هذا التدمير المبرمج يفوق ميزانية سوريا في تغطيّة هذه الحرب، وصارت الفرصة مواتية لأردوغان للقضاء على الكرد وإبادتهم وطيّ الصفحة الكرديّة في روج آفا وباكور، والانتقال إلى باشور للقضاء على هذه الدولة القوميّة الكرديّة هناك أيضاً وبسط نفوذه على الشرق الأوسط واستعادة

١٦ https://ar.m.wikipedia.org٦

أمجاد الإمبراطوريّة العثمانيّة بحلّة الحداثة الرأسماليّة، لكنّ ثورة روج آفا ومعركة المصير في كوباني كانت الفيصل لهذه الطموحات.

القضيتان الكرديّة والفلسطينية:

لا يمكننا الحكم على النضال الفلسطيني وفق حماس أو فتح، فهذان الحزبان - وإن كانا يناضلان ضد إسرائيل وكلّ منهما بطريقته - منخرطان أيضاً في مفهوم الدولة، فهناك صراع بين التنظيمات الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فالجهود الفلسطينية ضعيفة بعيدة عن المشروع المجتمعي الذي يجب أن يكون الحلّ الوحيد تجاه مفهوم الدولة الصهيونيّة، وهناك انقسامات كبيرة، وأسباب إيديولوجية وسياسية وتاريخية من خلال عدم توضيح المسار والطريق والبراديغما المتوافقة مع الشعب الفلسطيني.

ما يجمع القضيتين أكثر ممّا يفرقهما، فنضال الكرد والفلسطينيين منذ قرن، فوعد بلفور وسايكس بيكو لا يفصلهما سوى عام. فالقضيتان؛ الكردية والفلسطينية، هما أكبر قضيتين في الشرق الأوسط، وعليهما تعتمد عمليّة التحول الديمقراطي، فالحرب ضد الفلسطينيين ليست جديدة، لقد استمرت سياسات الحرب والإبادة الجماعية منذ عقود، فإعلان الحرب، منطقيّ بالنسبة للقوى المهيمنة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وحلف الناتو (NATO)، وكذلك بالنسبة لبعض الدول الإقليمية التي تسعى إلى القوى والسلطة.

إنّ قوى الحداثة الرأسمالية تزيد من تفاقم المشاكل وتجعل الحل صعباً، والقضيتان؛ الكردية والفلسطينية أصبحتا من المشاكل المتجذرة في الشرق الأوسط، والأهداف التقليدية لدولة إسرائيل واضحة، فإسرائيل تريد القضاء على الفلسطينيين على أرض فلسطين التاريخية، وبالمقابل موقف الشعب هذا لم يتغير، حيث تحاول دولة إسرائيل أو إدارة نتنياهو استخدام واستغلال ما قامت به حماس ضد المدنيين، والتي تسببت في الاحتجاجات ضد إدارته، لتغيير موقف شعبه، لكن رغم ذلك فإن الشعب لا يغير موقفه في خضم الحرب، الشعب يريد الحل الديمقراطي.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه القضية العادلة للشعب الفلسطيني تحظى بدعم كافة الشعوب المضطهدة والاشتراكيين والقوى الديمقراطية والمحبة للحرية، وكل هذه العناصر تعزّز النضال الديمقراطي للشعب الفلسطيني والحل الديمقراطي للقضية، ونهج الدول والقوى الخاضعة لنفوذها هو العكس، إنهم يفاقمون المشكلة ويجعلون الحل صعباً، لأنهم لا يتعاملون مع المشكلة بالمنهج الديمقراطي، بل على أساس المصالح السياسية والاقتصادية والمختلفة ويتدخلون فيها وهذا ينطبق تماماً مع النهج الأمريكي، والنهج الذي تتّبعه الدول الأوروبية ماثل له، وفي المقام الأول تنتهج تركيا وإيران نفس الطريقة، وعلى وجه الخصوص.

إنّ النهج الذي تتبعه تركيا برغماتيّ للغاية، وهي تنتهج سياستها على أساس استمرار إبادة الشعب الكردي، والدول العربية تتخذ من حماية مصالحها نهجاً لها لأنّ الإدارات الحالية تسير سياساتُها وفق مصالح الدولة، لذلك نجد بأن الدول بعيدة كل البعد عن المجتمع في الشرق الأوسط، إن مصالح الدول تعتمد بالكامل على معاداة المجتمعات.

بالمقابل نرى أنّ الدول العربية غير قادرة على انتاج الحل الديمقراطي للشعب الفلسطيني، فلا تتمتع الدول العربية وغيرها من دول المنطقة بعقل ديمقراطي، وفي هذه الحالة، هل يمكنهم إظهار النهج الصحيح للقضية الفلسطينية، وإظهار العلاقة الصحيحة والإرادة لحل القضية الفلسطينية؟ بالطبع لا يستطيعون ذلك، وهذا لا ينطبق على الدول العربية فحسب، بل على جميع القوى والدول، من لا يملك عقلاً ديمقراطياً لا يمكنه أن يمثل قوة الحل.

لقد دفعت أوروبا ثمن الحربين العالميتين، والآن في

حالة استقرار نسبياً، لكن الحرب لم تهدأ في الشرق، ولم تتوقف حروب إبادة الشعوب، فهناك حرب إبادة جماعية منذ قرن من الزمن في كل من كردستان وفلسطين، حيث يتم فرضها من قِبل الدول، كما أنه هناك مقاومة ونضال للشعب في مواجهة هذا الأمر، وستظل هذه الحروب مستمرة إلى أن توضع حلول دائمة، والمستفيدون من حروب الإبادة لا يريدون الحلول، فهي تصبّ في مصالحهم، ولطالما هذه الذهنية موجودة فلن تنجو المنطقة من فكرة تأجيج الحروب، ولن ينجو العالم أيضاً. ففي حين تنفق إسرائيل، حسب تقرير البنك الدولي أكثر من ٥٠٪ من ميزانيتها على جهازها العسكري، وحين يعترف أنّ هدف هذه العسكريّة المرغمة، على لسان أرييل شارون، حسب مخطط الحركة الصهيونيّة تفتيت الدول العربيّة في المنطقة، وليس حماية إسرائيل، فإنّه يجري استخدام النصوص التوراتيّة لتبرير التوسع الدائم للحدود، كما لتبرير أساليب القتل والإرهاب من الدولة.[١٧]

إنّ صراع الشعب الفلسطيني ضدّ إسرائيل يعني صراعاً ضدّ الحداثة الرأسماليّة، وهذا ما يجب أن يدركه الشعب، وهو نفس المعاناة الكرديّة ضدّ تركيا التي تمثّل الحداثة الرأسماليّة في الشرق الأوسط.

وقعت العديد من الحروب ما بين الدول العربية وإسرائيل، حيث أن الدولة الإسرائيلية وبدعم من قوى الحداثة الرأسمالية لم تخسر في هذه الحروب وحافظت على وجودها، وانطلاقاً من أساس الذهنية والإيديولوجية التي تتخذها كأساس، نفذت سياسات الاحتلال والإبادة الجماعية في فلسطين، وكان القلق من انهيار الدولة الإسرائيلية حاضراً في مقاربات الدول العربية، حيث كان يُشاهد تحرير فلسطين في انهيار إسرائيل، وعندما لم يحصل هذا الأمر أيضاً، قطعوا علاقاتهم مع القضية الفلسطينية، فالضرر الأكبر على القضية الفلسطينية كان من خلال هذه المقاربة وسياسات الدول العربية، وكما هو معروف كيف تتعامل بعض الدول العربية مع النازحين الفلسطينيين، والآن أيضاً، ليس هناك مقاربة صحيحة وذات موقف للدول العربية، فعندما يتعاملون مع القضية بذهنية الدولة، لا يصبحون قوة للحل.

فما يهمّ هذه النظام العالمي هو استمراريّة الحرب في دول الشرق الأدنى والأقصى والأوسط، فالولايات المتحدة تنزع الأسلحة من هذا وتلزم ذاك باقتنائها، وتدمر أسلحة ذلك وفق برنامج يتوافق مع مصالحها، ومصطلح العقوبات على الدول القوية مثل روسيا هو أزيف مصطلح، فكل ما هو ممنوع على روسيا ستحصل عليه بطرق أخرى. فالعقوبات تؤثر على الكيانات الضعيفة فحسب، والأسلحة النووية تهديد مباشر وغير مباشر للشعوب لِترضخ لهذا النظام المهيمن. فهناك تسع دول في العالم تمتلك أسلحة نووية (الولايات المتحدّة، الصين، روسيا، فرنسا، كوريا الشمالية، باكستان، الهند، بريطانيا، إسرائيل) فهل الدور على باقي الدول المهيمنة والخاسرة من الحرب العالميّة الثانية كي تحصل هذه الأسلحة؟

إنّ الدول العربية غير قادرة على حل القضية الفلسطينية بذهنية الدولة، فما يقوّي الشعب الفلسطيني هو شعوب العالم، وأيضاً اليسار اليهودي الذي يلجم اليمين اليهودي المتطرّف.. والحركات اليسارية في العالم، بالمقابل نرى أنّ حركة حماس تمثل اليمين الديني الفلسطيني، وهذا الصراع الذي نراه الآن في فلسطين بين اليمين اليهودي واليمين الفلسطيني، بينما يراقب كلّ من اليسار الفلسطيني واليسار اليهودي، دون حلّ فعليّ.

وهناك الكثير من الأسباب التي جعلت من الحركة الفلسطينية في اليوم الحالي ضعيفة ومنقسمة، ويجب عليها أن توضح السبب الأهم من هذه الأسباب، وإن الأساس في تعزيز الحركة الفلسطينية هو التأثير والمساهمة الإيديولوجية الاشتراكية بمثابة أمر حاسم، كما أن التقدم الذي حققته الحركة الفلسطينية في أعوام الستينات والسبعينيات متعلق بهذا الأمر، وبدون شك، لم تكن جميع الجماعات المقاومة لديها الإيديولوجية

١٧ غارودي، روجيه. إسرائيل بين اليهوديّة والصّهيونيّة. ص: ٢٤

الاشتراكية، ولكن حتى الذين لم يكن لديهم إيديولوجية اشتراكية، كانوا تحت تأثير هذا الأمر وحتى أنهم كانوا يستندون على الأساس السياسي والاجتماعي، وكانت لجرى انطلاقات وتطورات مماثلة في الدول الأخرى أيضاً من الشرق الأوسط، وكانت إحداها كردستان، وبالطبع، إن هذه التطورات التي ظهرت في العالم وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط، كانت تشكل خطراً على مصالح الحداثة الرأسمالية، وبدورها، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية من أجل منع التطور الاشتراكي، إلى دعم المجموعات التي تتبنى الأيديولوجية الدينية وإنشاء مثل هذه المجموعات، ونتيجة لذلك الأمر، ظهرت الجماعات الإسلامية المتطرفة في الشرق الأوسط، وقامت من خلال هؤلاء سد الطريق على التطور الاشتراكي، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وفقدانها نفوذَها الإيديولوجي الاشتراكي التقليدي، فقد اكتملت المهمة الموكلة لهذه الجماعات الدينية المتطرفة، وكانت هذه السياسة التي طوّرتها الولايات المتحدة الأمريكية، يتم تنفيذها من قِبل حلف الناتو، وكان يُقال لهذا الأمر «مشروع الحزام الأخضر»، وعلى سبيل المثال، عملوا على انضمام تركيا إلى حلف الناتو ومن ثم شكلوا جماعات الطرق الصوفية والدينية ضد الحركة الشعبية الديمقراطية النامية وجعلوا من كل جماعة ككونترا، وكان هذا الأمر يرتبط بهذا الهدف وهذه السياسة، فاليوم، إن الكوادر الذين يديرون تركيا، قد تلقوا التدريبات في جمعيات الولايات المتحدة وحلف الناتو، ولذلك، فإن الخطابات المناهضة للولايات المتحدة وإسرائيل والناتو ليس أكثر من مجرد خطابات فحسب، والغرض من ذلك هو جعل مطالب الولايات المتحدة وإسرائيل وحلف الناتو محل قبول بشكل أكبر والحصول على المزيد من الدعم منهم.

لا بدّ من اعتبار الوجود الإسرائيلي أمراً مفروغاً منه، مثلما يعتبر الكرد الوجود التركي على سبيل المثال أمراً مفروغاً منه، فلا بدّ أن يكون الحلّ بيد الشعب الإسرائيلي والفلسطيني معاً، لا بيد الدولة صانعة الحروب، فسواء أميركا والدولة التركية فكلاهما يقوّيان اليمين المتطرّف، وكلاهما يصنعان الحرب ولا يخلقان السلام، فاغتيال إسحاق رابين ١٩٩٥ واغتيال تورغوت أوزال ١٩٩٣لم يكن مصادفة.

ثورة روج آفا، من خلال التحالف الكردي والعربي، وبناء العلاقة الجديدة على الأساس الديمقراطي، وكما حصل في شمال كردستان (تركيا) من خلال حزب الشعوب الديمقراطي، وفي شرق كردستان (إيران) من خلال المظاهرات الكرديّة الإيرانية ضدّ العنف الدولتي ضدّ المرأة، وانتهاج إيران سياسة مزدوجة من خلال دعمها حزب الله وحماس من جهة، ومناهضة الشعب الكرديّ في إيران، وأيضاً السياسة الخبيثة لأردوغان الذي يدعم حماس إعلامياً، ويؤيّد الدولة الإسرائيليّة اقتصادياً وعسكريّاً، ومعظم هذه الطائرات التركية التي تقصف الشعب الكردي صناعة إسرائيلية، إذْ «تكشف هذه الحرب الأزمة المتفاقمة لنظام الحداثة الرأسمالية، وتحاول قوى الحداثة الرأسمالية الحفاظ على وجودها في الحرب العالمية، ولهذا، وعلى الرغم من أن هذه الحرب هي حرب على السُلطة بين الدول وهي من أجل امتلاك الموارد المادية، إلا أنها في الأساس حرب تشن ضد المجتمعات والشعوب، وإذا ما لاحظتم، فإن ضحايا هذه الحرب هم المجتمعات والشعوب، والحرب الدائرة في غزة هي خير مثال على ذلك، وتستخدم الولايات المتحدة وتركيا وإيران وقوى حلف الناتو والعديد من الدول الأخرى قضية الشعب الفلسطيني لتحقيق مصالحهم الخاصة، وهذا يشمل دولة إسرائيل وقادتها كذلك، ودولة إسرائيل هي جزء من الحداثة الرأسمالية أيضاً، وهي تحاول تأمين مصالح النظام من خلال الضغط والتخويف والمؤامرات التي تروجها على شعب إسرائيل، ومن الواضح أنه لا يمكن ضمان الحياة الحرة والآمنة للشعب اليهودي بهذه الأساليب والسياسات، كيف يمكن للشعب اليهودي أن يكون حراً ويعيش في أمان بينما يُباد الفلسطينيون ويتم احتلال فلسطين وضمها؟ فهل ستقوم الدولة اليهودية على هذا الأساس؟ من الواضح أن هذا غير ممكن، وهذا يعني أن دولة

إسرائيل وإداراتها لا تتصرف إزاء المخاوف التي كثيراً ما تتحدث عنها، واليوم، نؤمن أن هذه الحقيقة يفهمها شعب إسرائيل أيضاً ونرى أن هذا أمرٌ مهم."[18]

«إنّ ما يحدث داخل الدولة القومية مليء بالمكائد والمؤامرات وأكثر وحشية مما حدث في عهد الممالك والسلالات الحاكمة، ومن الخطأ الاعتقاد أن المجتمع سوف يستنير ويتطور مع مثل هذا النظام، وخاصة أولئك في تركيا الذين اتخذوا من فكرة العلمانية أساساً لهم لديهم مثل هذه الفكرة، ويُعتقد أنه عندما تصل القومية الدينية إلى السلطة وتستقر في الدولة، ستعاش الحياة الصحيحة مع القومية العلمانية وستحل المشاكل، لكن الدولة القومية هي عائق أمام التنوير والتحول الديمقراطي والحياة الصحيحة والحرة، ولذلك يمكن حل المشاكل وتحقيق التقدم من خلال التغلب على جميع أشكال القومية، وفي الشرق الأوسط، يعتبر عقل الدولة القومية الحل الحقيقي للمشاكل، والأمة الديمقراطية هي أسلوب حياة ديمقراطية وطنية حيث تُعاش الحقيقة الوطنية بطريقة حقيقية، ومع إزالة الجوانب الخاطئة من القومية، فعلى سبيل المثال؛ قد لا يتم الحديث عن الأمر كثيراً، ولكن بالإضافة إلى الشعوب، المجتمعات والمعتقدات الدينية، فإن المرأة وبشكل أكبر يمكنها التعبير عن نفسها في دولة ديمقراطية، والعيش بطريقة صحيحة وحرة، وفي الوقت ذاته، فإن الدولة القومية هي تجسيد لواجب السلطة والقوة من نتاج عقلية الهيمنة الذكورية، إن التعصب القومي والديني مجرد أشكال مختلفة للدولة القومية، ففي مثل هذا النظام، لا يمكن للمجتمع والناس والنساء أن يتواجدوا، ولا يمكنهم العيش بحرية والتعبير عن أنفسهم، وهذا واضح من الممارسة العملية."[19]

«إن أساس المشاكل والصراعات العربية اليهودية هو القومية، ولذلك، فإن التغلب على هذه المشكلة والعيش معاً في سلام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التغلب على القومية، بنسختيها الدولة القومية؛ والتعصب القومي والديني، وهذا هو أسلوب الحل الذي ندعو إليه، ولا نعتقد أن المشاكل سيتم حلها من خلال بناء الدولة القومية، ويُقدم هذا حالياً على أنه الحل الأكثر تقدماً لحل المشكلة الفلسطينية، ومما لا شك فيه أن دولة إسرائيل لا تقبل بذلك أيضاً، إلا أن الحل الجذري للمشكلة لا يمكن تحقيقه من خلال إقامة دولة للفلسطينيين، ففي البداية، لا بد من التغلب على عقلية الدولة القومية، وما لم يحدث هذا فلن ينتهي الصراع، ولا يمكن التوصل إلى حل بفصل الجغرافيا والجبال والأنهار والمدن عن بعضها البعض بمنطق الدولة القومية، إن الحل الذي تم التوصل إليه بالنسبة للقدس هو تقسيم المدينة إلى قسمين، هل هذا ممكن؟ حيث تعيش العديد من الشعوب والمجتمعات والمعتقدات معاً في هذه الأراضي القديمة، وفي جغرافية تتسم بمثل هذا التنوع، ليس من الممكن حل المشاكل المتعلقة بالقومية والدولة القومية، وهذا لا يؤدي إلا إلى إبادة بعضنا البعض، وفي واقع الأمر، هذا ما يحدث منذ قرن، ولا يمكن التغلب على ذلك إلا من خلال عقلية الأمة الديمقراطية والحل الذي تعيش فيه جميع الاختلافات معاً وتعبر جميع المجتمعات الوطنية والثقافية والدينية عن نفسها، إن أكثر مكان ممكن أن يتم فيه تطبيق حل الأمة الديمقراطية هو جغرافية الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني."

"إنّ إنكار الشعبين الكردي والفلسطيني وممارسة الإبادة الجماعية بحقهما هما نتيجة لهذا الأمر، ومن خلال ترك هاتين القضيتين دون حل وتركهما يتعرضا للإبادة؛ يستمر الوضع الإشكالي في الشرق الأوسط، وبذلك دخلت الدول القومية في الشرق الأوسط في صراع داخلها ومع بعضها البعض، وسيطرت عليها قوى مهيمنة، مما جعل الشرق الأوسط تابعاً بشكل كامل، لقد عانت شعوب الشرق الأوسط ولحقت بها أضرار كبيرة من ذلك، وكان الشعب الكردي والشعب الفلسطيني هما الأكثر تضرراً، فعدم

١٨ حوار أجرته وكالة ANF مع الرئيس المشترك للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني؛ السيد جميل بايك، في ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣.
١٩ نفس المصدر.

”إنّ الانتقام الداعشيّ من الآشوريين لا مبرر له سوى أنه يخدم الانتقام اليهودي، فالسبي البابلي في القرن السابع قبل الميلاد مازال حاضراً في ذاكرة اليهودي المتطرف، فقد سبى الآشوريون مملكة إسرائيل، وفي الفترة عينها تقريباً أنبأ نبي الله أشعيا أن يهوه سيكسر آشور ويدوسها كما ذكر في الكتاب المقدس، ويعيد إسرائيل إلى موطنها، حيث كتب قائلاً: "يضم الله بقية شعبه التي بقيت من آشور".“

حل هاتين القضيتين لم يؤثر على هذه الشعوب فحسب؛ بل إلى تطور هيمنة القوى الاستعمارية والإمبريالية على المنطقة كما ذكرنا، وإلى تضرر كافة الشعوب من ذلك، ويمكن القول إنه إذا تم حل هاتين القضيتين، فستحدث تطورات مهمة في الشرق الأوسط، وسينتهي الصراع والحرب، وسيتحقق السلام الحقيقي، إن القضيتين الكردية والفلسطينية هما أكبر قضيتين في الشرق الأوسط، ولكنهما تشكلان أيضاً أكبر ديناميكيتين لعملية التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط، وبما أن حل هاتين القضيتين يتطلب عقلية ونهجاً ديمقراطيين، فإنه سيتم التغلب على التعصب القومي والديني والدولة القومية وجميع أنواع التعصب، التي هي مصادر المشاكل في الشرق الأوسط، وبالنظر إلى أن إيران والعراق وسوريا وتركيا وإسرائيل قد شهدت تحولاً ديمقراطياً نتيجة الحل الدائم لهاتين القضيتين، يمكن فهم أهمية وحجم التطورات، ومن ناحية أخرى، سيتم القضاء على أساس كل المخططات والعمليات والمؤامرات المعدة في الشرق الأوسط، إن حل القضية الكردية والفلسطينية سيكون له تأثير إيجابي على العالم أجمع.“[٢٠]

الخاتمة:

نختتم بحثنا بمقتطف للمفكّر عبد الله أوجلان: إنّ البرجوازيةَ البيروقراطيةَ التركيةَ المتسمنةَ والمتورمةَ طردياً مع تصفيةِ الأقلياتِ منذ عهدِ سلطةِ «جمعية الاتحاد والترقي»، اتَّخذَت من الكادرِ اليهوديّ واحتكاراتِ رأسِ المالِ اليهوديّ أساساً لها في الداخل، في حين اتَّجهت في الخارجِ نحو سياسةٍ تعمَلُ تدريجياً بموجبِ الهيمنةِ الإنكليزيةِ بصورةٍ رئيسية. وبذلك، فالتحالفُ البارزُ إلى الوسط، هو الفاشيةُ أو الفاشيةُ البِدئيةُ التركيةُ البيضاء ذات الشريكَين. ومع اقتطاعِ الموصل وكركوك من الميثاقِ المللّيّ، يتمُّ الشروعُ بتطبيقِ مشروعِ إسرائيل البدئيةِ من ثلاثةِ اتجاهات. فالجمهوريةُ التركية، ونظامُ الانتدابِ الإنكليزيّ في فلسطين، والقوميةُ الكرديةُ في شمالِ العراق؛ لكلٍّ منهم دورُه المشابهُ حسبَ خصوصياتِه. وجميعُهم مجردُ خطواتٍ على الدربِ المؤديةِ إلى إسرائيل. والمشروعُ المُعتَرَفُ به على الأرجح، والسائرُ قُدُماً على الدربِ المؤديةِ إلى تشييدِ إسرائيل، كان بهذا المنوال. فالغيومُ الضبابيّةُ التي تحيطُ بالجمهوريةِ التركية، وتقَوقعُها الشديدُ على نفسِها، والوضعُ المماثلُ الملاحَظُ في الكيانِ الكرديّ شمالي العراق؛ كلُّ ذلك على علاقةٍ بقصةِ ظهورِ إسرائيل إلى الوسط. أما الشريحةُ الاجتماعيةُ المُكَوَّنةُ تحت اسمِ البورجوازيةِ التركية، فلا علاقة لها البتة بالتركياتيةِ الحقيقية. بل هي كيانٌ أسطوريٌّ بحت. والأمرُ عينُه يَسري على الكيانِ الكرديّ الذي في شمالِ العراقِ أيضاً. حيث إنه ترجمةٌ من المرتبةِ الرابعةِ للبورجوازيةِ التركية. وهو أيضاً كيانٌ أسطوريّ، لا سوسيولوجيّ. وبالفعل، فقد نُسِجَت الميثولوجيا حول كِلا الكيانَين، اللذَين هما كيانان اصطناعيان لا صِلةَ لهما بالحقائقِ التاريخيةِ– الاجتماعية. ولا يُمكنُنا إدراكُ دورِهما بشكلٍ كامل، إلا ارتباطاً بتكوينِ إسرائيل. إذ

٢٠ نفس المصدر

دارت المساعي حول إضفاءِ طابعٍ ميثولوجيٍّ على مصطفى البارزاني الكرديّ، مقابل مصطفى كمال التركيّ. إنني أُشَدِّدُ على ذلك بإصرار، ليس بهدفِ استصغارِ كِلتا الهويتَين أو المبالغةِ فيهما، بل بغيةَ تسليطِ الضوءِ على كيفيةِ طمسِ حقائقِ المجتمعَين التركيِّ والكرديِّ ضمن هالاتٍ من الضباب، بحيث يستعصي تحليلُها من الناحيةِ السوسيولوجية. فعندما يَلِجُ الشعبان التركيُّ والكرديُّ سياقَ الدمقرطة، يُسحَبُ عليهما ثانيةً غطاءٌ فاشيٌّ مشحونٌ بالمؤامراتِ والمكائدِ والانقلاباتِ الفريدةِ من نوعِها. وتُجعَلُ الإعداماتُ والاغتيالاتُ والنزاعاتُ الأخويةُ والحروبُ الداخليةُ لا تعرفُ هداوةً ولا نضوباً. هذا وتُفتَعَلُ الصراعاتُ اليساريةُ – اليمينية، والاشتباكاتُ المذهبيةُ والأثنية. موضوعُ الحديثِ هنا هو النضالاتُ الاجتماعيةُ والحركاتُ الشعبيةُ المُحَرَّفةُ عن مجراها، والمُجتَثةُ من أصلِها وفحواها، والمُحَيَّدةُ عن مسارها. ولكن، يُستَشَفُّ تمخضُ جميعِها عن قضايا اجتماعيةٍ وشعبويةٍ متفاقمةٍ ومزدادةٍ وطأةً. ووقائعُ هذه النتيجة، هي أفضلُ مَن يشرحُ لنا منطقَ التآمرِ والانقلابِ والاستفزاز.

يُثابَرُ على تطبيقِ المشروعِ الثلاثيِّ بعينِه مع إعلانِ إسرائيل في ١٩٤٨، ولكنْ بآفاقٍ أوسع وبمستوى أرقى. ومَن يعارِضُ ذلك، أو يتطلّعُ إلى التمسكِ بهويتِه وأهدافِه؛ يُحكَمُ عليه بأشدِّ العقوبات، ويُمسَحُ من على وجهِ البسيطةِ دون تمييزٍ بين يمينٍ أو يسار، تقدميٍّ أو رجعيّ، تركيٍّ أو كرديّ. وتتستّرُ هذه الوقائعُ المجحفةُ وراء انقلاباتِ أعوامِ ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٣، ١٩٩٧، وكذلك وراء عددٍ كبيرٍ من الانقلاباتِ المُطَبَّقةِ على أرضِ الواقعِ منذ ٢٠٠٢. وغالباً ما لعبَت هذه العقليةُ دورَها أيضاً في ممارساتِ الإفناءِ والتهجيرِ والاعتقالِ والتعذيبِ والصهرِ القائمةِ منذ سنةِ ١٩٢٥، والتي استهدفَت الكردَ واليساريين والإسلاميين، بل وحتى القوميين الأتراك المُوالين للألمان. فمع إرساءِ تنظيماتِ الغلاديو التابعةِ للناتو، تمرُّ هذه العقليةُ كالجَرّافةِ فوق كافةِ شرائحِ المجتمعِ الكادحةِ والديمقراطيين والاشتراكيين الأتراك والكردِ على حدٍّ سواء، وتسحقُهم تحت وطأتِها بشكلٍ أرفع مستوى. لا ريب أننا بسردِ هذا التحليلِ تأسيساً على مواكَبةِ الشرائحِ اليهوديةِ – التركيةِ - الكرديةِ العليا ركبَ العصر، لا نرمي إلى النزعةِ المناوئةِ للساميّةِ أو التركياتيةِ أو الكردايتية، بل على العكس، فقد أبدى الديمقراطيون والاشتراكيون اليهودُ – الأتراكُ – الكردُ على مستوى الشرائحِ التحتيةِ آياتٍ عظيمةً من المقاومةِ والصمودِ بتعاضدٍ متينٍ في وجهِ تحالفاتِ شرائحِهم العليا. وما انفكّت النضالاتُ المشتركةُ قائمةً في الأجندةِ على صعيدِ الكادحين والشعوبِ المسحوقة، بما في ذلك الشعبُ اليهوديُّ أيضاً، منذ المشروطيةِ الثانيةِ وحتى يومِنا الحاليّ. وعليه، ليس وارداً إمكانيةُ التفكيرِ بالاشتراكيةِ والديمقراطيةِ من دونِ اليهود، تماماً مثلما الأمرُ عليه في عمومِ أرجاءِ أوروبا وروسيا.[٢١]

المراجع:

- أوجالان، عبد الله، ترجمة: شيار، زاخو (2013). مانيفستو الحضارة الديمقراطية (القضية الكردية وحل الأمة الديمقراطية، دفاعاً عن الكرد المحصورين بين فكّي الإبادة الثقافية. المجلد الخامس. مطبعة آزادي. العراق.
- ضاهر، عادل (2001)/ أولية العقل، نقد أطروحات الإسلام السياسيّ. دار أمواج. بيروت.
- غارودي، روجيه، ترجمة: حسين حيدر (1990). إسرائيل بين اليهوديّة والصّهيونيّة. دار التضامن للطباعة والنشر. بيروت.
- قاعود، يحيى سعيد (2015). أطروحات فوكوياما وهانتغتون والنظام العالمي (دراسة مقارنة). مركز البيان للبحوث والدراسات. الرياض.

مواقع إلكترونية:

https://anfarabic.com

https://ar.m.wikipedia.org

https://www.aljazeera.net

https://www.ida2at.com

٢١أوجالان، عبد الله (٢٠١٣). مانيفستو الحضارة الديمقراطية. المجلد الخامس. ص: ٤٦٠

الحرب الإسرائيلية الفلسطينية ومدى تأثيرها على الحالة السياسية في منطقة الشرق الأوسط

مصطفى شيخ مسلم

المقدمة:

لطالما تصدرت الحرب الإسرائيلية الفلسطينية واجهة الأحداث في الشرق الأوسط منذ عقودٍ مضتْ وإلى يومنا هذا، في صراعٍ لا يكاد أن يخمد حتى يتجدّد مرة أخرى بأسبابٍ ظاهرية ربما تكون مختلفة في بعض المرات، إلا أنَّ الأسباب الجوهرية لم تتغير يوماً منذ بداية الحرب فيما بين الطرفين.

لكن تأثير هذه الخلافات التي انتهت بحروبٍ مسلحة، لم تتأطر ضمن الجغرافيا الفلسطينية، بل ونتيجة لموقع فلسطين الجغرافي، على خارطة الشرق الأوسط، ونتيجة لكثير من العوامل الأخرى، امتدّ تأثير الحالة السياسية والعسكرية فيها إلى غالبية دول الشرق الأوسط بشكلٍ أو بآخر.

مشكلة البحث: يتطرق البحث إلى الحرب الدائرة في فلسطين منذ عشرات السنين، والتي امتدت في بعض الأحيان إلى لبنان وغيرها من الدول، فهي بكل تأكيد لها أسبابها ودوافعها لدى طرفي الحرب، لا سيما وأنها باتت شمَّاعة لبعض الدول للتدخل في شؤون المنطقة تحت مسمى دعم المقاومة وما إلى هنالك من هذا الكلام.

أهمية البحث: إن البحث يستهدف قضية تُعدّ من القضايا المعقدة في الشرق الأوسط إن لم تكن الأكثر تقعيداً، من نواحٍ عدة.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على نقاطٍ عدة، منها قدِم هذه الحرب وأسبابها، ومدى تأثيرها على الحالة السياسية للشرق الأوسط.

الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تاريخياً

ما إن بدأت الدولة العثمانية بالانهيار الفعلي وقتذاك، حتى سارعت الدول لاقتسام تركة «الرجل المريض» لتسيطر بريطانيا على فلسطين، حيث كانت تسيطر حينها على أجزاء من الشرق الأوسط في حقبة الحرب العالمية الأولى، إذ كان غالبية سكان فلسطين من العرب مع وجود أقلية يهودية، وكنتيجة لإيلاء المجتمع الدولي مهمة خلق كيان يُعرف باسم «الوطن القومي للشعب اليهودي في فلسطين» لكونه وبحسب زعم اليهود أنها أرض أجدادهم، ليتنامى توافد العائلات اليهودية إلى فلسطين من كل دول العالم في النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث كان غالبية القادمين من نجا من القمع الديني الذي تعرضوا له في أوروبا، أملاً منهم في إيجاد مأوى يُدَّعى بكونه أرض الأجداد بالنسبة لليهود، حيث كان لمحرقة «الهولوكوست» التي تعرض لها اليهود إبَّان الحرب العالمية الثانية دور كبير في تشجيعهم للذهاب إلى فلسطين.

مطلع العام /١٩٤٧/ صوّتت الأمم المتحدة على قرارٍ لتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين، دولةً عربية وأخرى يهودية، على أن تبقى مدينة القدس مدينةً دولية, ليلقى هذا التصويت تأييد الساسة والزعماء اليهود حينها، على عكس الجانب العربي الذي رفضه بشكلٍ قاطع، ليحول هذا الرفض دون تطبيقه، ولكن لم يدم الأمر طويلاً, ففي العام اللاحق للتصويت على تقسيم فلسطين، أي عام /١٩٤٨/, ومع رحيل البريطانيين عن المنطقة, دون إيجاد حل للمعضلة التي كانت تتفاقم يوماً بعد يوم, أعلن وقتذاك الساسة اليهود عن تأسيس ما يعرف باسم «دولة إسرائيل» ليلقى هذا الإعلان معارضة فلسطينية انتهت باندلاع حربٍ خاضت فيها قوات من بعض الدول العربية حينها.

ونتيجة لهذه الحرب التي عرفت بحرب الـ ٤٨ أو بـ «النكبة»، هُجِّر حينها مئات الآلاف من الفلسطينيين، لكن هذه الحرب لم تدم وقتها أكثر من عام، لتنتهي بسيطرة إسرائيلية على غالبية المنطقة.

عام /١٩٦٧/ أقدمت إسرائيل على احتلال القدس الشرقية، والضفة الغربية ناهيك عن قطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية في الحرب التي خاضتها في ذات العام.

قطاع غزة:

إنَّ المنطقة التي تعرف باسم قطاع غزة هي منطقة أشبه بشريط ضيق، بطول /٤١/ كيلومتر وبعرض /١٠/ كيلومتر، ويقع بين إسرائيل ومصر والبحر الأبيض المتوسط، يبلغ عدد سكان القطاع بحسب الإحصائيات الأخيرة ما يزيد عن مليوني فلسطيني، إذ يعتبر قطاع غزة أحد أكثر

المناطق اكتظاظاً من حيث الكثافة السكانية في العالم.

كثرت محاولات السلام فيما بين طرفي النزاع, ورافق بعضها أعمال عنف, تارةً في النرويج حيث انتهت وقتها بتوقيع معاهدة أوسلو للسلام عام /١٩٩٣/ فيما بين طرفي النزاع أي (إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية) برعاية الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون, وكانت هذه الاتفاقية أشبه بمنعطف تاريخي لمسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي, ليعترف الفلسطينيون للمرة الأولى بدولة إسرائيل, وكذا الأمر بالنسبة لإسرائيل حيث اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية على اعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني, ليتم الإعلان فيما بعد عن سلطة فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي.

الحرب الإسرائيلية الفلسطينية الحالية:

على اعتبار أن قطاع غزة يُدار من قبل حركة حماس التي تسلَّمت زمام الحكم فعلياً بعد انتخابات عام/٢٠٠٦/ على حساب حركة فتح التي تتخذ من الضفة الغربية مقراً لها, والتي يترأسها محمود عباس, وحركة حماس التي تراها كل من واشنطن والاتحاد الأوربي جماعة إرهابية, لم تتوانَ يوماً عن التهديد بتدمير إسرائيل عن بكرة أبيها, بل انخرطت في حروبٍ عدة مع الجانب الإسرائيلي, لتلجأ إسرائيل إلى فرض حصار على قطاع غزة منذ العام /٢٠٠٧/ تحت مسمّى «أمن القطاع».

صباح يوم /٧/ أكتوبر من العام الماضي ٢٠٢٣, اقتحمت حركة حماس بمئات المقاتلين المناطق المجاورة للقطاع حيث يقطن الإسرائيليون, ليُقتل على أثرها ما لا يقل عن ٤٠٠٠ إسرائيلي بحسب البيانات الصادرة عن مصادر رسمية إسرائيلية, فضلاً عن الرهائن الذين تم اقتيادهم كرهائن حرب من قبل حركة حماس, أما في الجانب الآخر فقد قُتل آلاف الفلسطينيين داخل القطاع بعد أكثر من أسبوعين على بدء الحرب, نتيجة الغارات المدفعية والجوية من قبل الجيش الإسرائيلي

"ما إن بدأت الدولة العثمانية بالانهيار الفعلي وقتذاك، حتى سارعت الدول لاقتسام تركة "الرجل المريض" لتسيطر بريطانيا على فلسطين، حيث كانت تسيطر حينها على أجزاء من الشرق الأوسط في حقبة الحرب العالمية الأولى، إذ كان غالبية سكان فلسطين من العرب مع وجود أقلية يهودية، وكنتيجة لإيلاء المجتمع الدولي مهمة خلق كيان يُعرف باسم "الوطن القومي للشعب اليهودي في فلسطين".

كردّ فعل على اقتحام حركة حماس لمناطق الإسرائيليين.

تداعيات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الشرق الأوسط

نتج عن هجوم ٧ أكتوبر الذي شنّته حركة حماس على المنشآت الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة المحاصر إسرائيلياً, ردود فعل متفاوتة في كل دول العالم بين مؤيدٍ ومعارض لهذه الحرب, ففي غالبية الدول العربية عمَّتْ التظاهرات في كبرى المدن للتعبير عن تضامنهم مع الفلسطينيين في وجه آلة القتل الإسرائيلية, وكذا الأمر في غالبية العواصم الأوربية وحتى في دور التدريس ضمن حرم بعض الجامعات الأمريكية, وفي أوساط المشاهير والشخصيات الفاعلة في الولايات المتحدة.

سوريا

مع تزايد حدة الهجمات داخل قطاع غزة فيما بين حركة حماس والجيش الإسرائيلي، ومع تباين المواقف الدولية الداعمة منها والرافضة لها والمنادية بعضها بوقف أعمال العنف من جانب طرفَي الحرب، ازدادت حدة الهجمات الإسرائيلية داخل الأراضي السورية في انتهاكٍ صارخ لسيادة الدولة السورية على مرآى ومسمع العالم أجمع، لتستهدف المطارات والبُنى التحتية والبعثات الدبلوماسية، متذرعة بمحاربة النفوذ الإيراني التي ترى إسرائيل في حركة حماس امتداداً لذلك النفوذ في المنطقة، وأن خط الإمداد لحركة حماس يمرّ من سوريا.

على الصعيد الدبلوماسي أدانت الدولة السورية تلك الاستهدافات بشدة، لكونها غير مبررة ولا تستند لأي أسس قانونية، وكذلك الأمر حذّرت روسيا مما قد ينتج من الاستهداف الإسرائيلي للبنى والمنشآت السورية، حيث يأتي كل ذلك في محاولة من إسرائيل لخلط الأوراق وخلق حالة عدم استقرار في المنطقة بشكلٍ عام في رسالة مفادها أن أمن المنطقة من أمن إسرائيل.

لبنان

يمكن اعتبار لبنان من حيث التموضع الجغرافي المتاخم لفلسطين وإسرائيل وكذلك من حيث البعد التاريخي للعداء فيما بين الجانبين، أنَّه يُعدّ أكثر بلد مرجّح لأن تنتقل شرارة الحرب إليه، لاسيما وأنَّه حدث تبادل لإطلاق النار في الآونة الأخيرة ليتصدر المشهد السياسي في الداخل اللبناني الموقف المتفق عليه فيما بين الكتل والأحزاب السياسية في لبنان، والذي تجلى عنه أنَّهم لا يريدون تكراراً للسيناريوهات القديمة، واتباع سياسة النأي بالنفس حيال الصراع الدائر بين الفلسطينيين وإسرائيل، لكن هذا الموقف لا يشمل حزب الله الذي يتفرد بسياسة خارجية شبه مستقلة عن بقية الكتل والتجمعات السياسية في الوسط اللبناني، وحتى أنَّ حزب الله صرّح لأكثر من مرة أنَّه لن ينخرط في هذه الحرب، إلا أنَّ المخاوف في الداخل اللبناني لم تتفتّد لكونه وبحسب مراقبين للشأن اللبناني بأنّه ليس من قوةٍ تستطيع نأي حزب الله عن تحريك ترسانته العسكرية، فضلاً عن التحذيرات التي أطلقها نصر الله، وجدّد توعّده لإسرائيل في حال التصعيد، كل ما سبق يُبقي الشارع اللبناني في حالة قلق مستمر خشية انتقال الحرب إلى الداخل اللبناني، ويعزو البعض ذلك بأنَّ خطاب حزب الله المعتاد والذي يرى نفسه ضمن « محور المقاومة » وبالرغم من تطمين الشارع اللبناني بعدم انخراطه في الحرب؛ إلا أنَّ ذلك لا يتوافق مع تحركاته وتصريحاته المتوعدة لإسرائيل، وهو ما يشكل مصدر قلق للشارع اللبناني.

ففي ثاني أيام الحرب، خاض عناصر حزب الله اشتباكات تمحورت في مزارع شبعا المحتلة إسرائيلياً، حيث سبق للطرفين تبادل إطلاق الناس فيها فيما مضى، ويُفهم من هذه الاشتباكات أنَّ حزب الله يعوّل على أن يلقى دعماً واسعاً في حال انخرط في الحرب الدائرة فيما بين الفصائل الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، وما يؤكد ذلك إبداء بعض الفصائل السنية المتطرفة داخل لبنان استعدادهم للمشاركة جنباً إلى جنب مع عناصر حزب الله في الحرب ضد إسرائيل.

العراق

كان لهجوم السابع من أكتوبر الذي شنّته حركة حماس، تأثير على الحالة السياسية في العراق كما غيره من دول المنطقة، ففي العراق اتخذت العديد من الفصائل التي تُعتبر امتداداً لنفوذ إيران في العراق، موقفاً يرى أن الهدنة خُرقت من طرفٍ واحد مع الجيش الأميركي، في رسالة مفادها بأنَّ هذا الخرق يعدّ بمثابة رد فعل على ما تتعرض له حركة حماس في قطاع غزة من حربٍ ضروس، حيث قامت باستهداف القواعد الأمريكية بالصواريخ والمسيّرات في مناطق تواجدهم في كل من سوريا والعراق، وهذا ما يتعارض جلياً مع مسعى الحكومة العراقية

لإعادة العلاقات العراقية الأمريكية، وذلك بهدف إرساء الاستقرار في العراق وإعادته إلى الواجهة السياسية بعد أن أنهكتها سنوات الحرب التي عصفت بها، ولم تتعافَ منها إلى يومنا هذا، فضلاً عن الملفات الشائكة فيما بين حكومة بغداد وإقليم كردستان العراق، ووسط كل هذه المعطيات برز تأثير الحرب في غزة بشكلٍ جلي على الحالة السياسية العراقية فيما بين الساسة وقادة الفصائل والتحالفات والتجاذبات، من المدعومين إيرانياً ومن المقرّبين للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنَّه قد لا يمكن للحكومة العراقية ضبط « فصائل المقاومة الإسلامية» فيما لو انخرطت الفصائل الموالية لإيران في الحرب ضد إسرائيل (حزب الله أو غيره) وذلك لأنها تعتبر امتداداً مباشراً لإيران في المنطقة، بل وتمتثل لأوامرها.

الأردن

كان جلياً الغضب الأردني الناتج عن الهجوم الإسرائيلي على قطّاع غزّة، حيثُ فسَّر الساسة الأردنيون شراسة الهجوم الإسرائيلي بأنه ترجمة لنواياهم المتمثلة بترحيل الفلسطينيين عن قطّاع غزّة إلى الأردن، وعلى إثر ذلك لم يتوانَ الشعب الأردني بالتجمع والتظاهر وعلى وجه التحديد أمام سفارة الولايات المتحدة وكذلك السفارة الإسرائيلية في العاصمة عمّان بأعداد كبيرة جداً، وما زاد القلق داخل الشارع الأردني، تحذير الملك الأردني حيث حذّر من أنَّ المنطقة كلها مهددة بالسقوط في الهاوية.

لسان حال الأردنيين من ذوي الأصول الفلسطينية كان يقول بأنَّ الولايات المتحدة إضافة إلى القارة العجوز، يتغاضون عن الفظائع التي ترتكبها إسرائيل بحق المدنيين داخل قطّاع غزّة وخارجه بشكلٍ يومي، لا بل أكثر من ذلك، فهم وعلى سبيل المجاملة لإسرائيل وشرعنة هجومها على مدن وبلدات فلسطين، يلصقون صفة الإرهاب بكل تجمّع أو فصيل يحاول جاهداً مقاومة هذه التجاوزات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين

كان جلياً الغضب الأردني الناتج عن الهجوم الإسرائيلي على قطّاع غزّة، حيثُ فسَّر الساسة الأردنيون شراسة الهجوم الإسرائيلي بأنه ترجمة لنواياهم المتمثلة بترحيل الفلسطينيين عن قطّاع غزّة إلى الأردن، وعلى إثر ذلك لم يتوانَ الشعب الأردني بالتجمع والتظاهر وعلى وجه التحديد أمام سفارة الولايات المتحدة وكذلك السفارة الإسرائيلية في العاصمة عمّان بأعداد كبيرة جداً.

بشتَّى الوسائل.

كما لا يمكن تفنيد المخاوف الأردنية بتكرار سيناريو النكبة - أي عام /١٩٤٨/ حيث الهجرة الجماعية الفلسطينية للداخل الأردني، لا سيما وأنَّ غالبية الفلسطينيين الذين هُجِّروا للداخل الأردني، حصلوا فيما بعد على الجنسية الأردنية، ويمكن اعتبار الأردن بأنَّه البلد الوحيد الذي منح جنسيته للاجئين الفلسطينيين وهو ما يزيد من احتمالية إقدام الفلسطينيين المجنّسين غلى ردّ فعل من شأنه تعكير صفو العلاقات الأردنية الإسرائيلية وزعزعة الاستقرار الإقليمي بحسب بعض الساسة الأردنيين.

مصر

تزامناً مع بدء القصف الإسرائيلي لقطاع غزة على خلفية هجمات السابع من أكتوبر؛ فإن القلق المصري هو سيد الموقف خشية تدفق الفلسطينيين من الجهة الساحلية لشبه جزيرة

"ومن جانب آخر تبرر مصر موقفها المتخوف من جراء الحرب الدائرة في فلسطين بأن من شأن تلك الحرب أن تعزز من نشاط الخلايا الجهادية التي تهدد الأمن القومي المصري، بعد أن تقلص نشاطهم طيلة الأشهر الماضية بحسب المسؤولين المصريين، فضلاً عن التخوف المصري من شن هؤلاء المتشددين هجمات على إسرائيل من الداخلي المصري"

سيناء مروراً بمعبر رفح الحدودي, هرباً من أتون الحرب أو خشية أخذهم كرهائن من قبل الجانب الإسرائيلي, وما عزز هذه المخاوف هو موجات النزوح في الداخل الفلسطيني نتيجة للتحذيرات الإسرائيلية المتكررة للفلسطينيين بضرورة الانتقال والابتعاد عن المناطق الساخنة, فضلاً عن الحصار الخانق الذي فرضه الجانب الإسرائيلي على القطاع, فوسط كل هذه المؤشرات كان الجانب المصري في خشية من موجات نزوح فلسطينية صوب الأراضي المصرية.

وهذا ما عبرت عنه الدولة المصرية مراراً وتكراراً بأنَّها لا تريد أن تكون مركز استقطاب للمهاجرين الفلسطينيين لأسباب كثيرة, حيث يعزو الجانب المصري ذلك إلى عدم سماح إسرائيل بعودة الفلسطينيين الذين أرغموا على ترك منازلهم خلال عام النكبة أي /١٩٤٨/ وهو ما يخشاه الجانب المصري أن يتكرر اليوم أيضاً.

ومن جانب آخر تبرر مصر موقفها المتخوف من جرّاء الحرب الدائرة في فلسطين بأن من شأن تلك الحرب أن تعزّز من نشاط الخلايا الجهادية التي تهدد الأمن القومي المصري, بعد أن تقلص نشاطهم طيلة الأشهر الماضية بحسب المسؤولين المصريين, فضلاً عن التخوف المصري من شن هؤلاء المتشددين هجمات على إسرائيل من الداخلي المصري, ما قد ينذر بحرب مصرية إسرائيلية إذا ما صحّت مخاوف الجانب المصري بهذا الصدد.

لم تخفِ مصر رفضها القاطع لأي عملية اجتياح بري يقوم بها الجيش الإسرائيلي داخل قطاع غزة, بل دعت المجتمع الدولي لضرورة تقديم المساعدات الإنسانية للقطاع, نتيجة للخسائر الفادحة التي مُني به سكان القطاع جرّاء هذه الحرب, حيث قام الجانب المصري خلال هذه الحرب, بتجهيز قوافل الإغاثة بهدف إرسالها للداخل الفلسطيني عبر معبر رفح الحدودي, وتحديداً في منطقة العريش, التي تقع شمالي سيناء, ليأتي الردّ الإسرائيلي بقصف مناطق ملاصقة للبوابة الحدودية في رفح, لتعاود مصر عبر مسؤوليها الطلب من الولايات المتحدة أخذ دور الوسيط للسماح بتمرير قوافل الإغاثة, وعلى إثرها سمحت إسرائيل بدخول الماء والإمدادات الطبية بكميات صغيرة إضافة لقليلٍ من المواد الغذائية عبر معبر رفح إلى قطاع غزة.

بصرف النظر عن الوعود التي تلقّتها مصر من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والتي تمحورت حول تقديم دعم خارجي لها, إضافة للإعفاء من الديون مقابل قبولها لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيها, وهو ما رفضته مصر حيث يمكن تبرير ذلك وفق بعض المراقبين بالمخاوف الأوربية من تدفق اللاجئين الفلسطينيين بطرق غير منتظمة إليها عبر مصر نتيجة عدم الاستقرار في المنطقة بشكلٍ عام.

ومع الأخذ بعين الاعتبار القلق الخليجي جرّاء الحرب الدائرة في خاصرة مصر, حيث صرَّح مسؤولون خليجيون بأنَّ مجلس التعاون الخليجي يفكر بزيادة إيداعاته المالية في البنك المركزي المصري وذلك في مساهمةٍ منهم لإنعاش

الاقتصاد المصري, الذي من شأنه دفع مصر لإعادة النظر في قرارها الرافض لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها.

دول الخليج العربية

فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، كان للحرب الدائرة في قطاع غزة تأثيرها على الانقسام الموجود أصلاً فيما بين دول المجلس. حيث تفاوتت ردود الأفعال فيما بين مؤيدٍ للعملية العسكرية الإسرائيلية داخل قطاع غزة، ورافضٍ لها. فالإمارات العربية المتحدة التي كانت من الدول التي أصبغت علاقتها مع إسرائيل صبغة رسمية عُرِفتْ بالتطبيع. أبدت امتعاضها وعبّرت عن ذلك علناً بأن أدانت حركة حماس لإقدامها على قتل مدنيين إسرائيليين بحسب الإعلام الرسمي للإمارات, حيث نعتتْ تلك الهجمات بأنَّها «تصعيد جدّي وجسيم»، لكن سرعان ما تغيّر موقف الإمارات من مؤيدٍ لإسرائيل إلى ناقدٍ للحملة الإسرائيلية على غزة، بل أكثر من ذلك، حيث عملت على الصعيد الدبلوماسي ومن خلال مقعدها في مجلس الأمن لشجب إسرائيل على المضي قُدماً في حملتها الشرسة ضد الفلسطينيين, ناهيك عن الكثير من الفعاليات المُلغاة على سبيل التضامن مع الشعب الفلسطيني. أمّا السعودية فقد نأت بنفسها عن اتخاذ موقف حيال الحرب، ما يعني بشكلٍ أو بآخر عدم المجازفة بمشروع التطبيع مع إسرائيل، المشروع الذي كان ينصّ على ضرورة التوصّل إلى حلٍّ للقضية الفلسطينية كشرط للمضي قدماً في التطبيع، ما يفهم بأنَّ السعودية لربما تستأنف مشروع التطبيع حال انتهاء الحرب, وعليه لم تبدِ موقفاً حيالها.

اليمن

اليمن كما غيره من الدول، حيث كان للحرب التي تدور رحاها في قطاع غزة تأثير واضح عليها، فهو - أي اليمن - شهد أحداثاً دامية في السنوات القليلة المنصرمة فيما بين حركة الحوثيين التي تعتبر نفسها من « أنصار الله « وهي عضو في محور المقاومة التي تقوده إيران، وما بين الحكومة المعترفة دولياً لتنتهي الحرب وقتذاك بإخراج الحكومة من العاصمة صنعاء عام/٢٠١٤/ , ما عزّز من قوة الحوثيين في اليمن، ودفعهم لمحاولة إظهار نفسهم للعامَّة على أنَّهم قوة ذات تأثير إقليمي، ليبدي الساسة اليمنيون وعلى رأسهم عبد الملك الحوثي زعيم الحركة عن جاهزيتهم للخوض في عمل عسكري فيما لو انخرطت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في حربها في فلسطين، إذ اعتبر مراقبون بأنَّها المرة الأولى التي يتجاوز فيها خطاب الحوثيين الجغرافيا اليمنية، ليدلوا فيه بتهديداتٍ لإسرائيل وحلفائها في المنطقة في رسالة مفادها بأنَّ نفوذ إيران حاضر دائماً في المنطقة.

تركيا

كثَّفت تركيا جهودها الدبلوماسية سعياً منها لوقف التصعيد وبالتالي وقف إطلاق النار وتعمَّدت سياسة الكيل بمكيالين, فعلى المنابر الإعلامية كان الساسة الأتراك ومن عباءة الإسلام ينادون بضرورة نصرة غزة والوقوف إلى جانب حماس، لكن الكواليس وما خلفها كانت بشكلٍ آخر، فلم تتوقف قوافل الإمدادات التركية لإسرائيل حتى في ذروة الحرب الدائرة في فلسطين, والتي كانت عبارة عن تبادل تجاري وحتى عسكري بحسب بعض وسائل الإعلام بأرقامٍ فلكية, كل هذا والدولة التركية في جانب آخر ماضية في سياسة الإبادة الجماعية بحق الجوار وعلى وجه التحديد شمال وشرق سوريا, حيث لم توفر المسيّرات التركية هدفاً من ضرباتها التي طالت البُنى التحتية والتجمعات السكنية وسبل الحياة بشكلٍ عام, كل هذا وهي تنادي في منابرها الإعلامية بضرورة وقف إطلاق النار في غزة عملاً بقواعد القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان التي تنتهكها تركيا بنفسها في عموم الجغرافيا السورية, إما بالوكالة عبر الفصائل المدعومة من قبلها, أو باستخدام مسيّراتها.

الشمال السوري خير دليل على اتّباع تركيا

”حاولت إيران جاهدة التنصل من كل الاتهامات الموجهة لها بأنها الداعم والمحرك الرئيسي لحركة حماس، وبالتالي هي من تسببت بالهجوم التي شنته الحركة على إسرائيل في السابع من أكتوبر، وما يؤيد ذلك هو القول الأخير للقائد الأعلى علي خامنئي حين قال: «العالم الإسلامي برمّته مجبر على دعم الفلسطينيين، وإن شاء الله سيدعمهم، لكن هذا العمل نفذه الفلسطينيون أنفسهم“.

سياسة الكيل بمكيالين، ففي هذه الجغرافيا تستبيح تركيا كلّ شيء حرفياً، فكل شيء قابل للاستهداف. وفي الحرب الفلسطينية الإسرائيلية تتخذ دور الوصي والناصح.

مع توسع جغرافية الحرب في قطاع غزّة، ازدادت الانتقادات التركية لها. ولعل أبرز الانتقادات كان قول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أحد المنابر الإعلامية « لقد تجاوزت هجمات إسرائيل على غزة منذ أمد طويل حدود الدفاع عن النفس وتحوّلت إلى قسوة ومجزرة وبربرية صريحة»، وهو ذاته الذي صرّح مراراً وتكراراً بأنَّ ترسانته العسكرية لن تبقى مكتوفة الأيدي، وتتخذ دور المتفرج حيال التجربة الكردية أينما وجدت، وما يترجم صدق هذه التصريحات هو استهداف تركيا المتكرّر للمدنيين والمناطق الآهلة بالمدنيين والمؤسسات الحيوية كالمنشآت النفطية وغيرها من التي تُعتبر الشريان الاقتصادي المغذّي لشمال وشرق سوريا.

إيران

حاولت إيران جاهدة التنصل من كل الاتهامات الموجهة لها بأنَّها الداعم والمحرك الرئيسي لحركة حماس، وبالتالي هي من تسببت بالهجوم الذي شنته الحركة على إسرائيل في السابع من أكتوبر، وما يؤيد ذلك هو القول الأخير للقائد الأعلى علي خامنئي حين قال: «العالم الإسلامي برمّته مجبر على دعم الفلسطينيين، وإن شاء الله سيدعمهم، لكن هذا العمل نفذه الفلسطينيون أنفسهم».

أما فيما يخص الساسة والمسؤولين الإيرانيين، فكان موقفهم لا يخلو من التهديد بالتصعيد فيما لو استمرت إسرائيل بحملتها العسكرية الشرسة في فلسطين، سعياً منها للإحاطة بالحرب من جانب، ولتفرض نفسها كدولة إقليمية ذات سيادة من جهةٍ أخرى، كل ذلك وسط هشاشة العلاقات الإيرانية الأمريكية، خصوصاً بعد الاستهدافات الإسرائيلية الأخيرة التي طالت قادة إيرانيين من الصف الأول في سوريا، لكنها ورغم ذلك تحاول خلق توازن يرضي حلفاءها المحليين من دعاة التصعيد عسكرياً مع إسرائيل والولايات المتحدة، بين التهديد واتباع سياسة ضبط النفس لتفادي التصعيد الأمريكي الإسرائيلي المحتمل إذا ما أقدمت إيران على التصعيد.

المصادر

- وكالات.

- ويكيبيديا.

- شبكة BBC.

مشروع «طريق التَّنمية».. بين التَّجاذبات السِّياسيَّة وآفاق النَّجاح والفشل

جميل رشيد

تمهيد:

تعدَّدت في الألفيَّة الثّالثة المشاريع الاقتصاديّة في الشَّرق الأوسط، والتي رسمت خطوطها ومخطَّطاتها في الدّول الغربيّة، لتُعيدَ تقسيم مناطق نفوذها وفق معايير ومفاهيم جديدة. وعلَّمنا التّاريخ أنَّه لا يمكن أن نُفرِّقَ بين السّياسة والاقتصاد، فكُلٌّ منهما يُكمِّل الآخر، بل يترافق أحياناً مع فرض للقوَّة العسكريّة، لتُمهِّدَ الطريق أمام تنفيذ تلك المشاريع التي أقلُّ ما يُقال عنها إنَّها «استعماريَّة»، تهدف للسَّيطرة على مُقدَّرات الشُّعوب وثرواتها، بأساليب مراوغة يَتُمّ تحديثها بشكل دائم، عبر عقد الاتّفاقيّات الاقتصاديّة مع أنظمة المنطقة، أو ربط اقتصاديّاتها بها، وكذلك إغراقها في الدّيون عبر المؤسَّسات الماليَّة العظمى التي تتحكَّم بها مثل صندوق النَّقد الدّوليّ والبنك الدّوليّ.

فإن كان الاستعمار القديم عمد إلى استخدام القوَّة العسكريّة واللجوء إلى الحروب في السيطرة على البلدان؛ فإنَّ المعادلة قد تغيَّرت في القرن الواحد والعشرين، حيث تعمل الدّول الرأسماليّة على الدّخول والسَّيطرة على مختلف الدّول عبر الاقتصاد بالدَّرجة الأولى، في ظِلِّ حاجة الدّول، وخاصَّةً النّامية منها إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا لتحقيق تنمية معقولة في بلدانها.

وإن كانت الحروب وسيلة لتحقيق أهداف وأغراض اقتصاديّة؛ فإنَّ الاقتصاد بدوره يموِّل الحروب ويستنزف طاقات وقدرات البلدان والشُّعوب. هذا إضافة إلى إلحاقها أضراراً بالبيئة. فالتَّخريب والدَّمار المرافق للحروب يطال العمران وكذلك الطبيعة. هذا عدا عن التلوّث الكيماويّ والجرثوميّ وحتّى تَسَرُّب الإشعاعات النَّوويَّة، فتحوَّلت دول الرَّأسماليَّة العالميَّة مع هذه المشاريع إلى أدوات مُدَمِّرة للبيئة، وتساهم في وقوع الكوارث الطبيعيَّة العديدة، مثل الأعاصير والزلازل والبراكين وارتفاع درجة حرارة الكُرة الأرضيَّة وذوبان الجبال الجليديَّة في القُطبين المتجمِّدين الشّمالي والجنوبيّ وارتفاع منسوب المياه في البحار والمحيطات، إضافة إلى زيادة مساحة التَصَحُّر وهطول الأمطار الحامضيَّة التي تقتل المزروعات، وتراجع في المساحات الخضراء، نتيجة القطع الجائر للأشجار وتراجع الزِّراعة مقابل زحف الصّناعة والمدن الصناعيَّة التي تزيد من نسبة التلوّث في طبقات الجوّ العليا. كُلّ هذا الدمار وراءه الجشع وتحقيق أرباح طائلة من وراء مشاريعها القاتلة.

السَّرديّة التي أتينا إليها آنفاً، هي فقط للتَّعريف بالمخاطر الجديَّة المُحدقة بكُرتنا الأرضيَّة، جرّاء المشاريع الاقتصاديّة للرَّأسماليَّة العالمية التي تبحث عن الرِّبح، وفقط عن الرِّبح، غير آبهة بمصير البشريَّة.

ومشروع "طريق التَّنمية» هو جزء من تلك المشاريع الرَّأسماليَّة الباحثة عن تطويع ثروات المنطقة لصالح أهداف استعماريَّة واقتصاديّة صرفة، دون أن يعود ناتجها بالفائدة على شعوب المنطقة.

فالمشروع طرحه العراق وتبنَّته تركيّا، كمخرج لها من أزماتها المُستدامة، وبهدف تحقيق مشروعها القديم – الجديد: "الميثاق الملّي"، بالتمدُّد جغرافيّاً واقتصاديّاً في المنطقة، خصوصاً في دول الجوار، مثل العراق وسوريّا، وإقامة نوع من التَّوازن مع إيران الحاملة لمشروع دولتها القوميَّة "الفارسيَّة".

فإن كان مشروع "الشَّرق الأوسط الجديد" الذي طرحته وزيرة الخارجيَّة الأمريكيّة السّابقة "كونداليزا رايس" في إسرائيل عام ١٩٩٦، ولا تزال الولايات المتّحدة تعمل عليه، يعيد رسم خرائط المنطقة وفق مصالحها، ويعمّم نظام العولمة، في ظل الثورة الرقمية والتكنولوجيا المتقدمة، وخاصة الذكاء الاصطناعي، فإنَّه في ذات الوقت يواجه عوائق عديدة، ويصطدم بإرادات شعوب منطقة الشَّرق الأوسط الرّافضة لكُلِّ مشروع لا يتوافق مع توجُّهاتها المستقبليّة ومصالحها، رغم أنَّ العديد من أنظمة المنطقة منخرطة في المشروع، لكنَّ ثورات ربيع الشُّعوب لم تأتِ بالنتائج التي توخَّت منها الولايات المتّحدة وحلفاؤها، وبدأت برسم مسارات وسياقات جديدة، تَحُدُّ من اندفاعتها نحو رسم المشروع على الأرض.

ومشروع "الممر الهندي" الذي أطلقته الولايات المتّحدة مع حلفائها في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٣ في العاصمة الهندية "نيودلهي"، يعد إحدى إسقاطات "الشَّرق الأوسط الجديد". ورغم مشاركة العديد من الدّول العربية والشَّرق أوسطيّة فيه، فإنَّه يواجه صعوبات عديدة في تحويله إلى واقع فعليّ، والبدء بتنفيذه. وكذلك مشروع "الحزام والطريق" الصّينيّ يواجه معارضة شديدة من الولايات المتّحدة والدّول الأوروبيَّة، فيما "المشروع الأوراسيّ» ربما صار من الماضي، بعدما تمكَّنت الدّول الغربيّة من إغراق روسيّا وإشغالها بحربها في أوكرانيا.

وتركيّا التي وجدت نفسها مغبونة من جميع المشاريع الغربيّة في المنطقة؛ انبرت هي الأخرى

إلى الانخراط في مشروع "طريق التنمية" الذي طرحه العراق، الذي يعتبره البعض أنَّه في إحدى جوانبه مشروعاً يتحدّى المشاريع الغربيّة في المنطقة.

سنحاول دراسة تفاصيل هذا المشروع، وشرح أبعاده السِّياسيّة والاستراتيجيّة في تركيّا والمنطقة، وهل فعلاً يملك المشروع مقوّمات الصمود أمام قوّة اقتصاديّات الدّول الغربيّة، أو هل سيدع الغرب تركيّا تنافسها على ثروات المنطقة، وتتحوّل إلى قوّة إقليميّة لا يمكن ضبط سلوكها الاقتصاديّ والعسكريّ والسِّياسيّ لاحقاً، كما هي إيران، خاصَّةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنَّ لدى تركيّا طموحات كبيرة لتَشُقَّ طريقها في المنطقة لوحدها، بمعزل عن حلفائها الغربيّين التقليديّين، بعد سيطرة النَّزعة "الدّينيَّة – القوميَّة" على الفكر السِّياسيّ لدى النُّخب الحاكمة في تركيّا، خاصَّةً مع وصول تيّار حزب العدالة والتَّنمية إلى السُّلطة عام ٢٠٠٢.

الهدف من البحث:

بحث آفاق مشروع «طريق التَّنمية»، وتداعياته على شعوب المنطقة، خاصَّةً على الشَّعب الكُرديّ وحركته التحرُّريَّة الوطنيَّة. وسنلجأ إلى أسلوب طرح عدد من الأسئلة، والإجابة عليها خلال استعراضنا.

منهج البحث:

سنعتمد منهج التحرّي والبحث في الوثائق المتعلّقة بالمشروع، إضافة إلى إجراء مقارنات عديدة مع غيرها من المشاريع في المنطقة، إضافة إلى اتّخاذ جانب الموضوعيَّة في طرح القضايا الخلافيَّة المتعلّقة بمواقف الدّول والشُّعوب من المشروع، عبر إظهار ردود الفعل المُعارِضة والمتوافقة معه، إضافة إلى إمكانيَّة رؤية المشروع النّور، بعد أن تراجع الدَّور التُّركيّ في المنطقة إلى حَدٍّ كبير، ودخوله في طور "استجداء" أنظمة ودول المنطقة في سبيل إنقاذ نفسها واقتصادها من عنق الزُّجاجة، على اعتبار أنَّ تركيّا تعتبر نفسها حجر الأساس في المشروع.

"مشاركة العديد من الدّول العربية والشّرق أوسطيّة في مشروع "الممرّ الهندي"، يواجه صعوبات عديدة في تحويله إلى واقع فعليّ، والبدء بتنفيذه. وكذلك مشروع "الحزام والطريق" الصّينيّ يواجه معارضة شديدة من الولايات المتّحدة والدّول الأوروبيّة، فيما "المشروع الأوراسيّ" رُبما صار من الماضي، بعد تمكّنت الدّول الغربيّة من إغراق روسيا وإشغالها بحربها في أوكرانيا."

أسئلة البحث:

١ – ما تفاصيل المشروع؟

٢ – ما الدّول المشاركة فيه؟

٣ – ما مواقف الدّول الغربيّة من المشروع، وخاصَّةً الولايات المتّحدة الأمريكيّة؟

٤ – هل أهداف تركيّا من وراء المشروع اقتصاديّة فقط، أم تتجاوزها إلى الجانب الأمني والسِّياسيّ والتوسُّعيّ؟

٥ – ما مدى تعارض المشروع مع المشاريع الأخرى المطروحة من قبل الدّول الغربيّة والصّين في المنطقة؟

٦ – ما أهم التحدّيات الإقليميّة والدّاخليَّة أمام تنفيذ المشروع؟

٧ – هل البُنية الاقتصاديّة العراقيّة مؤهَّلة لتنفيذ المشروع؟

٨ – هل هناك معارضة داخلية عراقيّة للمشروع؟

٩ – ما موقف حكومة إقليم كُردستان من المشروع؟

١٠ – كيف يؤثّر تواجد قوّات حزب العُمّال الكُردستانيّ على مستقبل المشروع؟

وغيرها من الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في سياق البحث

مشروع طريق التَّنمية:

يُعتبر مشروع "طريق التَّنمية" إحدى المشاريع التي طرحها العراق في البداية، كطريق استراتيجيّ يربط دول الخليج ودول شرق آسيا بما فيها الصين، مع أوروبا. وأطلق العراق في البادية عليه اسم "القناة الجافّة"، وكذلك أطلق البعض عليه اسم "طريق الحرير العراقيّة"، فيما أطلقت عليه تركيّا اسم "طريق الحرير التُّركيّة". إلا أنَّ الطريق البرّيّة السَّريعة وخطُّ السكك الحديديّة يمرّان عبرَ أراضٍ صحراويَّة في العراق، وينتهيان عند حدود إقليم كُردستان العراق مع تركيّا. فهو يبدأ من ميناء مدينة "الفاو" في العراق، وينتهي عند نقطة ومعبر "فيش خابور" مع تركيّا.

وقد أعلنت وزارة الخارجية العراقية تفاصيل مشروع «طريق التَّنمية»، وهي:

١ – الطريق يَضُمُّ خطّ سكك حديد مزدوجاً يعمل بالطّاقة الكهربائيَّة.

٢ – الطريق يبدأ من مدينة الفاو، وينتهي بمدينة فيش خابور بطول /١٢٠٠/ كم.

٣ – خطُّ السكك الحديديّة يمرُّ بـ/١٠/ مدن عراقيّة.

وأضافت الخارجيَّة العراقيّة أنَّ "إنجاز المرحلة الأولى من مشروع طريق التَّنمية سيكون عام ٢٠٢٨ حسب المخطط، إلا أنَّ المشروع له ثلاث مراحل، ومن المتوقّع أن تُنجز المرحلة الثّانية منه عام ٢٠٢٨، والمرحلة الثّالثة عام ٢٠٥٠". وتبلغ تكلفة المشروع الإجمالية ما بين /١٧/ إلى /٢٠/ مليار دولار أمريكيّ.

وخط السّكك الحديديّة يَمُرُّ من أربعة مدن عراقيّة، وكذلك الطريق البرّيّة السَّريعة، لكن لكُلٍّ منهما مسار، ولا يلتقيان إلا في شمال محافظة "كربلاء"، ويستمرّ مسارهما متقاربين حتّى معبر "فيش خابور". ولكن تركيّا تحاول تجنّب مرور خطوط النَّقل عبر أراضي إقليم كُردستان العراق، لأسباب سياسيّة، سنأتي على ذكرها لاحقاً، فهي طرحت في عام ٢٠٢٣ إنشاء معبر جديد مع العراق باسم "أوفا كوي" التّابع لمحافظة نينوى بالعراق. والمعبر يُطِلُّ مباشرة على مدينة "سلوبي" من الجانب التُّركيّ.

ومشروع "طريق التَّنمية" يتضمَّن إنشاء مشروعين متوازيين، أحدهما طريق برّيّة سريعة تمتدّ من "الفاو" وتمرُّ من مدينة البَّصرة، والثاني خط سكك حديديَّة، على أن تكون حلقة الوصل بين الخليج العربيّ جنوباً، وتصل عبر العراق وتركيّا إلى أوروبا شمالاً، لنقل البضائع، وكذلك المسافرين. وطول الطريق نحو /١٢٠٠/ كم فقط في الأراضي العراقيّة.

وتمتدُّ الطريق البرّيّة السَّريعة من الجانب التُّركيّ في عِدَّةِ مدن حتى يصل إلى الموانئ التُّركيّة ومنها عبر البحر يصل إلى البرّ الأوروبيّ. فالطريق تربط بين مدينة "رُها/ أورفا" ومعبر "أوفاكوي"، وسيبلغ طول الطريق السَّريعة التي تمرُّ عبر تركيّا ١٩١٢ كيلومتراً، فيما يبلغ طول خط السكك الحديديّة في تركيّا فقط نحو /٢/ ألف و/٨٨/ كم. ومن المتوقّع أن تصل الطريق وخط السكك الحديديّة إلى ميناء ميرسين التُّركيّ، ليختصر مُدَّةَ السَّفر بين آسيا وأوروبا عبر تركيّا.

وتأمل كُلٌّ من العراق وتركيّا تحقيق فائدة اقتصاديّة كبيرة من المشروع، حيث من المتوقّع أن يستطيع المشروع تشغيل نحو مليون من اليد العاملة، ما ينعكس إيجاباً على مستوى التَّنمية

في البلدين، وخروجهما من أزماتهما الاقتصاديّة الخانقة.

وبحسب مسؤولين عراقيّين، فإنَّ المشروع يقسَّم إلى ثلاثة مراحل، على أن يبدأ العمل بالمرحلة الأولى في عام ٢٠٢٤، ومن المزمع أن ينتهي العمل فيه خلال أعوام، ٢٠٢٨ و٢٠٣٣ و٢٠٥٠. وقد وصف رجال أعمال وصنّاع قرار عراقيّون المشروع المرتقب بـ"بوّابة العراق الاقتصاديّة المنفتحة على العالم عبر تركيّا"، كما ينظر إليه المسؤولون العراقيّة بأنَّ المشروع "يُعَدُّ أحد الخيارات البديلة في حالة نشوب صراعات أو حروب محتملة، لعدم مرور طريق "الحرير الصّينيّ" مباشرة عبر العراق". إلا أنَّ التجارب التي مَرَّت بها المنطقة وخاصَّةً العراق، تؤكّد أنَّ أيَّ دولة في المنطقة لا يمكنها تجنّب الكوارث في حال اندلاع حرب واسعة، أقلُّها الحرب بين إسرائيل وإيران، فستغدو أراضي العراق مسرحاً رئيسيّاً للمواجهة بين الطرفين.

ورغم أنَّ كلّاً من العراق وتركيّا تعتبران أنَّ المشروع استراتيجيّ بالنسبة لهما، إلّا أنَّه في ذات الوقت باهظ التَّكاليف، ولا يمكن إنجازَه دون تمويل دوليّ، وهو عقدة كبيرة أمام رؤية المشروع النّور. والعديد من الخبراء يربطون نجاحَه وفشله بمسألة التمويل، فلا العراق ولا تركيّا لهما القدرة على تمويل المشروع، والدّول الخليجيَّة المشاركة فيه لديها مخاوف من تحوّل المشروع إلى أداة سياسيّة تستخدمها تركيّا ضُدَّهم وتبتزَّهم في فرض شروط سياسيّة عليهم، من قبيل مطالبتهم بدعم احتلالها في سوريّا والعراق، ومشاركتها في محاربة حركة التحرّر الوطنيَّة الكُردستانيّة بقيادة حزب العُمّال الكُردستانيّ، حيث عمدت في الفترة الأخيرة إلى طلب المساعدة والتَّعاون معها في هذا الصدد. وما هو واضح أنَّ تمويل المشروع خاضع للشّروط السِّياسيّة للدّول الغنية، مثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة ودول الاتّحاد الأوروبيّ والصّين، وهي حتّى الآن لم تعلن صراحة عن مواقفها إزاء المشروع "التُّركيّ – العراقيّ» المبهم وغير واضح المعالم والتوجُّهات بالنسبة لهم.

"تحاول تركيا تجنّب مرور خطوط النقل عبر أراضي إقليم كُردستان العراق، لأسباب سياسية، فهي طرحت في عام ٢٠٢٣ إنشاء معبر جديد مع العراق باسم "أوفا كوي" التابع لمحافظة نينوى بالعراق. والمعبر يطل مباشرة على مدينة "سلُوبي" من الجانب التركيّ. ومن المتوقع أن تصل الطريق وخط السكك الحديدية إلى ميناء ميرسين التركيّ، ليختصر مدة السفر بين آسيا وأوروبا عبر تركيا"

الدّول المشاركة في المشروع:

رغم أنَّ العراق أوَّل من طرح مشروع التَّنمية أو الطريق الجافَّة، إلا أنَّ عدّة دول في المنطقة أبدت استعدادها للمشاركة فيه. حيث وقّعت كُلٌّ من «تركيّا، العراق، الإمارات وقطر» على مذكّرات تعاون واتفاقيّات للمساهمة في المشروع، لما يعود عليها بالفائدة، رغم أنَّ عدداً منها تشارك في مشاريع أخرى في المنطقة، مثل مبادرة «الحزام والطريق» الصّينيّة، وكذلك مشروع «الممرّ الهنديّ» الذي أطلقته الدّول الصناعيَّة في سبتمبر/ أيلول الماضي بمدينة نيودلهي العام الماضي. في حين ينظر عدد من الخبراء الاقتصاديّين أنَّ مشروع «طريق التَّنمية» هو جزء مكمّل للمبادرة الصّينيّة «الحزام والطريق». في حين يرى آخرون بأنَّ المشروع يُعَدُّ جزءاً من المشروع الأمريكيّ الكبير «الشَّرق الأوسط الجديد»، وقد طرحته الولايات المتّحدة الأمريكيّة على تركيّا والعراق لمواجهة المشروع الإيرانيّ الاستراتيجيّ في المنطقة «الهلال الشّيعيّ».

ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك، إذ يعتبرون أنَّه لولا الموافقة الأمريكيّة على المشروع؛ لما انخرطت فيه تركيّا بقوَّة، رغم التوجّهات التُّركيّة الخاصَّة في التمدّد الإقليميّ وتحقيق مشروعها القديم – الجديد المتمثّل بـ»الميثاق الملّي»، حيث تعتبر أنَّ حدودها تَمتدُّ إلى الموصل وكركوك، ومنها إلى حلب في سوريّا وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسّط.

هدف قطر من المشاركة في المشروع:

توغّلت قطر قبل عدّة سنوات اقتصاديّاً في العراق، وتمكّنت من إقناع الحكومات العراقيّة المتعاقبة بجدوى استثماراتها في العراق. فكانت السبّاقة في الانخراط بمشاريع استثماريَّة في العراق مقارنة بأشقّائها الخليجيّين، حيث تستحوذ على نسبة ٣٠٪ من مشروعات شركة «توتال» الفرنسيَّة» في العراق، إضافة إلى توقيعها عقداً مع الحكومة العراقيّة بقيمة /٢٧/ مليار دولار لتنفيذ مشروعات النَّفط والغاز والطاقة المتجدّدة.

ويبدو أنَّ التَّحالف السِّياسيّ بين كُلّ من قطر وتركيّا، تحت مظلَّة التَّنظيم العالميّ لـ»الإخوان المسلمين»، يدفعهما إلى التَّشارك في مشروع «طريق التَّنمية»، وكذلك في مشاريع أخرى في المنطقة، مثل الاستثمار معاً في جزيرة «سواكن» بالسّودان، ولكن بعد الإطاحة بالرَّئيس السّابق «عمر البشير»، ألغت الحكومة السّودانيّة الحالية اتّفاقيَّة الاستثمار مع تركيّا.

تحاول قطر مسك العصا من المنتصف، فهي قادرة على تغيير لونها وشكلها كالحرباء، وتُبدي مرونة للتلاؤم مع مختلف الظروف في المنطقة والعالم، وترسم استراتيجيّاتها وفقها. فلا ضيرَ لديها من المشاركة في جميع المشاريع الاقتصاديّة والسِّياسيّة في المنطقة، على غرار «الممرّ الهنديّ» و»طريق التَّنمية»، فتبحث عن كُلّ الطرق لإيصال صادراتها من الغاز إلى تركيّا ومنها إلى أوروبا، عبر العراق أو أيّ طريق أخرى. فهي أصبحت مركز الاهتمام الدّوليّ بعد انقطاع الغاز الرّوسيّ عن أوروبا، إثر الحرب الرّوسيَّة في أوكرانيا. وقطر قادرة على إقناع إيران بجدوى مشروع «طريق التَّنمية» واستمالتها للمشاركة فيه، نظراً لعلاقاتها السِّياسيّة والاقتصاديّة المتينة مع الأخيرة، وتجنُّب معارضة إيران للمشروع؛ إنَّما يُمثِّل مسألة مهمَّة وحيويّة، وربَّما نجاحه من فشله يتوقّف عليها.

كذلك قصر المسافة التي يصل فيها الغاز القطريّ إلى الأسواق الأوروبيَّة، يسيل لعاب قطر، فهي ستقلّل من تكاليف إيصال غازها المسال إلى أوروبا عبر الطرق البحريّة، التي تستغرق وقتاً أطول في حال مرورها من قناة السويس أو رأس الرَّجاء الصالح. كما أنَّ لدى قطر القدرة على تمويل المشروع بكُلِّ مراحله، إضافة إلى أنَّ موقعها المالي لدى المؤسَّسات الماليَّة الدّوليّة؛ يؤهِّلها لتوفير التَّمويل اللّازم لإنجاز المشروع.

ولكنَّها هي الأخرى مثل تركيّا، تحاول أن تُجيّر المشروع لصالح توجُّهاتها السِّياسيّة ومَدِّ نفوذها السِّياسيّ في العراق، عبر تقوية ذراع التيّارات السُنّيّة الموالية لها في مفاصل الدّولة العراقيّة، ومؤسَّساتها السِّياسيّة والاقتصاديّة. في حين أنَّها، وعلى غرار تركيّا، لا يمكنها أن تنخرط بشكل فعّال في مشروع «طريق التَّنمية»، دون نيلها الموافقة من الدّول الكبرى في العالم، وخاصَّةً الولايات المتّحدة. فالتدخُّلات القطريَّة في ثورات شعوب المنطقة، إنَّما جاءت على هَدْيِ الدَّور المرسوم لها من قبل الدّول الغربيّة، خصوصاً الولايات المتّحدة وبريطانيا، وكذلك تبنّيها ودعمها اللا محدود لتنظيم «الإخوان المسلمين» في معظم الدّول، حسبما كشف عنه رئيس الوزراء ووزير الخارجيّة السّابق «حمد بن جاسم» في تصريحات سابقة له.

وتنتظر قطر نهاية الحرب في غزَّة وما ستؤول إليه الأوضاع، خاصَّةً وأنَّ لها دوراً فعّالاً فيها عبر دعمها حركة «حماس» الجناح السِّياسيّ لحركة «الإخوان المسلمين» في فلسطين، لأنَّها – أي الحرب – بالتأكيد ستُفرز مستجدّات وأوضاعاً مختلفة عمّا هو سائد الآن، وهي تحاول ترويض

حركة «حماس» للقبول بالشّروط الإسرائيليّة والغربيّة في حَلِّ الدّولتين، وإنهاء الحرب، وتصفية الجناح العسكريّ للحركة «كتائب عزّ الدّين القسّام». بالتّوازي مع ذلك تلعب – ولعبت سابقاً – دوراً مؤثّراً على المعارضة السُّوريّة، بالتّعاون مع تركيّا، وتسعى إلى فرض حَلٍّ للأزمة السُّوريّة، وفق شروطها، ليسود نوع من الاستقرار في المنطقة، والشّروع بإعادة إعمار ما أتت عليه الحرب طيلة السنوات الماضية، ومنها مشاركتها في مشروع «طريق التَّنمية».

هدف الإمارات من المشروع:

تسعى الإمارات العربيَّة المتّحدة الظهور على المسرح السّياسيّ والاقتصاديّ والأمني في المنطقة كقوّة إقليميّة، ولعب أدوار لافتة في العديد من الملفّات السّياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة السّاخنة، كدورها في سوريّا، حيث كانت الدّولة الأولى التي بادرت إلى تطبيع علاقاتها مع الحكومة السُّوريّة بعد الحرب في سوريّا. كما أنّها برزت كدولة فاعلة في التّفاهمات الإقليميّة بخصوص فلسطين والحرب في اليمن وغيرها من الأزمات والحروب في منطقة الشّرق الأوسط.

وحسب خبراء ومتابعين للدَّور الإماراتي في المنطقة؛ ورغم أنّها "موَّلت إعادة بناء وتحديث ميناء الفاو العراقيّ، إلا أنَّ تركيّزها انصبَّ على ميناء "أم القصر"، كبديل لميناء الفاو، محاولة فتح منافذ لها على العالم، عبر مَدِّ أنابيب نفطها وغازها عبر هذه الطريق وإيصالها إلى الأسواق الأوروبيَّة والعالميَّة».

ولكن يبدو أنَّ الإمارات لن تستطيع التَّوفيق بين مشاركتها في مشروعين، "الممرّ الهنديّ»، و»طريق التَّنمية»، رغم ميلها للمشاركة في الأخير؛ نظراً للفائدة المباشرة التي ستجنيها من ورائه، بسبب عدم وجود اشتراطات سياسيّة وتعقيدات كثيرة لجهة مشاركتها، رغم إمكانيّة تمويل المشروع من جانبها ومن جانب قطر. إلا أنّها تتخوَّف من معارضة السّعوديَّة لمشاركتها، نظراً للثّقل الاستراتيجيّ للأخيرة في المنطقة ودورها المحوريّ في المشاريع المطروحة.

كذلك تشعر الإمارات بعدم الارتياح للعمل مع تركيّا، لجهة تغليب الأخيرة الجانب السّياسيّ والأمنيّ على الاقتصاديّ، ومحاولة وضع المشروع برُمَّته في خدمة مصالحها الخاصَّة في المنطقة، دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدّول الأخرى المشاركة فيه.

ويرى الباحث في شؤون الطاقة عامر الشوبكي أنَّ "لكُلِّ دولة من هذه الدّول اهتمامات مختلفة ومصالح مختلفة مع هذه المشاريع، لكنَّ مشاركة الإمارات في كلا المشروعين مستغرَبة منذ البداية، وأعتقد أنَّ مشروع طريق التَّنمية هو الأقرب إلى التطبيق حالياً، لكن بعد انتهاء الحرب الإسرائيليَّة على غزَّة، وبعد اتّفاقيَّة السَّلام التي ستحدث - رُبَّما - بين السّعوديَّة وإسرائيل، هناك العديد من العقبات التي ما زالت أمام مشروع الممرّ الاقتصاديّ الذي أعلن عنه.

أي أنَّ مشاركة الإمارات في مشروع "طريق التَّنمية» مشروطة بتطبيع العلاقات الدّبلوماسيَّة بين إسرائيل والسّعوديَّة، ومن المتوقّع أن تبدأ بعد أن تضع الحرب في غزَّة أوزارها، بل لولاها لقطع الجانبان – الإسرائيليّ والسّعوديّ – شوطاً كبيراً على طريق التَّطبيع.

إلا أنَّ الإمارات تجنح إلى لعب أدوارها بهدوء دون إحداث ضجيج إعلاميّ كبير، وتبحث عن المساحات المناسبة بعيداً عن الحروب والصراعات، لتمرِّرَ مصالحها. وحسب المؤشرات المتوفّرة والمحيطة بأجواء ومناخات مشروع "طريق التَّنمية»، تبدو أنَّ فرصتها في الاستمرار والمشاركة ضعيفة؛ نظراً للتَّجاذبات السّياسيّة في العراق وتركيّا، وكذلك انعكاس خلافاتها مع إيران حول جزيرَتي "طنب الصغرى والكبرى" التي تحتلُّهما إيران، ومن المتوقّع أن تواجه الإمارات معارضة من إيران للمشاركة في المشروع، أو أنَّ أدوات إيران في العراق ستحاول استبعادها من المشاركة.

"تنتظر قطر نهاية الحرب في غزة وما ستؤول إليه الأوضاع، خاصّةٍ وأن لها دور فعّال فيها عبر دعمها لحركة "حماس" الجناح السياسيّ لحركة "الإخوان المسلمين" في فلسطين، وهي تحاول ترويض حركة "حماس" للقبول بالشروط الإسرائيلية والغربية في حِل الدولتين وإنهاء الحرب وتصفية الجناح العسكري للحركة "كتائب عز الدين القسام"."

الأهداف السّياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة التُركيّة من المشروع:

تَهدُف تركيّا إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجيّة طويلة الأمد من وراء المشروع، والتمدُّد في دول الجوار لتنفيذ مشاريعها التوسّعيّة، ليس أقلّها وضع مشروع «الميثاق الملّي» قيد التّنفيذ، إلى جانب محاولة إشراك الدّول المساهمة في المشروع للقتال ضُدَّ حركة التحرُّر الوطنيّة الكُردستانيّة بقيادة حزب العُمّال الكُردستانيّ، وإيهام تلك الدّول أنَّ نجاح المشروع يتوقف على «استئصال مقاتلي الكُردستانيّ/ الكريلا من المنطقة»، كإحدى شروط الأمن والاستقرار في المنطقة، وضمان سير العمل على الطريق البرّيّة السّريعة، وكذلك على خطّ السكك الحديديّة، خاصّةً أنَّ الطريقَين يمرّان من مناطق الدِّفاع المشروع التي تقع تحت سيطرة مقاتلي الكُردستانيّ.

وحسب وزير التّجارة التُّركيّ «عبد القادر أورال أوغلو» في مقابلة مطوَّلة مع موقع الجزيرة نت، فإنَّ «مشروع طريق التّنمية ليس مجرَّد مشروع للنَّقل والطاقة أو الاتصالات»، وهو يلمّح إلى أهداف تركيّا السّياسيّة والأمنيَّة من المشروع، وهو أمر غير خافٍ على أحد.

إنَّ الهاجس الأمنيّ يدفع تركيّا أكثر من الدّوافع والمرامي الاقتصاديّة في تنفيذ المشروع والمشاركة فيه بكُلِّ قوَّة. وهي تعوّل عليه كثيراً في حَلِّ ملفِّ القضيَّة الكُرديّة وطَيّه، وللأبد. ولكن قبل انخراط تركيّا في هذا المشروع؛ كانت حكومة الرَّئيس التُّركيّ الراحل «تورغوت أوزال» قد طرحت مشروع «الغاب» في عام ١٩٨٣ ضمن إطار مشروعها الاستراتيجيّ القديم «إصلاح الشَّرق»، تأمّلت من خلاله حَلّ ملفّ القضيَّة الكُرديّة، من خلال إقامة نحو /٢٢/ سدّاً على نهرَي «دجلة والفرات» وإنشاء مشاريع اقتصاديّة كبيرة في مناطق باكور/ شمال كُردستان، يمكن لها أن تمتصَّ نقمة الكُرد تجاه الدّولة التُّركيّة، وبالتالي تقضي على كفاح ونضال الشَّعب الكُرديّ من أجل نيل حقوقه. ومثلما فشل مشروع «الغاب» في إنهاء النِّضال الكُرديّ، كذلك سيكون مصير مشروع «طريق التّنمية» الذي تحاول تركيّا من خلاله تصفية نضال الكُرد، وكذلك تقويض حكومة إقليم كُردستان رغم العلاقة الوثيقة بينها وبين الحزب الدّيمقراطيّ الكُردستانيّ الحاكم في هولير/ أربيل.

كما أنَّ استبعاد تركيّا من مشروع «الممرّ الهنديّ» الاقتصاديّ، دفع حكومة حزب العدالة والتّنمية بقيادة الرَّئيس رجب طيّب أردوغان إلى تبنّي المشروع العراقيّ بقوَّة وزخم كبيرَين، للانتقام من الولايات المتّحدة والدّول الغربيّة والسّعوديّة وإسرائيل، إضافة إلى محاولاتها الحثيثة للعب دور إقليميّ أكبر وأوسع والتمدّد في المنطقة.

فيما يعزو خبير الشؤون العراقيّة في مركز دراسات الشَّرق الأوسط في أنقرة، الدّكتور «بلجاي دومان»، أن «الاهتمام التُّركيّ بالمشروع العراقيّ يأتي ضمن إطار أوسع من تغيّر أولويات السّياسة الخارجيَّة التُّركيّة التي باتت تركّز على

التّعاون مع دول الإقليم ونبذ الخلافات».

ويؤكّدُ العديد من الخبراء الاقتصاديّين أنَّ تركيّا تحاول من خلال المشروع أيضاً «تقوية اقتصادِها الذي يعاني من أزمات عديدة».

فالتدخُّلات السّافرة لتركيّا في الشؤون الدّاخليَّة لعِدَّةِ بلدان في المنطقة، وخاصَّةً دول الجوار، مثل سوريّا والعراق، انعكس سلباً على اقتصادها وقيمة اللّيرة التُّركيّة التي تَمُرُّ بأحلك مراحلها. فرغم أنَّ تركيّا كانت في المرتبة /١٣/ من بين أقوى الاقتصادات تقدّماً في العالم، إلا أنَّ اقتصادها تراجع بعد تورّط تركيّا في عدد من الدّول، كذلك الحرب التي تقودها في كُردستان ضُدَّ الشَّعب الكُرديّ وقوّات حزب العُمّال الكُردستانيّ، تستنزف الكثير من الموارد الاقتصاديّة في تركيّا. فلقد زاد حجم الإنفاق العسكريّ في تركيّا بسبب السّياسات الخارجيّة والدّاخليَّة الخاطئة التي تنتهجها حكومة حزب العدالة والتَّنمية المتحالفة مع حزب الحركة القوميّة. ومع الحروب والتدخّلات البهلوانيَّة والعشوائيَّة لأردوغان في سوريّا، العراق، أذربيجان، ليبيا، اليمن وفلسطين، وإقصاء قطّاعات اقتصاديّة واسعة من العمل في تركيّا، واضطرارها للهروب برؤوس أموالها للعمل والاستثمار خارج تركيّا، نظراً للأوضاع الأمنيّة المتوترة وغير المستقرّة في تركيّا، وانقسام المجتمع التُّركيّ بين موالٍ لأردوغان وآخرين معارضين لسياساته، حدا بالاقتصاد التُّركيّ ليصل إلى حافة الهاوية ويستنجد أردوغان مساعدة وتدخّل حلفائه لإنقاذه من الانهيار.

لذلك تجد تركيّا في مشروع «طريق التَّنمية» متنفّساً لها وآخر محاولة لإخراج اقتصادها من عنق الزُّجاجة.

فيما يروِّج الموالون لأردوغان للمشروع في وسائل الإعلام التّابعة له، ويدَّعون أنَّ «نصف المشروع متحقّق بالفعل، فتركيّا تملك البُنية التَّحتيَّة اللّازمة التي يحتاجها المشروع على الجانب التُّركيّ، وما تبقّى هو تأهيل وبناء البُنية التَّحتيَّة في الأراضي العراقيّة». ولكنَّهم في ذات الوقت يتجاهلون الأوضاع الأمنيَّة المتوتّرة في تركيّا، وحالة المعارضة الشَّديدة لأردوغان من قبل شرائح واسعة من الشَّعب التُّركيّ والكُرديّ، وهو ما تُرجِم من خلال نتائج الانتخابات المحلّيّة الأخيرة التي جرت أواخر شهر مارس/ آذار الماضي، حيث مُنِيَ حزب العدالة والتَّنمية وحليفه في السُّلطة حزب الحركة القوميّة بخسارة فادحة، ما يؤكّد حالة الامتعاض الشَّديدة من سياسات أردوغان. فترى أردوغان يبحث عن حلول لأزماته خارج حدود بلاده، عبر التورّط في ملفّات ساخنة وحروب، وكذلك الانخراط في مشاريع اقتصاديّة هنا وهناك، ومن ضمنها مشروع «طريق التَّنمية».

وحسب متابعين؛ أنَّ كلّاً من العراق وتركيّا لا تملكان القدرة على تمويل المشروع، بل يحدوهما الأمل أن تستفيدا من عوائد المشروع أكثر من مساهماتهما في تمويله. حيث أنَّ عقدة التمويل جدّيَّة بالنِّسبة لإنجازه، وإن لم يتوفّر التّمويل بالشَّكل المطلوب، فإنَّ كُلّ الاتّفاقيّات والتَّفاهمات التي جرت حتّى الآن لن تكون أكثر من حبر على ورق، ومحاولة يائسة من قبل تركيّا التي تُشجّع دولاً أخرى للمشاركة في المشروع مثل السّعوديّة ودول الخليج الأخرى كسلطنة عُمان أيضاً.

ويؤكّد وزير التّجارة التُّركيّ بأنَّ المشروع «يختصر وقتاً بما يقارب ١٥ يوماً بالمقارنة مع السُّفن التي تسافر إلى أوروبا عبر قناة السّويس، من خلال ربط ميناء الفاو بالحدود التُّركيّة عبر خطّ سكك حديديّة وطريق سريع بطول ١٢٠٠ كيلومتراً، وسيفتح المشروع باباً جديداً للتِّجارة الإقليميّة، وهذا المشروع له قيمة لا تقدّر بثمن بالنسبة لنا». أي يشير إلى أنَّ مشروع «طريق التَّنمية» سيكون بديلاً لممرّ قناة السّويس المصريّ، ما يضع مصر تعارض المشروع وتسعى إلى عرقلته بكُلّ قوَّتها.

ويذهب الوزير التُّركيّ في نظرته المتفائلة بخصوص دور تركيّا في المشروع بعيداً، فيقول «منذ اندلاع الحرب الرّوسيَّة – الأوكرانيَّة اتّجهت الدّول الأوروبيّة إلى البحث عن مصادر طاقة بديلة عن روسيّا، وهذا ما زاد من أهميَّة طرق التّجارة

الدّوليّة التي تربط بين منطقة الشّرق الأوسط مع أوروبا التي تسعى لتوفير تدفّق آمن للطاقة».

ويضيف «تلعب تركيّا دوراً مُهمّاً في مشروع طريق التّنمية، إذ ستكون بوّابة دول الخليج إلى أوروبا، ما يؤكّد أهميّتها الجيوسياسيّة نظراً لقربها من احتياطيّات الطّاقة في الشّرق الأوسط والقوقاز، ومحاذاتها للدّول الأوروبيّة».

ويذكر الوزير التُّركيّ المنافسة العالميّة على طرق نقل الطّاقة، ولكنّه يبرز موقع تركيّا من تلك المنافسات والصراعات، بالقول «هناك منافسة غير معلنة ذات طابع اقتصاديّ بين التّحالفات الدّوليّة، تتركّز بشكل رئيس على الممرّات التّجاريّة، سواء كانت برّيّة أم بحريّة، وهنا تبرز أهميّة مشروع طريق التّنمية الذي سيتيح لتركيّا أن تكون عُقدَةَ رَبط مُهمّة بين الشّرق الأوسط وأوروبا».

فإنْ كان المشروع في الأساس مشروعاً عراقيّاً من حيث الفكرة؛ فلماذا هذا التّهافت الشّديد من قبل تركيّا والتّرويج له، والادّعاء بأنّها تملك الإمكانيّات الهندسيّة والتقنيّة لإنجاز المشروع؟ والمقاربة التُّركيّة وعنجهيّتها تشبه إلى حَدٍّ ما المقاربة الإسرائيليّة من مشروع «الشّرق الأوسط الكبير" الذي طرح رئيس الوزراء الإسرائيليّ الأسبق "إسحاق رابين".

حينما عدَّدَ مقومات مشروعه، على الشّكل التالي:

١ – خبرة وتقنية إسرائيليّة.

٢ – أموال ونفط وغاز خليجيّ.

٣ – يد عاملة مصريّة وسوريّة.

٤ – مياه تركيّة.

٥ – أسواق كُلّ بلدان المنطقة لتصريف البضائع.

ولكن هل لدى تركيّا القوّة لمنافسة المشاريع العملاقة التي تقف وراءها اقتصاديّات عالميّة كبيرة؟ يبدو أنّ وضع تركيّا أصبح كالغريق الذي يتعلّق بقشّة، وتسعى بشتّى الوسائل إلى إنقاذ نفسها من الأزمات العميقة التي تَمُرُّ بها. إلّا أنّ الثّابت أنّ حَلَّ أزماتها سياسيّ داخليّ قبل أن يكون اقتصاديّاً، وهي التي طالما اعتبرت أنّها من خلال تحسين الأوضاع الاقتصاديّة قادرة على خداع مواطنيها، وهو ما سيفشل فيه أردوغان وحزبه كما فشل أسلافه.

معارضة الكويت للمشروع:

الكويت هي من بين الدّول الخليجية المعارضة لمشروع «طريق التّنمية». فمن جانب عبَّر عدد من النوّاب الكويتيّين عن استيائهم من استبعاد الكويت من المشروع، ومن جانب تحدوها مخاوف من المشروع، خاصّةً فيما يتعلّق بميناء «الفاو» الذي يسعى المشاركون في المشروع لأن يكون بديلاً لميناء «مبارك» الكويتيّ. ويبدو أنّ العداء التّاريخي بين البلدين إلى فترة حكم «صدّام حُسَين» وغزوه الكويت لا تزال تسيطر على ذهنية بعض النُّخب السّياسيّة في الكويت، ولا تستطيع التحرُّر منها وتغييرها.

فالخلاف بين الكويت والعراق حول استجرار الثّانية النّفط من الآبار التي تقع في أراضيها، لا يزال مستمرّاً رغم مرور عقود عليها، وهي ما انفكّت تُطالب العراق بعوائدها، وهي نقطة الخلاف الرّئيسيّة التي جعلتها تنأى بنفسها عن المشاركة في مشروع «طريق التّنمية». كما أنّ سلوك والسّياسة الخارجيّة للكويت تختلف نوعاً ما عن باقي نظيراتها من دول الخليج، فهي تحافظ على سياسة متّزنة عنوانها عدم الانخراط في الأحلاف والاصطفافات الإقليميّة والدّوليّة، إلّا بقدر ما تحفظ لها مصالحها، واتّخذت سياسة عدم الانحياز إلى أيّ من الأطراف المتنافسة في المنطقة، بقدر ما تحافظ فيها على مصالحها.

معوّقات المشروع والخلافات بين المشاركين:

مشروع "طريق التّنمية» مثله مثل العديد من المشاريع الاقتصاديّة والتنمويّة يحمل في

طيّاته أهدافاً سياسيّة وأمنيَّة، وله ما يعرقله ويَحُدُّ من إنجازه، أو حتّى نسفه وكأنَّه لم يكن. ولا يمكن حصر تلك المعوّقات في دولة واحدة دون غيرها. فأيُّ مشروع استراتيجيّ من هذا القبيل تشترك فيه عِدَّةُ دول إقليميّة، أوّل ما يحتاجه، هو المناخ الإقليميّ والدّوليّ الآمن والمستقرّ، ويتطلَّب تخفيف حِدَّةِ الصراعات والحروب بين أطراف وقوى عديدة في المنطقة، وهو غير متوفِّر حاليّاً. إضافة إلى العراقيّل المتعلّقة بالإمكانيّات الماديَّة والتمويل، فضلاً عن ضرورة وجود بنية وهياكل مؤسَّسات متطوّرة في الدّول التي سيُنفَّذ فيها المشروع، وهذا أيضاً غير متوفر، على الأقلّ في العراق، الدّولة الأساس والمركزيَّة في المشروع. كما أنَّ الاستقرار الأمنيّ في العراق وتركيّا، يُعَدُّ العامل الأوّل في عرقلة المشروع، وكذلك التَّنافس الكبير بين الدّول التي لها مشاريع تتعارض مع مشروع "طريق التَّنمية»، والذي يمكن أن يؤدّي إلى نسفه من أساسه.

ويقول الدّكتور "مثنّى العبيدي" أستاذ العلوم السِّياسيّة والدراسات الدّوليّة بجامعة تكريت في دراسة له بعنوان: "مشروع التَّنمية في العراق.. ما له وما عليه"، "لا ريب في القول: إنَّ تنفيذ مشروع طريق التَّنمية لا يأتي في بيئة داخليَّة وخارجيَّة مواتية، أو حتّى اعتياديَّة بقدر ما فيها من التعقيد الكثير، وقد يواجه هذا المشروع تحدّيات وعقبات عِدَّة، منها ما هو نابع من الوضع العراقيّ بكُلِّ ما يحمل من تعقيدات وتأزّم، ومنها ما هو نتيجة لمتغيّرات الوضع الإقليميّ وما فيه من محفّزات وكوامن للتَّنافس والصراع وتضارب المصالح".

ويرى الدّكتور "العبيدي" إنَّ تهالك البُنى التَّحتيَّة في العراق، نتيجة الحروب التي خاضتها منذ عام ١٩٨٠ وحتّى الآن، يُشكّل أكبر عائق أمام المشروع. ولا يمكن لمموّلي المشروع أن يعيدوا تأهيل كُلّ البُنية التَّحتيَّة في العراق، لتكون مؤهَّلة لخدمة المشروع، حيث أنَّ المشروع غير محصور بالطريق البرّيّة السَّريعة وخَطّ سكك الحديد، بل كُلّ الطرق الفرعيَّة في العراق مرتبطة بها، بشكل مباشر أو غير مباشر، وتؤثّر على عمل الطريق

> **"تجنح الإمارات إلى لعب أدوارها بهدوء دون إحداث ضجيج إعلاميّ كبير، وتبحث عن المساحات المناسبة بعيداً عن الحروب والصراعات، لتمرِّر مصالحها. وحسب المؤشرات المتوفرة والمحيطة بأجواء ومناخات مشروع "طريق التنمية"، تبدو أن فرصتها في الاستمرار والمشاركة ضعيفة؛ نظراً للتجاذبات السياسية في العراق وتركيا، وكذلك انعكاس خلافاتها مع إيران حول جزيرتي "طنب الصغرى والكبرى" التي تحتلهما إيران."**

وخط السّكك الحديديّ.

كما أنَّ الخلافات والتَّجاذبات السِّياسيّة الدّاخليَّة، وانقسام العراق بين الولاءات السِّياسيّة والدّينيَّة، وعدم نيل المشروع تأييد غالبيَّة القوى السِّياسيّة، لجهة وجود كتل وقوى سياسيّة كبيرة معارضة له، يعرقل تنفيذ المشروع. حيث وصف النّائب في البرلمان العراقيّ، "حسن سالم"، من كتلة (صادقون) الممثِّلة لحركة (عصائب أهل الحق)، المشروع بأنَّه: "وصمة عار في تاريخ ساسة العراق"، وأضاف أنَّه يمثّل: "فاتورة أخرى يدفعها الشَّعب العراقيّ بسبب الطبقة السِّياسيّة التي تشبّعت بفيروس الفساد"، فيما توجد قوى سياسيّة أخرى معارضة، ومؤيِّدة لمشروع "الحزام والطريق" الصّينيّ كبديل له.

يعدّ الفساد الإداريّ والماليّ والمحسوبيّات المستشرية ضمن معظم مؤسَّسات وإدارات الدّولة العراقيّة وسيادة البيروقراطيَّة فيها، يُعَدُّ من أهَمِّ التحدّيات أمام المشروع. ومعظم المشاريع في العراق تشهد تدخّلاً من قبل القوى

العسكريّة والفصائل المتعددة المنتشرة. وانتشر في الأوساط السّياسيّة العراقيّة أنَّ دراسة جدوى المشروع قد أحيلت إلى الشَّركة الإيطاليَّة "Progetti Europa & Global S.p.A" جاء بضغط من بعض الفصائل المُسلَّحة التي مارست تأثيراً مباشراً على الحكومة. أي أنَّ المشروع وهو لا يزال في بداياته يخضع للمحسوبيّات والابتزاز داخليّاً. فكيف إن دخل المشروع قيد التَّنفيذ وضُخَّت له أموال ضخمة. وهذه المسألة تثير مخاوف الدّول المشاركة فيه.

ولعلَّ تعقيدات الوضع الأمنيّ، وعدم استقرار الأوضاع في العراق وتركيّا، يُشكّل هو الآخر أكبر التحدّيات أمام المشروع. حيث وجود خلايا لتنظيم "داعش" الإرهابيّ في بعض المناطق؛ يُهدِّدُ أمن واستقرار العراق، إضافة إلى وجود الميليشيّات المرتبطة بإيران في جنوب العراق، والتي لها مصالح اقتصاديّة وأجندات مذهبيَّة تتعارض مع أهداف المشروع. فضلاً عن انتشار ظاهرة "السِّلاح خارج سيطرة الدّولة"، يجعل من العراق بيئة غير آمنة، ولن تجازف الدّول المشاركة في المشروع وغيرها التي تنوي نقل بضائعها ومسافريها عبر العراق على المخاطرة وتحمل تَبِعات الفلتان الأمنيّ في العراق، بل هي تنظر إلى العراق "كمناخ غير ملائم للاستثمار".

كما أنَّ النَّقص في موارد الطّاقة لدى العراق، يُشكل هو الآخر سبباً آخراً لعزوف الدّول المشاركة عن الاستمرار، فلن تستطيع تلك الدّول تَحَمُّل تكاليف توفير الطّاقة الكهربائيَّة اللّازمة لتنفيذ المشروع وتشغيله بعد الانتهاء منه، وإعادة تأهيل البُنية الكهربائيَّة في العراق يتطلَّب أموالاً إضافية باهظة ووقتاً طويلاً، لن تتحمَّل نفقاتها الدّول المشاركة. فلا تزال مناطق عديدة في العراق تعاني من أزمة انقطاع كهرباء مزمنة على غرار سوريّا. ولمعالجة هذه المعضلة يتطلَّب التعاقد مع شركات أجنبيَّة واستقدامها لتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البُنية التَّحتيَّة الكهربائيَّة في العراق بشكل كامل، وهذا يرتّب على المشروع تخصيص أموال إضافيَّة طائلة لن يكون بمقدور أحد تَحَمُّل تكاليفها.

كما أنَّ الشروط التَّعجيزيَّة التي تضعها تركيّا أمام المشروع، والمتمثّل بمشاركة العراق بالدَّرجة الأولى، وكذلك الدّول الأخرى، بمحاربة حزب العُمّال الكُردستانيّ، إحدى أكبر العراقيّل لإتمام وإكمال المشروع. رغم أنَّ الحكومة العراقيّة تحاول التنصُّل من تلك الضغوط التُّركيّة. ففي الاجتماعات المكثَّفة بين مسؤولي البلدين، والتي تُوِّجَت بزيارة الرَّئيس التُّركيّ أردوغان لبغداد، حاولت تركيّا نيل موافقة الحكومة العراقيّة وإشراكها في العمليّات العسكريّة ضُدَّ قوّات حزب العُمّال الكُردستانيّ في مناطق الدِّفاع المشروع بإقليم جنوب كُردستان، ولم ترضخ الحكومة العراقيّة لجملة الضغوط التُّركيّة، بل على العكس من ذلك، دعت عِدَّةَ أطراف سياسيّة تركيّا إلى سحب قوّاتها من شمال العراق/ إقليم جنوب كُردستان واعتبرتها "قوّات احتلال"، خاصَّةً من جانب بعض القوى الشّيعيّة. ورفض العراق وصف حركة حزب العُمّال الكُردستانيّ بـ"حركة إرهابيَّة" نزولاً عند الرَّغبة التُّركيّة، بل اكتفت بالقول أنَّها "حركة محظورة في العراق".

كما أنَّ تركيّا عمدت إلى تحويل العراق إلى سوق لتصريف بضائعها وسلعها، حيث انتشرت فيها الشَّركات التُّركيّة، وخاصَّةً في إقليم جنوب كُردستان، وهي بالظاهر شركات استثماريَّة، إلا أنَّها تقوم بأعمال استخباراتيَّة لصالح الدّولة التُّركيّة، وهذه الحقيقة يتوجَّس منها العراق وكذلك القوى المعارضة للتَّواجد التُّركيّ في العراق، بل إنَّ بعضاً منها اشترطت مشاركة تركيّا في المشروع بسحب كُلّ قوّاتها المتواجدة على أراضيها وإزالة قواعدها العسكريّة المنتشرة كالفطور السامَّة في معظم مناطق إقليم جنوب كُردستان.

يُشكِّلُ التحدّي الإيرانيّ والمشاريع الإيرانيّة الخاصَّة في العراق، عقبةً كبيرة للمُضيّ في تنفيذ المشروع، وهو ما يثير المخاوف لدى دول عديدة مشاركة في المشروع، وخاصَّةً الإمارات العربيَّة المتّحدة، وكذلك السُّعوديَّة التي تقف وراءها. فارتباط العراق بإيران عبر مشاريع اقتصاديّة ضخمة، يَحُدُّ من اندفاعتها – أي الإمارات –

للاستمرار في تنفيذ مشروع "طريق التّنمية". فهناك حالة تبعيّة سياسيّة واقتصاديّة لإيران لجهة إمدادها العراق بالطّاقة الكهربائيّة والغاز. كما أنّ المشروع السّككي الثّلاثي بين إيران والعراق وسوريّا، يتناقض مع مشروع "طريق التّنمية"، وأجندات المشروع السّياسيّة وأيضاً الاقتصاديّة تتعارض مع الأجندات الإيرانيّة في العراق. وبالتّأكيد ستحاول إيران عرقلة مشروع "طريق التّنمية". والكُلّ يدرك قوّة إيران في العراق من خلال أدواتها والميليشيّات التّابعة لها، وهي قادرة على تعطيل أيّ مشروع يتعارض مع مصالحها في العراق.

ويرى مراقبون آخرون أنّ انخفاض تكاليف النّقل البحريّ مقارنة بالنّقل البرّيّ، يُعَدُّ هو الآخر تحدّياً كبيراً أمام مشروع "طريق التّنمية"، إذ يتطلّب الثاني تكاليف تشغيل إضافيّة، من قبيل تفريغ السُّفن من الحاويات وإعادة تحميلها في القاطرات أو سيّارات الشّحن، وإعادة تحميلها بالسُّفن في الموانئ التُّركيّة (ميناء ميرسين) مرّةً أخرى، فيما تحميل البضائع والحاويات في السُّفن ومرورها عبر قناة السّويس لا يرتّب على البضائع تكاليف زائدة. وهذا ما يجعل قناة السّويس تحتفظ بأهميّتها ولا يستطيع مشروع "طريق التّنمية" منافستها، وهذه الحقيقة تدركها معظم الدّول.

المعارضة الأمريكيّة الضُمنيَّة للمشروع:

لم تفصح الولايات المتّحدة عن معارضة صريحة لمشروع «طريق التّنمية»، وهي التي تمسك بمعظم خيوط اللُّعبة الاقتصاديّة والسّياسيّة والعسكريّة في منطقة الشّرق الأوسط، لكنّها في ذات الوقت غير متشّجعة له، وتجد فيه تحدّياً لمشاريعها في المنطقة، وخاصّةً «الممرّ الهنديّ».

وبحسب المعارض العراقيّ المقيم في تركيّا «مازن السّامرائي»، أنّ المشروع لن يرى النور، «لأنّه يعارض سياسة الولايات المتّحدة في المنطقة»، واعتبر أنّ العراق «بحاجة للتشاور مع واشنطن وطهران قبل الشروع بتنفيذ المشروع. وتوقّع «بألا تتخلّى الولايات المتّحدة عن العراق، لأنّها تُعَدُّ بمثابة دجاجة تبيض لها ذهباً»، وفق توصيفه.

ومعارضة واشنطن للمشروع تأتي من زاويتين اثنتين، أوّلها أنّ المشروع – أي مشروع طريق التّنمية – يُعَدُّ جزءاً متمّماً للمبادرة الصّينيّة «الحزام والطريق»، وفق رؤيتها. وهناك تكهُّنات بأنّ المشروع برُمّته ما هو إلا جزء متمّم للمبادرة الصّينيّة «الحزام والطريق». وقد نُقِلَت معلومات بأنّ شركات صينيّة بدأت بتحديث ميناء «الفاو». وثاني أسباب اعتراض الولايات المتّحدة للمشروع، يتمثّل بعدم إفساح المجال لإيران للمشاركة في المشروع والاستفادة منه. ولكن ما يشغل تفكير واشنطن بالدّرجة الأولى هو عدم إشراك إسرائيل في المشروع، فهي تنظر إلى أيّ مشروع في المنطقة دون إسرائيل بأنّه فاشل ويجب أن تعارضه. وهي العقيدة التي تؤمن بها الولايات المتّحدة، حيث تحاول دائماً إدماج إسرائيل في الشّرق الأوسط، عبر إنشاء تحالفات لا تستبعدها، إلى جانب المُضيّ في عمليّات التّطبيع بينها وبين الدّول العربيّة، وكذلك إشراكها في جميع المشاريع الاقتصاديّة والتّنموية في المنطقة.

ورغم الخلافات العميقة بين الولايات المتّحدة وتركيّا بشأن العديد من القضايا في الشّرق الأوسط، أوّلها الملفُّ السُّوريّ، ودعم تركيّا وتبنّيها تنظيم «الإخوان المسلمين» العالميّ ومن بينها حركة «حماس»، وكذلك الموقف من الإدارة الذّاتيّة في شمال وشرق سوريّا والقضيّة الكُرديّة عموماً، إلا أنّ الحوار بين الجانبين لم ينقطع ضمن ما أطلق عليه اسم «الشّراكة الاستراتيجيّة»، وتحاول تركيّا نيل موافقة الولايات المتّحدة على مشروع «طريق التّنمية». وفي هذا الصدد تروّج تركيّا بأنّ الأولى أعطت الضوء الأخضر لمشروع «طريق التّنمية»، حسب المحلّل السّياسيّ التُّركيّ «سليمان سيفي أوغون»، الذي أكّدَ أنّ «هناك اتّصالات مكثّفة تجري بين الولايات المتّحدة وتركيّا في الآونة الأخيرة وتشير إلى أنّ الجانب الأمريكيّ قد أعطى الضوء الأخضر لمشروع «طريق التّنمية» العراقيّ الذي يربط تركيّا وأوروبا شمالاً والخليج العربيّ جنوباً»، وهو ما لم تؤكّدُه الولايات المتّحدة رسميّاً.

"الخلاف بين الكويت والعراق حول استجرار الثّانية النّفط من الآبار التي تقع في أراضيها، لا يزال مستمراً رغم مرور عقود عليها، وهي ما انفكّت تُطالب العراق بعوائدها، وهي نقطة الخلاف الرئيسية التي جعلتها تنأى بنفسها عن المشاركة في مشروع "طريق التّنمية". كما أن سلوك والسِياسة الخارجية للكّويت تختلف نوعاً ما عن باقي نظيراتها من دول الخليج."

وذكر معهد «كارنيجي» الأمريكيّ للأبحاث – وهو معهد مُقرَّب من الحكومة الأمريكيّة ويعكس في دراساته وجهة نظر ومواقف الحكومة الأمريكيّة – في تقرير له حول مشروع «طريق التّنمية»، أنّ «فكرة تحويل الحدود إلى نقاط ربط بين الدّول والقارات ازدهرت خلال السّنوات الأخيرة، والكثير من هذه المشاريع، التي تُحرّكها حسابات داخليّة ومغلّفة بخطاب قوميٍّ شعبويٍّ، قد تؤدّي في نهاية الأمر إلى تعزيز المنافسة ومفاقمة الصراعات، بدلاً من أن تعزّز التّكامل الاقتصاديّ». وقال التّقرير عن مشروع «طريق التّنمية»، «يبدو المشروع جذّاباً من النّاحية النّظريّة، إلا أنّ «الشّيطان يكمن في التفاصيل»، ومشروع طريق التّنمية ليس مفهوماً جديداً، وأنّ الفكرة متداولة منذ سنوات عديدة». وذهب إلى حَدِّ الاعتقاد بأنّ «منتقدي المشروع يرَون أنّه قد يكون مُجرَّد غطاء جديد للفساد السّياسيّ، وبأنّه سيَتُمُّ استغلاله من أجل تمرير أرباح غير قانونيّة إلى الأحزاب السّياسيّة الحاكمة ورجال الأعمال المرتبطين بالأحزاب".

موقف إيران من المشروع:

هناك غموض وضبابيّة حول الموقف الإيرانيّ الرّسميّ من مشروع «طريق التّنمية»، ولا يزال محصوراً في طور التكهُّنات من قبل العديد من المراقبين والخبراء السّياسيّين في المنطقة والعالم، رغم صدور بعض ردود الفعل المعارضة والرّافضة للمشروع من قبل بعض التيّارات السّياسيّة الموالية لها في العراق، وخاصّةً الشّيعيّة.

إنّ قبول إيران بالمشروع، يفضي إلى دفن مشروعها «الهلال الشّيعيّ» المُمتدّ من أراضيها إلى العراق وسوريّا ولبنان، إضافة إلى تراجع نفوذها في العراق بالدّرجة الأولى، وإلغاء مشروعها المزمَع المباشرة به «مشروع الرّبط الثُّلاثي لسكك الحديد بينها وبين العراق وسوريّا». هذا الموقف سينعكس على تراجع نفوذها في منطقة الشّرق الأوسط بأكمله.

ومن المتوقّع أن تلجأ إيران إلى توسيع تحالفاتها في العراق، وتقوية نفوذها عبر زيادة دعمها للتيّارات الموالية لها والرّافضة لمشروع «طريق التّنمية»، ومن غير المستبعد أن تعمد إيران إلى الإطاحة بالحكومة الحالية التي تسعى إلى تعزيز التّعاون مع تركيّا التي تُعلّق آمالاً كبيرة على هذا المشروع، ولكن لن تذهب إيران إلى مواجهة مفتوحة مع القوى الدّاعمة والمشاركة في المشروع على الأراضي العراقيّة، بلد ستحرّك أدواتها، وتسحب البساط من تحت المتشّجعين للمشروع داخل العراق.

وإيران تفكّر وتعمل بشكل استراتيجيّ، ولكن «من غير المرجَّح أن تسمح إيران لتركيّا بتنفيذ مشروع يمكن أن يُهدِّدَ نفوذها في العراق». وتفضّل إيران أن تكون المبادرة الصّينيّة «الحزام والطريق» بديلاً لمشروع «طريق التّنمية»، لأنّها دولة أساسيّة فيه.

فيما يعتقد البعض أنّ هناك أملاً ضئيلاً في أن توافق إيران على المشروع، بشرط حصولها على فوائد كبيرة، من قبيل ربط شبكة السّكك

الحديديّة المُمتدّ من أراضيها إلى إقليم كُردستان بشبكة السّكك الحديديّة للمشروع، أي تدفُّق سلعها وبضائعها إلى الأسواق العالمية، وهذا مرفوض في ظِلِّ العقوبات الأمريكيّة والغربيّة المفروضة على إيران.

موقف حكومة إقليم كُردستان من المشروع:

تُبدي حكومة إقليم كُردستان مقاربات حَذِرة من مشروع «طريق التَّنمية»، في ظِلِّ التشابكات والحسابات السِّياسيّة المعقَّدة التي تَلفُّ المشروع، إلى جانب التوتُّرات التي تشهدها علاقاتها مع الحكومة المركزيَّة في بغداد بين الحين والآخر، حول تصدير النَّفط وعائداته، وكذلك بخصوص الميزانيَّة الخاصَّة للإقليم من الميزانيَّة الفيدراليَّة، والمناطق المُتنازع عليها وفق المادّة /١٤٠/ من الدّستور العراقيّ الفيدراليّ. ودائماً تَنفُثُ تركيّا في تلك الخلافات، لإحداث شرخ بين الطرفين، لِتُضعِفَ معها حكومة الإقليم.

وترى حكومة الإقليم أنَّها مغبونة لأبعد الحدود لاستبعادها من المشاركة في مشروع «طريق التَّنمية»، حيث تُصِرُّ تركيّا على عدم مرور الطريق البرّيّ السَّريع، وكذلك خطّ السّكك الحديديّة من أراضيها، وبالتّالي حرمانها من عائدات مرور البضائع والسّلع. وأهمُّ من ذلك؛ إقصاء حكومة الإقليم من أيّ تحالفات واصطفافات سياسيّة، لأنَّ أهداف المشروع ودوافعه سياسيّة قبل أن تكون اقتصاديّة وتنمويَّة.

وبناء خطُّ السكك الحديديّة بين إيران وتركيّا عبر أراضي إقليم كُردستان؛ يتطلَّب موافقة تركيّا الأخيرة عليه؛ حيث يفضّل الإقليم أن ينتهي الخطُّ الحديديّ عند معبر «إبراهيم الخليل»، فيما ترغب تركيّا بأن ينتهيَ عن معبر «فيش خابور».

وزيارة الرَّئيس التُّركيّ أردوغان إلى إقليم كُردستان، ورغم أنَّه لم يُفصَح عن فحواها كثيراً، إلا أنَّ أردوغان لم يتعهد فيها بإشراك حكومة الإقليم في المشروع، وهو ما فسَّرته زيارة رئيس الإقليم «نيجيرفان بارزاني» إلى إيران وطلب مساعدتها لتنفيذ مشروع بناء خطّ سكّة حديد يربط بين إيران وتركيّا عبر أراضي الإقليم، وهو ما يُعَدُّ تحدّياً لمشروع «طريق التَّنمية».

إلا أنَّ تنفيذ خطّ سكّة الحديد المطروح من قبل حكومة الإقليم هو الآخر يواجه مشاكل التَّمويل، فلا قدرة ماليَّة لدى الإقليم لتمويل المشروع، بعد أن جمَّدت تركيّا تسليم الإقليم عوائد النَّفط المُصدَّر عبر أراضيها سابقاً، وتوقّف التَّصدير حاليّاً لخلافات بين الإقليم والحكومة المركزيَّة.

وحسب بعض المصادر الإعلاميَّة والاقتصاديّة في الإقليم، بأنَّ مشروع سكّة الحديد «لا يزال في المرحلة التَّمهيديَّة المبكّرة»، رغم أنَّ «حكومة إقليم كُردستان أعدَّت تقريراً عن الجدوى عن المسار بالتَّعاون مع شركة إسبانيَّة، ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح متى سيَتُمُّ الانتهاء من عمليَّة التَّصميم والمناقصة».

وفي رَدٍّ رسميٍّ من حكومة إقليم كُردستان على استبعادها من المشاركة في مشروع «طريق التَّنمية»؛ قال وزير النقل في حكومة إقليم كُردستان «أنو عبدوكا» أنَّ «هكذا مشروع لن يبصر النور من دون إقليم كُردستان». وحذَّر «عبدوكا» من أنَّ شبكة النَّقل المُخطَّط لها يجب أن تتجنَّب «التمييز» ضُدَّ أيّ عراقيّ. فيما رَدَّ عليه المتحدّث باسم الحكومة العراقيّة «باسم العوّادي» أنَّ «حكومة إقليم كُردستان لم يَتُمّ إشراكها «لأسباب فنيَّة بحتة»، وتضاريس إقليم كُردستان الجبلية غير مناسبة لتنفيذ المشروع، ورغم ذلك هناك خطط لإشراك كُردستان العراق في نهاية المطاف».

وتنفي حكومة إقليم كُردستان أنَّ تكون القضايا الفنيَّة والتَّضاريس هي العقبة الرَّئيسيَّة أمام إشراك حكومة إقليم كُردستان في المشروع وأنَّ «طريق التَّنمية هو مسعى سياسيّ يهدف إلى الحَدِّ من النّفوذ الاقتصاديّ والسِّياسيّ لأربيل من خلال إنشاء رابط مباشر بين العراق الاتّحادي وتركيّا».

ولدى حكومة إقليم كُردستان هواجس عديدة حيال سعي الحكومة المركزيَّة العراقيّة وتركيّا من رفضهما مشاركة الإقليم في مشروع «طريق التَّنمية». وفي هذا الصدد قال النّاطق باسم حكومة إقليم كُردستان «بيشاوا هوراماني» إنَّ «الحكومة العراقيّة تحاول عرقلة حصول إقليم كُردستان على ميّزات مشروع تطوير الطرق». وأضاف: «لا ينبغي استبعاد مدن إقليم كُردستان من هذا المشروع. نحن عازمون على بذل كُلّ الجهود الممكنة لضمان عدم حصول ذلك».

فيما قال مدير المكتب الإعلاميّ لوزارة النَّقل في الحكومة المركزية العراقيّة «ميثم عبد الصّافي» إنَّ «إقليم كُردستان هو جزء من هذا المشروع، ومنطقة «فيش خابور» هي نقطة الرَّبط في الطريق، حيث أبلغت الوزارة حكومة الإقليم والجانب التُّركيّ بهذا الصدد». إلا أنَّ الواقع يدحض هذه التَّصريحات، والثّابت أنَّ هناك فيتو تركيّ بالدَّرجة الأولى على مشاركة الإقليم، مبعثه مخاوف تركيّا من تحول الإقليم إلى قوَّة يمكن لها أن تتحوَّل مستقبلاً إلى منافِسٍ حقيقيٍّ لها في المجال الاقتصاديّ وحتّى السِّياسيّ، وهي – أي تركيّا – تنظر إلى مسألة مشاركة الإقليم في المشروع من زاوية قوميَّة بحتة، لأنَّها تُعادي كُلّ التطلّعات الكُرديّة، وفي جميع أجزاء كُردستان، حتّى وإن كان لها علاقات اقتصاديّة وأمنيَّة واسعة مع حكومة الإقليم.

حزب العُمّال الكُردستانيّ وأوهام تركيّا:

تُلوِّحُ تركيّا دائماً بورقة تواجد قوّات حزب العُمّال الكُردستانيّ (الكريلا) في المناطق الشّماليَّة بجنوب كُردستان/ إقليم كُردستان العراق، وتُهدِّدُ بها جميع الأطراف، وتسوِّقُ لمزاعم بأنَّ تواجده في تلك المنطقة الجيوسياسيّة الحسّاسة، إنَّما يؤثّر على أمن واستقرار المنطقة، وتبحث عن شركاء لها في حربها المستمرّة ضُدَّ قواعد الكريلا في تلك المنطقة، وتَشُنُّ طائراتها الحربيَّة والمُسيَّرة غارات يوميَّة على المناطق الواقعة تحت سيطرة الحزب، إضافة إلى هجماتها البرّيّة.

وقبل طرح فكرة إقامة مشروع «طريق التَّنمية» بفترة بعيدة؛ توغَّلت تركيّا عسكريّاً في مناطق جنوب كُردستان، وأقامت فيها أكثر من /٤٠/ قاعدة عسكريَّة لها، هذا عدا المقار الاستخباراتيَّة المنتشرة في معظم مدن جنوب كُردستان. وإن كانت تركيّا تهوّل كثيراً مما تزعمه من خطر وجود قوّات حزب العُمّال الكُردستانيّ في تلك المنطقة؛ فإنَّ قواعدها العسكريّة المنتشرة في معظم مناطق إقليم كُردستان تُهدِّدُ أمن واستقرار الإقليم والعراق برُمَّته. ومنذ اليوم الأوَّل لدخول القوّات العسكريّة التُّركيّة فيها، لم ينعم العراق بالأمن والاستقرار، فتواجدها أكبر تهديد على مستقبل العراق وحاضره. وطالب العراق مرّات عديدة تركيّا بسحب كامل قوّاتها من أراضيها، في حين وصفته معظم القوى السِّياسيّة بأنَّ تواجد القوّات التُّركيّة على الأراضي العراقيّة هو «احتلال مكشوف»، حتّى أنَّ الحشد الشَّعبيّ طالب بمقاومة القوّات التُّركيّة، ويُنفِّذ بين الحين والآخر عمليّات استهداف لتلك القواعد.

والحكومة العراقيّة لا تنظر لوجود حزب العُمّال الكُردستانيّ في تلك المنطقة خطراً يزعزع أمن واستقرار العراق، بل هي قدَّمت ضمانات لتركيّا، بأنَّها إذا سحبت قوّاتها من الأراضي العراقيّة، فإنَّ حزب العُمّال سيكون جزءاً من أمن واستقرار المنطقة والعراق.

وتسعى تركيّا إلى تحقيق عِدَّة أهداف من خلال المشروع، منها:

١ – فرض الحصار على قوّات حزب العُمّال الكُردستانيّ في مناطق تواجده، وإشراك دول إقليميّة في حربها معه.

٢ – تغيير مسار الطريق البرّيّة السَّريعة وخَطّ السّكك الحديديّة من معبر «فيش خابور» إلى معبر «آفاكوي»، وهدفها فرض طوق مُحكَم على الإدارة الذّاتيّة في شمال وشرق سوريّا، وقطع أيّ تواصل لها مع العالم الخارجيّ، حيث أنَّ معبر «سيمالكا» و»تل كوجر» هما المنفذان

الوحيدان للإدارة الذّاتيّة مع الخارج، وبالتّالي قطع أيّ تواصل للإدارة مع حكومة الإقليم أيضاً.

٣ – محاولة تمركز قوّاتها العسكريّة على حدود إقليم كُردستان مع روجآفا وشمال وشرق سوريّا، وإعادة تقطيع أوصال المناطق الكُرديّة، ممّا يُسهّل عليها التّحكّم بحركة التنقّل عبر حدود البلدين.

٤ – إقناع الحكومة العراقيّة بنشر قوّاتها في المناطق التي تسيطر عليها الكريلا، وأيضاً في مناطق إقليم كُردستان، لإضعافها أو الضغط عليها لقبول الإملاءات والشُّروط التُّركيّة للمشاركة في محاربة قوّات حزب العُمّال الكُردستانيّ.

٥ – شرعنة تواجد قوّاتها العسكريّة في المنطقة تحت مزاعم حماية «طريق التّنمية»، فيما الهدف الأساس محاربة حزب العُمّال الكُردستانيّ، حيث أنَّ منطقة المثلّث الحدوديّ بين كُلٍّ من العراق، سوريّا وتركيّا، له أهميّة كبيرة في الحسابات التُّركيّة المتعلّقة ببسط سيطرتها على كُلٍّ من العراق وسوريّا.

وتحاول تركيّا إقامة حزام أمنيّ في العراق بعمق يتراوح بين /٣٠/ و/٤٠/ كيلومتراً على غرار ما تفعل في سوريّا، كجزء من مشروعها «الميثاق الملّي». وتسوّق للمشروع عبر الادّعاء بأنَّها تحاول قطع الصّلة بين حزب العُمّال الكُردستانيّ والإدارة الذّاتيّة في شمال وشرق سوريّا، رغم أنَّ الأخيرة نفت مراراً أنَّها غير مرتبطة بحزب العُمّال الكُردستانيّ، بل هي تتّخذ قراراتها بشكل مستقلّ.

وقد صرَّحت أنقرة مراراً أنَّها تسعى إلى قطع ممرّ الإدارة الذّاتيّة مع إقليم كُردستان، وذلك من خلال فتح معبر «آفاكوي»، إضافة إلى أنَّها تريد «الوصول إلى المناطق السُنّيّة والتُّركمانيّة في شمال العراق، مثل الموصل، حيث تقع قاعدة «بعشيقة» العسكريّة التُّركيّة، وأيضاً كركوك، حيث يعيش فيها عدد من التُّركمان». وتخطّط تركيّا لتعزيز مواقع التُّركمان والعرب السُنّة في إقليم كُردستان والعراق بشكل عام من خلال هذا

> **”لم تفصح الولايات المتّحدة عن معارضة صريحة لمشروع "طريق التّنمية"، لكنّها في ذات الوقت غير متشجّعة له، وتجد فيه تحدّياً لمشروعها "الممر الهندي". الخلافات العميقة بين الولايات المتّحدة وتركيا بشأن العديد من القضايا، الملفّ السوري، ودعم تركيا وتبنّيها لتنظيم "الإخوان المسلمين" العالميّ، وكذلك الموقف من الإدارة الذّاتية في شمال وشرق سوريا والقضيّة الكُردية عموماً“**

المشروع، وخاصَّةً في الموصل.

كما تحاول تركيّا من خلال هذا المشروع ضرب التّحالف القائم بين الإدارة الذّاتيّة وحزب الاتّحاد الوطنيّ الكُردستانيّ في إقليم كُردستان، وحاولت مراراً استهداف عناصر من الإدارة في مدينة «السُّليمانيَّة» الواقعة تحت سيطرة الاتّحاد الوطنيّ الكُردستانيّ، مقابل دعمها للحزب الديمقراطي الكُردستانيّ لزيادة نفوذه في الإقليم. كما تهدف تركيّا إلى ضرب تجربة الإدارة الذّاتيَّة في شنكال، وإعادتها إلى سيطرة الحكومة المركزيَّة العراقيّة، أو إلى حكومة إقليم كُردستان، ليكون شعبها الكُرديّ الإيزيديّ وجهاً لوجه مع مخاوف وقوع مجازر جديدة ضُدَّهم، على غرار المجزرة التي ارتكبها تنظيم «داعش» الإرهابيّ بحقّهم في أغسطس/ آب ٢٠١٤.

ومشروع «طريق التّنمية» له بعد أمني بالنسبة لتركيّا أكثر من البعد الاقتصاديّ، فهي الآن تُخطّط لِشَنّ عمليَّة برّيَّة واسعة ضُدَّ قوّات حزب العُمّال الكُردستانيّ في الصيف القادم، رغم أنَّ

حربها ضُدَّ الحزب لم تتوقّف منذ أكثر من ثلاث سنوات، بل تحاول إضفاء هالة إعلاميَّة مضخَّمة على عمليّاتها، للاستهلاك الدّاخليّ بالدَّرجة الأولى، بعد أن مُنِيَ حزب العدالة والتَّنمية بقيادة أردوغان بهزيمة مدوّية في الانتخابات المحلّيّة الأخيرة.

الخاتمة:

يبقى مشروع «طريق التَّنمية» في النِّهاية خاضعاً للديناميكيّات السِّياسيّة أكثر من الاقتصاديّة، فيما أيّ تطوّر عسكريّ «حرب، عدم الاستقرار الأمنيّ»، قد ينسف المشروع برُمَّته، خاصَّةً في منطقة مثل العراق وتركيّا التي لم تشهدا يوماً استقراراً أمنيّاً، نظراً لحجم الأزمات السِّياسيّة والأمنية والانقسامات بين أطياف من يُديرون اللُّعبة السِّياسيّة فيها، وتفضيل النُّخب الحاكمة فيها مصالح أنظمتها على مصالح شعوبها.

كما بات يقيناً أنَّ أيَّ مشروع اقتصاديّ أو سياسيّ إن كان يريد أن يُبصِرَ النّور، يجب أن يحظى بقبول دوليّ، وعلى رأسها موافقة الولايات المتّحدة التي تمسك بتلابيب وخيوط اللُّعبة السِّياسيّة والاقتصاديّة في الشَّرق الأوسط، وهي لا تزال تلتزم الصَّمت، الذي يوحي إلى عدم ارتياحها من مشاريع اقتصاديّة تشارك فيها قوى إقليميّة تسعى لتصدُّر المشهد السِّياسيّ والأمنيّ في المنطقة.

كما أنَّ استبعاد حكومة إقليم كُردستان من المشاركة في المشروع، قد يترتَّب عليه تَبِعات، أقلُّ ما يمكن القول عنها أنَّها ستعرقل المشروع وفق إمكانيّاتها. فحكومة الإقليم حينها سيكون أمامها هامش للمناورة، من خلال إمكانيَّة انخراطها في تحالف مع حزب العُمّال الكُردستانيّ، وتخفيض حِدَّةِ التوتُّر معه، بل حتّى التَّنسيق معه في تشكيل ضغط أمنيّ وعسكريّ على تركيّا، وبالتّالي عرقلة المشروع. ومن جهة أخرى ستسعى للدُّخول في تحالفات وتوافقات مع إيران من خلال حزب الاتّحاد الوطنيّ الكُردستانيّ الذي يحتفظ بعلاقات ودّيَّة جيّدة مع إيران. ويمكن أن تُشكِّلَ هذه عوامل كبح لدى الدّول الموقّعة على المشروع، وتنكفئ وتلغي مشاركتها فيه.

إنَّ احتمالات وعوامل فشل المشروع هي أكثر من عوامل نجاحه، بل إنَّه يحمل عوامل فشله معه.

المراجع:

1 – بيان لوزارة الخارجيَّة العراقيَّة.

2 – مقالة للباحث في شؤون الطاقة "عامر الشوبكي".

3 – مقابلة لوزير التّجارة التُّركيّ "عبد القادر أورال أوغلو" في مقابلة مطوَّلة مع موقع الجزيرة نت.

4 – مقالة تحليليّة لخبير الشؤون العراقيّة في مركز دراسات الشَّرق الأوسط في أنقرة، الدّكتور "بلجاي دومان".

5 – دراسة للدّكتور "مثنّى العبيدي" أستاذ العلوم السِّياسيّة والدراسات الدّوليّة بجامعة تكريت بعنوان "مشروع التَّنمية في العراق.. ما له وما عليه".

6 – تعليق لنّائب في البرلمان العراقيّ، "حسن سالم"، من كتلة (صادقون) الممثِّلة لحركة (عصائب أهل الحق).

7 – مقالة للمعارض العراقيّ المقيم في تركيّا "مازن السّامرائي".

8 – تحليل للمحلّل السِّياسيّ التُّركيّ "سليمان سيفي أوغون".

9 – تقرير لمعهد "كارنيجي" الأمريكيّ للأبحاث – وهو معهد مُقرَّب من الحكومة الأمريكيّة ويعكس في دراساته وجهة نظر ومواقف الحكومة الأمريكيّة – حول مشروع "طريق التَّنمية".

10 – تعليق وزير النقل في حكومة إقليم كُردستان "أنو عبدوكا" على مشروع "طريق التَّنمية".

11 – تصريح المتحدّث باسم الحكومة العراقيّة "باسم العوّادي".

12 – تصريح النّاطق باسم حكومة إقليم كُردستان "بيشاوا هوراماني".

13 – تعليق مدير المكتب الإعلاميّ لوزارة النّقل في الحكومة المركزية العراقيّة "ميثم عبد الصّافي".

السياسة التركية والسير نحو المجهول

نتائج الانتخابات المحلية والتوجه نحو العراق – أنموذجاً

أحمد بيرهات

المقدمة:

يجب تعريف ماهية السياسة التركية، وهل هناك مفهوم يمكن تسميته بالسياسة التركية بمعناه الأبستمولوجي، أم هناك ذهنية توسعية تسلطية إقصائية، وهل يمكن تسمية ذلك بالسياسة؟ فالسياسة سوسيولوجياً تعني فن إدارة المجتمع والمناقشة والوصول وفق ذلك إلى حلول لكل القضايا التي تمخضت عن السلطة الدولتية.

سُمّيت السياسة التركية المتّبعة في السنوات القليلة الماضية بـ»السياسة الحائرة»؛ نتيجةً لغياب الرؤية والنظرة الاستراتيجية فيما يخص مفهوم السياسة. فتارة مالت نحو الرؤى الغربية من خلال انضمامها لحلف الناتو عام ١٩٥٢، وأحياناً تجدها تحن «للأمجاد العثمانية» من خلال طرح مشروع «العثمانية الجديدة» في نهاية الثمانينيات، وتارة أخرى عملت على إحياء «الميثاق الملّي» ومازالت تعيش هواجسه حتى الآن. تزامن ذلك بتطبيق سياسة «تصفير المشاكل» مع الجيران مع تولي حكومة العدالة والتنمية AKP الحكم في تركيا، ثم ركبت موجة ما تم تسميته غربياً "بالربيع العربي"، وارتكزت في سياستها هذه على فكرة الإسلام السياسي ومشروع "الإخوان المسلمين" تحديداً في بعض الدول العربية كمصر وتونس وسوريا وليبيا، أرادت من خلالها تبني ودعم جماعات الإسلام السياسي وإيصالها إلى السلطة مثلما تحقق ذلك في تونس ومصر. على أمل أن تؤدي هذه السياسة بتركيا لأخذ دور هام في قيادة الشرق الأوسط في إطار المشاريع التي طرحت لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة، تحت عنوان "إقامة الشرق الأوسط الكبير – الجديد". وعلى رغم من فشل تركيا فيما تصبو إليه؛ إلا أنها لم تتخلى عن هذه السياسة بعد.

وعندما لم تستطع إجراء التغيير في تلك البلدان كما أرادت ولم تتجاوب في ذلك مع السياسة الغربية والأمريكية منها خاصةً، مالت إلى السياسة الروسية التي تعدُّ نداً للسياسة الغربية في المنطقة والعالم، فتخلّت فترةً عن طلب انضمامها للاتحاد الأوروبي بعد أن هرعت نحوها عشرات السنين رغبة بالانضمام إليها.

فالمعضلات والقضايا التي تعانيها تركيا الآن؛ سببها تفريغ مفهوم السياسة من مضمونها، وعدم اتباعها السياسة الصحيحة، وتخبطها في إيجاد الرؤية الصائبة لسياستها هذه التي تقف سداً منيعاً أمام التحول الديمقراطي، والتي من المفترض أن تقوم بها لحل القضايا المتعددة لديها، وعلى كافة المستويات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية على حد سواء. والمفارقة هنا أنَّ تركيا رغم عدم نجاح سياستها، إلا أنها مصرَّة على السير في "فوبيا الكرد" والتي خلقتها بنفسها وباتت تلازمها منذ تأسيس وإعلان الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، من خلال ممارسة القمع والصهر وتهجير الشعوب والكرد منهم بشكل خاص وتسخير كل طاقاتها في ذلك.

ومع كل هذا التخبط في "اللا سياسة"؛ تخوض تركيا الآن تجربة حكم الأوليغارشية والتوتاليتارية على حد سواء، ويغيب عنها مفهوم السياسة بمعناه الأبستمولوجي والسوسيولوجي، وفي كل توجهاتها الحالية.

لنطرح سؤالاً قد يبدو تقليدياً، إلامَ تصبو السياسة التركية؟ وهل هناك سياسة تركية بالمعنى المعرفي؟ وما هي حيثياتها؟ وإذا كانت موجودةً؛ فلا بد من إيضاحها عبر الخوض في تفاصيلها وتشخيصها وتحليلها باستفاضة، والخروج برؤى تخدم سياسة التحول الديمقراطي في تركيا والشرق الأوسط.

سنحاول التطرق من خلال هذا البحث، وعبر محورين أساسيين، إلى تفاصيل السياسة التركية والمراحل التي عاشتها وحيثياتها، وقصور الرؤية الواقعية فيها وتوجهاتها، والمعوقات التي تواجهها، ومصالحها مع دول الجوار والمشاريع والأجندات التي مازال أردوغان يحاول تطبيقها في المنطقة فعلياً، وتحديداً من خلال الأجواء التي الانتخابات المحلية، التي جرت وأعطت مؤشرات واضحة. كما سنتطرق إلى الأجواء التي سادت الانتخابات المحلية التركية والنتائج التي تمخّضت عنها بالتفصيل، ومستقبل الرئيس التركي أردوغان وحزب العدالة والتنمية بعد أن مُنيا بهزيمة قاسية فيها، وسنخوض أيضاً في أسبابها وتبعاتها، وإعادة ظهور معادلة أن الكرد يشكلون بيضة القبان في الانتخابات التركية، وهبوب رياح التغيير على تركيا كضرورة واستجابة حضارية.

وفي المحور الثاني: سنتطرق إلى مستقبل العلاقات التركية مع دول الجوار، وتحديداً توجهها الأخير نحو الجمهورية العراقية، وسنبحث من خلال عدة عناوين أسباب هذا التوجه وأهدافه والأوراق التي قُدّمت في اللقاءات التي جرت بين البلدين، ومستقبل هذه السياسة "الجديدة"، والعوائق التي تقف في وجه تحقيق أهداف تركيا في العراق وإقليم كردستان بشكل تفصيلي، إضافة إلى قضايا أخرى تخدم مآلات بحثنا.

لقد اتخذنا في كتابة هذا البحث المنهج المعرفي والتحليلي والتفسيري منطلقاً، وسنشير في النهاية إلى الاستنتاجات التي توصلنا إليه خدمةً لأهداف بحثنا.

تركيا وخوض غمار سياسة التوازن الصعب:

تأسست الدولة التركية وفق معاهدة لوزان التي أبرمت في تموز ١٩٢٣، وعلى حساب الشعوب الأخرى كالكرد واللاز والشركس والآشوريين. وتمخّض عن هذه السياسة الحقد والكره من قبل النخبة الحاكمة التركية للشعوب قاطبة، فلم نشاهد خلال قرن كامل أن مارست تركيا سياسة أخلاقية تجاه أيّ شعب أو مكوّن، بل على العكس مازالت تعمل وفق سياسة «يجب القضاء على كل من يختلف معي» وتعيش حلم العودة إلى الإمبراطورية العثمانية.

وكرد فعل مباشر على هذه السياسة؛ تمرد الكرد وانتفضوا ضد هذه العقلية الفاشية التي اعتمدت على صهر وإبادة الشعوب، فانتفض الشيخ سعيد في بالو وكنج، وإحسان نوري باشا في آغري، وسيد رضا في ديرسم وغيرهم الكثير. ارتكبت تركيا خلال هذه الانتفاضات مجازر مروّعة في «كليه زيلان وديرسم» وغيرها. ومع تنامي الوعي القومي الكردي وصعود التيار الاشتراكي في العالم والشرق الأوسط خاصة، ظهرت من رحم الشعب الكردي قيادة ثورية تلاحمت مع شخصيات من شعوب أخرى، وأسست معاً حركة حرية كردستان في سبعينيات القرن الماضي، وعملت سويةً على إسقاط هذه الذهنية

> **"سُمّيت السياسة التركية المتّبعة في السنوات القليلة الماضية بـ"السياسة الحائرة"؛ نتيجةٍ لغياب الرؤية والنظرة الإستراتيجية فيما يخص مفهوم السياسة، فتارة مالت نحو الرؤى الغربية من خلال انضمامها لحلف الناتو عام ١٩٥٢، وأحياناً تجدها تحن للأمجاد العثمانية" من خلال طرح مشروع "العثمانية الجديدة" في نهاية الثمانينيات، وتارة أخرى عملت على إحياء "الميثاق الملّي" ومازالت تعيش هواجسه حتى الآن"**

الإقصائية في تركيا والمرتبطة بالأجندات الغربية الاحتكارية التي تحارب قيّم الشعوب والعيش المشترك، وما زال نضال هؤلاء مستمراً حتى الآن، وبشكل أوسع.

فالمتابع لتفاصيل السياسة التركية يلاحظ عدم الاستقرار على استراتيجية واضحة. فقد عاشت تحولات خلال قرن كامل كالنموذج العلماني الأتاتوركي (التي انتهت بتجميد عضوية تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦). وأيضاً تحالفها وخلافاتها مع إسرائيل، كقضية اعتداء إسرائيل على سفينة «مافي مرمرة» التي كانت تقل مساعدات لغزة عام ٢٠١٠ (رغم أن تركيا كانت أول دولة «إسلامية» اعترفت بإسرائيل عام ١٩٤٩).

في عام ٢٠٠٢؛ بدأت حقبة جديدة في تركيا مع تولي رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، الذي قال عنه الكاتب التركي المعروف «مردان يناردغ» في كتاب له بعنوان

«AKP مشروع أمريكي" وتزامن إصدار كتابه هذا مع التدخل الأمريكي في الشرق الأوسط واحتلال العراق بحجة مكافحة الإرهاب عام ٢٠٠٣. ومع بدء ما تم تسميته بـ"الربيع العربي"، فتغيرت السياسة التركية مجدداً من "صفر مشاكل" إلى مشاكل مع كل دول الجوار (سوريا والعراق وإيران وأرمينيا وروسيا وغيرها). وبدأت تركيا فعلياً بالتدخل في كل دول الجوار من خلال مشروع الإسلام السياسي ودعم حركات "الإخوان المسلمين" في دول المنطقة من مصر وتونس والسودان والصومال وتونس والمغرب واليمن وليبيا. وسوريا بشكل أوسع كونها بوابة الشرق الأوسط. وحوّلت حدود تركيا مع هذه البلدان إلى بؤر توتر من خلال سماح تركيا بدخول الجهاديين والمتشددين والمتطرفين القادمين من كلّ أصقاع العالم إلى سوريا بشكل خاص.

وبذلك عادت الأطماع التركية في سوريا إلى الواجهة. كذلك تجدد الصراع العثماني – الصفوي ببعده المذهبي – الطائفي "السني والشيعي" مرّة أخرى. ولو بشكل آخر. وخاصة في بلدان كسوريا ولبنان والعراق وصولاً إلى بعض الدول في القارة الإفريقية.

فقد تراوحت العلاقة التركية مع العالم العربي خلال هذه الفترة بين التوتر مع دول كمصر والسعودية والإمارات. بسبب دعم تركيا لحركة "الإخوان المسلمين"، والتحالف مع دولتي قطر والصومال. ومن ثم محاولتها تحسين العلاقات مع نفس الدول مجدداً. "مصر. السعودية والإمارات"، بسبب فشلها في إسقاط هذه الدول. أي أن تركيا عاشت حالة العداء والجمود. وبالتالي التخبط في هذه المرحلة.

هنا لا بد لنا أن نرى البعد الأيديولوجي (الإرث العثماني) وتأثيره الكبير في تسيير السياسات التركية وسعيها لأخذ دور إقليمي مهيمن. ورغبتها في أن تكون دولة ذات شأن. فهي تعتبر نفسها دولة مركزية ومحورية في رسم السياسات في الشرق الأوسط.

ومع فشل هذه السياسات التركية المتعدّدة والمشتتة. والتي لم تستقر على رؤى استراتيجية واضحة المعالم. وضعف رهاناتها؛ فإنّ هذا يدعونا إلى طرح سؤال جوهري وهو: هل يتكرر التاريخ التركي نفسه مرّة أخرى في إمكانية تحوّلها إلى "رجل الشرق المريض"؟. كما أطلق الغرب على أجدادهم العثمانيين "رجل أوروبا المريض"، وذلك بفعل المشاكل الجمّة. والقضايا الجدية التي تواجه تركيا سواءً في الداخل أو الخارج. وتبعات الأزمات والصراعات الإقليمية والدولية عليها في خضم انخراط تركيا في القضايا المتناثرة في الشرق الأوسط والعالم.

مشكلة تركيا تكمن في أنّها تحاول أن تلبس لباساً أكبر من جسدها وحجمها وإمكانياتها. بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والأغراض. وبأدوات لا تتناسب وأصول اتباع وممارسة السياسة والدبلوماسية في العلاقات مع الدول. فالسياسة التي اتبعتها تركيا في الآونة الأخيرة تمثّلت في السعي لاستبدال أنظمة بأخرى. واستخدمت أداتها الرئيسية "الأحزاب الإسلاموية" وتحديداً حركة "الإخوان المسلمين". فكانت نتيجة هذه السياسة المتبعة عزلة عربية لها بعد سنوات من الانفتاح عليها (كما أشرنا إلى سياسة التخبط التركية آنفاً. لا سيما بعد سقوط حكومة مرسي في مصر. التي كانت مؤشراً واضحاً لنهاية المشروع الإقليمي التركي في عام ٢٠١٣).

وإشارة إلى ما ذكرناه بأنَّ أردوغان وحزبه "مشروع أمريكي"، وتجلّى ذلك في عدم إيلاء دول العالم الاهتمام الكافي بالانتخابات التي جرت في تركيا. رغم كل المخالفات التي قامت بها اللجان المكلفة من قبل النظام الحاكم. ورغم تشديد قبضته الأمنية. إضافة إلى ورود حالات التزوير الكثيرة. وكثافة الضغوطات الممارسة من قبل أردوغان وجزبه عن طريق مؤسسات الدولة على المعارضة التركية والكُرد منهم بشكل خاص. الذين يعبرون عن طموحاتهم في بناء جمهورية ديمقراطية من خلال "حزب المساواة والديمقراطية للشعوب". ودعماً لما أشرنا إليه؛ هو ظهور "حزب

الرفاه الجديد" كنِدٍّ قويٍّ لأردوغان وحزبه وربما بديلاً له، لأنه هو الآخر يتّخذ الإسلام السياسي أساساً في عمله، وبالتأكيد سيكون لأمريكا والغرب عموماً اليد الطولى في لعب دور أساسي في هذه التحولات مستقبلاً.

فتركيا تعيش أزمات عديدة نتيجة الضّبابية في سياستها بين العودة لإرثها القديم، وبين فشلها في بناء مجتمع متجانس يمتلك قراره بيده، فترتهن تركيا الدولة في سياستها على الاستفادة من موقعها الجيوسياسي لاستقطاب والتأثير على المشاريع المنفذة من قِبل الدول المؤثرة على المستوى العالمي في المنطقة. (فتارة تميل لصالح روسيا، وتارة أخرى نحو دول الخليج، وتارة نحو أمريكا وغيرها، وتعيش حالة اللا توازن التي نعتقد أنه آن الأوان ليتم حسم هذا الموضوع).

المؤكد أنّ التخبط التركي على المستوى الدولي سيزداد مع توجه العلاقات الروسية – التركية لمنعطف جديد. فالرهان الذي كان موضوعاً على التفاهمات التي كانت تجري بين تركيا وروسيا بين الفينة والأخرى بما يخص سوريا وأوكرانيا، واستغلالهما للقضايا الشائكة في العلاقات الدولية، بدأت تتغير رويداً رويداً، وهذا ما ظهر جلياً في تأجيل الرئيس الروسي بوتين لزيارته إلى أنقرة للمرة الثالثة على التوالي، وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على أنّ توتر العلاقات بينهما بدأ يظهر للعلن، خاصة بعد موافقة تركيا لضم دولتي فنلندا والسويد لحلف الناتو، وبذلك يكون هذا الحلف على حدود روسيا، والذي اُعتبر من "الخطوط الحمر" التي اتفق الاثنان، بوتين مع أردوغان، بعدم تجاوزها وعدم المساس بها.

عدم حصول تركيا على تنازلات من روسيا في القوقاز وسوريا بالشكل المطلوب، هو بالتحديد ما دعاها للاستنجاد بأمريكا في حل قضاياها الداخلية والخارجية، كون تركيا في الأساس غير قادرة على الخروج عن هيمنة السياسة الأمريكية. وبالمقابل حاول أمريكا "إرضاء" تركيا من خلال موافقتها على ضرب أماكن تواجد مواقع حزب العمال الكردستاني، والمناطق الحيوية في إقليم

> **"مشكلة تركيا تكمن في أنها تحاول أن تلبس لباس أكبر من جسدها وحجمها وإمكانياتها، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والأغراض، وبأدوات لا تتناسب وأصول اتباع وممارسة السياسة والدبلوماسية في العلاقات مع الدول. فالسياسة التي اتبعتها تركيا في الآونة الأخيرة تمثلت في السعي لاستبدال أنظمة بأخرى، واستخدمت أداتها الرئيسية "الأحزاب الإسلاموية" وتحديداً حركة "الإخوان المسلمين**

شمال وشرق سوريا، وبيعها معدات وقطع غيار وطائرات – F١٦ التي كانت صفقتها مجمدة لوقت طويل.

فكلا الطرفين، تركيا وروسيا، تخطّطان للاستفادة من بعضهما البعض داخل المجال الحيوي لهما، ابتداءً من الناتو والتجمعات الاقتصادية والسياسية والعالمية الكبرى في كل الساحات، من أمريكا اللاتينية إلى أفريقيا، دون وضع أسس أخلاقية سياسية إنسانية، بل على العكس كانت مقارباتهما "ميكيافيلية" متعفّنة ونتنة بشكل كامل.

وعند العودة إلى الرهانات لدى الطرفين؛ يُلاحَظ خيبة الأمل من إمكانية عقد لقاء بين أردوغان والأسد قبل الانتخابات الرئاسية التركية في العام الماضي وحتى الآن.

فالقارئ لتاريخ البلدَين يدرك جيداً حساسية العلاقات التاريخية، فالرسائل الروسية كانت واضحة، وهي عدم اتخاذ تركيا مركزاً لنقل الغاز

”عدم استطاعة حزب العدالة والتنمية إيجاد حلول اقتصادية للأزمات التي شهدتها البلاد، خاصة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، كانت وراء خسارته الانتخابات، حيث بلغت نسبة التضخم ٧٠٪ وبحسب صحيفة "جمهورييت" التركية، فقد غادر تركيا خلال هذه الفترة أكثر من ٤٦ ألف مستثمر وبات الناس يعانون من مستويات فقر وبطالة خطيرة.“

إلى أوروبا، وتجميد نقل الحبوب من أوكرانيا إلى البحر الأسود عبر تركيا ومنها إلى أوروبا. فكان الرد التركي هو نقل معمل صناعة المُسيّرات التركية "بيرقدار" إلى الأراضي الأوكرانية، كشكل متقدم وتعبير واضح على مستوى التوتر الذي وصلت إليه العلاقات بين الطرفين.

فتركيا تريد تسيير السياسة وفق سياسة "التوازن الصعب" واستثمار الفوضى الموجودة في العلاقات الدولية، في ظل تعدد المشاريع في المنطقة، وتجيرها لصالحها، لكن مؤشرات انتهاء هذه الفترة باتت قريبة.

فتركيا تحاول إعادة العلاقات مع الدول المؤثرة في المنطقة كمصر والسعودية والإمارات، لأن هذه الدول مرشّحة لتكون ذا ثقل كبير في السياسات المتبعة من قبل الدول العظمى في الشرق الأوسط في الفترة القادمة، خاصة بعد أن شكلت هذه الدول تحالفات اقتصادية، سياسية وعسكرية فيما بينها في كثير من المواقع، ونجحت فيها إلى حد ما، ويعدّ ذلك بمثابة ندّ أو بديل لهيمنة إيران وتركيا على سياسات المنطقة.

وسط كل هذه التوترات والصراعات والأزمات التي تشكّل تركيا جزءاً أساسياً ورئيسياً منها؛ فإنّ تركيا أجرت نهاية شهر آذار المنصرم الانتخابات المحلية، وتعدّ نتائجها الحدث الأبرز في هذه الفترة بالنسبة للسياسة التركية الداخلية والخارجية، وبالتأكيد نتائجها لها تأثيرها المباشر على دول المنطقة.

أهمية الانتخابات المحلية في تركيا وتأثيراتها:

قبل الخوض في تفاصيل هذه الانتخابات، يفترض التعرف على الأسس التي تجرى عليها الانتخابات المحلية في تركيا ومعرفة أهميتها. فالانتخابات المحلية تقام في تركيا كلّ خمس سنوات بهدف انتخاب مجالس مناطقية، تبدأ من القرية الصغيرة إلى المدينة الكبيرة. وتلك المجالس معنيّة في الأساس بالخدمات والبنى التحتية. وبالرغم من سيطرة الطابع العائلي والعشائري في اختيار المرشحين، إلّا أنّ الطابع السياسي يطغى عليها أيضاً، وتعطي نتائج هذه الانتخابات مؤشراً على ملامح مرحلة مقبلة، تكون مقدمة لنتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية التي تلي إجراء الانتخابات المحلية.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف كان يفكر الرئيس التركي أردوغان قبل خوض حزبه للانتخابات المحلية؟

لنأخذ إسطنبول كنموذج، فالقول الشائع عنها «من يربح في إسطنبول يحكم تركيا»، إلا أن أردوغان كان يهدف من وراء الفوز ببلدية إسطنبول إلى تحقيق عدة أغراض، أهمها، أن استعادة بلدية إسطنبول من المعارضة، يعتبرها رمزاً شخصياً له، فهو قد فاز بها عام ١٩٩٤، وبدأ حياته السياسية رسمياً آنذاك، فالجانب المعنوي طاغٍ هنا.

ومن جانب آخر فهو ينظر إلى رئيس بلدية إسطنبول الحالي «أكرم إمام أوغلو» بأنه المنافس الأخطر له في الانتخابات الرئاسية المقبلة التي ستقام في عام ٢٠٢٨. فإذا فاز على «إمام أوغلو»، فهذا سيمنحه دافعاً معنوياً قوياً لإعداد دستور جديد يعدّل فيه البند الخاص بالترشح لرئاسة الجمهورية للمرة الثالثة، وعملياً هي الرابعة، ودون ذلك لن يستطيع أردوغان الترشح للرئاسة مرة أخرى. وهنا تكمن معضلة أردوغان المرتقبة، لذلك كان أردوغان يعتبر انتخابات بلدية مدينة إسطنبول معركة رئاسة الجمهورية (ظهر في نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة تقدُّم أكرم إمام أوغلو بفارق كبير بلغ ١٢ نقطة).

نتائج الانتخابات التركية:

لقد أُجريت الانتخابات المحلية التركية في ٨١ ولاية شارك فيها ٦١,٥ مليون شخص، حصل حزب الشعب الجمهوري CHP على نسبة ٣٧,٧٦٪، وهو لم يحقق هذا "الإنجاز" منذ عام ١٩٧٧، حيث كان "بولنت أجاويد" على رأس الحزب آنذاك/ وحصل في الانتخابات النيابية على نسبة٤١,٤٪، وبموجب الانتخابات الأخيرة حصل CHP على رئاسة ٣٥ بلدية وبزيادة ١٤ بلدية عن الانتخابات السابقة، أي تقدم بسبع نقاط عن انتخابات ٢٠١٩ واثنتا عشر نقطة عن الانتخابات البرلمانية.

بالمقابل حصل حزب العدالة والتنمية على نسبة ٣٥,٤٨، كأدنى نسبة يحصل عليه منذ عام ٢٠٠٢، فقد تقلص عدد بلدياته من ٣٩ بلدية إلى ٢٤ بلدية، بتراجع ٨ نقاط عن انتخابات ٢٠١٩. وحصل "حزب الرفاه الجديد" على نسبة ٦,١٩ وسيطر على ولايتين، فيما فاز حصل "حزب المساواة والديمقراطية للشعوب/ DEM PARTI" على عشرة ولايات بنسبة ٥,٧٠، وحصل "حزب الحركة القومية" على ٤,٩٩ من الأصوات، وحصل "حزب الجيد" على ٣,٧٧ من الأصوات.

وفي هذا الصدد يشير الكاتب الأكاديمي اللبناني الدكتور "محمد نور الدين في مقال له "أنَّ تحالف العدالة والتنمية AKP والحركة القومية MHP لم يعد يملك العدد اللازم من النواب في البرلمان لتعديل الدستور أو حتى لتحويل اقتراح التعديل لاستفتاء شعبي".

لقد برزت خلال الانتخابات شخصية ثانية إلى جانب "أكرم إمام أوغلو" وهو مرشح حزب الشعب الجمهوري CHP في أنقرة "منصور ياواش"، الذي فاز بفارق كبير على مرشح حزب العدالة والتنمية AKP بفارق كبير وصل إلى ثلاثين نقطة (٦٠ مقابل ٣٠).

إضافة إلى تقدم "حزب الرفاه الجديد" الذي يتزعمه "فاتح أربكان" نجل "نجم الدين أربكان"، حيث حصل على ٦,١٩٪ من الأصوات، وأضيفت إليها هزيمة مرشح حزب العدالة والتنمية AKP في أورفه من خلال سحب كتلة المحافظين من حزب العدالة والتنمية.

فهذه النتائج والأرقام تشير إلى أنه لأول مرة يتقدم فيها حزب الشعب الجمهوري CHP على حزب العدالة والتنمية AKP وبفارق مليوني صوت (١٧ مقابل ١٥) في هذه الانتخابات الأخيرة، ويعد هذا مؤشراً على ترجيح كفة العلمانية على حساب فكر الإسلام السياسي كتوجه جديد للناخب التركي.

واعتبر الكثيرون أنَّ عدم إيفاء أردوغان بوعوده للشعب، وحالات الفساد الكبيرة المستشرية في المؤسسات التي يسيطر عليها حزبه، كانت سبباً مباشراً لهذه النتائج وهزيمة أردوغان وحزبه.

وقد عدَّ الكثير من المحللين الأتراك أن هذه الانتخابات إشارة تحذيرية للحكومة التركية حيال سياستها الاقتصادية والاجتماعية وسياستها الخارجية، ومواقفها من الأزمات الدولية، وتحديداً في أوكرانيا وغزة وسوريا.

وهناك مسألة أخرى تمخضت عن هذه الانتخابات وتعني كل الذين يدعون للسلام، وهي تراجع وتقليص أنصار الذهنية القومية والفاشية، وانخفاض نسبة المقترعين لمرشحي حزبي MHP

"ينظر أردوغان إلى رئيس بلدية إسطنبول الحالي "أكرم إمام أوغلو" بأنه المنافس الأخطر له في الانتخابات الرئاسية المقبلة التي ستقام في عام ٢٠٢٨، فإذا فاز على "إمام أوغلو"، فهذا سيمنحه دافعاً معنوياً قوياً لإعداد دستور جديد يعدّل فيه البند الخاص بالترشح لرئاسة الجمهورية للمرة الثالثة، وعملياً هي الرابعة، ودون ذلك لن يستطيع أردوغان الترشح للرئاسة مرة أخرى"

وحزب الجيد Iyi Parti، وهذا بالطبع مؤشر إيجابي سيخدم المرحلة القادمة، الجنوح نحو السلام والديمقراطية وهذه فرصة يجب ألا تفوت على القوى والأحزاب التي تؤمن بالديمقراطية والحرية وتنشد العدالة.

وفي هذه الحيثية؛ أعتقد أنه بعد حصول هذه النتائج والتغيرات في الرأي العام التركي، يجب على "حزب المساواة والديمقراطية للشعوب" التقرب بمرونة سياسية فائقة من "حزب الرفاه الجديد"، خاصة في المناطق التي يقطنها الكرد في شمال كردستان وتركيا، وفق الطرح الأوجلاني "الإسلام الديمقراطي"، فالتفاهم والاتفاق مع هذا الحزب وفق مصالح الشعوب في تركيا تفرضها المرحلة، خاصة أنّ هناك تجربة سابقة بهذا الخصوص عندما كان "نجم الدين أربكان" في رئاسة الوزراء في تركيا عام ١٩٩٧ والمراسلات التي جرت بينه وبين قائد حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان" آنذاك لإحلال السلام في تركيا، فالاستفادة من هذه التجربة مع أخذ اختلاف الزمان والمكان بعين الاعتبار، قد تحمل في طياتها أهمية مستقبلية.

أسباب تراجع شعبية وناخبي حزب العدالة والتنمية:

عندما نمعن النظر ونبحث في أسباب هزيمة حزب العدالة والتنمية AKP وتلقي الذهنية الإسلاموية – القوموية الهزيمة في الانتخابات؛ يمكننا القول: إنّ التآكل الشديد والفساد المستشري في بنية المؤسسات والتشكيلات الموجودة داخل هذه الأحزاب كان سبباً مباشراً في ذلك، إضافة لحالة الانقطاع عن الشعب والتقرب بسذاجة منه واعتبارهم رعاعاً، ويُمكننا استحضار المثل الشعبي بأنّها "كانت القشة التي قسمت ظهر البعير".

ولنذكر بعض الأسباب الرئيسية لتلك الهزيمة:

١ – الأوضاع الاقتصادية:

عُدَّت الأزمة الاقتصادية التي تعانيها تركيا سبباً مباشراً في تراجع شعبية أردوغان في الانتخابات. فالزيادة النسبية لرواتب المتقاعدين التي أصدرتها الحكومة التركية قد أتت بنتائج عكسية، لا وبل شكّلت سبباً بارزاً في تراجع أصوات الناخبين للحزب؛ كون أعداد المتقاعدين في تركيا تتجاوز ١٥ مليون، إضافةً إلى أنَّ الليرة التركية شهدت انحداراً سريعاً في قيمتها أمام الدولار وقد وصلت الآن إلى ٣٢ ليرة مقابل الدولار الواحد. كما يعد من أهم أسباب هذا الانهيار هو الخوف من المستقبل، والتخبط في السياسة الاقتصادية غير المستقرة، وعدم وجود أسس وثوابت تعتمد عليها. فبحسب تحليلات وآراء الخبراء الاقتصاديين؛ فإنَّ الاستثمارات الداخلية والخارجية تُشكل ما يقارب ٧٥٪ من حركة الاقتصاد التركي، وهي استثمارات وُظِّفت بشكل أساسي في قطاعات الإسكان والخدمات والسياحة، وهو ما يُفقِد الاقتصاد التركي حجماً

لا يُستهان به من الدخل القومي، إضافةً إلى الميزانية العسكرية الضخمة التي تُصرف في قمع الكُرد والتدخل العسكري في الشؤون الإقليمية والدولية.

فعدم استطاعة حزب العدالة والتنمية إيجاد حلول اقتصادية للأزمات التي شهدتها البلاد، خاصة خلال الثلاث سنوات الأخيرة، كانت وراء خسارته الانتخابات، حيث بلغت نسبة التضخم ٧٠٪ وبحسب صحيفة "جمهوريت" التركية، فقد غادر تركيا خلال هذه الفترة أكثر من ٤٦ ألف مستثمر وبات الناس يعانون من مستويات فقر وبطالة خطيرة، وهذا ما جعل الناخب يثور في وجه هذه السياسات التي فتحت الباب أمام الفساد والرشوة والمحسوبية.

هذا يعني أنَّ الاقتصاد التركي بات على المحك، وبحاجة إلى انطلاقة ورؤية حقيقية لتجاوز الأزمة الاقتصادية، ولم تعد تنطلي على أحد الفكرة التي يروّج لها أردوغان وإعلامه بأنّ هناك مؤامرة كونية لضرب الاقتصاد التركي. فسياسة الرئيس التركي تحمل في جوهرها مسؤولية الانهيار الاقتصادي، وستدفع تركيا تكلفة السياسة الداخلية والخارجية، حيث بدأت تدخل مرحلة غير واضحة المعالم.

فتركيا ينتظرها الأسوأ فيما يخص الاقتصاد في الشهور القادمة، إذا ما استمرت في أزمتها هذه ولم تستطع إيجاد حلول بنيوية لها.

٢ – اكتفاء حزب العدالة والتنمية بتحالف وحيد مع حزب الحركة القومية الذي تراجعت نسبة مؤيديه بشكل كبير.

٣ – التحالفات غير المعلنة لحزب الشعب الجمهوري CHP واستراتيجيته الانتخابية المدروسة، من خلال تركيزه على هموم الناس والأزمات التي يعيشونها بشكل يومي، بدلاً من الإفراط في الاحتفاء بإنجازاته.

٤ – هناك عامل هام آخر اتفق الكثيرون على تأثيره الكبير في الانتخابات التي جرت، فقد كانت الأجواء والضغط الشعبي في تركيا آنذاك تدعو إلى قطع التبادل التجاري مع إسرائيل بشكل فوري والتدخل لدعم أهالي قطاع غزة، لكنّ عدم فاعلية وسرعة استجابة الحكومة لهذا المطلب؛ دفع الناخبين إلى التعبير عن استيائهم من خلال صناديق الاقتراع، وظهر ذلك بشكل واضح في وسائل التواصل الاجتماعي، واستفاد "حزب الرفاه الجديد" بزعامة "فاتح أربكان" و"حزب الله التركي" من هذه القضية لجذب الأصوات، وقد حصل ذلك بالفعل كما مرَّ معنا، هذا يعني أنَّ حرب غزة التدميرية لعبت دوراً رئيسياً في نتائج الانتخابات، فالخطاب الشعبوي المعروف لأردوغان كان قد خلق أجواء وأرضية للجمهور التركي مفاده أنه "كان عليه اتخاذ موقف قوي تجاه سياسة إسرائيل التدميرية في غزة" وهذا مالم يفعلْه أردوغان لحسابات كثيرة، ما أثار حفيظة واعتراض الفئة المحافظة في حزب العدالة والتنمية المؤيدة للقضية الفلسطينية، ليقودها إلى عدم اتخاذ الحكومة التركية موقفاً قويّاً اتجاه إسرائيل واستمرار العلاقة التجارية مع إسرائيل، فذهبت أصوات المعارضين لأردوغان وحزبه إلى "حزب الرفاه الجديد"، وهذا يعني بكل وضوح أنَّ تركيا دخلت مرحلة جديدة بعد هذه الانتخابات، وسيسعى من خلالها كل طرف بإعادة تموضعاته لمواكبة المرحلة القادمة.

بقي أن نذكر أنَّ الكثير من المحللين الأتراك قد أشاروا إلى سوء اختيار أردوغان للأشخاص المرشحين لرئاسة البلديات، كونهم لم يكونوا على قدر المسؤولية، وبذلك فقد اهتزت مكانة أردوغان وتراجعت شعبيته بشكل كبير، مما شكَّل ذلك ضعفاً لفرص حزب العدالة والتنمية في الفوز في أي انتخابات مقبلة، على عكس حزب الشعب الجمهوري الذي ركَّز على هذه النقطة بعناية، وربما هذه الملاحظة ستكون حافزاً للأحزاب التركية بشكل عام لتعمل بشكل مكثف وتركز جهودها للحملات الانتخابية المقبلة، لتعزيز ثقة الجماهير بها للوصول إلى سدة الحكم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية المقبلة. كل ذلك إلى جانب المشاكل في القضاء وفي

نظام التعليم، أدى إلى انفجار الشعب في وجه أردوغان وحزبه.

بعض التبعات التي أفرزتها الانتخابات المحلية التركية:

أولها الهزيمة المدوية لحزب الجديد Iyi Parti وسقوط شخصية "ميرال آكشينر" رئيسة الحزب، بعد أن تراجعت أصوات هذا الحزب من ٩٪ إلى ٤٪ وهو كان مؤشراً واضحاً لعدم تقبّل الشعب للعقلية الإقصائية وعدم قبول الرهان على أصحاب الذهنية الفاشية والقوموية التي عمل وفقها هذا الحزب. فقد انتهت مرحلة هذا الحزب وشخصية "ميرال آكشينر" كما انتهت سابقاً مرحلة "رهشان أجاويد" و"تانسو جيلر".

وفي هذه الحيثية يريد أردوغان وحزبه استغلال هذه النتيجة، في محاولة لاستقطاب جمهور هذا الحزب لكسب أصوات ناخبيه ونوابه في مواجهة الأحزاب الثلاثة الأخرى Yeniden Refah- CHP-DEM Parti))، وإلى جانب هزيمة حزب العدالة والتنمية AKP وحزب الجيد Iyi Parti، فقد هزم حزب الحركة القومية MHP وتراجعت شعبيته من نسبة ١٠٪ إلى ٥٪ خلال الانتخابات.

وكنا قد أشرنا إلى تأثير تبعات حرب غزة على الانتخابات المحلية في تركيا، لذلك تداركت الحكومة ذلك مباشرةً. فأصدرت وزارة التجارة التركية تعميماً بتوجيهات من أردوغان بتقليص حجم التجارة، ووقف تصدير ٥٤ منتجاً إلى إسرائيل. والقرار ناجم عن قناعة أردوغان بأن الناخب المتديّن خذله في الانتخابات احتجاجاً على استمرار العلاقات التجارية مع إسرائيل لصالح "حزب الرفاه الجديد". لكن القرار التركي يشير إلى أنَّ الصادرات ستستأنف فور التوصل إلى قرار وقف النار في غزة، كما أنَّ الكثير من الصادرات لم يشملها قرار تقليص حجمها.

وبكل تأكيد ستفتح هذه النتائج الباب أمام تغييرات جذرية داخل حزب العدالة والتنمية وسياسته وخطاب زعيمه أردوغان في المستقبل القريب، وعلى كل المستويات.

وفق كل المعطيات التي خضنا في تفاصيلها سيكون الهدف الرئيسي لأردوغان في هذه الفترة والأولوية لديه هب التفكير في كيفية تعديل الدستور الحالي للاستمرار في حكم تركيا، كون الدستور الحالي لا يخوّله بذلك.

وظهور نتائج انتخابات مدينة إسطنبول كانت كفيلة بذلك، وهذا يعني أنَّ هذه المدينة مازالت غير راضية عن سياسة أردوغان، هذه المدينة تعتبر العاصمة الاقتصادية وتجمع خُمس سكان البلاد، فهي تحتضن كل شعوب ومكونات تركيا، وبذلك تحولت إلى تركيا مصغَّرة.

السؤال المطروح هو: هل ستغير نتائج الانتخابات المحلية وهزيمة حزب العدالة والتنمية من سياسات الحكومة التركية الداخلية والخارجية، ومن مقارباتها إزاء العديد من القضايا، وهل هناك إمكانية عودتها لجادة الصواب واتّخاذ جانب العقلانية والوطنية؟

لقد ظهرت بعض المؤشرات الأولية مؤخراً من خلال اللجوء إلى أمريكا وأوروبا مجدداً، خاصة بعد بروز الخلافات الروسية – التركية على الواجهة لإرضاء أمريكا أو رؤيتها كملجأ لها.

وعدَّت هذه السياسة سبباً رئيسياً في تغير مواقف عدد من دول المنطقة من تركيا كمصر والسعودية والإمارات، وهي بالتأكيد جاءت على حساب مشروعه الإخواني في المنطقة.

وهناك جانب آخر يجب ألا نغفل عنه، أنّه يمكن أن تستغل تركيا وتضغط على بعض الدول، نتيجة حاجتهم لتركيا في تخليها عن ورقة الإخوان التي طالما تقلقهم. وفي الداخل يمكن أن تنتهج بعض السياسات المرنة تجاه الحركة الكردية في المرحلة المقبلة، ولكن قبلها سوف يستمرّ في تعسّفه بشكل أكثر من السابق، وظهر ذلك في استهدافاته المتكرّرة لإقليم كردستان ومناطق الدفاع المشروع تحديداً.

كلّ ما ذكرناه يشير إلى مدى تأثير تغاضي وتجاهل هموم ومشاكل وقضايا الناس على مستقبل ومصير أردوغان وحزبه، وعدم اتخاذها كأولوية في الانتخابات، وتجاهله لها سيؤدي إلى عدم تحقيق المكاسب التي تنشدها هذه الأحزاب للوصول إلى سدة الحكم، فناقوس الخطر والتغيير قد دُق في تركيا.

رياح التغيير تهب على تركيا:

بكل تأكيد بعد كل ما تطرقنا إليه من أحداث وتطورات قبل وبعد هذه الانتخابات واستعراضنا للسياسات التركية الحالية؛ نتوصل إلى نتيجة مفادها أنَّ تركيا تنتظرها التغيير.

فبعد أن أسدلت تركيا الستارة على الانتخابات المحلية التي جرت في ٣١ آذار ٢٠٢٤ « كانت الرياح تجري بما لا تشتهي سفن أردوغان وحزبه»، فنتائجها حكماً ستفتح الأبواب لدخول مرحلة جديدة سترخي بظلالها المثيرة على السنوات الأربع المقبلة، فالبعد السياسي كان حاضراً بشدة، فيما شكّل الجانب الاقتصادي والسياسي جزءاً أساسياً لخيارات الناخب التركي.

وبعد ظهور نتائج انتخابات المحلية في تركيا، عادت من جديد معادلة أن الكرد وأصدقاؤهم في «حزب المساواة والديمقراطية للشعوب/ DEM Partî " يمثّلون "بيضة القبان" بفوزهم في عشر مقاطعات، مقابل ثماني مقاطعات للحركة القومية، وسيكون لهم دور مؤثر في قادم الأيام، خاصةً في الانتخابات البرلمانية والرئاسية عام ٢٠٢٨ وربما قبلها. وقد أثبت الكرد ذلك بتصويتهم في إسطنبول لصالح حزب الشعب الجمهوري CHP، ولو أنها جاءت مبطَّنة.

بالطبع كان لمراجعة حزب الشعوب الديمقراطية واليسار الأخضر لسياسته ومقارباته وتحويله إلى "حزب المساواة والديمقراطية للشعوب"، دور في هزيمة حزب العدالة والتنمية AKP والعودة السليمة لموقعه، والاستحواذ على أصواته الحقيقية (الوضع الطبيعي)، من خلال الارتقاء بالوعي الوطني التحرري لدى غالبية الشعب الكردي والديمقراطيين الحقيقيين، الذين باتوا يعرفون مصلحتهم وأظهروا إرادتهم لصالح "حزب المساواة والديمقراطية للشعوب" ولم يمنحوا أصواتهم للأحزاب التركية الأخرى.

فنتائج هذه الانتخابات الأخيرة فرضت ضرورة حصول تغيير ملموس في المشهد السياسي التركي، لكنها قد لا ترتقي إلى مستوى تهديد الاستقرار السياسي ككلّ، فأردوغان ما زال رئيساً وفي منصبه، وتحالف حزبي AKP-MHP لا يزال يحتفظ بأغلبية برلمانية، والآمال بحسب مؤيدي أردوغان تبقى عالقة بتحسن الأوضاع الاقتصادية للمواطنين، وإعادة النظر في السياسة الخارجية، لكنّ المهم في هذه المرحلة ضرورة حلّ القضية الكردية التي حوَّلتها تركيا إلى فوبيا لديها وشمَّاعة للتدخلات في البلدان المجاورة، وتصرف المليارات للقضاء على حركتها التحررية، وتبدي الكثير من التنازلات لعدة أطراف ودول في سبيل إنهائها، ولم تنجح في ذلك، وهذه المرة اختارت العراق أوّلاً للتوجه نحوها.

التخبط التركي الكبير هذا له مؤشرات كثيرة، قد تحدد مستقبل أردوغان وحكومته ما لم ينجح ويتوجه نحو خيار السلام، وهذا هو الخيار السليم والصحيح لمستقبل تركيا وشعوب المنطقة عامةً.

التوجه التركي نحو العراق.. ماذا كان في جعبة أردوغان؟

في خضم الأزمة التي تعيشها الحكومة التركية، وللتخفيف عن الضغوط الداخلية عليها، هبطت طائرة الرئيس التركي أردوغان في ٢٢ نيسان المنصرم في مطار بغداد، بعد غياب دام ثلاثة عشر عاماً عنها، حيث كان آنذاك رئيساً للوزراء، لكن جاء هذه المرة برفقة وفد كبير، ومعه ملفات ٢٦ اتفاقية موجودة تحت ذراعه، يبحث من خلالها عن حبل نجاة له بعد هزيمته المدوية في الانتخابات المحلية التي كانت رسالة قوية جداً له

ولحزبه.

ويُعدّ توقيت الزيارة هاماً في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها السياسة التركية، وعلى المستويات الداخلية والخارجية ، كون رئيس وزراء العراق كان قد عاد للتو من زيارته من واشنطن، أي أنَّ هناك احتمالاً أنَّ الرئيس الأمريكي بايدن قد نصح رئيس الوزراء العراقي السوداني بضرورة تفعيل العلاقات العراقية التركية، بهدف سحب تركيا إلى جانبها، بعد أن أضاعت بوصلتها مع روسيا، وانجرَّت لسياستها في الصراع الإقليمي والدولي وفي أوكرانيا تحديداً، إضافةً إلى أنَّ تركيا تعيش مخاضات عديدة، ولديها ملفات اقتصادية وأمنية شائكة وتفاعلات إقليمية صعبة، لا سيما بعد توتر علاقاتها مع روسيا كما مرَّ معنا، واندلاع حرب «حماس» وإسرائيل التي بدأت في ٧ تشرين الأول عام ٢٠٢٣، وتبعاتها على منطقة الشرق الأوسط والعالم، إضافة لنتائج انتخابات المحلية التي جرت في ٣١ آذار المنصرم.

هناك عدة ملفات وقضايا مشتركة بين الدولتين – العراق وتركيا – سواءً اتفق الطرفان أو اختلفا حولهما من ملفات أمن الحدود (تشكل أولوية تركية) إلى مسائل المياه والنفط (تشكل أولوية عراقية).

لذلك يفترض التساؤل عن الهدف الأساسي لزيارة أردوغان للعراق التي تأجلت عدة مرات، ولماذا تمت الزيارة خلال هذه الفترة تحديداً، وما الهدف منها؟ وماهي فرص نجاحها؟ وماهي العقبات التي تعترض نجاحها؟ الجواب على هذه الأسئلة يمكن أن يرسم وجه السياسة التركية الجديدة، على الأقل في حقبة أردوغان، وبالطبع سوف تؤثر، بشكل أو بآخر، على التوجهات العراقية أيضاً، وعلى كافة المستويات.

أسباب الاهتمام التركي بالعراق:

تسعى تركيا إلى الاستفادة من موقعها الاستراتيجي، خاصة أنَّها استُبْعِدت من المشاريع المقترحة بخصوص الشرق الأوسط، كالممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط (الممر الهندي). فقد كان ردّ أردوغان عليه في مؤتمر قمّة العشرين في أيلول ٢٠٢٣م بقوله: «لا يمكن أن يكون هناك ممر بدون تركيا».

فتركيا تنظر إلى نفسها أنها قاعدة إنتاج وتجارة مهمّة ويجب أن يمر الخط الأنسب لحركة مرور البضائع والسلع من الشرق إلى الغرب عبر أراضيها. التوجه التركي نحو العراق قد مهد له كرؤية استراتيجية تركية بعيدة المدى.

وعند التمعن في الأسباب المباشرة لتوجه تركيا نحو العراق، نتلمس هذه النقاط:

١ – ما تعيشه دول الشرق الأوسط من أحداث، وتراجع العلاقات التركية الروسية، والتحفظات الكبيرة والكثيرة في علاقات تركيا وإيران، أصابت السياسة التركية بالضعف في عدة أماكن في الشرق الأوسط.

٢ – تراجع أصوات حزب العدالة والتنمية AKP وحزب الحركة القومية MHP؛ بيَّن دور "حزب المساواة والديمقراطية للشعوب" ومدى قدرته على ترجيح كفّة ميزان الانتخابات، وظهر ذلك خاصة في مدينة إسطنبول، وعودة "حزب المساواة والديمقراطية للشعوب" إلى مكانه الطبيعي في الانتخابات المحلية الأخيرة بفوزه بعشر مقاطعات.

٣ – ساهم الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK في تشجيع وتقوية المسار التركي هذا نحو العراق، لمصالحه الحزبية والعائلية والتجارية المتداخلة مع المصالح التركية.

وللبحث عن أهداف هذه الزيارة من الجانب التركي؛ فإنَّه يرتكز على هدفين رئيسيين:

١ – القيام بعملية عسكرية تُلحق من خلالها ضربة قوية و"قاصمة" بقوات حزب العمال الكردستاني في مناطق الدفاع المشروع "جبال قنديل".

٢ – فتح الطريق أمام مشروع "طريق التنمية" الذي يربط بلاده عبر العراق، وهو مشروع تجاري مهمّ لبلاده في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، وتزداد أهميته في ظل حرب الممرات التجارية المشتعلة بين الدول الكبرى والإقليمية في الآونة الأخيرة.

فمشروع "طريق التنمية" وفق ما أشار إليه الكاتب التركي المعروف "كمال أوزتورك" في مقال له "أنَّ الدولتين (تركيا – العراق) عبَّرتا عن اهتمامهما بتعزيز التعاون في مشروع الطريق التنموي الطموح، (طريق التنمية)، وهي مبادرة تهدف باختصار إلى «إنشاء خط مواصلات "بري وحديدي" تُقدَّر قيمته بحوالي ٢٠ مليار دولار يمتد على مسافة ١٢٧٥كيلومتر من البصرة في جنوب العراق إلى تركيا. وتشارك في المشروع كل من قطر والإمارات العربية المتحدة، ووعدت الدولتان الخليجيتان كلا البلدين باستثمارات مالية لتطوير شبكات الطُرق والسكك الحديدية، ويحظى هذا المشروع بأهمية كبيرة بالنسبة لتركيا، نظراً لدوره المُحتمل في تعزيز الروابط التجارية مع منطقة الخليج ودول أخرى. سيكون للمشروع تأثير عالمي، وبهذه الطريقة سيحقق كل من العراق وتركيا وحتى الدول المجاورة مكاسب اقتصادية كبيرة". فما كان يشغل بال أردوغان هو تحقيق هذين الهدفين. لا ننسى أنّه في المقابل هناك مطالب للجانب العراقي أيضاً، والقيادة التركية تدرك ذلك جداً.

وأهم مطالب العراق تتلخّص في:

١ – حلّ قضية المياه، من خلال ضرورة إطلاق تركيا لمياه نهرَي دجلة والفرات، وهي في الأصل من حقه وحصته بحسب القوانين الدولية.

٢ – إيجاد حل لقضيّة التواجد العسكري التركي في العراق، فالسياسة التركية تعتمد دائماً على عسكرة جيوسياسية نتيجة العقلية التوسعية التي تمتلكها، وهواجس التاريخ العثماني لا تفارقها وعقدة التملك والنفوذ مازالت عالقة في ذهنيتها.

وتتمحور الاستراتيجية التركية بهذا الخصوص في التوصل إلى إقامة منطقة أمنية في العراق وحتى في سوريا أيضاً، فالأولوية التركية تكمن في ضرب المكتسبات التي تحققت للكرد في كلا البلدين، حيث تربط انسحابها من العراق والمناطق المحتلة من سوريا بالقضاء على مقاتلي حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان وإنهاء تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم شمال وشرق سوريا.

فتركيا تريد إنشاء ممرّ أمني على طول الحدود المشتركة مع العراق الذي يمتد من ٣٠ إلى ٤٠ كيلومتر. ويعد التنسيق والاتفاق مسألتين أساسيتين لدى الطرفين، ويشكل ذلك تحدياً للعلاقات بين تركيا والعراق، على السواء.

فتركيا تأمل في توقيع اتفاقية أمنية استراتيجية (الاتفاقيات الأمنية تحظى بأولوية تركية مطلقة)، كما فعلت إيران ذلك مع العراق في عام ٢٠٢٣، حيث قاما بتوقيع اتفاقية أمنية لضبط الحدود العراقية – الإيرانية المشتركة، والاتفاقية مكّنت إيران لاستهداف القوى الإيرانية المعارضة المتواجدة في إقليم كردستان.

فتركيا تعمل لتحقيق نفس الهدف كمقدمة لمشروعها "الميثاق الملّي"، عبر إحياء العثمانية الجديدة كحلقة أخيرة لها في حقبة أردوغان على الأقل.

وفي العودة إلى السبب الرئيس لزيارة أردوغان والوفد المرافق له للعراق، نلاحظ أنَّ الملف الأمني هو الأساس في زيارة أردوغان للعراق، وهدفه القضاء على نشاطات ومعسكرات مقاتِلي حزب العمال الكردستاني. وبالرغم من انتهاك تركيا لسيادة الأراضي العراقية في الثمانينات من القرن المنصرم، إلّا أنَّ العراق بات "متفهماً" للمخاوف التركية. فقد صرَّح رئيس الوزراء العراقي السوداني أنَّه "لن يسمح بأن تكون الأراضي العراقية منطلقاً للاعتداء على تركيا"، ويدعم ذلك العمل المتّفق بينهم سابقاً في مناطق "شنكال" باتفاقية ضمنية، على أن تعمل تركيا

"ظهرت تبعات حرب غزة على الانتخابات المحلية في تركيا، وتداركت الحكومة ذلك مباشرةٍ. فأصدرت وزارة التجارة التركية تعميماً بتوجيهات من أردوغان بتقليص حجم التجارة، ووقف تصدير ٥٤ منتجاً إلى إسرائيل. والقرار ناجم عن قناعة أردوغان بأن الناخب المتدين خذله في الانتخابات احتجاجاً على استمرار العلاقات التجارية مع إسرائيل لصالح • حزب الرفاه الجديد".

في محاولة جادة لوضع إطار قانوني لعملياتها ضدّ مقاتلي حزب العمال الكردستاني، كتأطير للمخرجات والنتائج المترتبة على العملية العسكرية التي تستعد لها، بمعنى أنَّ الوجود التركي في شمال العراق ولمسافة ٣٠ كيلومتر يخلق واقعاً عملياً على الأرض يتمثّل في وجود قواعد عسكرية تركية، خاصةً أنَّ هذه القواعد موجودة في الأساس، وتصل إلى ستين قاعدة، بحسب الإحصائيّات العسكرية المتداولة. وهذا العدد الكبير من المعسكرات يحتاج إلى قوانين منظّمة لوجودها عسكرياً أشبه، بالقوانين التي نظّمت وجود التحالف الدولي في العراق (مع اختلاف الأهداف والسياقات)، لكن تركيا تواجهها في ذلك مصاعب جمَّة، أولها وجود القوى السياسية الشيعية المنضوية ضمن الإطار التنسيقي الذي يعمل وفق مصالحها المشتركة مع إيران، وحتى إن حصل تقدم في هذا الشأن مستقبلاً، وإنْ ظاهرياً، وتمّ التسويق له إعلامياً، حتماً سيشكل ذلك جاذباً سياسياً داخل أروقة البرلمان العراقي، بصورة قد تصل إلى مرحلة نزع الغطاء القانوني عنها، أو استخدامها في المساومات السياسية بين القوى السياسة العراقية نفسها في مرحلة لاحقة.

الأهداف الاقتصادية المشتركة للبلدين ولحكومة إقليم كردستان:

تعاني العواصم الثلاثة، أنقرة، بغداد وهولير من أزمة اقتصادية، وتتقاطع مصالحهم المشتركة في العمل سويةً. فتركيا تعمل على زيادة معدل التبادل التجاري مع بغداد إلى أرقام كبيرة (١٥ مليار دولار حالياً)، والعراق يستورد منتجات تركية كثيرة كالمنتجات الغذائية والمعادن والصناعات الكيماوية، إضافة إلى تجارة النفط التي شكّلت عام ٢٠٢٣ مشكلة بين البلدين، حيث قامت أنقرة بوقف تصدير النفط العراقي عبر خط أنابيب العراق اعتباراً من ٢٥ آذار ٢٠٢٣، رداً على قضية التحكيم التي تقدمت بها الحكومة العراقية ضدها عبر غرفة التجارة الدولية (تعرَّضت بمقتضاها أنقرة لغرامة مالية ضخمة نتيجة تصديرها نفط إقليم كردستان بالتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، دون الرجوع للحكومة العراقية خلال فترة ٢٠١٤ – ٢٠١٨)، وكانت نتيجتها وقف تصدير النفط الذي أدى إلى خسارة كل الأطراف منها (نُفّذ هذا القرار في ٢٥ آذار ٢٠٢٣).

فثلاث أرباع نفط إقليم كردستان، أي حوالي ٤٥٠ ألف برميل يومياً، كان يتم تصديره عبر الأنبوب الخاص في تركيا والمملوكة لشركة الطاقة التركية. ولأنَّ تركيا لها مصلحة في إعادة ضخ النفط عبر أراضيها، فهي تدعم ضمنياً أي تفاهم بين حكومة بغداد وإقليم كردستان، خاصةً أنها تعاني من أزمة اقتصادية خانقة.

عبَّر عن الموقف العراقي المتحدث باسم الحكومة العراقية «العوادي»، بقوله: «إنَّ وزارة النفط العراقية تحتاج إلى وقت للتفاوض مع حكومة إقليم كردستان لاستئناف الصادرات النفطية».

بالطبع إنَّ بغداد وهولير بحاجة إلى تفاهمات

جدية لخدمة المصالح المشتركة بينهما على أن يكون للشعب العراقي نصيب في ذلك.

وفي تعليق للخبير الاقتصادي «فاروق القره داغي»، أشار فيه إلى: «أنَّ تركيا وإقليم كردستان هما الخاسران الرئيسان بسبب توقف صادرات النفط من الإقليم». لذلك يُعتقَد أنَّ أردوغان قد ناقش هذا الملف بعمق لإعادة تشغيل خط الأنابيب المارة عبر تركيا.

وفي هذا الجانب تلتقي أنقرة مع بغداد (السوداني) في إضعاف حكومة هولير على المستوى الداخلي، وفي العلاقات الخارجية أيضاً وخاصة مع تركيا، لذلك يسعى العراق لحصر علاقة أنقرة ببغداد فقط.

حكومة هولير وحزب الديمقراطي الكردستاني PDK تحديداً يدركان ذلك، والأخير يحاول أن يخوض شراكة أمنية مكلفة نتيجة أزمته المستفحلة؛ بمساعدة تركيا في تعقّب مقاتلي حزب العمال الكردستاني، وبكل السبل. وهنا تكمن خطورة عودة الاقتتال الكردي – الكردي من جديد، خاصة أننا نعيش مخاض هذا القرن وفي ربعه الأول.

اتفاق الإطار الاستراتيجي بين حكومة جمهورية العراق والجمهورية التركية:

نشر المعهد الدولي للدراسات الإيرانية دراسة، تقول بأن «العراق وتركيا أبرما اتفاقية إطار عمل استراتيجي للتعاون المشترك خلال الزيارة التي قام بها الرئيس التركي للعراق في ٢٢ نيسان عام ٢٠٢٤. وهذا إن دلَّ على شيء؛ فإنه يدل على الالتزام بتعزيز التعاون عبر قطاعات متعددة. وقد شملت الاتفاقيات توقيع ٢٦ مذكرة تغطي مجالات متعددة، بما في ذلك الطاقة والتجارة والنقل والاستثمار والبنية التحتية والعلوم والتكنولوجيا والزراعة وإدارة الموارد المائية. ومن المقرر أن تُنفذ اتفاقية تقاسم المياه من نهري دجلة والفرات والمشاريع المشتركة، بما في ذلك تحديث أنظمة الري العراقية على مدى عشر سنوات. ويهدف هذا الاتفاق إلى ضمان الإدارة العادلة لموارد المياه ومعالجة المخاوف القائمة منذ فترة طويلة إزاء تأثير السدود التركية على مستويات المياه وتفاقم قضايا الجفاف في العراق».

فالمذكرة كانت على الشكل التالي:

– مذكرة اتفاق إطاري للتعاون في مجال المياه بين الحكومتين.

– مذكرة تفاهم لتشكيل لجنة تجارية اقتصادية مشتركة بين وزارتَي التجارة العراقية والتركية.

– اتفاقية تشجيع وحماية وتبادل الاستثمارات بين الهيئة الوطنية للاستثمار العراقية، ووزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية.

– مذكرة تفاهم بين اتحاد الغرف التجارية العراقية، ومجلس العلاقات الاقتصادية – الخارجية التركي.

– مذكرة تفاهم للتعاون الفني والعلمي والاقتصادي في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بين وزارتي الصناعة في البلدين.

– مذكرة تفاهم مشروع طريق التنمية بين وزارتي النقل في البلدين.

فالمميز في زيارة أردوغان هذه المرة، أنه طرح مشروع إنشاء طريق التنمية بمشاركة كل من قطر والإمارات والعراق إضافة إلى تركيا، وفق مبدأ « الفوز – الفوز»، وليس اتخاذ الأمن فقط كأولوية تركيا، دون أخذ المصالح العراقية بعين الاعتبار.

هذا المشروع، وفق المعنيين، سيوفر فرص اقتصادية كبيرة، لأنه سيربط الشرق بدول أوروبا عن طريق تركيا، وبالتالي يوفر فرص اقتصادية للتجارة العالمية بين دول الشرق المنضوية في المشروع، وبين الدول الأوروبية التي ستفتح أسواقها لمنتجات الأول.

هذا يعني أنَّ المصلحة مشتركة والمنفعة كبيرة،

لكن الأولوية في تطبيق الاتفاقيات التي أُبْرِمت تُشكل هاجس أردوغان تحديداً، لأنَّ ذلك مرتبط بمستقبله كرئيس لتركيا وسيحدد مصير حزبه الذي يحكم منذ ٢٢ عاماً.

على الجانب الآخر للعراق أولوية وهي تأمين المياه، فإيقاف تدفّق مياه نهرَي دجلة والفرات من قبل تركيا؛ جعل العراق عرضة لتصحر كبير نتيجة للجفاف الذي يتعرض له النهر من الجانب العراقي، وهذا يشكل ضغطاً على أردوغان وحكومته، لأنَّ ذلك يفرض تنظيم اتفاقية بين تركيا والعراق وسوريا (مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية) وضرورة استخدام المياه وتوزيعها بصورة عادلة على الدول التي يمر بها النهر، عبر تفعيل «اتفاقية الإطار لنهر الفرات» التي وقّعتها هذه البلدان الثلاث عام ٢٠١٤. وتركيا غير مستعدة للعمل بها الآن، كونها تعتبر وجود الإدارة الذاتية الديمقراطية "إدارة غير شرعية"، وتماطل كثيراً في تنفيذ وعودها بمعالجة مشاكل المياه، لأنَّ ذلك يعني إعطاء مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية أيضاً حصتها من المياه، نظراً لأن دجلة والفرات يمران من مناطقها إلى العراق، وهذا ما لا ترضى بها تركيا.

تصرّ أنقرة وتشدد على تركيب وبناء العلاقة وفق أسس أمنية، إلى جانب تمثيل سياسي وازن داخل بغداد، عبر إعادة هيكلة الحضور السنّي في المشهد السياسي العراقي ما بعد الانسحاب الأمريكي، في حال تحقق، وهذا يعتبر تدخل مباشر في الشأن العراقي، ولقاءات أردوغان في بغداد مع القوى السنية دون الشيعية كانت رسالة واضحة في هذا الاتجاه.

فالسؤال الذي يمكن طرحُه هنا؛ هل من الممكن أن تتمّ المقايضة بين اتفاقية أمنية (وبذلك تكون الأراضي العراقية مباحة أمام الجيش التركي لتأسيس وشرعنة قواعده وبالتالي احتلال العراق)، مقابل تزويد تركيا العراق بحصته من المياه وتجاوز العراق حالة التصحر التي تعيشها جراء قطع مياه نهري دجلة والفرات، وتنفيذ مشروع "طريق التنمية" وزيادة التبادل التجاري النفطي؟ تلك هي الأهداف الرئيسية من زيارة أردوغان.

كان الملفت للنظر أنَّه كان في جعبة تركيا فكرة أن يتم التوقيع على ٢٧ اتفاقية وتفاهم، إلا أنَّ الاتفاق الأساسي لم يتم، وهو الاتفاق الأمني الخاص بمحاربة حزب العمال الكردستاني PKK ومحاولة إشراك الجيش العراقي والحشد الشعبي مع الجيش التركي في تلك الحرب.

لم يتم التوقيع على الاتفاق الأمني بين البلدين، فقد قال مستشار رئيس الوزراء العراقي "سبهان ملا جياد": "إنَّ هناك اعترافاً على المسودة المقدمة في الملف الأمني، لكن بغداد وأنقرة اتفقا على تشكيل لجنة لمتابعة وبحث ملف أمن الحدود وتبادل المعلومات بين الطرفين".

كانت تركيا تأمل من خلال التوقيع على الاتفاقيات الاقتصادية المتعددة، إلى تليين موقف بغداد لصالح التوقيع على الاتفاق الأمني، ومحاربة حزب العمال الكردستاني، لكنّه لم ينجح. والمخطّط التركي تراجع نتيجة الموقف العراقي الرافض للطرح التركي، وسوق الإعلام التركي أخباراً حول تزويد تركيا العراق بتقنية عسكرية لحماية الحدود بين البلدين، بعدما كانت تركيا تأمل بضم الحشد الشعبي والجيش العراقي لمحاربة مقاتلي حزب العمال الكردستاني.

دلالات زيارة أردوغان السياسية لإقليم كردستان:

كان لزيارة أردوغان واجتماعه مع قيادة إقليم كردستان في هولير، وظهوره إلى جانب علم وصور الزعماء الكرد، تطوراً هاماً، واعتبرت الزيارة ذا أهمية كبيرة لجهة مزاياها والمصالح المشتركة المتبادلة بينهما. فقد توقف ضخ النفط عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا منذ آذار عام ٢٠٢٣ بسبب خلافات قانونية. ونتيجة فشل حكومة إقليم كردستان والشركات النفطية الأجنبية في تقديم عقود منقَّحة، فإن هذا الإجراء ترك تداعيات مالية على العراق. ويرجح أن تعمل الأطراف المعنية بحل هذه الإشكالية، خاصة تركيا لوضع نفسها كمركز إقليمي للطاقة

يربط الشرق الأوسط بأوروبا.

وبصدد زيارة أردوغان للإقليم؛ أصدر رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرزاني بياناً رحّب فيه بالزيارة، وأشار إلى «أهمية تطوير وتوسيع العلاقات التي تربط العراق وإقليم كردستان مع تركيا، والتنسيق المشترك في المجالات المختلفة، وتوطيد أواصر العلاقات الاقتصادية». واعتبر الكثيرون ممن يختلفون مع قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني في أسلوب استقبال أردوغان والمرافقين له، من خلال تزيين قلعة هولير وشوارعها وضواحيها بالأعلام التركية، بمثابة إهانة للكرد واستخفافاً بدماء ضحايا الاستهدافات والهجمات التركية، بل شرعنة للوجود التركي في الإقليم.

بالطبع لم يُكشف للعلن عن فحوى اللقاءات التي أجراها أردوغان مع نيجيرفان ومسرور البرزاني، ماعدا بعض التصريحات الدبلوماسية التي أشارت إلى أنَّ تركيا حريصة على دعم إقليم كردستان، والتعاون معه وتوسيع العلاقات في كافة المجالات، وحلّ مشاكله وضمان حقوق المكونات. لكن حقيقة الأمر أنَّ قيادات إقليم كردستان تدرك أنَّ تواجد قوات حزب العمال الكردستاني يعتبر قوة لهم، وإنهاء تواجده سيشكل كارثة بالنسبة لهم، فاهتمام تركيا بهم عائد لتواجد حزب العمال الكردستاني هناك. وقد أصدرت منظومة المجتمع الكردستاني KCK بياناً دعت فيه بغداد لعدم الانجرار للسياسة التركية، وأعادت تذكيرها بالعمل المشترك الذي قاما به معاً ضد "داعش"، معتبرة أنَّ الانجرار للسياسات التركية لن تخدم الشعوب.

لا بدَّ لنا هنا من التوقف عند نقطة مهمّة، ونشير إلى تنافس هولير وبغداد لاستقطاب أنقرة، لنيل مكاسب أنانية. فالحزب الديمقراطي الكردستاني يسعى لتخطي توسيع بغداد لسلطات المركز في إقليم كردستان، عبر قرارات المحكمة الاتحادية، بالاعتماد على تركيا، واستيعاب المتطلبات التركية داخل الإقليم، ومهما علا سقفها، بالرغم أنَّها تستهدف طرفاً كردياً قويّاً

> **"تسعى تركيا للاستفادة من موقعها الإستراتيجي، خاصة أنّها استُبْعِدت من المشاريع المقترحة بخصوص الشرق الأوسط، كالممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط (الممر الهندي). فقد كان رد أردوغان عليه في مؤتمر قمة العشرين في أيلول ٢٠٢٣م بقوله "لا يمكن أن يكون هناك ممر بدون تركيا".**

لحزب العمال الكردستاني. وهنا تكمُن خطورة العقلية القبلية في جانبها السلبي لدى الكرد.

وفي هذا الجانب؛ تستغل تركيا الخلافات بين هولير وبغداد لتعزيز مكانتِها في العراق. والزيارات المتكرّرة للوفود التركية في الأشهر الماضية، كانت واضحة في هذا المنحى، واتخاذها طابعاً أمنياً (وهو المطلب التركي الأساسي وهاجسها الكبير).

هنا يجب أن يكون لحكومة إقليم كردستان والقوى السياسية والمجتمع المدني موقفاً واضحاً وصريحاً، لا لُبْس فيه، تجاه مقايضات أنقرة وبغداد على حساب مصالح الكرد وكردستان والمكتسبات التي تحقّقت نتيجة نضال مئات السنين.

في المحصلة هناك عوائق ومشاكل متشابكة تواجهها تركيا في تحقيق أهدافها في العراق، ومعوقات عدم توقيع اتفاقيات بين البلدين خلال الفترة الماضية يعود إلى عدة عوامل، منها دور ومصالح كل من دولتي إيران وأمريكا، كونهما مؤثرتين على الحكومة العراقية.

الدور الإيراني في إفشال المخططات والأجندات التركية في العراق:

يحمل الموقف الإيراني أهمية كبيرة في عرقلة المشاريع التركية في العراق، خاصةً بعد زيارة أردوغان الأخيرة التطورات التي قد تتمخّض عنها. فإيران وغالبية الشيعة العراقيين يرفضون التواجد التركي في العراق، لأسباب تاريخية تتعلق بالأطماع التركية في ولاية موصل، إضافة إلى أنَّ تركيا عضوة في حلف الناتو وتمثل المصالح الأمريكية في المنطقة.

ويُعتبر العراق نقطة عبور للميليشيات الإيرانية إلى سوريا، ويتم عبرها دعم ميليشياتها عسكرياً وتقنياً في سوريا ولبنان.

ويشير المطلعون على خفايا نقاط الاتفاق الأمني المقدم من تركيا إلى العراق، إلى إمكانية وصول قوات بيشمركة حزب الديمقراطي الكردستاني PDK إلى المناطق التي يسيطر عليها مقاتلو حزب العمال الكردستاني حتى الحدود السورية والإيرانية (وهذا يشكل خطراً على إيران وسوريا أيضاً ولن تقبل به الميليشيات الشيعية، لأنها منتشرة في تلك المنطقة، لذلك موقف هذين البلدين يحمل أهمية كبيرة). وعلى هذا الأساس فيجب ألّا يغيب عن بالنا أنَّ توجه وتحرك أيّ دولة نحو العراق يعني إيران بشكل مباشر، ولا يمكن لبغداد أن تدخل في عملية مشتركة مع تركيا (بالرغم من أنّها مستبعدة) دون موافقتها، ولا يبدو أن إيران في وارد الموافقة عليها، طالما أنَّ ذلك سيكون على حساب نفوذها ودورها وسياستها في العراق، خاصةً أنَّ الأمر بالنسبة لتركيا يتجاوز مناطق الدفاع المشروع (أماكن تواجد مقاتلي حزب العمال الكردستاني) إلى شنكال ومخمور وجلولاء والسعدية، والتي لقوات الحشد الشعبي القريبة من إيران قوات ونفوذ كبير فيها، وتعد صلة وصل جغرافية تصل طهران بالأراضي السورية.

لن تسمح إيران بتحقيق هذين الهدفين التركيين، وهي حتماً ستضع خطوطاً حمراء أمام العراق لعدم التوافق مع تركيا والتناغم مع أهدافها، وهذه النتيجة مهمّة بالنسبة لمدى تقييم نجاح زيارة أردوغان من فشلها، وهذا ما حصل بالفعل. فمعادلة المياه مقابلة العسكرة تبدو غير ممكنة في هذه المرحلة، على الأقل من خلال المعطيات الموجودة في المنطقة.

هناك تناقضات يجب رؤيتها لصالح عدم توصل الطرفين إلى توقيع الاتفاقية الأمنية مستقبلاً، وهو عمل حزب الاتحاد الديمقراطي YNK بين إيران والعراق، وهو يحد من توصل بغداد وأنقرة والحزب الديمقراطي الكردستاني PDK للتوقيع على هذه الاتفاقية، كون العلاقات بين تركيا وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني YNK تعد في أسوأ مراحلها، وسيرفض الأخير دخول الجيش العراقي والحشد الشعبي والجيش التركي لمحاربة مقاتلي PKK على أراضيها.

وموقف أحزاب الإطار التنسيقي كان واضحاً من الاتفاق التركي العراقي، عندما أشار القيادي في تحالف الفتح "علي الفتلاوي" لشبكة أخبار العراق في تصريح له بأن "الكرد والترك يريدون أن ينضم الحشد الشعبي إلى حرب لا مصلحة لنا فيها، أرواح أولادنا عزيزة علينا ولن نقبل أن نخوض حرباً بدلاً عنهم".

فقد كانت تركيا تطمح من خلال محادثتها في العراق، خاصة في جانبها الأمني، بأن تُعطى صلاحيات وسلطات واسعة للتحرك ضد حزب العمال الكردستاني في المناطق التي يتواجد فيها الحزب، وهذا ما تدركه الكثير من الفصائل الشيعية، فالحشد يرفض مشاركة البيشمركه في مراقبة الحدود العراقية – السورية، فبالتأكيد لن تُشارك تركيا في هذا الإطار أو الطلب ضمن المعطيات الموجودة.

في المحصلة لم تنل تركيا ما تريده من العراق بإجراءات وخطوات فعلية وعملية، كون مسألة محاربة حزب العمال الكردستاني مسألة اختلاف بينه وبين القوى العراقية والكردستانية، حيث تدعي تركيا أن هناك بعض مواقع لمقاتلي حزب العمال الكردستاني على مشارف "طريق

التنمية" المزمع إنشاؤه. وترى تركيا أنَّ عليها القضاء والتخلص منهم. إلّا أنَّ العراق وإيران والحشد لن يقبلوا هذه الحجة لأسباب عديدة منها؛ معرفتهم أنَّ قوات هذا الحزب قد شاركتهم في محاربة "داعش"، ولا تشكل خطراً على أمن واستقرار العراق. ولن يفتحوا جبهة قتال معها. لقناعتهم أنّ أيّ قتال مع PKK يخدم تركيا وحلف الناتو وأجنداته في العراق والمنطقة. بالرغم أنّه - أثناء زيارة أردوغان للعراق - اعتبرت بغداد أنَّ حزب العمال الكردستاني PKK يعدّ من "الأحزاب المحظورة" في العراق. ورغم أن أردوغان كان يأمل أن تبقي بغداد هذا الحزب في هذا التصنيف. ويستثمر ذلك لأهدافه.

إذاً فالموقف الإيراني من التطورات الجارية وفي شكل العلاقات التركية – العراقية. هو أنَّ إيران لن تقبل أن تلعب تركيا دوراً موازياً لها في العراق. بالرغم من بعض التفاهمات والاتفاقات فيما بينهما. خاصةً فيما يتعلق بالقضية الكردية. وهي مدركة لما تقوم تركيا به من محاولة للعب على الوتر الطائفي والقومي السني – التركماني. وهذا يعدّ خطراً تدركه إيران والشيعة جيداً ولا حاجة لهم بهذا الشيء.

ولا تشعر إيران بالراحة من مشروع "طريق التنمية"؛ لأنه سيزيد نفوذ الإمارات وخطر السعودية عليها في العراق.

فإيران تتابع وتشعر بالقلق من الأهمية التي توليها تركيا للقوى السنية في العراق. وهو أمر مرفوض من قبل الإطار التنسيقي أيضاً. إضافةً إلى رفضها دور ونفوذ دولة مرتبطة بالناتو على حدودها. خاصةً أنَّ حكومة السوداني أرادت من خلال استمالة تركيا أن تُرضي أمريكا. كسياسة براغماتية. ولخلق حالة توازن توازي مكانة إيران في العراق. هذه السياسة بالرغم من أنها براغماتية. إلا أنها محفوفة بالمخاطر على حكومة بغداد. وتركيا ورئيسها أردوغان أراد أن يستغل الأجواء الإيجابية التي ظهرت لديهم بفعل التقارب مع واشنطن. لكن فرص نجاح هذه البراغماتية قليلة. كون الدولة العراقية لم تتخلص من مشاكلها الداخلية بأشكالها المتعددة. ولم تصل إلى عافيتها من تبعات الحروب التي خاضتها في الأربعين سنة الأخيرة. والحكومات الضعيفة لم تستطع أن تعبّر عن الجمهورية المستقلة القادرة على ضبط تفاصيل السياسة داخل وخارج العراق.

صحيح أنَّ حجة تركيا هي محاربة حزب العمال الكردستاني PKK. لكن الحقيقة هي السيطرة والهيمنة على العراق.

لن تسمح أمريكا أيضاً لتركيا بأن تنفرد بالسير في تحقيق مبتغاها بشكل منفرد دونها وبهذه السهولة. وهي التي تعمل على مشروع "الشرق الأوسط الجديد – الكبير" في المنطقة.

الموقف الأمريكي في هذا الشأن يحمِل في طيّاته أهمية كبيرة. فهي لن تسمح بحلول تركيا مكانها في إقليم شمال وشرق سوريا بهذه السهولة وفق ذهنيّة العسكرتارية التركية. ومازال خطر "داعش" موجوداً وقوات سوريا الديمقراطية هي التي تحارب هذا الإرهاب. وعبَّرت أمريكا عن رفضها لأي حرب أو توتر داخل العراق. وتسعى لاستقرار العراق. وعبرت عن هذا الموقف عندما التقى مسؤولوها مع السوداني في البيت الأبيض.

السؤال الذي يطرح نفسه؛ أين موقع الكرد بين التفكير التركي والمصلحة العراقية؟

تركيا وضعت العراق في صلب اهتماماتها بعد أن مهدت لها من خلال وسائل الإعلام والزيارات إلى بغداد. ترافق ذلك بنشر أخبار حول إمكانية الانسحاب الأمريكي من إقليم شمال وشرق سوريا والعراق. واتبعت سياسة توسيع مساحة التبادل التجاري والمشروعات الاقتصادية المبنية على البعد الأمني. وقوننة حالة الأمر المواقع العسكرية في إقليم كردستان العراق (أي شرعنة القواعد العسكرية التركية في العراق).

فالفوضى والتخبّط اللذان تعيشهما تركيا وتوجههما نحو العراق. كان سببه الفشل في القضاء على حزب العمال الكردستاني. ومعرفته مدى تأثير قائد هذا الحزب ورؤيته السياسية في

"العواصم الثلاثة، أنقرة، بغداد وهولير، تعاني من أزمة اقتصادية، وتتقاطع مصالحهم المشتركة في العمل سويةٍ. فتركيا تعمل على زيادة معدل التبادل التجاري مع بغداد إلى أرقام كبيرة (١٥ مليار دولار حاليا)، والعراق يستورد منتجات تركية كثيرة كالمنتجات الغذائية والمعادن والصناعات الكيماوية، إضافة إلى تجارة النفط التي شكّلت عام ٢٠٢٣ مشكلة بين البلدين."

الوقوف أمام مشروعها في المنطقة، إضافة إلى فشل أردوغان وحزبه الفوز بالبلديات الكبرى في تركيا في الانتخابات التي جرت في ٣١ آذار المنصرم، ما يشير إلى تراجع قوته وشعبيته.

بالتأكيد إنَّ لجوء تركيا إلى العراق جاء بغرض استخدامها كحبل نجاة لها في خضمّ حالة التضخم والانهيار الكبيرَين في العملة المحلية مقابل الدولار، حيث أنّ الحالة الاقتصادية في تركيا قد وصلت إلى مرحلة مزرية، وباتت تخنق هذه الحكومة المشكلة من ثنائية الإسلام السياسي والفكر القوموي الفاشي، وخطاب هاتين الذهنيتين المتحالفتين معاً منذ عدة سنوات، وعقدتهم هي إلحاق الهزيمة بحركة حرية كردستان، حتى أنهما تنازلان عن الكثير من مطالبهم للدول الأخرى في سبيل مساعدتهما في القضاء على هذه الحركة، وهذا يشير إلى مدى الفوبيا التي تعيشها هذه الحكومة والشرخ الكبير بينها وبين المجتمع الذي تحكمه بقبضة من حديد وتكتم أنفاس مواطنيها.

ظهرت مواقف رافضة ومناهضة للعملية (المرتقبة) التركية ضد العمال الكردستاني من الساسة والقوى العراقية، خاصة من الإطار التنسيقي الذي تأسس عام ٢٠١٢ من مجموعة أحزاب وقوى شيعية، فهي تدرك مدى خطورة تواجد دولة تركيا على أراضي العراق، ومحاولاتها جمع كل الأطر السنية تحت قيادتها، وتجلى ذلك في اجتماع أردوغان ووفده مع الشخصيات والقوى السنية دون الشيعية في بغداد أثناء الزيارة الأخيرة لأردوغان للعراق.

وهناك مصلحة عراقية أيضاً من استمالة تركيا، عبر التأكيد على مشروع طريق التنمية لربط ميناء الفاو الكبير بتركيا وصولاً إلى أوروبا. ويأمل العراق جعل المشروع أحد المغريات لحل مشكلات المياه واستعادة حصتها المائية، إلى جانب تصدير سلس للنفط عبر ميناء جيهان، وإيجاد حل للمشكلات الأمنية والحدودية وخرق الأتراك سيادةَ العراق بشكل فاضح منذ مدة طويلة نتيجة ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة.

فقد ركزت تركيا في سياستها على أولوية الشراكة الأمنية مع دول الجوار، واستفادت من نجاح بغداد في تحييد هولير نفطياً، عبر قرارات المحكمة الاتحادية العليا العراقية، وكذلك كسبها دعوى للتحكيم رفعتها أمام هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس ضد أنقرة في حزيران عام ٢٠٢٣ بشأن تصدير النفط الخام من إقليم كردستان عبر ميناء جيهان التركي، وخضوع أنقرة لقرار التحكيم دون إبداء أي اعتراض. كما أثار أردوغان خيبة أمل هولير التي كانت تعتمد على إمكانية رفض تركيا نتائج عملية التحكيم، إذ طالما شكّل تصدير نفط إقليم كردستان عبر تركيا المادة الجاذبة لعلاقة مستقرة بين أنقرة وأربيل، ومن شأنها سحب ورقة تصدير النفط من يد الأخيرة، تراجع مكانة إقليم كردستان بالنسبة لتركيا.

ولتتمكن تركيا من تجاوز أزماتها، يلجأ أردوغان وحزبه وحكومته بين الفينة والأخرى لاتباع السياسية الكلاسيكية التي أثبتت الأيام فشلها، بتهديد مناطق إقليم شمال وشرق سوريا، من خلال استهداف بناها التحتية وقواتها

العسكرية، وكذلك استهداف إقليم كردستان ومناطق الدفاع المشروع، رغم الهزائم الجسام لقواتها في جبال قنديل والسلاح المطور الذي امتلكته قوات حزب العمال الكردستاني، كما أعلن عنه مركز الدفاع الشعبي في نوروز ٢٠٢٤.

وتلجأ تركيا لإعادة إحياء وإنعاش تنظيم "داعش" وربيباتها، كونها تستفيد منها بشدة، ويجب الانتباه إلى ما تهدف إليها تركيا بشخص أردوغان وحزبه في هذا الشأن.

مقابل هذه المصالح والمعطيات والأوضاع الحالية التي تشهدها المنطقة، فإن الوضع الكردي الراهن بحاجة ماسة لرؤية كردية مشتركة تتجاوز الخلافات البينية والحزبية الضيقة. فعلى الكرد أن يتحولوا إلى لاعبين أساسيين في معادلات وسياسات المنطقة، للأهمية الجيوسياسية والثقافية والاستراتيجية لهم.

لكن السؤال المطروح، هل لتركيا وأردوغان بعد هزيمته في الانتخابات التركية، وضعفه السياسي على المستويات الداخلية والخارجية، تعطيه القوة الكافية لتنفيذ ما اتفق عليه مع العراق ودول الجوار، خاصةً بعد أن استنفذ أردوغان خطاباته الشعبوية وسياسته الميكيافيلية، ولم تنفعه موافقته على انضمام السويد، ومحاولاته لإعادة العلاقات مع مصر بشيء. فالذهنية التي رسخها أردوغان بتحالفه مع حزب الحركة القومية التركية MHP في تركيا، تدعو المرء للدهشة، فمن تداعيات ذلك بحسب تقرير صحيفة "جمهوريت" التركية "يوجد اليوم سلاح في كل بيت من بيتين في تركيا، وهناك على الأقل ٢٠ مليون قطعة سلاح فردي، ٨٥٪ منها غير مرخص، أي أن كل أربعة أشخاص لديهم قطعة سلاح".

فالأوضاع في الداخل التركي باتت خطيرةً، حيث يشغل بال الاتراك حالياً قضايا كثيرة كالتدخلات التركية في دول الجوار، وعدم حل القضية الكردية، والحكم التوتاليتاري الشمولي القابض على كل مفاصل الحياة في تركيا، وإقصاء أي نواة لتحول ديمقراطي في تركيا، وغيرها من قضايا تخص المنطقة والعالم.

العوامل التي ساهمت في أضعاف أردوغان وحزبه:

١ – تصعيد نشاطات وعمليات «حركة الشعوب المتحدة» في المدن التركية باتت تقلق السلطات التركية والعاملين معهم من موظفين ورجال بوليس والمرتهنين عليهم، وكذلك تنفيذ قوات الدفاع الشعبي الكردستاني HPG عمليات نوعية في السنتين الأخيرتين، تخطت كل التدابير الأمنية في المدن التركية، مثلما جرى في عمليتي "مرسين وأنقرة" الأخيرتين، كرسائل واضحة المعالم لمستوى النضال الذي وصل إليه مقاتلو هذه الحركة، إضافة إلى المقاومة التي يبديها مقاتلي حركة حرية كردستان في أماكن تواجدهم في جبال وسهول كردستان ومناطق الدفاع المشروع، وفشل تركيا في القضاء على هذا الحراك الثوري.

٢ – فشل الرهان التركي على تنظيم "داعش" الإرهابي، وهذا ما سوف يكون له تداعيات في الداخل التركي، أهمه بروز "حزب الرفاه الجديد" بقيادة نجل ورئيس الوزراء التركي الأسبق "نجم الدين أربكان"، ونيله أصوات الكثير من أصوات المحافظين في حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية التي جرت مؤخراً في تركيا.

٣ – النجاح الساحق لحزب الشعب الجمهوري CHP في الانتخابات المحلية الأخيرة، مما شكل مؤشراً واضحاً على وعي وقناعة الناخب التركي ببرنامجه، أو على الأقل شكل ذلك رداً ورفضاً صريحاً لسياسة حزب العدالة والتنمية AKP الذي أتى بـ"رخاء مؤقت"، تحول لاحقاً لمشاكل وقضايا مستفحلة على المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية، ولن تحل إلا بخطوات وتغيرات سياسية اقتصادية جذرية في المستقبل.

٤ – فشل الرهان على أسلوب إقصاء الكل لصالح الشخص الأوحد، من خلال فتح الجبهات مع الداعية الإسلامي "فتح الله غولان"، وشن الحرب في كل الساحات ضد المؤسسات والقوى السياسية والديمقراطية والنسوية، وزج عشرات

الألوف في السجون والسيطرة على القضاء، والتوجه الكامل نحو الحكم المطلق، من خلال التحول إلى النظام الرئاسي. كل ذلك كان لصالح سياسة أردوغان ونرجسيته. وظهر ذلك جلياً بعد الفضائح التي ظهرت بعد الزلزال الذي ضرب تركيا، والبناء الهش للمقاولين والتجار الذين كانوا يدعمون أردوغان وسياساته.

باتت الأمور واضحة، وأنه لم يعد ينطلي على الشعب التركي بعد الآن تهميشه. فكان لا بد من موقف شعبي قوي وكانت نتائج الانتخابات التركية بداية النهاية لسياسة أردوغان في شقيها "الدونكيشوتي" و"الشعبوي".

الخاتمة:

أخيراً يمكننا القول: إنّ هناك خياران أمام أردوغان للتعامل مع هذه الظروف والأوضاع؛ إما التوجه في التعامل مع الداخل والخارج بشراسة غير معهودة، وشن هجمات لا حدود لها ضد الكرد وحركتهم السياسية وقوات حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان وتركيا، إضافة إلى شن هجوم هستيري تجاه إقليم شمال وشرق سوريا، والتضييق على النشطاء وكل شيء يمس الديمقراطية، وهذا سيعني أنه يكتب نهايته بيده، لأنَّ ذلك سيحدث خللاً في التوازنات الاقليمية والدولية وسيُجابه بشدة.

وإما التوجه لانتخابات مبكرة، ستكون نتائجها مشابه للانتخابات المحلية، وسيكون للكُرد دور رئيسي وأساسي فيها. وهذا يعني أنَّ تركيا وصلت لمرحلة صعبة جداً في سياستها وتعاني اختناقاً كبيراً وانسداداً في توجهاتها.

فالدونكشوتية لن تجدي نفعاً لأردوغان وسياسته، وظهر ذلك جلياً في مشروع الإسلام السياسي في المنطقة، والمؤشر الأقوى كان في هزيمته في الانتخابات المحلية، والتودد للعراق والحزب الديمقراطي الكردستاني PDK واستقطاب أنصار حزب الجيد Iyi Parti في تركيا، لتجميع ما تبقى من قواه قبل انتهاء حقبته في الانتخابات القادمة المقررة في عام ٢٠٢٨.

فأردوغان المعروف بحنكته وميكيافيليته، أمامه طريق واحد للخلاص من الضغوط التي يعانيها؛ وهي فك الارتباط مع MHP والتواصل مع ممثلي الكرد والحركات الديمقراطية في تركيا.

وكذلك طرق باب جزيرة "إيمرالي"، ليشكل بذلك نواة ومفتاح تحوّل تركيا إلى بلد ديمقراطي، والأمل بتحقيق ذلك موجود، خاصة بعد مقاومة الأهالي في مدينة "وان" واسترجاع بلديتهم التي سحبهما أردوغان منهم، وعلى ضوء هذا المعطى؛ يبدو أنّ مرحلة إطلاق عملية السلام باتت قريبة.

لكن قبل ذلك يبدو أنّ أردوغان سيفرغ ما في جعبته، وسيهاجم مناطق إقليم شمال وشرق سوريا وإقليم كردستان ومناطق الدفاع المشروع تحديداً، ولفترات محدودة (للحفاظ على ماء الوجه)، لأنه بات مُسلَّماً به أنه لن تحل القضية الكردية وقضايا الديمقراطية في تركيا والمنطقة إلا بالسبل السلمية والسياسية.

نهاية "رجل الاستبداد الشرقي" باتت قاب قوسين أو أدنى في إعلان رسوبه في امتحانه المستمر منذ ٢٢ سنة، وقد تكون قبل حلول عام ٢٠٢٨.

مراجع البحث:

- أردوغان في العراق مسار جديد للتعاون الاستراتيجي – مركز الأهرام – صافيناز محمد أحمد.
- الانتخابات التركية – موقع الجزيرة نت.
- التوتر بين روسيا وتركيا – مجلة الديمقراطية – كرم سعيد مؤسسة الأهرام.
- العراق وتركيا – صحيفة الخليج – كمال أوزتورك.
- الموسوعة العالمية ويكيبيديا.
- تقلبات المشهد التركي السياسي في تركيا – محمد نور الدين.

حروب الغذاء والمياه المستقبليّة في العالم

فوزي سليمان

لا يمكن لأحد الحديث عن إيجابيات الحروب خلال التاريخ الإنساني برمّته، وحتى منظرو الحروب وواضعو قوانينها وأصولها كـ «صن تزو وجياب وتشي كيفارا» لا يمكنهم فعل ذلك، حتى إن كانت هذه الحروب مشروعة أو غير مشروعة، لأنها وببساطة شديدة لها تداعيات مدمّرة لا تشمل فقط الماديات وزهق الأرواح؛ وإنما تمسّ سائر مناحي الحياة، إلى أن وصلت في مرحلتنا الراهنة لمستويات تهدّد الحياة بالكامل.

وبنفس الشكل ترسّخ في الذاكرة الجمعية للشعوب التصادم والعداء اللذين تمتدّ آثارهما لآلاف الأعوام. وأبسط مثال على ذلك الحروب التي يبدو أنها لم ولن تنتهي. الحروب بين الديانات والمذاهب. بالإضافة إلى الحروب الاحتلالية المباشرة وغير المباشرة والتوسعية. والتي كلها تتبع استراتيجيات وسياسات وأساليب وعناوين ظاهرها شيء وباطنها شيء آخر. كأكذوبة الأكاذيب «حماية الأمن القومي» أو شماعة «محاربة الإرهاب» وإلى ما لا نهاية من الذرائع, لتتوضّح صورة واقعنا المزري المعاش على هذا الكوكب. حيث تدمير البنى التحتية للشعوب وقطع المياه والغذاء والطاقة, وفرض الحصارات والعقوبات وخوض حروب إبادة جماعية. وإجراء تغييرات ديمغرافية مقيتة. وبالنهاية سمّيت هذه اللوحة المرعبة والمخيفة بـ «الفوضى الخلّاقة».

الأمر الأكثر رعباً هو غياب الحلول الناجعة – على الأقل على المدى القريب – للأزمة العالمية التي تكتسح وبلمح البصر عالمنا, وإذا ما أردنا توصيف العصر الذي نحن فيه – رغم التطور الهائل في جميع مجالات الحياة – وبلا أي تردّد يمكننا القول بأنه «عصر الانحطاط» بعينه. حيث فيه ضُرِبت كل القيم الإنسانية عرض الصم والبكم والعمى, كيف لا وقد أضحى مقياس العظمة بالنسبة للدول هو مقدار وحجم ما تمتلكه من ترسانات القتل والدمار وقهر واستغلال الشعوب.

بهذا الشكل نجد أن الخطاب الحالي للجميع. وبلا استثناء. يتمحور حول الحرب فقط. وحتى الدول الصاعدة خلال منتصف القرن الماضي من حيث الصناعة والاقتصاد. انجرّت هي الأخرى إلى نفس النفق المظلم الذي لا بوادر نور فيه. حيث استبشرت بعض شعوب العالم خيراً لسطوع نجمها. إلا أنه – ومع الأسف – تبين أن أقصى طموحاتها هو أن تصبح شريكة في فرض الهيمنة على العالم. وهذا ما تم الإعلان عنه وبشكل خجول في أكثر من مناسبة. وإن لم تتحقق مطالبها. وبكلمة أصح: إن لم تحصل على حصتها من الأسواق والهيمنة. فإنها ستتجه ـ وفعلياً قد اتجهت ـ نحو بناء أقطاب وتكتلات وتحالفات جديدة.

بهذا الشكل تظلّ التراجيديا مستمرة. والتي على أساسها يتم التخطيط للقرن المستقبلي الذي أصيب بجنون الاستحواذ على نصيب له فيها؛ وإلّا فإنّ الحروب ستنتشر في كل جغرافية على هذا الكوكب كانتشار النار في الهشيم. كانتقال الحرب مؤخراً من الشرق الأوسط إلى أوكرانيا. ليدخل العالم برمّته منعطفاً خطيراً جداً. ليس بسبب المواجهة المؤكدة بين المتصارعين القديمَين – الجديدَين الغرب الأوروبي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وحلفائها من جهة أخرى. بل لأن هذه الحرب التي اندلعت في فبراير/ شباط ٢٠٢٢ كانت وما تزال تجرّ دول العالم لتتساقط كأحجار الدومينو الواحدة تلوَ الأخرى فيما لو استمرت الحرب. ولتدخل أزمات متلاحقة ألقت بظلالها على العالم أجمع وخاصة من ناحية الغذاء. هذا ناهيك عن أزمة الطاقة والغاز والمعابر المائية الدولية في البحر الأسود وبحر آزوف.

صحيح أن الحرب الفعلية هي بين الغرب وأمريكا وروسيا. إلا أنها أثّرت وبشكل مباشر وخطير على آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط والعالم. إنها فعلياً الحرب العالمية الثالثة. إذ لجأت فيها القوى المتصارعة إلى كل أدوات الضغط والتهديد بأسلحة كفيلة بتدمير الحياة عدة مرات, وواحدة من أسلحة الضغط. التي لا تقل فاعلية وخطورة من الأسلحة التقليدية المعروفة. واستخدمت بكل فظاظة هي مسألة الغذاء. والتي أضحت كسلاح في مواجهة الخصوم وغير الخصوم. ويبدو أنه سلاح فاعل في هذه الحرب. حيث ساهم في تدهور اقتصاد العديد من الدول. وخصوصاً الدول التي تعتمد على الحبوب الأوكرانية أو الروسية وبشكل خاص منطقة الشرق الأوسط. هذا الشرق الذي بالأساس يعاني من أزمات سياسية واقتصادية عميقة. ولتجعله الأزمة الغذائية أكثر عمقاً وخطورة. ويعود ذلك بالإضافة إلى الأسباب الآنفة الذكر إلى جغرافيتها التي تطغى عليها الصحراء. وكذلك إلى عدة عوامل أخرى مثل الأزمة التي خلّفتها تركيا من خلال قطع

مياه الفرات عن سوريا والعراق، والحروب المستمرة منذ أكثر من عقد في العديد من دوله.

كل هذه الأسباب مجتمعة أقحمت الشرق في شلل شبه تام، وجعلت من معدلات النمو في أسوأ حالاتها، إذ إن الحرب الأوكرانية الروسية رفعت أسعار الحبوب بشكل لم يشهد له مثيل، خصوصاً بعد استخدام روسيا القمح كسلاح في حربها وفرضها حصاراً محكماً في البحرين الأسود وآزوف، بالإضافة إلى تقييد صادراتها من الحبوب إلى الخارج بذريعة العقوبات المفروضة على روسيا وعلى كيانات وأشخاص يعملون في هذا المجال. وهذا يفيد بتوقف شبه تام لإمدادات ثلث احتياجات العالم من الحبوب، وهذا هو حجم صادرات أوكرانيا وروسيا معاً إلى الخارج. وهذه كمية أحدثت خللاً في استقرار العالم ككل، هذا من جهة، ومن جهة ثانية تراجعت أوكرانيا وبشكل كبير في إنتاج الحبوب، إذ يتم الحديث عن شلل ٧٠٪ من القطاع الزراعي فيها، والجميع يدرك حادثة تدمير سد «كاخوفكا»، الحادثة التي أدت إلى إغراق آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية الأوكرانية، وماتزال إلى يومنا هذا تخسر أوكرانيا المزيد من الأراضي، حتى يمكننا القول بأنها غير قادرة على الاستمرار في تصدير ما كانت تقوم به سابقاً، هذا إن لم يتوقف التصدير نهائياً.

وما يزيد من أزمة الغذاء العالمية، هو اتخاذ الهند قرار حظر صادراتها من القمح بشكل تام، ولتلتحق بها الصين من خلال رفضها مقترحاً من الاتحاد الأوروبي، يتمحور حول إطلاق المخزون الاحتياطي لديها من الحبوب؛ لكبح جماح ارتفاع أسعار الحبوب عالمياً، والتي يبدو أنها لن تتوقف تصاعدياً، وتلقي بظلالها على جميع الدول دون استثناء.

بناءً على ما تقدم، ولأسباب عديدة أخرى؛ فإن الأزمة الغذائية العالمية في تصاعد مخيف، ولقد حذّرت منها العديد من المنظمات الدولية والإغاثية، ولكن تظلّ منطقة الشرق الأوسط لها حصة الأسد من هذه الأزمة، لأنّها تعتمد بشكل كبير على الحبوب الروسية والأوكرانية على حد سواء، وكذلك على الأسمدة الروسية، التي تعدّ روسيا من أكبر المنتجين العالميين لها. وإذا أضفنا إلى ذلك أزمة المياه التي أضحت أيضاً واحدة من الحروب القذرة التي يتم اتّباعها من قبل العديد من الأنظمة – ولغاية في نفس يعقوب – كمياه الفرات ودجلة التي تتحكم في مصادرها الدولة التركية، وكذلك نهر النيل والخلافات التناطحية بين السودان ومصر من جهة، ومن جهة أخرى أثيوبيا والتي تنذر وفي كل لحظة بحروب إضافية قابلة للاشتعال, ناهيك عن الحروب المدمرة في كل من اليمن والسودان وسوريا وليبيا وفلسطين ولبنان وتركيا والعراق وإيران، وما تبقّى من دول شرق أوسطية هي الأخرى مشاركة بشكل فعلي في هذه الحروب، ولكن كلٌّ حسب مصالحه واستطالته السياسية.

لهذه الأسباب يمكن القول: إنّ منطقة الشرق الأوسط ستكون وجهاً لوجه أمام كارثة غذائية إن لم تُتَّخذ تدابير ناجعة لسدّ احتياجاتها، وهو أمر لن يكون هيّناً على الإطلاق، بل تحتاج المنطقة إلى أكثر من عقدين من الزمن لتتمكن من تجاوز أزمة الغذاء هذه، لأنها في نفس الوقت تعاني من العديد من الأمور التي تطيل عمر الأزمة.

الرافقة (الرقة) حصن عسكري من العصر العباسي الأول

محمد عبد الله العزو

لقد أدرك الخليفة المنصور أنَّ بني «أمية» لم يلحظوا الخطورة في عدم تحصينهم للمدن التي أنشؤوها، وخاصة المدن الواقعة عند منطقة الثغور على الخط الحدودي مع الدولة «البيزنطية»، وهذا كان أحد الحوافز الرئيسة التي دفعته لبناء وإقامة المدن الحصينة، ومن ضمنها مدينة «الرافقة»، «الرقة»، التي شيدها «المنصور» بالقرب من «الرقة البيضاء» على أن تكون رفيقةً لها، والتي جاءت أشبه ما تكون بقلعة حصينة قوية.

لقد جاء تصميم «الرافقة»، «الرقة» على شاكلة مدينة «بغداد» في أبوابها وفصولها ورحابها وشوارعها وخندقها, لذلك نجد أنَّ «الرافقة» بمخططها شبه الدائري مشاكلة لمدينة «بغداد», إلاَّ أنَّ الضلع الجنوبي لسور المدينة جاء بشكل مستقيم كونه يشاطئ «الفرات» من جهة الجنوب, ولعدم حصول الدائرية في سور المدينة، واتخاذه لشكل نعل الفرس, فإن ذلك عائد في الأصل لطبيعة وجغرافية الأرض, ووجود النهر بمحاذاة الضلع الجنوبي للسور, وهذا الشكل أقرب الأشكال عامة للشكل الدائري, الذي يحافظ على الشكل العام لتوزيع المباني داخل الدائرة.

وكما أسلفنا سابقاً للرافقة»، «الرقة» سور مزدوج, أي أنه لها سورين, تفصل بينهما مساحة من الأرض بعرض/٢٠,٨٠/ متراً على مسافة امتداد ضلعَي السورين الخارجي والداخلي ابتداءً من الزاوية الجنوبية الشرقية لضلع السور الجنوبي، وحتى الزاوية الجنوبية الغربية للضلع ذاته. لقد أخذ كامل السورَين شكل نعل الفرس, أما الضلع الجنوبي للسور الداخلي فقد أخذ شكلاً مستقيماً وقاعدة لهذا الشكل، وهو يشاطئ «الفرات» من الناحية الجنوبية, وهذا الواقع تطلّب وجود خندق مائي كان يحيط بالسورين من كل الجهات باستثناء الجهة الجنوبية.

حالياً لم يتبقَّ من ضلع السور الجنوبي سوى ستة أبراج تتجه بشكل مستقيم من برج الزاوية الواقع خلف باب «بغداد» غرباً. ويبلغ طول السور الإجمالي /٥/كم، يحصر ضمنه مساحة من الأرض تقدَّر بـ/٥/ كم٢, وتتكئ عليه أبراج كبيرة تقوم على قواعد من الحجر الكلسي، يبلغ محيط كل برج بين /١٥ـ١٦/م، وأكبر هذه الأبراج وأهمها، هي تلك التي تقع خلف البوابات الرئيسة, وقد بقي منها برج واحد يقع خلف «باب بغداد» في الزاوية الجنوبية الشرقية. شُيِّدَ السور كاملاً من مادة اللبن المجفف تحت أشعة الشمس، ويبلغ أبعاد الواحدة منها /٤٠×٢٠×١١/ سم، والبعض منها لها حجم مضاعف, أمّا النواة الطينية فقد لفِّحت بمادة الآجرّ المشوي المعروف بمقاسات /٢٧×١٠×٧/سم.

باب بغداد (باب السبال):

أحد أهم المنشآت المعمارية في الرقة, إنَّ مجمل السور مع أبراجه يرتكز على قاعدة من الحجر الكلسي، وهذه القاعد مكوَّنة من طبقتين من الحجر الكلسي مرصوفة فوق بعضيهما بمقاسات من /٦٠/سم إلى/٦٥/سم, أما مقاسات الحجارة المشكّلة لهذه القاعدة فهي بأطوال /٨٥/سم، و/٥٥/سم عرضاً، و/٩٠/سم ارتفاعاً. إنَّ وقوع هذه القاعدة الكلسية مباشرة على الأرض الحرة والمرتبطة معها بمادة الربط القوية والصلبة, هو الذي منح هذه المنشأة المعمارية هذا الرسوخ، وعدم الانهيار خلال فترة زمنية طويلة تقَّدر بـأقل من:/١٤٠٠/سنة تقريباً, ويقدّر ارتفاع السور بـ/٩/م وعرضه بـ/٥٩٠/سم عند القاعدة و/٥٨٠/ سم في الأعلى.

بـوابات المدينة: بالقياس إلى مدينة «بغداد» المدوَّرة، كون «الرافقة» بُنيت على شاكلتها، وكلاهما من عهد الخليفة «المنصور»، فإنه لابدّ أن يكون للرافقة «الرقة» ثلاثة أبواب, ويشير ابن «حوقل» في معرض حديثه عن مدينة «المهدية» فيقول: «ولها بابان ليس لهما فيما رأيته عن الأرض شبه ولا نظير غير البابين على سور «الرافقة»، وعلى مثالهما عملا ومثل شكلهما اتُّخذا».

وحول هذين البابين يذكر «ابن شداد»، فيقول: «ولما كان سنة/١٨٠/هـ خرج الرشيد من بغداد وسار إلى «الرقة» فاتخذها موطناً وبنى سورها، واسمه مكتوب على «باب السبال» من الجانب الشرقي, يذكر فيقول: «أمر بعمارته أمير المؤمنين «هارون الرشيد» أطال الله بقاءه بتولي الفضل بن الربيع مولاه». ويُفهم من قول «ابن شداد» «وبنى سورها»، أنَّ المقصود بذلك تلبيس السور بمادة الآجر، كما هي عادته مع المنشآت المعمارية التي شيَّدها جدّه الخليفة «المنصور».

ولم يبقَ من بوّابات «الرافقة» سوى أطلال

«باب بغداد». عند الزاوية الجنوبية الشرقية, ولكن في الوقت الحاضر, وبعد إجراء الحفريات الأثرية في هذه المنشأة المعمارية نستطيع إعطاء وصف لهذه البوابة على النحو التالي: شيدت البوابة من مادة الآجرّ الرقّي المعروف بمقاساته /٢٧×١٠×٧/سم مع مادة الجبس. ولهذه البوابة مدخل واحد بقوس مدبّب, وبجواره على اليمين وعلى اليسار يوجد قوسان مجزوءان ومدبّبان على شكل محرابين واسعين لتزيين واجهة البوابة على شكل زخارف هندسية بواسطة الآجرّ «الهزار باف». وتعني الألف حنية وحنية.

وهذه الزخارف الهندسية تبدو على شكل معينات من الجبس في قسمه العلوي, بينما القسم السفلي له شكل أصم وبدون زخارف, مما أضفى عليه مشهداً بديعاً وجميلاً, واليوم لم يبقَ إلاَّ القوس الذي على يسار البوابة, وفي الجزء العلوي من واجهة البوابة وعلى علوّ ستة أمتار من القوس المدبّب يوجد أحد عشر محراباً جميلاً عليها من الداخل زخارف بالآجرّ والجبس زال منها ثلاثة محاريب, وبقي منها ثمانية فقط, وبمجرد الولوج من البوابة يُشاهد قاعة أبعادها /١٥×١٥/م (ولعلها كانت مقبّبة). لها عقود منفّذة بالآجرّ والجبس.

مازالت آثار هذا العقد تشاهد مع آثار الأعمدة الخشبية في الجزء المتبقي من المنشأة, ويُلاحظ أيضاً بقايا المقرنصات حيث يوجد فوق هذه القاعة طابق ثانٍ تعلوه قبّة مرتفعة, حسب التقاليد المعماريةً في كل من «بغداد» و»سامراء», ويتخلّل السور مجموعة من الطوق «طاقات». وظيفتها تحقيق حرية الحركة, والاتصال للعسس المرابطين على السورين, وإلى جانب ذلك من كل طاقة من الداخل كان يمتد شارع بشكل مستقيم ويخترق المدينة إلى ساحة مركزية تتوسطها, وكان يوجد داخل الساحة «قصر الإمارة» و»المسجد الجامع», وكانت هذه الشوارع مكتظة بالدكاكين والحوانيت.

خندق المدينة (الرافقة):

أحد أهم المنشآت المعمارية في الرقة، إنّ مجمل السور مع أبراجه يرتكز على قاعدة من الحجر الكلسي، وهذه القاعد مكوّنة من طبقتين من الحجر الكلسيّ مرصوفة فوق بعضيهما بمقاسات من /٦٠/سم إلى/٦٥/سم، أما مقاسات الحجارة المشكّلة لهذه القاعدة فهي بأطوال /٨٥/سم، و/٥٥/سم عرضاً، و/٩٠/ سم ارتفاعاً. إنّ وقوع هذه القاعدة الكلسية مباشرةً على الأرض الحرة والمرتبطة معها بمادة الربط القوية والصلبة.

كان للمدينة خندق مائي يلفّها من الجهات الثلاثة, الشرقية والشمالية والغربية, أما في الجهة الجنوبية فكان الفرات, وكان الخندق يتقدم السور الخارجي, ويشكل مانعاً مائياً للمدينة, وكان هذا الخندق يُزوَّد بالماء من نهر الفرات عبر قناة جدد حفرها الخليفة «هارون الرشيد» من مكان يبعد عن «الرقة» مسافة /١٧/كم غرباً «دامان». وقبل التوسع العمراني العشوائي للمدينة باتجاه الشمال, كنا نشاهد آثار هذه القناة والفرع الذي كان يزوّد الخندق بالماء من القناة. وكانت أرضية الخندق مبلطة بمادة الآجر, من نوع آجر «الرقة», تبلغ أبعاده/٤٠×٤٠×٥/سم. وكانت نهايات القناة من الجهتين الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية مزوَّدة بقساطل فخارية لتصريف المياه الزائدة من القناة إلى النهر.

وكان للقناة أو الخندق أبعاد, فعرضه في الأعلى /١٥,٩٠/م, وعند القاع /٩,٥/م. وحتى نهاية سبعينيات القرن الماضي كانت القناة موجودة, لكن بعد ذلك رُدمت من قبل مجلس مدينة

«الرقة». وجُعل مكانها شارع معبَّد يطوف المدينة من جهاتها الثلاث, والمساحة القائمة بين الشارع المنشأ والسور نُظِّمَ فيها حديقة خضراء على امتداد كامل السور المتبقي. وبعد أن انتهى المهندس المعماري من بناء السورين التفت إلى بناء ثلاث منشآت معمارية أخرى داخل السور الأول, وهي: المسجد الجامع «مسجد المنصور» و»قصر الإمارة», لكن هذا القصر دمِّر وأزيل في بداية القرن العشرين, وكان قائماً عند تقاطع شارع «سيف الدولة» مع شارع /٢٣/شباط الحالي. والمنشأة المعمارية الثالثة هي ما يسمى اليوم بـ»قصر البنات».

قصـــر البنات:

إلى الشمال من بوابة «بغداد» الواقعة في الزاوية الجنوبية الشرقية من سور المدينة القديمة «الرافقة», وعلى بعد /٥٠٠/ م من هذه البوابة, تقع منشأة معمارية كانت حتى بداية النصف الثاني من القرن العشرين الماضي تشكل أطلالاً ظاهرة للعيان فوق سطح الأرض. ويطلق أهل «الرقة» على هذه المنشأة اسم «قصور البنات», أو «قصر البنات», ولمّا لم يتسنَّ لأحد العثور على هذا الاسم في كافة المراجع, والمصادر التاريخية العربية الوسيطة والمتأخرة, فإنه من المفترض بأن تكون هذه التسمية محلية, وليس لها أيُّ أساس وثائقي.

في المصادر التاريخية من العصر الإسلامي لم يُعثر على أي ذكر لوجود قصر داخل أسوار "الرافقة", لكن "ابن شداد" يتحدث في أيامه عن وجود مدرستين واحدة "شافعية" وأخرى "حنفية" و"بيمارستان" من بناء "نور الدين زنكي", وتشير المصادر الآنفة الذكر إلى أنَّ "عماد الدين أصفهاني" وزير "قطب الدين مردود" بنى في "الرقة" "خانقاه". إلاَّ أنَّ "ابن شداد" لا يحدد ما إذا كانت هذه المباني موجودة في "الرقة" القديمة, أم في "الرافقة", كما أنَّه لا يحدد موقعها أو ما يجاورها. في الأعوام /١٩٧٧/ و/١٩٨٢/م, قام الأستاذ "قاسم طوير" الباحث والمنقب الأثري المعروف بحملة عمل منهجية في أعمال الترميم والتنقيب الأثري, حيث ظهرت للعيان منشأة ضخمة لم تتوضح لحينه حدودها من الجهات الجنوبية والشمالية والشرقية.

إنَّ مادة البناء هي الآجرّ المشوي قياس /٢٤×٢٤×٥/ سم مصنّع من تربة لحقية محلية مجلوبة من نهر "الفرات", وكانت مادة الربط من مادة الجص الأبيض بسماكة تتراوح بين /١- ٣/ سم. ولهذه المنشأة جدران سماكتها /١٠٠/سم, أما الجدران الفاصلة فهي تتراوح بين /٧٥-٩٠/سم, ويبدو أنَّ كامل المنشأة كانت مطلية بمادة الجص الأبيض من الداخل والخارج أيضاً بسماكة /٢-٣/سم, وأنَّ بعض الغرف كانت مدهونة بالدهان الأحمر القرميدي, مع وجود بعض الرسوم الملوّنة فوق مادة الجص الأبيض, والتي ما زالت آثارها مرئية حتى اليوم, كما أنَّ كامل أرضية المنشأة مبلطة بمادة الآجر المشوي قياس /٢٨×٢٨ ×٧/ سم, كما أنَّ بعض الغرف مبلطة بالآجر المشوي لها طبعات محزوزة بالإصبع لأحرف "يونانية", وهذا النوع من الآجر مأخوذ من أطلال مبانٍ سابقة على الفتح الإسلامي لمدينة "الرقة", كما أنَّ مداخل المنشأة مبلطة بألواح حجرية من نوع الصخر "الجمي" البراق المستعمل في بناء مدينة "الرصافة" الأثرية, ولهذه الألواح الحجرية مقاسات مختلفة تبدو من /٢٠×٩٠×٧٠/سم و/٥٠×٦٠×٨٠/سم, وبسماكة من/٦ـ٧/سم.

ومن خلال دراسة الجدران وطبيعة بنائها, تبيّن أنَّ المياه داخل هذه المنشأة كان يجري تصريفها عبر قساطل فخارية متوضّعة داخل جدران المنشأة بقطر /١٥/سم, تصب تحت بلاط الأرضيات في مجارٍ مبنية من الآجر بعرض حوالي/٦٠/سم, وعمق يصل إلى /٨٠ و١٠٠/ سم, وجميع هذه القساطل تصب في بئر مستدير الشكل بُني بمادة الآجرّ, ولابد أنه مرتبط بشبكة تصريف تقع خارج المنشأة عُثر على عقدتها أثناء التنقيبات الأثرية في عام /٢٠٠٢/م أثناء قيام أمين متحف "الرقة" (محمد العزو) بحفريات أثرية طارئة عند تقاطع شارع /٢٣/ شباط مع سور المدينة, على بعد/١٠٠/م شمال شرق "قصر البنات».

الثورة السورية بين الواقع والمأمول

عواس علي

ربما تُعتبر الثورات لب التاريخ بالرغم من اختلاف الفلاسفة حول ايجاد تعريف مشترك لها، فقد قال عنها الفيلسوف كارل ماركس: « الثورات قاطرات التاريخ، وعرفها معجم أوكسفورد بأنها « الإطاحة بنظام سياسي أو اجتماعي قائم لصالح نظام جديد»

وعرفها المفكر مالك بن نبي بتعريف مختصر: «عملية تغيير جذري يتسم بالسرعة منسجما مع التنسيق الثوري لتغيير الإنسان « فحسب تعريف مالك نبي الثورة لا معنى لها فيما لو لم تُغير الإنسان من حيث افكاره، فتُعتبر الثورة بشكلها العام حالة انقلاب جذري على نظام ما، يشهد حالة من حالات الاستقرار، وغالباً ما يحافظ ذلك النظام على استقراره بالقوة.

وقد تتعدّد أنواع الثورات من حيث الأهداف؛ فهناك ثورات التحرر الوطني، والثورات الشعبية؛ ثورات التحرر الوطني ضد الاستعمار بنوعيه الحديث والقديم، وربما هذا النوع من الثورات بات محصوراً في القارة الإفريقية، أما الثورات الشعبية فهي الثورات التي تقوم داخل الدولة في مواجهة نظام حكم وطني، وتتنوع هذه الثورات، فهناك ثورة سياسية وثورة اجتماعية وعلمية و ثقافية، وقد نوه الفيلسوف الاغريقي أرسطو إلى نوعين من الثورات الشعبية؛ الأولى ثورة ضد الدستور وتغييره بشكل جذري، والثاني ثورة تهدف لتعديل الدستور بشكل جزئي، وكل ثورة تمر بمراحل عديدة، مرحلة البناء أو التأسيس، ومرحلة النهوض، ومرحلة النصر والعمل على تحقيق الأهداف, وكل مرحلة تنقسم في حد ذاتها إلى جزئيات، فرحلة البناء تبدأ من الدعاية الجماهيرية واستقطاب النخبة، ثم وضع البرنامج العام للثورة والذي يحتوي على مبادئ وأسس الثورة وأهدافها العامة والخاصة، وتأسيس القاعدة الجماهيرية المؤيدة للثورة، وربما أصعب مرحلة تمر بها الثورة هو قدرتها في الحفاظ على تحقيق أهدافها والعمل وفق برنامجها الخطط المعدة للنهوض وطرق تحقيق النصر، من المعروف أنّ كلّ ثورة تقوم في مواجهة وضع ما مستقر «نظام» يمتلك كافة الوسائل التي تمكنه من مواجهة أيّ تغيير يزعزع استقراره ومسيرته، فتبدأ المواجهة بين الثورة وعناصر الواقع المراد تغييره وذلك في مرحلة النهوض، فكل طرف من الطرفين يعد العدة للمواجهة المرتقبة.

عادة تتمّ مرحلة البناء للثورة من قبل طلائع الثورة، وغالباً ما تكون أحزاب ثورية تعمل في الخفاء تُهيئ الحاضنة الشعبية لتلك الثورة من حيث تحديد دوافع الثورة وموجبات قيامها والاهداف المراد تحقيقها واختيار الوسائل التي تساعد على تحقيق تلك الاهداف عبر برنامج متكامل وشامل يدعى برنامج الثورة.

مرحلة النهوض تتكشف أهداف الثورة لعموم الشعب وقد تجد بعض الفئات أو المجموعات السياسية المعارضة التي تستغل نهوض الثورة وتنخرط في صفوفها محاولةً تغيير مسارها وفق برنامج يعنيها هي بذاتها, و يدعى ذلك؛ (ركوب موجة الثورة) فتحاول تلك الفئات أو المجموعات أن تقود الثورة وفق مصالحها، وتلك المرحلة تبدو أصعب مرحلة باتجاه مرحلة النصر.

في حال نجاة الثورة من تلك المرحلة والوصول إلى مرحلة النصر وتحقيق الأهداف فمن المحتم أنّها ستواجه صعوبة التحول من الحالة الثورية إلى الحالة التنظيمية فحالة الإدارة المدنية، وحالة التحول من المرحلة الثورية إلى الحالة التنظيمية التي تتولى فيها الأحزاب قيادة تحقيق الأهداف العامة للثورة، ثم تأتي مرحلة التحول للإدارات المدنية " المؤسساتية" وفي هذه المرحلة تتمّ المواجهة بين القوات العسكرية التي ترى بأنها الأولى في إدارة الدولة فهي مُحققة النصر ومُقدمة التضحيات، والإدارات المدنية.

ومن ضمن الثورات الشعبية المندلعة هي الثورة السورية، والتي أطلق عليها من قبل بعض الساسة اسمَ الحراك السوري في مواجهة نظام الحكم في سورية الموصوف بالشمولية والدكتاتورية الأمنية والطائفية.

وقد يتوقف مدى نجاح الثورة من فشلها بقدرتها على تحقيق أهدافها عبر المنهجية المرسومة للوصول إلى تلك الأهداف المنشودة.

وسنبدأ هذا البحث المختزل من خلال الجواب على أسئلة عديدة أثارها الحراك السوري.

- ما حقيقة الثورة السورية التي أثارت مشاكل عديدة امتدت آثارها للمجتمع الدولي من حيث التفرعات التي نتجت عنها عبر مسيرتها الطويلة مقارنة بالثورات الأخرى، حتى أنّها تحولت إلى مشكلة دولية؟

- ما هو الواقع السياسي والاجتماعي الذي اندلعت منه الثورة السورية؟

- هل الثورة السورية كانت ثورة شعبية أم صراعاً

على السلطة ذا منهج طائفيٍّ؟

ـ ما حقيقة التيارات التي تمخّضت عن الثورة السورية في بداية حراكها ومن وراء تلك التيارات؟

ـ ما هو دور الإعلام في توجيه الثورة السورية و تحفيزها وتقويضها؟

ـ هل كانت الثورة السورية عبارة عن مؤامرة ضد الشعب السوري كما عرفها النظام؟

ـ هل كانت البُنية الوطنية للشعب السوري عبارة عن بنية هشة ومكونات متشرذمة، متماسكة بحكم السلطة والقبضة الأمنية؟

ـ لماذا انحرفت الثورة السورية عن مسارها الصحيح وهل كان هناك مساراً صحيحاً لتلك الثورة؟

ـ لماذا باتت الثورة السورية عصيّة على الحل، وهل يمتلك الشعب السوري مفاتيح الحل بعد أن تحولت ثورته إلى مشكلة إقليمية ودولية لاعبيها الأساسيين دول خارجية، والشعب السوري بات جالساً على مقاعد المتفرجين على الصراع والبعض منهم لاعب احتياطي خائر القوة.

ـ لماذا تحولت الجغرافية السورية إلى ساحة حرب لدول خارجية تصفّي حساباتها على حساب الشعب السوري؟

ـ ماذا حققت الثورة السورية بعد مضي ما يقارب ثلاثة عشر عاماً؟ وما الحلول التي تلوح في الأفق؟

إنّ الهدف من هذا البحث هو:

- تقديم حقيقة واقعية وموضوعية عايشها الباحث في الثورة السورية للباحثين والمحللين السياسيين والكشف عن بعض الخفايا الإعلامية المحورة لتحقيق أهداف ومصالح خارجية.

- تقديم تجربة واقعية للباحثين في الثورة السورية.

- التعرفُ على اسباب انحراف الثورة السورية عن

"مرحلة النهوض تتكشف أهداف الثورة لعموم الشعب وقد تجد بعض الفئات أو المجموعات السياسية المعارضة التي تستغل نهوض الثورة وتنخرط في صفوفها محاولةٍ تغيير مسارها وفق برنامج يعنيها هي بذاتها، و يدعى ذلك؛ (ركوب موجة الثورة) فتحاول تلك الفئات أو المجموعات أن تقود الثورة وفق مصالحها، وتلك المرحلة تبدو أصعب مرحلة باتجاه مرحلة النصر"

مسارها وأهدافها الحقيقية عبر وقائع واكبها الباحث.

الحقيقة صدرت دراسات عديدة حول الثورة السورية أكثرها كانت دراسات من قبل باحثين لم يعايشوا الثورة عن قرب في واقعها وأحداثها؛ بعضها كانت دراسات إقليمية والبعض دراسات دولية لم تواكب أحداث الثورة بشكل واقعي، والقليل منها كانت دراسات لوقائع جزئية، خلال فترة زمنية محدودة, كدراسة الكاتب وليد الفارس تحت عنوان: "حمص الحصار العظيم" الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من خلالها تم توثيق سبعمئة يوم من الحصار الذي فرضه النظام على مدينة حمص تطرّق من خلال دراسته لتركيبة السُكانية المحلية لمدينة حمص، وكيف تحولت الثورة من ثورة سلمية إلى ثورة العسكر، ووثّق بعض المجازر التي ارتكبت من قبل قوات النظام وميليشياته كمجزرة الحولة, والحقيقة أن هذا البحث يقتصر على مساحة محدودة من سورية و لم يتطرق

لكامل المساحة السورية التي عمّتها الثورة، وكذلك مُذكرات الكاتب خطيب بدلة تحت عنوان: «تجرُبتي في الثورة السورية، كفريا والفوعة وريف إدلب" الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يتحدّث خطيب بدلة عن تجربته الشخصية في بقعة جغرافية محددة تقطنها مجموعة من المواطنين السورين المُنتمين للمذهب الشيعي والحقيقة جاءت الدراسة محدودة من حيث الزمان والمكان ولم تشمل كامل المساحة السورية، ولم ترصد أحداث تاريخ الثورة المديد، ومن الكُتب المهمة؛ كتاب « الطائفية في الحرب الاهلية السورية " «civil sectarianism in the Syrian civil war " للكاتب الهولندي «فابريس بلانش» تطرق من خلاله إلى الكشف عن وجه مخفي من قبل جميع الأطراف في الثورة السورية وهي الحقيقة التي تجلّت من خلال استيلاء القوة العسكرية على الثورة، وأخذتها باتجاه منحى صراع من أجل السلطة، وهو صراع سني علوي، تطرق الكاتب لجانب مهم من جوانب حقيقة انحراف الثورة من بدايتها ولم يتطرق إلى الأسباب ومَن وراء إثارة الصراع الطائفي وأسبابه.

الواقع:

اندلع الحراك السوري بشكل عفوي في المنتصف من شهر آذار عام ٢٠١١ على إثر اعتقال مجموعة من الشبان لم يعرف النظام التعامل مع هذه الأحداث البسيطة، ربما كان التعامل السيء مقصوداً من قبل أحد الجهات الأمنية التابعة للنظام، وتوسّعت الاحتجاجات مقلّدة الثورات في مجموعة دول ما يدعى بالربيع العربي، ولا شك فيه أنّ جميع الظروف الموضوعية الداخلية كانت مساعدة لاندلاع الثورة من خلال الواقع الاقتصادي الهشّ، وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة والقطاع العام، حتى أنّ مؤسسة الاتصالات في نهاية السنة كانت ميزانيتها خاسرة، وكذلك مؤسسة مياه نبع عين الفيجة خاسرة، والحقيقة أنّ اختلاس المال العام أضحى في أوجه، ويُضاف لذلك التذمّر واليأس من الواقع الذي أصاب الشعب السوري من جراء الإصلاحات الموعودة، والقبضة الأمنية التي باتت تخنق كل مَن يتذمّر من الوضع الداخلي، وتحوّل الحكم في سورية من جمهوري رئاسي إلى حكم شبه وراثي، وتأجيج الصراع الطائفي ما بين العلوية والسنة بشكل مخفي على إثر الاغتيالات التي طالت بعض القادة من الحرس القديم.

يُضاف للظروف الداخلية الظروف الخارجية المساعدة لاستنهاض الحراك في سورية، و في مقدمتها حثّ البعض من الإسلاميين في سورية، وتقديم المساعدة لهم للقتال ضدّ الأمريكان في العراق، وحفاظ سورية على علاقتها مع روسيا كدولة وحيدة في الشرق الاوسط كندٍّ للولايات المتحدة الامريكية وحُلفائها في المنطقة، ومنح روسيا حق استثمار آبار الغاز في مواجهة قطر التي ترى نفسها الأولى في حق الاستثمار.

مفهوم الثورة:

تُعرّف الثورة على أنّها نوع من أنواع التغيير الذي يطال وضعاً مستقراً، وتكاد تكون المحرك الأساسي للتاريخ حتى أنّ بعض العلماء قال عنها هي التاريخ بحد ذاته، وربما هي محور التطور عبر تاريخ البشرية، وجنح بعض العلماء إلى تعريف الثورة بأنها انقلاب جذري في مجتمع ما أو دولة ما، ولكن الحقيقة ربّما تُطال الثورة جزءاً محدوداً من ذلك المجتمع، وليس كلّ ما فيه من بُنى فوقية، كالثورة المصرية التي أحدث تغييراً في نظام السلطة على مستوى شخصي فقط، ولم تطلْ بقية الأنظمة في الدولة، كالنظام الاقتصادي أو النظام السياسي، ولا شك فيه أنّ كلّ ثورة لا بدّ أن تُواجَه بالعنف من قبل النظام أو القانون المستقر على وتيرة محددة، وتدعى بالثورة المضادة[1]، وإنْ تمعّنا في أسس الثورة السورية لوجدنا أنّها كانت في بنيانها الأساسي، تهدف إلى تغيير جزئي[2]، كتغيير بعض مواد الدستور

١ .عرفها علماء السياسة بأنها الحركات التي ترفض ثورة ما ، فتعمل للحفاظ على الوضع المستقر ما كان عليه قبل اندلاع الثورة.

٢ .كان هناك بعض الأحزاب التي تنادي بتغير جذري في الدولة، كحزب الإخوان المسلمين، غير أنها لم تكن مقبولة لدى عامة الشعب.

ورفع الأحكام العرفية وكفّ القبضة الأمنية.

يختلف مفهوم الثورة حسب أنواع الثورات؛ فثورات التحرر ذات مفهوم عسكري بالدرجة الاولى، تهدف في مفهومها إلى تحرير شعب وبناء دولة أو تحرير دولة ما من استعمار دولة أخرى مستعمرة لها. لكن في الثورات السياسية تعني في مفهومها تغيير النظام السياسي، وحقيقة الأمر فإنّ الثورة بمفهومها العام هي تغيير جذري لوضع مستقر، وربما ما هو المهم فيها هو تغيير عقلية المجتمع أو ذهنه. فالبعض اعتبر الأصل في الثورة السياسية، هو تغيير نمط التفكير لدى المجتمع، وبُرهنَ على ذلك في انهيار الاتحاد السوفيتي الذي شيدَ على أساس الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ وأحدثت ثورته تغييراً جذريّاً في نظام الدولة من نواحي عديدة، اقتصادي، اجتماعي، سياسي، لكنّها فشلت في تغيير ذهن المجتمع أو نمط تفكيره، فقد لامست فكر المجتمع ملامسة سطحية، وفشلت في تغيير نمط تفكيره، لذلك كانت النتيجة الانهيار والعودة إلى نمط جديد يحمل في طياته نوعاً من النمط القديم النابع من قناعات المجتمع.

وكما هي الثورة السورية هناك اختلاف على مفهومها، فالبعض اعتبرها مؤامرة خارجية على الشعب السوري، والبعض اعتبرها ثورة الكرامة، والبعض اعتبرها ثورة فكرية، وكل ما تم ذكرة لم يلامس واقع الثورة السورية، وكل ما ورد ذكره كان عبارة عن ترويج إعلامي.

دور الاعلام في الثورات والحروب لا يمكن تجاهله, فما أكثر الثورات التي تم إجهاضها على يد الإعلام! و كذلك لعب الإعلام دوراً كبيراً في انهيار جيوش جبارة، وقد يقال: « أعطني إعلاماً ناجحاً أعطيك نصراً مؤكداً» ويتوارد لأسماعنا كثيراً ما يُوعى بالإعلام الحر، والحقية لا يوجد إعلام يمتاز بالموضوعية أو الحياد أو الحرية، فمن المعروف عن الإعلام؛ بأنه قطاع استهلاكي وغير منتج، ولا بد له من جهة تموّله ليقوم بدوره الفعال في تقديم الخدمات لها، مهما تظاهر الإعلام بالحيادية فهو إعلام مأجور يقدم خدماته الإعلامية للجهة التي

"يضاف للظروف الداخلية الظُروف الخارجية المساعدة لاستنهاض الحراك في سورية، و في مقدمتها حثّ البعض من الإسلاميين في سورية، وتقديم المساعدة لهم للقتال ضدّ الأمريكان في العراق، وحفاظ سورية على علاقتها مع روسيا كدولة وحيدة في الشرق الاوسط كندٍ للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في المنطقة، ومنح روسيا حق استثمار آبار الغاز في مواجهة قطر التي ترى نفسها الأولى في حق الاستثمار"

تقدم له الدعم، ولا يفوتنا أنّ البعض اعتبر الصراع والحروب في القرن العشرين حروباً إعلامية تقودها وتوجهها وسائل الإعلام المرئية وغير المرئية، والمهمّة الرئيسة للإعلام هي تضخيم الأمور البسيطة في خدمة أحد الأطراف على حساب طرف آخر، وطمس بعض الحقائق، وتشويهها لصالح الطرف الآخر، وحقيقة الإعلام تقوم على أساس الحرب النفسية التي تؤدّي دورها في نفوس البشر، فيمكن للإعلام أن يقنع الجمهور بكذبة لا تصدق، وتفنيد حقيقة جلية وطمسها، لذلك يطلق على الإعلام مسمّى السلطة الرابعة، لِيلعب دوراً أساسيا في تضخيم الأمور وتبسيطها، فالثورة السورية في حقيقتها لم تكن ثورة فكرية، بل كانت ثورة ضد السلطة، ومن أجل السلطة[٣]، لكن قناة «أورينت» الإعلامية قدمتها على أنّها ثورة سلمية ذات طابع اجتماعي، وليس لها أيّ علاقة بالعسكرة، بينما

٣ .كانت هناك لعض الاحزاب السياسية المتشرذمة تنادي بتغير فكري، لكنها كانت احزاب ضعيفة في تنظيمها و شعبيتها، بسبب القبضة الامنية والاعتقالات التي طالت تلك الاحزاب كحزب العمل الشيوعي.

”المجتمع السوري كان عبارة عن خليط من قوميات وأديان مختلفة، عاشت تلك المكونات صراعاً مبطناً ومتناحراً تسببت فيه السلطة السياسية، كالصراع بين الكرد والعرب والسنة والشيعة والسنة والعلوية، فالتفرقة بين مكونات المجتمع السوري أضعفت الانتماء الوطني على حساب الانتماء الحزبي والسلطوي، فالعلوي لا تعنيه سوريا دون قيادة العلويين، والكردي لا تعنيه سورية لطالما هو عبارة عن شخص مجرد من كافة حقوقه“

كانت قناة الدنيا الموالية للنظام تقدم الثورة على أنها مؤامرة خارجية معسكرة، والحقيقة أنّ قناة الجزيرة القطرية وقناة «اورينت» استطاعتا أن تجرّا الثورة إلى خندق حزب الإخوان المسلمين، وربطه بتركيا، حتى أنّ الاستخبارات التركية راحت تمد بعض الشخصيات القيادية بالأموال، فتحولت الثورة من الشارع إلى المساجد، وتمّ تسمية كل يوم جمعة باسم معين، يضاف إلى ذلك دور الإعلام المضاد للثورة؛ القيام بمهمة تصوير بعض الشبان وهم يحملون السلاح، ولصقهم بالثورة وإظهارها على أنها ثورة مسلحة كما يريدها النظام لمواجهتها بالسلاح، ولا ينسى الدور الذي قامت به وسائل التواصل الاجتماعي من فيس و وتويتر وغيرها كانت تستخدم ضدّ الثورة بطريقة مبرمجة لصالح جهة محددة، ونقل رسائل للعالم عن تلك الثورة، كانت تلك الأفكار التي تنادي بها الثورة غير مقبولة لدى المجتمع الدولي خاصة الشعارات الإسلامية.

أسباب قيام الثورات وأبعادها:

تبنى أسباب الثورة من خلال تحليل الواقع الذي تنبثق عنه الثورة، والإعداد لمرحلة البناء أو التأسيس للثورة، فالأوضاع العامة في سورية كانت أوضاعاً متردّية من كافة النواحي؛ الأوضاع السياسية؛ حيث حكم الحزب الواحد والأحكام العرفية المفروضة على المجتمع، والقبضة الأمنية الخانقة، والأوضاع الاقتصادية المتردية بسبب الفساد والنهب الذي يطال المال العام، وأكثره من قبل أفراد السلطة وعلى رأسهم قيادات حزب البعث والدولة، فبعض الموارد الاقتصادية كانت تُستجر وتورد في الخفاء كموارد النفط، كذلك الوضع الاجتماعي المرهب من قبل الأمن فحسب إحدى الإحصائيات والاستبانات في عام ١٩٩٧ خصص لكلّ مواطن سوري يحمل أفكاراً سياسية ثلاث رجال من الأمن يترقبون تحرّكاته، والأهم من كل ذلك الوضع الاجتماعي المهلهل، فالمجتمع السوري كان عبارة عن خليط من قوميات وأديان مختلفة، عاشت تلك المكونات صراعاً مبطناً ومتناحراً تسببت فيه السلطة السياسية، كالصراع بين الكرد والعرب والسنة والشيعة والسنة والعلوية، فالتفرقة بين مكونات المجتمع السوري أضعفت الانتماء الوطني على حساب الانتماء الحزبي والسلطوي، فالعلوي لا تعنيه سوريا دون قيادة العلويين، والكردي لا تعنيه سورية لطالما هو عبارة عن شخص مجرد من كافة حقوقه[٤]، والسني لا تعنيه سوريا المحكومة من قبل الطائفة العلوية، وكذلك المحافظات الشرقية التي كانت سيطرة النظام فيها ضعيفة مقارنة بباقي المحافظات، كانت تلك المحافظات ذات بنى عشائرية وقبلية، ولاءها للقبيلة أكثر من الوطن، ولم تكن أهدافها غير تحقيق مصالح قبيلته، وكذلك الإقطاعي الثائر على النظام الاشتراكي الذي استولى على أرضه بعد قانون الاستيلاء على أملاك الإقطاع.

٤ .عام ١٩٦٤ تم تجريد الكرد في سورية من جنسيتهم السورية و الاستلاء على اراضيهم في محافظة الحسكة بتعليمات وقائية من قبل حزب البعث العربي، على اساس التخوف من الوجود الكردي في تلك المناطق واحداث تغير ديموغرافي.

كلّ تلك الاسباب كانت كافية لتشكيل مجتمع متناحر من الباطن ومتشرذم.

استطاع حزب البعث العربي أن يبني بدل المجتمع الوطني مجتمعاً حزبيّاً موالياً للسلطة، واعتبر الوطن عبارة عن السلطة.

ومع كلّ تلك الأسباب المتهيّئة لقيام الثورة كانت القبضة الأمنية تمنع بناء أسس لقيام ثورة عامة.

اندلاع الثورة السورية:

الواقع الذي بدأت الثورة السورية منه، والتي يأخذ على تسميتها مآخذ عديدة فلم تحمل في طياتها معنى الثورة الحقيقية، وربما السبب الأساسي هو انعدام وجود بنية تحتية كافية لقيام الثورة، أو الافتقاد لمرحلة البناء أو التأسيس» قاعدة جماهيرية»، اندلعت الثورة على إثر ثورات عديدة في الوطن العربي، فجاءت الثورة السورية عبارة عن حراك قلّد ثورات الربيع العربي، بدون أي برنامج سياسي واقتصادي، وبدون تخطيط وتنظيم لقيام الثورة، كانت الأقرب إلى حراك عفوي من قبل مجموعة من الأشخاص الذين يحملون أفكاراً نيرة[٥]، وما لبث أن تولّى الحراك مجموعة من الأشخاص الخارجين عن القانون، والذين يفتقدون لأدنى مستوى من الوطنية، جلهم تمّ إطلاق سراحه من داخل سجون النظام، وتشجيعه لقيادة الحراك[٦]، كان ذلك في بداية الثورة والفوضى، وعلى رأسهم المجموعات الإسلامية التي بعث بها النظام إلى العراق لمقاتلة الأمريكان، فتم اعتقالهم على إثر عودتهم، وبسبب الأطماع الخارجية و العداوات الخارجية للنظام السوري فقد تم احتضان هؤلاء من قبل بعض الدول، وتقديم الدعم العسكري لهم على أساس أنّهم ثوار، والحقيقة أنّ الثوار الحقيقيين لم يجدوا من يقدم لهم الدعم، فانكفؤوا على أنفسهم في إحدى الدول البعيدة.

سياقات تطور الثورة السورية و انحرافها:

إنّ السبب الأساس لانحراف الثورة السورية؛ هو افتقارها لبرنامج هادف ومنظم، فجاءت على شاكلة حراك عفوي، ليس له أهداف معلومة وواضحة، والسبب وراء ذلك هو فقدان المجتمع السوري أيّ تنظيم ثوري مهيّئ لقيادة الثورة باستثناء الشعب الكردي المنظّم سياسياً، والذي تم تحييده من قبل الإسلاميين الموالين لتركيا، وكل ما كان هناك عبارة عن أفراد قلة تحمل أفكاراً ثورية أكثرها تعرض للاعتقال والتعذيب في سجون النظام فخرجوا من السجون يائسين، يضاف إلى مراقبتهم اللصيقة من قبل رجال الأمن، فلم يجرؤ أحد منهم أن يلتقي بالآخر ليتحاور معه لوضع برنامج لبناء الثورة أو التأسيس لها أو تهيئة القاعدة الجماهيرية.

اندلع الحراك وسرعان ما تولى زمام الأمور أفراد لا يحملون أي فكر ثوري أو أخلاق ثورية، وكانوا عبارة عن عناصر تحمل ذات الفكر الشوفيني، فجاءت البداية من عدم تقبل التنوع المجتمعي السوري، واتخاذ منحى طائفي، والشاهد على ذلك هو قتل العناصر العلوية في الجيش السوري على الرغم من أنهم عبارة عن أفراد يخضعون للخدمة الإلزامية في الجيش السوري، ذلك ما دفع العلويين إلى اتخاذ موقف المعادي للثورة، والشواهد عديدة على ذلك، وما زلت أذكر حين طلبت من أحد قيادات الثورة أن يمنع أحد الكتائب من نهب بيت شخص علوي معارض للنظام و معتقل سابق، فكان الرد من ذلك الشخص (ما المانع؟ أليس علويّاً) وتوجت تلك التصرفات بانعدام الأخلاق الثورية، فأهمّ ما يميز الثورات هو الأخلاق الثورية التي تأتي تاجاً للثورة، أذكر ذلك المشهد حين وقف أحد الشبان أمام أحد رجال الأمن وهو رجل ستيني، وراح يذكره بأيام قضاها في السجن تحت إشراف ذلك الرجل، كنت أظنه سيندفع ويقبله، ويقول له: وها أنا أمامك، أستطيع أن أفعل بك ما

٥ .تم اعتقال اكثر الاشخاص الذين يحملون افكار نيرة من قبل الجيش الحر وحركة جبهة النصرة وداعش والنظام وتم تصفيتهم، والبعض فرى هارباً من الثورة إلى الخارج ناجياً بروحه.

٦ .بلغ عدد الكتائب المسلحة في محافظة الرقة عام ٢٠١٣ ما يقارب ١٢٠ كتيبة، يقود اكثرها اشخاص مطلوبين للقانون الجزائي، قاموا بعمليات نهب وسلب في المحافظة تحت شعار الثورة، يضاف إلى اعتقال وتصفية كل من يعارضهم أو يقف في وجههم، اكثرهم تم تسليحه من قبل النظام بعد أن ترك لهم الاسلحة في متناول يديهم.

”إن وجود فراغ قيادي طليعي للثورة قد سهّل للعناصر الإسلامية تولي القيادة، وتأسيس كتائب مسلحة بدعم مادي خارجي يهدف إلى تدمير سورية في بنيتها الاقتصادية والعسكرية، والشواهد كثيرة لا تحصى من خلال التسميات التي تم إطلاقها على الكتائب المسلحة (كتيبة الفاروق ـ رايات الإسلام ـ كتيبة عائشة...) وكل كتيبة لا تستمد اسمها من شعائر الاسلام تم محاربتها واتهامها بالكفر“

أشاء، ولكن اخلاقي لا تسمح لي بذلك، ويقبله ويطلق سراحه، جاء الرد بصفعات متتالية على وجه الرجل المسن، عندها علمت بأن هذه الثورة فاقدة للأخلاق.

إنّ وجود فراغ قيادي طليعي للثورة قد سهّل للعناصر الإسلامية تولي القيادة، وتأسيس كتائب مسلحة بدعم مادي خارجي يهدف إلى تدمير سورية في بنيتها الاقتصادية والعسكرية، والشواهد كثيرة لا تُحصى من خلال التسميات التي تم إطلاقها على الكتائب المسلحة (كتيبة الفاروق ـ رايات الإسلام ـ كتيبة عائشة...) وكل كتيبة لا تستمد اسمها من شعائر الاسلام تم محاربتها واتهامها بالكفر.

وأيضا لم يكن هناك جيش وطني كما كان عليه الجيش المصري؛ الذي رفض التدخل لصالح السلطة قائلاً: (نحن جيش مهمتنا حماية مصر من العدوان الخارجي وليس هدفنا حماية السلطة من الشعب). لكن وقف الجيش السوري موقفاً معاكساً للجيش المصري، موقفاً معادياً للحراك مع السلطة، وتبين أنّه جيش هدفه الدفاع عن السلطة، و ليس الشعب والوطن.

إنّ إطلاق النظام سراح الإسلامين المتطرفين في سجونه بشكل هادف لتولي قيادة الثورة، واستجرارها إلى فخ التسليح والإرهاب والتطرف الدولي، قد دمّر الثورة، وبالمقابل تشكيل كتائب مسلحة من قبل العشائر هدفها حماية العشيرة من خطر السلب والنهب الذي يتعرضون له من قبل الكتائب المقادة من قبل أشخاص هاربين من القانون، وملاحقين بجرائم جنائية، هدفهم السلب والنهب والتخريب، ما نتج عنه صراع بين تلك الكتائب حول الغنائم الحربية التي تم استنباتها من قبل كتائب وقادة إسلاميين جاؤوا من الخارج تحت ذريعة الجهاد الإسلامي.

مررت من أحد الشوارع فرأيت مجموعة من الشبان المسلحين يقومون بانتزاع حماية نوافذ إحدى المدارس، بعد أن انتهوا من نزع النوافذ الداخلية، قلت لهم يا ثوار هذه المدرسة ليست للنظام إنّها مدرسة إخوتكم وأبنائكم، فانتفضوا بوجهي قائلين: (من أين سنحصل على المال لشراء السلاح؟) فدرت ظهري وقلت: (تبّاً لثورة تشتري سلاحها من ثمن بيع نوافذ المدارس)

إنّ انقسام المجتمع السوري بين كرد وعرب، ومسلم و مسيحي، وعلوي وسني، على إثر بروز أهداف تنادي بالطائفية والقومية بين الكتائب المسلحة التي كانت تهدف إلى النهب والسلب[٧]، ولم تكن تعلم أي هدف من أهداف الثورة، واذكر ذلك الشخص في إحدى المدن التي أودع أبنائه وزوجته لدى جاره الكردي فيها، وغاب أياماً معدودات، وبعد أن عاد سأله جاره: أين كنت؟ فأجابه كنت أقاتل الكرد الملاحدة، فقال له جاره الآخر لطالما هم ملاحدة، لماذا تركت عائلتك عند رجل كردي؟ فجاء الجواب صادماً: (إنهم أوفياء للجوار، لا يخونون) وأذكر تماماً قتل شبان يحرسون مستودعاً لأسطوانات الغاز على يد إحدى الكتائب، من أجل

٧ .قال احد القادة للكتائب المسلحة" المناطق الكردية هي مناطق بكر" وحين تم الاستيضاح عم يقصده كان جوابه صادما " هي مناطق فيها الكثير من الغنام " فكان هدف تلك الكتائب هو السلب والنهب وليس الثورة.

نهب المستودع.

إنّ التدخل الخارجي و تحوير الثورة وفق معايير و مصالح بعض الدول وعلى رأسها تركيا التي ساهمت في تقسيم الثورة السورية إلى قسمين: كرد وعرب. فتحولت من ثورة ضد النظام ومحاربته، إلى ثورة لمحاربة الكرد، ولتحقيق أهداف تركيا لمنع وجود كيان كردي آخر على حدودها يشجع إلى ثورة كرديّة في تركيا حيث يبلغ عدد الكرد في تركيا أكثر من ٣٠ مليون كردي، ذلك الموقف جعل الكرد يمتنعون عن المشاركة في الثورة، واتّخاذ موقف محايد بين النظام والكتائب المسلحة، وتم رفع شعار الكرد الانفصاليين على الرغم من صراخ الكرد بأنّهم لا يريدون الانفصال، ولا يوجد أيّ شاهد لدى تاريخ الأحزاب الكردية في سورية يطالب بالانفصال.

ربما أكبر خطأ ارتكبته الثورة هو لجؤها إلى تركيا التي تكنّ عداء لسورية[٨] بالإضافة إلى أطماع تاريخية[٩] في سورية، كانت تلك الأطماع تتعدّى الصراع مع النظام، فساهمت تركيا مساهمة فعّالة في انحراف الثورة، فهناك دلائل تشير إلى تقصّد تركيا بنهب المعامل السورية وترحيلها مع معداتها، وشراء كلّ ما يتم نهبه من قبل الكتائب المسلحة، وتشجيع تلك الكتائب على النهب، فتم تفكيك معامل ومعداتها بملايين الدولارات وبيعها لتركيا بأثمان بخسة، وكان لتركيا دور بارز في زرع الشقاق بين الكرد والعرب، ففي أول مؤتمر للمجلس الوطني السوري في تركيا ٢٠١٢[١٠] تم تغيير شعار المؤتمر من الجمهورية السورية إلى الجمهورية العربية السورية بضغوطات تركية، فانسحب الكرد من المؤتمر وعندما سُئل هيثم المالح: عرّاب الثورة السورية من قبل إحدى قنوات التلفزة «الأكراد انسحبوا من المؤتمر؟» أجاب بكل هدوء: «أي يسطفلوا".

نتائج الثورة السورية و مآلتاها.

١ ـ أثار الثورة على المجتمع السوري:

إن تتبعنا النتائج التي حققتها الثورة السورية لوجدناها نتائج عكسية وسلبية، فهي لم تحقق أيّ أثر إيجابي على صعيد المعارضة، تجمع النتائج كلّها في الدمار والخراب وانهيار الاقتصاد بالإضافة إلى التدخلات الخارجية، واحتلال أجزاء من أراضي الدولة السورية من قبل تركيا، ناهيك عن الاستعمار، وتقسيم الجغرافية السورية، ويكاد ينحصر الأثر الإيجابي في شمال وشرق سوريا في الأماكن التي يقطنها الكرد، وتعود أسباب ذلك كون الكرد شعباً منظماً سياسيّاً عبر الأحزاب، فقد تمت المحافظة على الأملاك العامة من النهب والسلب، على الرغم من تعرض تلك المناطق لهجمات عديدة من قبل الجيش الحر وداعش لتحقيق أهداف تصبو إليها تركيا، وكسب الغنائم.

٢ ـ آثار الثورة السورية إقليميَا وعالميَا:

إنّ الآثار التي تركتها الثورة السوريّة على المستوى الإقليمي عبارة عن امتداد مصالح لدول خارجية ضمن سورية، فجاء أثرها على تركيا إيجابيّاً، حيث استطاعت تركيا أن تحتلّ أجزاء من سورية؛ بحجة محاربة الكرد وضمان أمنها القومي، وقامت تركيا باستقبال جميع الإسلاميين المتطرفين، وإدخالهم إلى الأراضي السورية كرافد لتنظيم داعش الذي كانت تطمح في توسعه للضغط على دول الخليج التي كانت شحيحة في الدعم الاقتصادي لتركيا، وكذلك ابتزاز أوربا وحصولها على مليارات اليورو بحجة إيواء اللاجئين[١١] السوريين، وتقديم الدعم لهم[١٢]، والحقيقة

٨ .كانت العلاقات السورية التركيا في اوج توترها في عهد الرئيس حافظ الاسد على اثر لجوء حزب العمال الكردستاني لسورية واستقبال قائده "عبد الله أوجلان" ١٩٩٩ .

٩ .تعتبر تركيا حلب ولاية تركيا وتدرس في منهاجها على انها ولاية تركيا تم اغتصابها من قبل السوريين.

١٠ . في أواخر عام ٢٠١٢ استضافت مدينة أنطاليا التركية مؤتمر جمع أكثر من ٣٠٠ شخصية معارضة سورية من ضمنهم عسكريين، وتم الإعلان عن هيئة اركان بقيادة العميد المنشق سليم ادريس.

١١ .صرف الاتحاد الاوربي الخميس ١٧ .كانون الأول ٢٠٢٠ مساعدات بقيمة ستة مليارات يورو لتركيا مقابل استقبالها للاجئين .W.D القناة الالمانية.

١٢ .الاتحاد الاوربي يسدد لتركيا ٦ مليارات يورو لمساعدة

أنّ الحكومة التركيّة لم تصرف أرباع المبالغ١٣ المقدّمة من أوربا على اللاجئين، ويضاف إلى ذلك تشكيل جيش مرتزق من الجيش السوري الحرّ أرسلته للقتال خارج تركيا؛ لرعاية مصالحها، كما في الحرب بين أرمينية وأذربيجان، وكذلك إلى ليبيا للقتال بجانب قوات عبد الحميد الدبيبة، ومن ثمة إلى النيجر للقتال إلى جانب القوات الروسية، ومن المؤسف أن يتحول جيش انبثق من رحم الثورة السورية إلى جيش مرتزق تحت إشراف قيادة الثورة، وبما يسمى بحكومة الائتلاف السوري، وإن أجرينا مقارنة بسيطة بين حكومة الائتلاف المعارضة، والنظام وجدنا أنّ النظام ينوف على قيادات تلك الثورة، ولا يوجد وجه من أوجه المقارنة، فالمعارضة باعت، وتنازلت عن أجزاء من وطنها لتركيا، فنجد بأنّ اللغة التركية تُدرَّس، والعلم التركي يُرفع، والعملة الرسمية هي العملة التركية، حتى أنّ النشيد الوطني أضحى تركيّاً، ناهيك عن التغيير الديموغرافي للمناطق المحتلة من قبل تركيا، والغريب في الأمر؛ كيف يرضى إنسان احتُلَّ بيتُه أن يحتَل بيتَ غيرِه.

ما إن بدأ الحراك في سورية حتى وجدنا الجمهورية الإسلامية الإيرانية حاضرة على الأرض لدعم النظام، مستغلّةً موضوع الطائفة العلوية الذي ترى فيها طائفية قريبة من الطائفة الشيعية، وغايتها الأساسية طموحها في الإبقاء على معبر يدعم حزب الله المسيطر الفعلي في لبنان، والذي يمثل الطائفة الشيعية، فسوريا تعتبر عمقاً استراتيجيّاً، وبوابة إيران للبحر المتوسط، وتسهيل للتوسع، والامتداد الشيعي في المنطقة، وكل ذلك بحجة محاربة إسرائيل وتحرير القدس، وحقيقة الأمر إيران لا تحمل لإسرائيل سوى الشعارات التي تُعتبر شماعة تعلّق عليها أهدافها في المنطقة الاسلامية لتشييع الإسلام، والحقائق تشير إلى تدفّق آلاف الإيرانيين لسوريا، وتوطينهم وانتشار المذهب الشيعي في سورية، فإيران اقتربت من تحقيق أهدافها في سورية، لولا الصراع بينها وبين الحليف الروسي الأوّل لدمشق، وعودة دول الخليج إلى احتضان النظام من جديد، بعد أن يئسوا من العثور على بديل له، فهو الأفضل مقارنة بجبهة النصرة وداعش وأحرار الشام، والحقيقة المجتمع الدولي حاذت دول الخليج حذوه بعد أن يئس من العثور على بديل للنظام على الساحة السورية.

لم تطمح العراق ذو الحكومة والدولة المهلهلة التي يصعب عليها ضبط حدودها البرية والجوية مع سورية في وجه العبور الإيراني بغير الاستقرار الذي بات حلماً بوجود صراع شيعي سنّي أبديّ بين أكبر طائفتين في العراق، فهو صراع أبدي على السلطة ويستحيل التوصل إلى وفاق بين الطائفتين إلا بالتقسيم؛ دولة شيعية إيرانية ودولة سنية خليجية.

الاردن التي تتقدم بالشكوى للمجتمع الدولي من النظام السوري الذي جعلها سوقاً لتصريف المخدرات التي ينتجها بغاية إنعاش اقتصاده المتدهور، طالته أمواج الثورة السورية التي راح يعاني من نتائجها.

استطاعت الثورة السورية استقطاب جميع الإسلاميين المتطرّفين في أوربا تحت سقف داعش، وتحوّلت الأرض السورية إلى ساحة معركة لتصفية الإسلاميين المتطرّفين في العالم، وبعد التصفية بات الشمال الشرقي السوري بإدارته الذاتية يعاني من هؤلاء المعتقلين الإسلاميين بعد أن تخلت دولهم عنهم، فهؤلاء الذين يبلغ عددهم أكثر من ٦٠ ألف شخص، يحملون ما يقارب ٦٠ جنسية من دول مختلفة يتم احتجازهم في بقعة جغرافية ضيقة، ويعتبرون قنبلة موقوتة لا يعلم متى تنفجر بوجه العالم برمته.

أميركا التي جاءت لنجدت حلفائها في الخليج العربي الذين راحوا يتوجّسون من توسع داعش، فحققت مكاسب مادية عبر دول الخليج التي تكفلّت بالمصاريف المادية لمحاربة داعش، والبعض يتوهّم بقدوم أميركا لنصرة الكرد في سوريا، وهذا بعيد كل البعد عن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، كانت أميركا بحاجة إلى قوات مقاتلة على الأرض، ولم تجد أمامها

اللاجئين .قناة .d w الالمانية.

١٣ . بلغ مجمل المساعدات المقدمة من الاتحاد الاوربي لتركيا من اجل دعم اللاجئين السوريين ٣,٣٤ مليار يورو من عام ٢٠٢١ لغاية ٢٠٢٤ .بروكسل الاناضول .١٥.٦.٢٠٢٢ .

سوى القوات الكردية المقاتلة والمنظّمة في ظلّ امتناع دول الخليج عن تقديم قوّات محاربة على الأرض، والاكتفاء بتقديم الدعم المادي. فالولايات المتحدة الأمريكية لا يهمها القانون الإنساني والحريات العامة والقانون الدولي، بالقدر الذي تحافظ فيه على موازين القوى في العالم. فكفة الميزان الأمريكي دائماً ترجح الأقوى. فخير من مثل السياسة الأمريكية هو الرئيس الامريكي "ترامب" الذي لا يتعدّى تفكير التاجر الماهر الذي يبحث عن الربح أبداً.

٣ ـ واقع انحراف الثورة السورية:

الواقع الذي وصلت له الثورة السورية يجب أن يواجه بجرأة من الأشخاص الذين يحملون أفكاراً ثورية ديمقراطية.

حسب الإحصائية المقدّمة من المرصد السوري حتى عام ٢٠٢٢ بلغ عدد القتلى أكثر من ٤٠٠٠٠٠ ألف قتيل، وأكثر من مليونين مُعاق، وتهجير ١٣ مليون إلى مناطق ودول متفرقة، بلغ عدد القتلى من الأطفال ١٢٠٠٠ طفل، وبعد كل ذلك فالسوريون لم يعد بيدهم أي مفتاح من مفاتيح الحل للقضية السورية، والحل أضحى بأيادي دول متعددة كالولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وإيران، وتركيا، وأظن أنّ الحل لن يتم إلا بعد إيجاد توافق بين هذه الدول على حل القضية السورية التي أصبحت قضية عالمية، فالولايات المتّحدة الأمريكية تجد الحل بتقوية الإدارة الذاتية بالاتفاق مع نظام دمشق الذي لم تجد له بديلاً، وإرضاء لحلفائها الخليجيين المتخوّفين من التوسع الشيعي في منطقة الشرق الأوسط، والولايات المتحدة الأمريكية لا تثق بأيّ تنظيم عسكري عربي في سورية، وتقديم الدعم العسكري له؛ من خلال تجاربها العديدة معهم في إدلب بقيادة استخباراتها العسكرية فجلهم معروفون بتطرفهم الإسلامي لدى الاستخبارات الأمريكية، فالإدارة الذاتية تلقى القبول من قبل دول الخليج الذين ينظرون لها كسدٍّ منيع في مواجهة التوسع الشيعي، الذي يهدّد كيانهم كدول يحكمها السنة، في ظلّ تخوّف من هبة

> **"ما إن بدأ الحراك في سورية حتى وجدنا الجمهورية الإسلامية الإيرانية حاضرة على الأرض لدعم النظام، مستغلةً موضوع الطائفة العلوية الذي ترى فيها طائفية قريبة من الطائفة الشيعية، وغايتها الأساسية طموحها في الإبقاء على معبر يدعم حزب الله المسيطر الفعلي في لبنان، والذي يمثل الطائفة الشيعية، فسوريا تعتبرعمقاً استراتيجياً، وبوابة إيران للبحر المتوسط، وتسهيل للتوسع"**

الجامعة العربية وطموحاتها في قيام كيان قومي عربي، ترى إيجابية الإبقاء على الحكم العلوي وانتشاله من أحضان إيران الشيعية، وذلك عبر تقديم الدعم المالي لذلك النظام.

تركيا التي تصرح بالتنازل عن جميع القضايا العالقة في الشرق الأوسط مقابل منع وجود كيان كردي في سوريا، ذلك الكيان الذي يشجّع على ثورة مرتقبة من قبل الشعب الكرديّ في تركيا، والإبقاء على حزب العمال الكردستاني في قائمة الإرهاب الأوربية والأمريكية، تطالب بالضمانات، ولا مانع لديها من الانسحاب من جميع الأراضي السورية المحتلة، وتسليم قيادات الجيش الحرّ والمعارضين لحكومة دمشق، والتضحية بطموحاتها بإنشاء الإمبراطورية العثمانية من جديد.

إيران التي تتمسَّك بحكومة دمشق حتى الرمق الأخير كورقة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل إجراء تسوية معها, وربما لن تجد أيّ تسوية مع الولايات المتحدة الأمريكية

سوى السماح لها بإقامة مفاعلها النووي ورفع الحصار عنها، ومنع قيام أيّ كيان كرديّ يشجع الكرد في إيران بالثورة، والمطالبة بحقوق الكرد في إيران.

جميع تلك التداخلات وتضارب المصالح الدولية باتة تشكّل معضلة الحل للقضية السورية، فلا يمكن إيجاد حل للقضية السورية إلّا بوجود توافق في مصالح الدول المتأثرة بتداخلات الحراك في سورية، ناهيك عن المصالح القطرية الداعمة لتركيا في مواجهة النظام في سورية.

إسرائيل النول الذي تحاك عليه جميع الخلافات والنزاعات في الشرق الأوسط، لا مانع لديها من الإبقاء على النظام في دمشق مقابل القضاء على جميع قوّته العسكرية والاقتصادية، وقطع علاقاته مع إيران المحرك الأساسي لحزب الله، وعداوته مع إسرائيل.

أوربا الطامحة بقيادة فرنسا لتشكيل حلف عسكري خاص بها في مواجهة الحلف الأمريكي والروسي في العالم، والتوجّه بتجاه القارة الإفريقية، وما زالت تطُنّ في آذانهم كلمة الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" حين قال في مواجهة الاتحاد الأوربي الرافض للانسحاب من شمال شرق سوريا عام ٢٠١٨ وترك الإدارة الذاتية في مواجهة تركيا (فليذهب الأوربيون وليقاتلوا مع الكرد) فالاتحاد الأوربي طموحاته محدودة في سورية بالرغم من النظرة الإنسانية التي ينظرونها للسوريين الذين أصبحوا معضلة أوربية تحتاج للحل والتخلص من اللاجئين السوريين وفي ذات الوقت يواجهون مشكلة التماس مع تركيا ومصالحهم الاقتصادية معها.

والحقيقة التي يجب أن تقال بأنّ السوريين لا يملكون أيّ مفتاح من مفاتيح الحلّ وليسوا إلّا عبارة عن دوما تحرّكها الدول حسب متطلبات مصالحها، ومتى ما تحققت تلك المصالح، ووجد توافُق بين تلك الدول ستجد السوريين يتراكضون لعقد الاجتماعات تحت مظلات تلك الدول.

الخاتمة:

من خلال الثورة السورية وتجربتها، نجد أنّ الثورة السورية ولدت معاقة في مرحلة النهوض كونها تفتقد لمرحلة البناء أو التأسيس الصحيح، يتضحُ لنا بأنّ التاريخ لا يقوم على الصدف والاحتمالات بل هو تحرك ممنهج وفق قوانين ثابتة ككل القوانين الكونية تحمل قطبين؛ السالب والموجب، فالتمسُّك بالطائفية حتماً سيؤدي إلى صراع طائفي، وعدم الاعتراف بحقوق الآخر حتماً سيؤدي إلى الاعتداء على حقوقك، إنها جدلية الكون المتكامل في أصغر جزيئاته، وليس أمام السوريين في الأفق سوى الانتظار لتوافق المصالح الدولية، وسيأتي اليوم الذي ترحل فيه جميع الدول، ويبقى السوريون كاليتامى يناظرون وجوه بعضهم البعض بكلّ هدوء، ويعودون إلى جمع الشتات، والأشلاء المتناثرة مُطأطئ الرؤوس خجلاً من بعضهم البعض.

المراجع:

1. جريدة .دنيا الوطن .الثورات قاطرات التاريخ .بقلم محمود فنون .1. 2011

2. مالك بن نبي . بين الرشاد والتيه . دار الفكر المعاصر .1. 1. 2019.

3. الجزيرة .مدونة التغيير .حمزة زوبع .1. 1. 2019

4. حمص الحصار العظيم . وليد فارس . المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات .2017.

6 . أطماع تركيا في الأراضي السورية .سيرة مفتوحة .شورش درويش .المركز الكردي للدراسات .فبراير 1 .2023 .

7. تركيا في سورية بين الأطماع التوسعية والتهديد الاستراتيجي .LEVANT بالعربي .2022 .

8. العملية التركية شمال سوريا ... محاربة الإرهاب أم أطماع توسعية .SWI . شؤون خارجية .17 اكتوبر .2019 .

9. تجربتي في الثورة السورية .كفريا والفوعة وريف إدلب .مذكرات شخصية . خطيب بدلة .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .2017 .

10. أنماط الحكم المحلي في سورية بعد الثورة .المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .مايو 2016 .

11. قاموس بنغوين للعلاقات الدولية . غراهام ايفانز و جفري نوينهام . مركز الخليج للأبحاث .الطبعة الاولى 2004 .